

روبرت أ. داف

التحليل السياسي للخديعة

ترجمة: د. علاء بوزيد
مراجعة: د. علي الدين هلال

الطبعة الخامسة

مركز الأهرام
للترجمة والنشر



الطبعة الخامسة

التحليل السياسي الحديث

روبرت أ. داف

ترجمة: د. علاء بوزيد
مراجعة: أ. د. علي الدين هلال

MODERN POLITICAL ANALYSIS, fifth edition, edited by Robert A. Dahl.

Copyright © 1991 by Prentice-Hall, Inc.

ALL RIGHTS RESERVED.

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة

تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

المحتويات

صفحة	تصدير
٧	□ الفصل الأول : ما هي السياسة ؟ - طبيعة الجانب السياسي - تغلغل السياسة
٢٢	□ الفصل الثاني : وصف النفوذ - نماذج : من الأدنى إلى الأقصى - المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى - لماذا يعتبر تحليل القوة أمراً مقدماً وليس يمسراً - ملحق
٤٢	□ الفصل الثالث : تفسير النفوذ - غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها - النفوذ والميضية - الجدل حول تعريف النفوذ - ما هو المقصود بتعبير « نفوذ كبير » ؟ - ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة
٥٣	□ الفصل الرابع : شرح وتقييم النفوذ - شرح الاختلافات في النفوذ - الاحتمالات والحدود - أشكال النفوذ - تقييم أشكال النفوذ
٧١	□ الفصل الخامس : التنظيم السياسية : أوجه التشابه - وجهتا نظر متطرفتان - سمات التنظيم السياسية
٨٤	□ الفصل السادس : التنظيم السياسية : أوجه الاختلاف - مسار النظام إلى الوضع الراهن - درجة ، الحدثة ، - توزيع الموارد والمهارات السياسية - التصدع والتلاحم

- حدة الصراع
- مؤسسات اقسام القوة وممارستها
- ١٠٠ □ الفصل السابع : الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللا كثرة
 - حكم الكثرة
 - المؤسسات السياسية فى حكم الكثرة
- ١١٢ □ الفصل الثامن : نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللا كثرة : تفسير
 - كيف يوظف الحكام القصر العنيف
 - مجتمع حديث ودينامى وتعدى
 - الثقافات الفرعية
- ١٢٧ □ الفصل التاسع : الرجال والنساء المهتمون بالسياسة
 - الشريحة غير السياسية
 - الشريحة السياسية
 - الساعون وراء التفوذ
 - الأقوياء
 - التنوير والتنوع فى التوجهات السياسية
- ١٥٧ □ الفصل العاشر : التقييم السياسى
 - مشكلة القيم فى الفلسفة السياسية
 - تيارات معاكمة
 - التراضى العقلانى : هايرمان
 - العدالة من خلال العقد : راولز
 - بعض الأفكار المتضمنة
 - التنوع والصراعات والعهود السياسية
- ١٨٠ □ الفصل الحادى عشر : اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار
 - استراتيجيات العلم البحت
 - الاستراتيجيات الكلية
 - استراتيجيات الرشادة المحدودة
 - الاستراتيجيات التجريبية
 - البحث عن بدائل

تصليح

عند مراجعة كتاب ، التحليل الميامي الحديث ، لإعداده لهذه الطبعة الخامسة ، وهى المراجعة التى اعتبرها بحق من أكثر المراجعات التى قمت بها شمولاً ، اهتممت بوجه خاص بمناقشة مفهومى القوة والتفوذ . والواقع أن مناقشة هذين المفهومين كانت أحد المعالم البارزة للكتاب منذ طبعته الأولى ، وبطبيعة الحال فإن النص الأصلي للكتاب كان يعكس فهمى وتفسيرى ، وقت كتابته ، لهذه العمالة الملحة فى صعوبتها . ورغم اقتناعى أن الجزء الأكبر مما كتبت وقتها صمد لاختبار السنين ، إلا أنه لا يمكننى إنكار أنه منذ ظهور الكتاب فى طبعته الأولى ، وحتى اليوم ، ظهرت مجموعة من الأعمال الجديرة بالاهتمام والتى تدور حول هذا الموضوع ، والتى قام بعضها بانتقاد الصياغة الأصلية التى قدمتها . ولقد حاولت أن أضمن الطبعات السابقة للكتاب جوانب متنوعة من المناقشات والجدل الأكاديمي الدائر حول هذا الموضوع . ولكن بدأ يملكنى شعور متنام بأن هذه التعديلات الجزئية التى أدخلتها على الطبعات السابقة لم تعد تفي بالغرض ، وأن إعادة صياغة شاملة لما كتبت أصبحت ضرورية .

ثم إننى مقتنع أيضاً بأن العرض السابق كان معيباً من زاوية أخرى . فلما كانت الغالبية العظمى من قراء هذا الكتاب هم من الطلاب الذين ليس لديهم خبرة واسعة بالعالم المعقد للقوة والتفوذ ، فقد خلصت إلى أن صياغتي الأصلية للموضوع كانت على درجة عالية من التجريد . وبما أنه من المتوقع أن يقوم القراء بتفسير المجرّدات كل على قدر خبرته ، فقد تملكنى شعور بأن الأفكار المجردة فى هذا الكتاب ستظل ، بالنسبة للعديد من ، مجردات كما هى . ومن ثم ، فإنه عند إعدادى لهذه الطبعة الخامسة فإننى قد أضفت فصلاً جديداً ، هو الفصل الثانى ، الذى يقدم وصفاً للأشخاص فى مواقف قوة ، بما فى ذلك الأشخاص عند الدرك الأدنى لها أو قريباً منه فى طرف ، وهؤلاء الواقعون عند ذروتها فى الطرف الآخر . وأنا أدعو القارئ لكى

يحاول ، على الرغم من صعوبة ذلك ، أن يتمثل خبرات هؤلاء الأشخاص ، وأمل أن يترتب على ذلك تضمين الأفكار المجردة معاني أكثر ثراء وعمقاً .

وبالإضافة إلى إعادة صياغة الأجزاء الخاصة بالقوة والنفوذ ، فإنني ركزت كثيرا على الاختلافات الهامة بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية (الفصل السابع) ، وكذلك على بعض العوامل التي تساعد على إيضاح لماذا توجد الديمقراطية التتابعية في بعض الدول بينما تختفى في دول أخرى (الفصل الثامن) . وبسبب تزايد عدد الدول في العالم ، وكذا تزايد كم المعلومات المتاحة فستجد أن معظم الجداول والأرقام جديدة . وأود أن أنتهز الفرصة هنا لأعبر عن عرفاني لكل من : مايكل كوبيدج وولفجانج راينيك لأبحاثهما التي أضافت كثيراً لهذه الفصول . وأيضاً أرغب في شكر انديك اتولوجان ، من كلية سالم الحكومية ، وتوماس ج . برايس ، من جامعة تكساس في إلباسو ، وجورج ج . جراهام الابن ، من جامعة فاندربيلت . لمراجعتهم الكتاب ، وكذا لاقتراحاتهم التي أفادتنى كثيراً .

ومما لا شك فيه أن أى شخص سيقوم بمطابقة هذه الطبعة على الطبقات السابقة سوف يلحظ تغييراً واضحاً ، اعترف بأنه جاء متأخراً بعض الشيء . فالفصل الذى كان معنوناً « الرجل السياسى » أصبح يحمل فى هذه الطبعة اسم « الرجال والنساء المهتمون بالسياسة » . وبالرغم من أن تعبير « الرجل السياسى » هو مصطلح يحظى باحترام شديد فى علم السياسة - فهو عنوان لكتابين على الأقل لاثنتين من العلماء الأمريكيين البارزين - وبالرغم من أن مصطلح « رجل » ، أو « إنسان » ، فى معناه النوعى الشامل إنما يطوى تحته النساء أيضاً ، إلا أن الكلمة قد تحمل أكثر من إحياء بأن السياسة ، أو فننقل التحليل السياسى ، هو مهمة للرجال دون النساء . ولأتى زغبت أيضاً فى أن أضيف جزءاً إلى هذا الفصل أؤكد فيه على التغيرات فى التوجهات السياسية ، فإن العنوان أضحى غير مناسب أكثر من أى وقت مضى ، لأن النساء أصبحن يتمتعن نموذجاً هاماً لهذه التغيرات .

وأنا مدرك تماماً أنه بالرغم من كل ما شمله هذا الكتاب ، فإنه مازال هناك الكثير 'خذاً مما يجب تضمينه والحديث عنه . ولكنى رغبت دائماً - منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب وحتى الطبعة الحالية - أن يكون كتاباً قصيراً . وبالطبع فإن كتابة نسخة أطول كانت ستكون أيسر بكثير . وحتى أبقى هذه الطبعة قريبة فى حجمها من النسخة الأصلية ، فإننى كنت عادة ما أقوم بحذف بعض الأجزاء لأحل محلها الأجزاء الجديدة التى أردت إضافتها . وأنا أمل ألا يعتبر القارئ هذا الكتاب أكثر من كونه باباً للولوج إلى عالم من الخبرة - جد معقد ، ولكنه ممتع ربما بنفس القدر .

روبرت أ . دال

الفصل الأول

ما هي السياسة ؟

سواء شئنا أو لم نشأ ، فلا يوجد أحد قادر على أن يتأى بنفسه عن الوقوع في دائرة التأثير لنظام سياسي ما . فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة ، والمدينة ، والمدرسة ، والكنيسة ، والشركة ، والنقابة ، والنلدى ، والحزب السياسى ، والجمعيات التطوعية .. وغير ذلك كثير من منظمات عديدة أخرى . فالسياسة هي حقيقة من حقائق الوجود الإنسانى لا يمكن تجنبها ، فكل فرد يجد نفسه مشتركاً بطريقة ما ، فى لحظة ما ، فى شكل ما من أشكال النظم السياسية \

وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة ، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المقولدة عنها . وفى الماضى عبارة كهذه كانت لا تلقى اهتماماً بل وكانت ممتهجة باعتبار أنها عبارة خطابية ، أما اليوم فإنها حقيقة واضحة لا مراء فيها . فمصير الجنس البشرى اليوم ، وهل يكون إلى فناء ودمار أم إلى بقاء ونماء ، إنما تحدد السياسة والسياسيون ، وذلك من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية .

وهكذا ، فإن إجابة السؤال : لماذا نحلل السياسة ؟ ، تضحى واضحة إذن . فالواقع أنه رغم أننا قد نحاول تجاهل السياسة فإنه لا يمكننا تجنبها ، وهذا فى حد ذاته يعتبر سبباً قوياً يدفعنا إلى محاولة فهم السياسة . فأنت قد ترغب فى فهم السياسة لأنك تريد أن تشبع فضولك وحسب ، أو لأنك تريد أن تشعر أنك مُستوعب ومُذكر لما يجرى حوله فى هذا العالم ، أو لأنك تريد أن تصل إلى أفضل الخيارات من

بين بدائل عدة متاحة - بعبارة أخرى ، لأنك تريد أن تتصرف بحكمة . وبالرغم من أن التوصل إلى أفضل الخيارات قد يكون هو الدافع الأقوى لدى معظم الناس للقيام بالتحليل السياسى ، إلا أنه لا يمكننا إنكار أن البشر فى عمومهم يشعرون بحاجة قوية إلى فهم العالم الذى يعيشون فيه . وواقع الأمر أن أى فرد يستطيع أن يفهم السياسة بفكر ؛ ولكن السياسة موضوع غاية فى التعقيد ، بل ربما هى أكثر المواضيع التى يواجهها الإنسان تعقيداً . وتكمن الخطورة فى حقيقة أنه مع افتقاد الخبرة اللازمة للتعامل مع تعقيدات السياسة ، فإن المرء ينزع إلى تبسيطها بصورة مخلة . ولكن لأن بعض التبسيط ضرورى ، فإن هذا الكتاب يعتمد أيضاً إلى تبسيط التعقيدات السياسية ، ولكنه لا يتبع هذا النمط بصورة مكثفة . وكما سوف نرى ، فإن اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لفهم السياسة ليس بالمهمة السهلة .

طبيعة الجانِب السياسى

ما الذى يميز الجانِب السياسى للمجتمع الإنسانى عن الجوانب الأخرى لهذا المجتمع ؟ ماهى سمات النظام السياسى فى تميزه مثلاً عن النظام الاقتصادى ؟ بالرغم من أن دارمى السياسة لم يتفقوا مطلقاً على إجابة واحدة لهذين السؤالين ، إلا أنهم يميلون إلى الاتفاق حول بعض النقاط الأساسية . فمثلاً من المستبعد أن يوجد خلاف حول الفكرة التى مؤداها أن النظام السياسى هو نمط من العلاقات السياسية . ولكن ، ماهى العلاقات السياسية ؟

ويعتبر كتاب أرسطو ، السياسة ، (الذى كُتب بين ٣٣٥ - ٣٣٢ ق . م .) بمثابة نقطة بدء هامة ، وإن كانت غير مدركة دائماً ، للإجابة عن هذا السؤال ؛ وكثير غيره من الأسئلة . ففى الكتاب الأول من ، السياسة ، يحرص أرسطو على فحص وجهة نظر هؤلاء الذين يقولون بتطبيق كل أنواع السلطة ، ويحاول من ثم أن يميز سلطة القائد السياسى فى الرابطة السياسية أو دولة المدينة polis ، عن أشكال أخرى للسلطة من قبيل سلطة السيد على عبيده ، أو سلطة الزوج على زوجته ، أو سلطة الآباء على أبنائهم .

ولكن أرسطو يسلّم بأن جانباً على الأقل من الجوانب المميزة للرابطة السياسية هو وجود سلطة أو حكم . فأرسطو يُعرّف دولة المدينة polis ، أو الرابطة السياسية ، بأنها ، أكثر الروابط تسيّداً واحتوائية . ويعرّف الممتور ، أو نظام الحكم polity ، بأنه ، تنظيم لدولة المدينة بشأن المناصب الموجودة بها بصفة عامة ، ولكن

بالتنظر بصفة خاصة إلى ذلك المنصب الذى يتمتع بالسيادة فى كافة القضايا ، (١) وأحد المعايير التى يستخدمها أرسطو عند تخصيصه للمنتخب هو : مع أى شريحة فى جماعة المواطنين تستقر السلطة النهائية أو الحكم النهائي .

وهكذا ، ومنذ زمن أرسطو ، أضحت هناك اتفاق واسع حول فكرة أن العلاقة السياسية تتضمن السلطة أو الحكم أو القوة بشكل ما . وعلى سبيل المثال ، فواحد من أكثر علماء الاجتماع المحدثين تأثيراً ، وهو الأستاذ الألماني ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٢٠) قرر أن الرابطة يجب أن تسمى سياسية ، إذا كانت هناك استمرارية فى فرض نظامها داخل نطاق إقليمي محدد عن طريق استخدام القوة المادية من جانب الهيئة الإدارية ، أو التهديد باستخدامها . . وهكذا ، وبالرغم من أن فيبر ركز على المكون الإقليمي فى الرابطة السياسية ، إلا أنه ، ومثل أرسطو ، أبرز أن سمة من السمات الأساسية لها هى علاقات السلطة أو الحكم . (٢)

ولنأخذ مثلاً أخيراً . فقد عرّف هارولد لازويل Harold Lasswell ، وهو من أبرز علماء السياسة المحدثين ، علم السياسة بوصفه نظاماً معرفياً تجريبياً ، (وبوصفه) دراسة تشكيل واقتسام القوة ، ، وعرّف العمل السياسى (بوصفه) فعلاً يتم إنجازه من منظور القوة (٣) .

ويوضح الشكل (١-١) جوانب الاتفاق وعدم الاتفاق ، فى مواقف كل من أرسطو وفيبر ولازويل ، فيما يتعلق بطبيعة السياسة . فأرسطو وفيبر ولازويل ، وكذا معظم علماء السياسة ، يتفقون على أن العلاقات السياسية توجد فى مكان ما داخل الدائرة (أ) ، وهى مجموعة العلاقات التى تتضمن القوة أو الحكم أو السلطة . فيرى لازويل أن كل شيء داخل الدائرة (أ) هو سياسى بالتعريف . وعلى الجانب الآخر ، يعرف أرسطو وفيبر مصطلح سياسى بطريقة تتطلب إضافة سمة أو أكثر ، ويمثل تلك الدائرتان (ب) و (ج) . فعلى سبيل المثال : فإنه وفقاً لفيبر فإن مجال السياسى ان يكون كل شيء داخل الدائرة (أ) ، أو كل شيء داخل الدائرة (ب) (الإقليمية) ولكن كل شيء فى منطقة التداخل بين (أ) و (ب) ، والتى تتضمن

(١) Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (New York : Oxford University Press, 1962), PP. 1,110.

(٢) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organisation*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947), PP. 145-54.

(٣) Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950), PP. xiv, 240.

كلا من الحكم و الإقليمية . وبالأغم من أن أرسطو يعتبر أقل وضوحا من كل من فيير ولازويل فيما يتعلق بهذه النقطة ، فإنه بلاشك يحد من مجال الميلى بصورة أكبر فيقصره على للعلاقات داخل الهيئات القادرة على الاكتفاء الذاتى (ج) . وبالتالي ، فإن ، الميلى ، عند أرسطو توجد فقط فى المساحة التى تتداخل فيها الدول (أ) و (ب) و (ج) .

ومن الواضح إذن أن كل شيء يسميه أرسطو وفيير ، ميلى ، ، يعتبره لازويل ، ميلى ، أيضا . ولكن هناك بعض الأشياء التى يعتبرها لازويل من قبيل ما هو ، ميلى ، ولايرها فيير وأرسطو كذلك . فقد تتضمن الشركة أو النقابة ، على سبيل المثال ، جوانب ، ميلى . - ومن ثم ، دعنا نعرف النظام الميلى بأنه أى نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن للتحكم ، والنفوذ ، والقوة ، أو السلطة بدرجة عالية^(١) .



الشكل (١ . ١) تعريفات السلطة

(٤) فى الفصل الثالث ، تسمى عبارات مثل التحكم ، القوة ، النفوذ والسلطة ، مصطلحات للنفوذ . . وسوف يتم تعريف مفهوم النفوذ فى ذلك الفصل أيضا .

تغلغل السياسة

لابد من الاعتراف بأن التعريف السابق فضفاض للغاية . فهو يعنى أن الكثير من الهيئات التى عادة ما لا يعتبرها الناس « سياسية » تملك نظماً سياسياً مثل : النوادي الخاصة ، والشركات ، واتحادات العمال ، والمنظمات الدينية ، والجماعات المدنية ، والتقبل البدائية ، والعشائر بل وحتى الأسر . ويمكن أن نسوق عدة اعتبارات تساعد على إيضاح تلك الفكرة غير المألوفة ، والتي مؤداها أن كل المنظمات البشرية تقريباً لها جانب سياسى :

١ - إننا نتحدث فى لغة التعامل اليومية المعتادة عن « حكومة » ، « نادى » أو « شركة » .. وهكذا . بل وقد نصل إلى حد وصف تلك الحكومات بالديكتاتورية أو الديمقراطية أو التيابية أو السلطوية ، وعادة مانسمع عن « السياسة » و « المناقشات السياسية » التى تحدث فى هذه الهيئات .

٢ - النظام السياسى هو جانب واحد فقط من جوانب أى هيئة . فعندما نشير إلى شخص ما بوصفه طبيباً أو معلماً أو مزارعاً فنحن لا نفترض أنه طبيب وحسب ، أو معلم وحسب ، أو مزارع وحسب . وبالمثل فلا توجد أى هيئة بشرية هى سياسية وحسب ، فللناس يقيمون علاقات عدة لاتستند فقط إلى القوة أو السلطة : فهناك الحب ، والاحترام ، والولاء ، والمعتقدات المشتركة الخ .

٣ - تعريفنا لا ينكر أى شئ تقريباً عن الدوافع البشرية ، فمن المؤكد أنه لا يتضمن أى إشارة إلى أنه فى كل نظام سياسى نجد الناس مساقين باحتياجات داخلية قوية تدفعهم كي يحكموا الآخرين ، أو إلى أن القادة ينزعون نحو السلطة أو إلى أن السياسة هى معركة غريزية شرسة من أجل القوة . فمن المفهوم أن علاقات السلطة من الممكن وجودها بين أناس لا يملك أى منهم شغفاً أو ولعاً بالقوة ، أو فى مواقف يكون فيها أكثر الناس تعطشاً للسلطة هم أقلهم فرصة للوصول إليها . وهكذا نجد أن هنود الزونى فى الجنوب الغربى الأمريكى يؤمنون بشدة بأن السعى نحو القوة هو فعل محرم ، ومن ثم ، فلن المساعين إلى القوة يجب ألا يُمكنوا منها ^(٥) . وأقرب إلى خبرتنا من هذا المثال السابق نجد وجهة النظر الشائعة بين أعضاء بعض المنظمات الأمريكية الخاصة ، ومؤداها أن أكثر الأفراد إلحاحاً فى السعى لتولى رئاسة المنظمة هم أقلهم ملاعة للاضطلاع بهذا المنصب ، فى حين أن أفضل من يتولى منصب الرئاسة هم الأقل رغبة فى هذا

المنصب بالفعل . ولكن بغض النظر عن الدلالات التي يمكن استخلاصها سواء من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) أو من الأدب الشعبي (الفولكلور) ، فإن النقطة المحورية هنا هي أن تعريفنا للنظام السياسي ، والذي يتسم بالعمومية الشديدة ، لا يمتدنا عمليا بأى فرضية تتعلق بماهية أو طبيعة الدوافع الإنسانية . وبالرغم من اتساع هذا التعريف فإنه يتيح لنا فرصة إجراء بعض التمييزات الهامة ، والتي عادة ما لا تكون واضحة في المناقشات العادية .

٤ - وتعريفنا أيضا يتجاهل ، وعن عمد ، ممة دأب الفلاسفة السياسيون منذ أرسطو وحتى اليوم على أن ينصبوها إلى السياسة ، وهي أن السياسة - هي بمعنى من المعاني - نشاط عام ينطوي على أهداف عامة ، أو مصالح عامة ، أو خير عام ، أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة البشرية يكون علما بصورة واضحة . فلذا قبلنا بهذا التعريف للسياسة فسوف نجد لزاما علينا أن نضيف دائرة رابعة إلى الشكل (١ - ١) ، ومنجد أن مجال السياسة سوف يزداد انكماشاً بالضرورة . ولكن هناك أسبليا وجيهة لعدم تضمين هذه الفكرة في تعريفنا ، ذلك أنها رغم ما تحظى به من احتفاء بين الفلاسفة السياسييين ، فإنها زائفة بالصعوبات . فهذا الفهم لمعنى « السياسة » ، يعكس - بداية - الطريقة الخاطئة التي يستخدم بها المصطلح في لغة التعامل اليومي في الوقت الحالي ، حيث عادة ما يشير إلى نشاط السياسييين الطموحين الساعين لإثبات الذات . ونفس القدر ، فإنه لا يمكن اعتباره وصفاً امبريقيا للدوافع التي تسوق الأشخاص المشتغلين بالسياسة . ذلك أن للتوصل إلى الدوافع التي تحفز الناس يتطلب بحثا امبريقيا ، فهي إذن مسألة لا يمكن حسمها بالتعريف وحسب . ولكن لا الخبرة العادية ، ولا البحث المنظم يدعم أى منهما الفرضية للقليلة بأن المشتغلين بالسياسة إنما يفهمهم إلى ذلك اهتمام حقيقى بالمصالح العام . وهذا السؤال الذى يتعلق بماهية الدوافع التي تحفز الناس سوف نعود إليه مرة أخرى في الفصل التاسع . وعلى الجانب الآخر ، فإنه إن لم تكن هذه الفكرة مقصودة لا كتعريف ولا كوصف امبريقى وإنما كتأكيد لما يجب أن تكون عليه غاية أو نتيجة الحياة السياسية وهدفها ، يضحى واضحا إذن أنها لاتعدو أن تكون بيانا معياريا . ولكن لأنها تحمل تأكيدا على الغايات والقيم ، فإنها تتطلب فحصا واختبارا ، ولا يكون من الحكمة تمريرها ببساطة كأداة لتعريف السياسة . وسوف نرجع مرة أخرى إلى مشكلة القيم في الفصل العاشر .

الميسامة والاقتصاد

التحليل السياسي يتعامل مع القوة أو الحكم أو السلطة ، أما الاقتصاد فيهتم بالموارد النادرة أو بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات . والميسامة هي جانب واحد من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات البشرية ، والاقتصاد هو جانب آخر ، ومن ثم ، فإن كلاً من رجل الاقتصاد وعالم الميسامة قد يدرسان نفس المؤسسة - مثلاً نظام الاحتياطي الفيدرالي أو الميزانية . ولكن رجل الاقتصاد سيكون مهتماً بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة واستخدام الموارد النادرة ، في حين أن عالم الميسامة سوف يتعامل أساساً مع المشاكل المرتبطة بعلاقات القوة أو الحكم أو السلطة .

ومثلها مثل معظم التمايزات للقائمة بين مجالات البحث العقلي ، فإن التمايزات بين الميسامة والاقتصاد لا يمكن تحديدها بشكل قاطع .

النظم السياسية والنظم الاقتصادية

يستخدم عديد من الأشخاص مصطلحات مثل الديمقراطية ، والديكتاتورية ، والرأسمالية ، والاشتراكية لوصف النظم السياسية والاقتصادية دون تمييز . وتتبع هذه النزعة إلى الخلط بين النظم السياسية والاقتصادية من غياب مجموعة موحدة من التعريفات ، وكذا من الجهل بالجنور التاريخية لهذه المصطلحات ، وأيضاً - في بعض الحالات - من الرغبة في استغلال مصطلح سياسي يحظى باحترام واسع ، مثل الديمقراطية ، أو لا يحظى بأى احترام ، مثل الديكتاتورية ، بغرض التأثير في المواقف من النظم الاقتصادية .

ويترتب على ذلك أن الجوانب السياسية لأي مؤسسة ليست هي بذاتها الجوانب الاقتصادية . فالتاريخيا نجد أن مصطلحي الديمقراطية ، والديكتاتورية ، عادة ما كانا يشيران إلى الأنظمة السياسية ، في حين أن مصطلحي الرأسمالية ، والاشتراكية ، كانا يشيران إلى المؤسسات الاقتصادية . وللتنظر إلى الطريقة التي استخدمت بها المصطلحات تاريخياً ، فإن التعريفات التالية تعتبر دقيقة :

(١) الديمقراطية هي نظام سياسي يقسم فيه المواطنون البالغون فرص المشاركة في صنع القرارات .

(٢) الديكتاتورية هي نظام سياسي تنحصر فيه فرص المشاركة في القرارات بين القلة .

(٣) للرأسمالية هي نظام اقتصادى تضطلع فيه الشركات المملوكة ملكية خاصة بمعظم الأنشطة الاقتصادية الكبرى .

(٤) الاشتراكية هي نظام اقتصادى تقوم فيه المنظمات التي تملكها الحكومة أو المجتمع بمعظم الأنشطة .

كل زوج من هذه المصطلحات : الديمقراطية - الديكتاتورية ، الرأسمالية - الاشتراكية ، يعنى ضمناً وجود ثنائية . ولكن الثنائيات عادة مالا تقي بالغرض . فالعديد من الأنظمة السياسية هي في الواقع ليست ديمقراطية تماماً ولا ديكتاتورية بصورة كاملة أيضاً ، كما أنه في العديد من الدول نجد تناحلاً كثيفاً بين العمليات الخاصة والحكومية . وفي عالم الواقع نجد أن السياسة والاقتصاد متداخلان بشدة . هذا التداخل لا يوضح قصور المزوجة بين « الرأسمالية - الاشتراكية » وحسب ، ولكنه يؤكد أيضاً حقيقة واضحة وهي أن بعض المؤسسات والعمليات يمكن أن تعتبر ، ولأغراض محددة ، أحد مكونات النظام الاقتصادي ، في حين أنه يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من النظام السياسي ، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أغراضاً أخرى .

والنقطة الواجب تذكرها هي أنه بالرغم من هذا التداخل ، بل وربما بسببه ، فإنه قد ثبت أن تمييز بعض جوانب الحياة بوصفها اقتصادية وبعضها الآخر بوصفها سياسية إنما هو أمر مثمر من الناحية الفكرية .

النظم والنظم الفرعية

يمكن اعتبار أى مجموعة من العناصر تتفاعل مع بعضها البعض على أى صورة من الصور بمثابة نظام : مجرة ، فريق كرة قدم ، سلطنة تشريعية ، حزب سياسى^(١) . وعند التفكير فى النظم السياسية قد يكون من المفيد أن نتذكر نقطاً أربعة يمكن أن تنطبق على أى نظام :

(١) إن تسمية شيء ما نظاماً ، ماهى إلا طريقة مجردة للنظر إلى أشياء محصورة . ومن ثم ، ينبغي للمرء أن يكون حريصاً لكي لا يخلط الشيء المحسوس

(١) من أكثر المحاولات شمولاً لتطبيق نظريات النظم على علم السياسة ما تجده فى عملين لدافيد إيمستون هما :

A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc. 1965) and

A Systems Analysis of Political Life (New York : John Wiley & Sons, Inc. 1965).

« بالنظام ، المجرّد . و ، النظام ، هو أحد مكونات الأشياء ، والذي يُجرّد بدرجة ما وذلك لأغراض التحليل : والدورة الدموية عند الثدييات أو بنيان الشخصية عند الإنسان ، مثالان يشيران إلى ما نرمى إليه .

(٢) وتحديد لماذا يقع داخل نظام ما ، وماذا يقع خارجه ، فإننا نحتاج إلى ترميم حدود ذلك النظام . وأحياناً تكون هذه المهمة سهلة للغاية كما في حالة النظام الشمسي أو المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ولكن هذه العملية غالباً ما تتم بقرار تحكّمي . فعلى سبيل المثال : ما هي حدود حزبينا للكبيرين ؟ هل سندخل هنا مسؤولي الحزب وحسب ؟ أم سوف نضم إليهم أيضاً كل المسجلين كديمقراطيين أو جمهوريين ؟ أم سنوسع أكثر لندخل كل هؤلاء الذين يُعرّفون أنفسهم بوصفهم ديمقراطيين أو جمهوريين بغض النظر عن كونهم مسجلين في الكشوف الرسمية ؟ أم أننا سوف نُضمّن هؤلاء الذين يصوتون بصفة منتظمة لأى من الحزبين ؟

(٣) النظام قد يكون عنصراً في نظام آخر ، أو نظاماً فرعياً له . فالأرض هي نظام فرعى لمجموعتنا الشمسية ، التي هي بدورها نظام فرعى لمجرتنا ، والتي هي بالتالى نظام فرعى للكون كله . ولجنة العلاقات الخارجية هي نظام فرعى لمجلس الشيوخ الأمريكى ، والذي هو نظام فرعى للكونجرس .. وهكذا .

(٤) الشيء قد يكون نظاماً فرعياً لنظامين مختلفين . أو أكثر . لايتداخلان إلا جزئياً ، فاستاذ الجامعة قد يكون عضواً نشيطاً في الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات وفي الحزب الديمقراطي ، وكذا في رابطة الآباء والمعلمين (PTA) .

ومن المفيد إبقاء هذه الملاحظات حاضرة في الذهن عند اعتبار الاختلاف بين النظام السياسى والنظام الاجتماعى .

النظم السياسية والنظم الاجتماعية

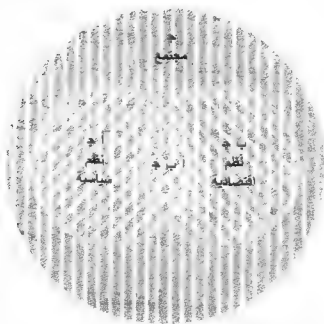
ما هو المجتمع الديمقراطى ؟ المجتمع الحر ؟ للمجتمع الاشتراكى ؟ المجتمع السلطوى ؟ المجتمع الدولى ؟ وكيف يتميز النظام الاجتماعى عن النظام السياسى ؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة صعبة خاصة أن مصطلحيّ مجتمع ونظام اجتماعى يستخدمان بطريقة فضفاضة حتى من قبل العلماء الاجتماعيين . وبصفة عامة ، فإن اجتماعى هو مصطلح احتوائى وشامل ، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية

إنما هي أنواع من العلاقات الاجتماعية . وبالرغم من أن تعبير النظام الاجتماعي يُستخدم أحياناً للإشارة إلى معنى محدد ، فهو يعتبر من قبيل المفاهيم الواسعة . وهكذا ، فلن تالكوت بارسونز Talcott Parsons ، وهو أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المُبْرزين ، عرّف النظام الاجتماعي بثلاث خصائص :

- (١) تفاعل شخصين أو أكثر .
 - (٢) أن يأخذوا في اعتبارهم عند تحركهم كيف يمكن أن يتصرف الآخرون .
 - (٣) وأحياناً ما يعملون معاً سعياً وراء أهداف مشتركة^(٧) .
- النظام الاجتماعي إذن هو نظام يتضمن درجة عالية من الاحتوائية .

ووفقاً لاستخدام بارسونز ، فالنظام السياسي ، وكذا النظام الاقتصادي هما جزءان أو جانبان أو نظامان فرعيان للنظام الاجتماعي . والنظر إلى المسألة من هذه الزاوية يوضحها الشكل (١ - ٢) حيث (أ ج) تمثل كل الأنظمة السياسية الفرعية (و أ ب ج) تمثل كل الأنظمة الفرعية التي يمكن اعتبارها إما سياسية وإما اقتصادية ، وذلك وفقاً للجوانب التي نهتم بها . ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها



الشكل (٢ - ١) : المجتمع ، النظام السياسي ، النظام الاقتصادي .

Talcott Parsons and Edward A. Shils, eds., *Toward a General Theory of Action* (Cambridge, (٧) Mass.: Harvard University Press, 1951), P.55.

ولمناقشة لمعنى وتاريخ مفهوم المجتمع - انظر :

International Encyclopedia of the Social Sciences, s.v. "society."

على (أ ب ج) : شركة جنرال موتورز ، أو لجنة للميزانية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، أو مجلس المحافظين في جهاز الاحتياطى الفيدرالى .

وهكذا ، فإن المجتمع الديمقراطى يمكن تعريفه بأنه نظام اجتماعى لا يقتصر على النظم (الفرعية) السياسية الديمقراطية وحسب ، ولكنه يحوى أيضا نظاما فرعية أخرى تعمل بحيث تضيف - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - إلى قوة العمليات السياسية الديمقراطية . وعلى النقيض من هذا فإن المجتمع السلطوى يشتمل على أنظمة فرعية هامة ومتعددة مثل : الأسرة ، الكنائس ، المدارس ، والتي تعمل كلها على تعزيز العمليات السياسية السلطوية . ودعنا نستعرض مثالين : ففي كتابه الشهير ، الديمقراطية فى أمريكا ، (١٨٣٥ - ١٨٤٠) وضع الكاتب الفرنسى الشهير الكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville قائمة بعدد من ، الأسباب الأساسية التى تنزع نحو الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة . ولم تتضمن قائمته هذه الهيكل الدستورى وحسب ، ولكنها أشارت كذلك إلى عوامل أخرى مثل غياب مؤسسة عسكرية ضخمة ، والمماواة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ونظام اقتصادى زراعى مزدهر ، وكذلك أخلاقيات الأمريكيين وعاداتهم ومعتقداتهم الدينية^(١) . وفى رأى توكفيل أنه مما قوى من احتمالات قيام نظام سياسى ديمقراطى صحى فى الولايات المتحدة، حقيقة أن الدستور الذى يتسم بالديمقراطية العميقة تسنده وتدعمه مظاهر أخرى عديدة فى المجتمع . وورثيا على هذا كان من الممكن وصف المجتمع الأمريكى بأنه مجتمع ديمقراطى .

وعلى عكس الوضع فى الولايات المتحدة ، فإن العديد من المراقبين كان يملؤهم شعور بالتشاؤم فيما يتعلق باحتمالات قيام ديمقراطية فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأنهم اعتقدوا أن جوانب عديدة فى المجتمع الألمانى تتسم بالسلطوية الشديدة ، وبالتالي فإنها تضعف احتمال قيام علاقات سياسية ديمقراطية . ولقد أولى هؤلاء اهتماما واضحا لاتجاه كافة المؤسسات الاجتماعية للخضوع لنمط قوى من التسلط والإذعان ، وذلك فى الأسرة والمدارس والكنائس ومجالات العمل ، وكذا فى كل العلاقات التى يشكل موظفو الحكومة ، سواء العسكريون أو المدنيون ، أحد طرفيها ويمثل المواطنون العاديون طرفها الآخر . فحقيقة أن الديمقراطية السياسية كان سيتم إدخالها فى بيئة اجتماعية شديدة السلطوية ، لم تكن تبشر بمستقبل ناجح لها فى ألمانيا . أما الآن ، فإن العديد من المراقبين يشعر بالتفاؤل حيال قيام

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. I (New York : Vintage Books, 1955), (٨) PP. 298-342.

ديمقراطية مبسطة في ألمانيا ، وذلك لأنهم يلحون شواهد على التقلص الواضح للطابع السلطوى في المؤسسات الاجتماعية الأخرى .

الحكومة والدولة

في كل مجتمع ينزع الناس نحو تطوير توقعات متفق عليها تتعلق بالملوك الاجتماعى فى المواقف المختلفة . فالمرء يتعلم كيف يتصرف كـمضيف أو كضيف ، كـرب أسرة أو كـجـد ، كـجنـدى ، كـموظف بنك ، كـوكيل نيابة ، كـقاضي ... الخ . وأنماط مثل هذه تسمى أنواراً ، وتنشأ عندما يشترك الناس فى اإتمام توقعات ، تتشابه بدرجة عالية ، حول الملوك المتوقع فى مواقف معينة . وكلنا نلعب أدواراً متعددة ، وعادة ما ننقل - وبسرعة - من دور إلى دور آخر .

وحينما يضحي النظام الميساسى معقداً ومستقراً ، فإن الأدوار الميساسية تنمو . ولعل أوضح الأدوار الميساسية هى تلك التى يؤديها الأشخاص الذين يُشغون ويُفسرون ويطبّقون الأحكام التى تكون ملزمة لأعضاء النظام الميساسى . هذه الأدوار ما هى إلا مناصب ، ومجموع المناصب فى النظام الميساسى يشكل حكومة هذا النظام . وفى أى لحظة ، فإن شاغلي هذه المناصب أو الأدوار يكونون بالضرورة أفراداً محددين ، أى أشخاصاً محسوسين (باستثناء المناصب المتغيرة) - مثل عضو مجلس الشيوخ فرغورن ، القاضي كرانكى ، أو العمدة تومبلى . وفى العديد من النظم لا تتغير الأدوار بتغير الأفراد الذين يتتابعون على القيام بها . ومما لا شك فيه أن اللاعبين المختلفين للأدوار قد يقدمون تفسيرات مختلفة لدور هاملت أو عطيل . والواقع ، أنهم عادة ما يفعلون ذلك ، بل وأحياناً ما يكون الاختلاف فى التفسير جذرياً . وهكذا الحال مع الأدوار السياسية . فعلى سبيل المثال نجد أن جيفرسون وجامسون ولينكولن وتيودور روزفلت وويلسون وفرانكلين روزفلت ، قد مارس كل منهم دور الرئيس بطريقة أوسع كثيراً مما كان سائداً فى عهد سابقه ، وذلك عن طريق بناء توقعات جديدة فى عقول الأفراد تتعلق بما يجب على الرئيس ، أو بشرعية ما يستطيع الرئيس ، القيام به وهو فى منصب الرئاسة . وكما أكد نيلسون بولسبى Nelson Polsby : هناك عدد كبير ومختلف من الطرق لكى تكون رئيساً ، وذلك بقدر عدد الرجال المستعدين للاضطلاع بالمنصب .^(٩) وبالرغم من هذا فإن

(٩) انظر : N. Polsby's *Congress and the Presidency*, 3rd. ed. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1976). وأيضاً *Hall, Inc.* ، وقد قرأ نيلسون بولسبى فى هذا الكتاب بين الرئيس بدماً من فرانكلين روزفلت وحتى جيرالد فورد .

انظر أيضاً : James David Barber, *The Presidential Character : Predicting Performance in the White House* (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1972).

التوقعات الخاصة بالدور الواجب على الرئيس القيام به تحد هي الأخرى من المدى الذى يستطيع الرؤساء التماهى إليه فى تحويل المنصب إلى مايرغون فيه ، وهى حقيقة جسدها الرئيس جونسون عندما قرر عام ١٩٦٨ عدم إعادة ترشيح نفسه للرئاسة ، مبرراً ذلك بأنه لم يعد يستطيع أن يلعب الدور الرئاسى بالطريقة التى يؤمن أن المنصب يتطلبها .

ولكن قد يتساءل القارىء ، ألا نضع أنفسنا ، بتعريفنا السابق للحكومة ، فى مشكلة جديدة ؟ فلو سلمنا بأن هناك مجموعة ضخمة ومتنوعة من الأنظمة السياسية ، بدءاً من نقابات العمال والجامعات وحتى الدول والمنظمات الدولية ، فعاداً عن (ال) حكومة ؟ فبالرغم من كل شيء ، ففى الولايات المتحدة ، كما فى معظم الدول الأخرى ، عندما نتحدث عن (ال) حكومة فإن المقصود بذلك يبدو واضحاً لكل الناس . فمن بين كل صور الحكومات ، المرتبطة بهذه الأنظمة سالفة الذكر فى إقليم محدد ، حكومة واحدة فقط عادة ماينظر إليها بوصفها (ال) حكومة . كيف تختلف (ال) حكومة التى نهتم بها إذن عن الحكومات الأخرى ؟ هناك ثلاث إجابات ممكنة :

(١) تسمى (ال) حكومة نحو أهداف ، أسمى ، وه أنبل ، من الحكومات الأخرى . ولكننا نولجها هنا بثلاث صعوبات على الأقل . الأولى ، لأن الناس تختلف حول ماهية الأهداف ، الأسمى ، أو ، الأنبل ، . بل وتختلف حول ما إذا كان هناك معنى نحو تحقيق هدف معين فى أى لحظة ، فإن هذا المعيار قد لا يكون معاوناً على تحديد ما إذا كانت هذه الحكومة أو تلك هى (ال) حكومة . الثانية ، بالرغم من أن الناس عادة ماختلف حول الترتيب التصاعدي للأهداف أو القيم ، وبالرغم من أنهم قد يكونون مقتنعين بأن (ال) حكومة تسعى نحو تحقيق غايات شريرة ، فإنهم لا يزالون يتفقون حول ماهى (ال) حكومة . والنوضوى يدرك بالتأكيد أن (ال) حكومة هى التى تقوم بقمعه . الثالثة ، وماذا عن الحكومات الفاسدة ؟ على سبيل المثال ، هل كل من الحكومات الديمقراطية والشمولية تسعى نحو أهداف نبيلة ؟ هذه النقطة تبدو من الناحية المنطقية ، سخيفة . فالإجابة المقترحة الأولى تخلق إذن بين مشكلة تعريف الحكومة وبين المهمة الأكثر صعوبة والأكثر أهمية أيضاً ، والتى نتعلق بتحديد معيار الحكومة ، الصالحة ، أو ، العادلة . . فقبل أن نقرر ماهى أفضل حكومة ، لابد أن نعرف أولاً ماهى (ال) حكومة .

(٢) أما أرسطو فقد اقترح حلاً آخر : (أ) حكومة تميزها سمة الهيئة التي تقوم عليها . أى الهيئة السياسية ذات الاكتفاء الذاتي ، بمعنى أنها الهيئة التي تمتلك كل السمات والموارد اللازمة لإقامة حياة صالحة . هذا التعريف يعنى من بعض المشاكل ذاتها التي واجهها التعريف السابق . وبالإضافة إلى هذا ، لو طبق هذا التعريف بحذافيره ، فإن يكون هناك منسل من الوصول إلى نتيجة حتمية مؤداها أنه لا توجد أى حكومة ! فتفسير أرسطو المثالي للدولة - المدينة كان بعيداً جداً عن الواقع حتى بالتقريب إلى زمانه . فأتينا لم تكن مطلقاً مكنتية ذاتياً : ثقافياً أو اقتصادياً أو عسكرياً . فالواقع أنها كانت مقفلة تماماً للقدرة على ضمان أمنها واستقلالها ، فيدون حلفاء ملكنت لتمتطيع الحفاظ على حرية مواطنيها واستقلالهم . وما كان يصدق بالأمس على الدول - المدينة فى اليونان ، فإنه يصدق بالتأكيد على دول اليوم وبنفس القدر .

(٣) (أ) حكومة هى أى حكومة تتجح فى دعم ادعائها أن لها الحق فى التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية من أجل تطبيق قواعدها داخل إقليم محدد (١٠) . والنظام السياسى يتكون من المقيمين فى هذا الإقليم ، وحكومة الإقليم هى الدولة .

هذا التعريف يفرض فى الحال ثلاثة أسئلة :

(١) ألا يمكن للأفراد الذين ليسوا بموظفين حكوميين استخدام القوة بطريقة مشروعة ؟ ماذا عن الآباء الذين يصغون لأطفالهم ؟ الإجابة بالتأكيد هى أن حكومة الدولة ، وإن كانت لا تمتحذ بالضرورة على استخدام القوة بصورة منفردة ، إلا أنها تملك السلطة المطلقة لوضع الحدود التى يمكن أن تستخدم القوة فى نطاقها بصورة مشروعة . وحكومات معظم الدول تسمح للأفراد باستخدام القوة فى ظروف معينة . مثلاً ، بالرغم من أن العديد من الحكومات تحظر إنزال عقوبات قاسية على الأطفال ، فإن معظمها تسمح للآباء بصنع أبنائهم ، كما أن الملاكمة مسموح بها فى العديد من الدول .

(٢) ماذا عن المجرمين الذين لا يقض عليهم ؟ فىالرغم من كل شيء ، فإنه لا توجد دولة تخلو من وجود جرائم تحرش وقتل واغتصاب ، وغير ذلك من أشكال

(١٠) مقبمة بتصرف من : Weber, *Theory of Social and Economic Organization*, P. 154 . وبذلك بلحلال عبارة . التنظيم المطلق . محل كلمة . احتكار . . وكذا كلمة . أحكام . محل كلمة . نظمها . .

العنف . ورغم أن المجرمين أحياناً لا يقعون تحت طائلة القانون ، إلا أن المحك هنا هو أن حكومة الدولة تنجح في ادعائها الحق المطلق في ضبط العنف ، لأن القلة من الناس هم الذين يقومون بتحد سافر لحق الدولة المطلق هذا في معاقبة المجرمين . فبالرغم من أن العنف الإجرامي موجود إلا أنه غير مشروع .

(٣) ماذا عن الأوضاع التي تنتشر فيها أعمال العنف والقوة على نطاق واسع مثلما يحدث في حالات الحروب الأهلية أو الثورات ؟ بالنسبة لهذه الحالات فإنه لا يمكن تقديم إجابة واحدة شافية . ففي بعض الحالات ، فإنه لا توجد دولة على الإطلاق ، وذلك حينما لا توجد أى حكومة قادرة على ادعاء حق السيطرة المطلقة على الاستخدام المشروع للقوة المادية . أو قد تتنافس أكثر من حكومة على حكم ذات الإقليم كما كان الحال بالنسبة للبنان بعد انفجار الحروب الطائفية الدينية فيها عام ١٩٧٥ . أو قد ينقسم الإقليم فيضحي محكوماً بواسطة حكومات دولتين أو أكثر ، مع وجود مساحات رمادية لدولة فيها ، بعد أن كان في الماضي إقليمًا تحكمه حكومة دولة واحدة .

هناك شيء واحد مؤكد : عندما يبدأ عدد كبير من الناس في إقليم معين الشك في ادعاء الحكومة الحق المطلق في تنظيم استخدام القوة ، أو إنكار هذا الادعاء ، فإن الدولة القائمة تواجه خطر التحلل .

الفصل الثانى

وصف النفوذ

عُرِّفنا فى الفصل السابق النظام السياسى بأنه أى نمط للعلاقات الإنسانية يتسم بالاستمرارية ، ويتضمن إلى حد كبير علاقات التحكم أو النفوذ أو القوة أو السلطة . ولكن ماذا تعنى هذه المصطلحات : التحكم ، النفوذ ، القوة ، السلطة ؟

سوف نرى أن المقصود بهذه المصطلحات معقد وغامض^(١) . فالناس لا يتفقون على الكيفية التى تستخدم بها هذه المصطلحات لا فى لغة التعامل اليومية العادية ، ولا فى علم السياسة . وعلماء السياسة ، مثلهم مثل غيرهم ، فى محاولتهم إبراز الاختلافات الهامة فى المعانى ، فإنهم يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات : التحكم ، القوة ، النفوذ ، السلطة ، الإقناع ، العزم ، القدرة ، القصر .. الخ . ولكنهم مثل الآخرين أيضاً ، عادة ما لا يعطون تعريفات محددة لهذه المصطلحات ، وعندما يفعلون ذلك فإنهم عادة ما لا يتفقون جميعاً على استخدام واحد للعبارة الواحدة . « فالنفوذ » عند أحد الكتاب قد يصبح « القوة » وفقاً لكتاب آخر .

(١) المشكلة لا تخص علم السياسة وحده . فطعام الطبيعة ، يعرفون المعنى الطبيعى للكلمات الحسابية . t, x, F, m ، باستخدام الكلمات المتلحة فى اللغة الإنجليزية : الزمن ، المادة ، القوة .. الخ . لكن اثنان من علماء الطبيعة طرحا السؤال التالى : هل نحن متأكدون ما الذى تعنيه هذه الكلمات ؟ تلك أن أى درس للأسس الامبريقية لعلم الميكانيكا التقليدى يدرك مدى صعوبة إعطاء تعريفات لهذه الكلمات واضحة ولا يلفها الضوضاء . . (تكلأ عن *A Midrash Upon Quantum Mechanics* , " Science News 132 (July 11, 1967), P.26).

فى الوقت الراهن سوف أقوم باستخدام هذه المصطلحات ، ولنسمها
« مصطلحات النفوذ » ، دون محاولة لتعريفها . فأننا أرغب فى تأجيل مناقشتى
للتعريفات والمفاهيم ، وسوف ألق مباشرة إلى « عالم القوة » عن طريق اعتبار بعض
من العدد اللانهائى للأشكال والصياغات التى يمكن للقوة ونظائرها أن تعبر عن نفسها
من خلالها . فاستعراضنا لبعض الحالات ، سوف يساعدنا ، بعد ذلك ، على
الاضطلاع بمهمة توضيح معنى مصطلحات النفوذ .

نماذج : من الأئنى إلى الأقصى

دعنا نبدأ باستعراض بعض النماذج المعبرة عن الاعتماد التام للقوة . وبما أن
هذا الوضع المتطرف - لحسن الحظ - هو وضع بعيد جدا عن واقع خبرة معظمنا ،
فسوف أطلب القارئ أن يتخيل نفسه فى موقف الأشخاص الذين
سأقوم بوصفهم .

هل تستطيع أن تتصور على سبيل المثال مايمكن أن يكون عليه وضع الاعتماد
التام للقوة هذا ؟ هناك تقرير حديث عن الاستيطان فى أستراليا يصف لمجموعة
من البشر قرييين تماما من نقطة الصفر فيما يتعلق بقدرتهم على التحكم فى
حياتهم^(٧) . فبين عامى ١٧٨٧ ، ١٨٦٨ رحلت بريطانيا حوالى ١٦٠٠٠٠ منندب
إلى أستراليا . وبالرغم من أن الجرائم التى أدين على أساسها هؤلاء المجرمون
لايتعدى أخطرها مجرد السرقة الصغيرة ، إلا أن معاملتهم كانت مفرطة فى قسوتها .
وهذا تقرير عما حدث فى أحد المواقع فى تسمانيا :

« فى أحد المواقع فى تسمانيا ، كان يتم سوقهم إلى البر الرئيسى لقطع
الأخشاب ، ويجبرون على العمل مثل حيوانات الجر لمحلب جنوع
الإشجار الضخمة ، وكان البعض منها يزن ما يصل إلى اثنى عشر طنا ،
على امتداد طريق الأخشاب المنحدر . وعلى الساحل كانوا يربطون
الأخشاب فى شكل أطواف لنقلها إلى الجزيرة ، حيث يتشبثون بكتل
الأخشاب الضخمة لسحبها للشاطئ ، وهم يعملون وخصورهم منقسمة
فى مياه متلجة . وكان مقنن الطعام اليومى مقابل هذا العمل ، هو رطلا

(٢) نلأ عن : THE FATAL SHORE by Robert Hughes. Copyright © 1986 by Robert Hughes.

وأعيد طبعه بإذن من : Alfred A. Knopf, Inc. British Commonwealth/Uk rights courtesy :
of William Collins Sons and Co. Ltd.

من اللحم ، ورطلا وربع الرطل من الخبز ، وأربع أوقيات من العيوب ، إضافة إلى سلاطة . وفي بعض الأحيان كان اللحم غير طازج وفلسدا بدرجة لا تجعله صالحا للاستهلاك حتى من قبل المنبئين .

وكان هؤلاء المسجونون عند الدرك الأدنى للتحكم ، أقصى درجات انعدام القوة . وعند الدرك الأدنى أيضا نستطيع أن ننكر مجموعة أخرى من المسجونين ، وهم هؤلاء الموجودون في معسكرات الاعتقال النازية والموفيتية في الثلاثينات والأربعينات . ولكي نساعدك على تخيل وضعهم ، فلنراجع شهادة بريمو ليفي Primo Levi ، وهو أحد اليهود الناجين من معسكر الاعتقال النازي في أوشفيتز ببولندا^(٣) . ليفي يعتبر من الاستثناءات النادرة حيث إن الموت كان هو مصير معظم اليهود من ضحايا معسكرات الاعتقال . ولقد جاء الموت لبعض ضحايا هذه المعسكرات بأمسع مما جاء لغيرهم . فعندما وصل ليفي إلى أوشفيتز في قطار محمل كله بالمساجين ، جاءهم اثنا عشر عضواً في البوليس السري ، وبدلوا يسألونهم أسئلة تبدو بريئة في ظاهرها ، مثل : كم عمرك ؟ هل أنت متمتع بالصحة أم مريض ؟ . ولكن في أقل من عشر دقائق كان قد تم فصل المرضى وكبار السن والنساء والأطفال عن باقي المجموعة ، ولم يشاهد هؤلاء أبداً بعد ذلك لأن أفران الغاز كانت مصيرهم .

والعديد من القراء سوف يحاولون جاهداً بلا شك أن يتصور كيف حاول هؤلاء المسجونون الهروب ، أو كيف تمردوا على مصيرهم هذا . ولكن واقع الأمر أن القليل جداً من المسجونين في معسكر أوشفيتز (أو أي معسكر اعتقال نازي آخر) استطاعوا الهرب أو حتى حاولوا التمرد . فلقد أوضح ليفي أن معنوياتهم كانت محطمة ، وأنهم كانوا على درجة بالغة من الوهن نتيجة للجوع وللمعاملة السيئة ، هذا فضلاً عن أنه كان لهم علامات تميزهم بوضوح أهمها الزي الذي كانوا يرتدونه وكذا رؤوسهم الحليقة ، كما أنهم لم يكونوا يتحدثون البولندية ، وعند القبض عليهم مرة أخرى كانوا يعدمون بعد عمليات تعذيب وحشية . ولا رهاب الآخرين كان تعذيبهم وإعدامهم يتمن أمام بقية المسجونين ، أما زملاء الضحية فكانوا يعاملون معاملة المواطنين ، وكانوا يتركون ليموتوا جوعاً في الزنازين . وزيادة في تخويف المسجونين ، فإن كل المسجونين في القسلاق الذي حاول أحد المحتجزين به الهروب ، كانوا يرغمون على الوقوف لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة دون راحة .

Primo Levi, *Se Questo È Un Uomo* (Turin : Giulio Einaudi editore, 1976), PP. 26-27, 239. (٣)

والآن حاول أن تتخيل نفسك في وضع أعلى قليلا من الدرك الأدنى للقدرة على التحكم هذا ، وذلك بأن تتصور نفسك وقد ولدت كعبد في إحدى مزارع الجنوب الأمريكي في فترة ما قبل الحرب الأهلية ، أو قلنقل في البرازيل . فلقد نجا أجدادك من الموت في رحلة الشحن الرهيبة في سفينة العبيد حيث كانوا مثلهم مثل سجناء تاسمانيا أو أوشفيتز عند الدرك الأدنى للانعدام التام للقوة . أما أنت ، فبوصفك عبدا ، فأنت ملك لمسيك ، يتصرف فيك وفقا لما يراه منامياً ، ومن ثم قلنت رهن تماما بأحكامه وقراراته وممارساته وأخلاقه وانفعالاته ومشاعره وأهوائه . وبغارك حيا مرهون إذن بمدى قدرتك على التأقلم . ولكن بوصفك عبدا في مزرعة ، فإنك غالبا ما تكون أعلى درجة بسيطة عن الصفر المطلق ، لأن مالكك له مصلحة في الإبقاء عليك في مستوى معين يجعلك قادرا على العمل ، وربما على التنازل . واعتمادا على طبيعة المالك ، وكذا على طبيعة البلد (فالأكثر احتمالا هو أن تجد المعاملة أطيح في البرازيل عنها في الولايات المتحدة الأمريكية) ، فإنك قد تتمتع ببعض الاستقلالية في العمل أو وسط مجتمع العبيد ، بل وقد تكتسب بعض السلطة على آخرين - الأطفال ، الأسرة ، بعض العاملين الآخرين في الحقول أو في المنزل - ثم إنك - وبالرغم من ضعف احتمالات النجاح - قد تضحي واحدا من القلائل المحظوظين الذين يستطيعون الهروب ، أو حتى قد يمنحك أسيادك حريتك .

فأنت وإن كنت لست عند الدرك الأدنى للتحكم ، إلا أنك على أفضل التقديرات أعلى ، مئة ، واحدة فقط من هذا الدرك .

والآن حاول أن تتخيل كيف يكون حالك إذا عشت باستقلالية ، وتمتعت بقوة أكثر من العبد ، ولكن أقل كثيرا مما يتمتع به المواطن الحر : ربما كأحد أقبان الأرض أو فلاحى العصور الوسطى في أوروبا أو الصين أو اليابان ، أو حتى في وقتنا الحالي في كثير من الدول النامية . وسوف أورد الآن لقطات من الحياة اليومية في إحدى القرى الصغيرة في الجمهورية الدومينيكية في أوائل السبعينات^(٤) .

الريو قرية صغيرة على طريق الميبرات ، تبعد حوالى مائتين ميلا على الأقدام أو بركوب البغال من جايدا أريا (وهذا ليس الاسم الحقيقي لها) . وهناك ثلاثة أنهار لا بد من عبورها للوصول إلى الميبرات اللجيب اللاندروفر التى تترك المدينة فى الصباح البلكر ، وذلك رغم أن

Kenneth Sharpe, *Peasant Politics* (Baltimore, Md. : The Johns Hopkins University Press, (٤) 1977), PP. 6, 17.

منسوب المياه بها أصبح غالباً بصورة منكرة بالخطر بعد هطول الأمطار الغزيرة . هذه السيارات المكسمة بالناس والطيور والخنازير ، والساخطين المحشورين بالداخل أو الرابضين على السطح ، والمتأخرين في الحضور المتدلين من مؤخرة السيارة أو الجالسين على الرف الخاص بالأمتعة ، هذه السيارات من الوسائل القليلة التي تربط القرية بالعالم الخارجي . وأقرب طبيب يوجد في عاصمة البلدية ، سان خوان ديلاسيررا ، وهي على بعد ساعتين من الديو ، أما أقرب مدينة بها رعاية صحية متخصصة ومستشفيات ومناجر طعام كبيرة وأسواق ومحلات ضخمة فهي سانتياجو التي تصلها السيارات في حوالي ثلاث ساعات . وتنتظر السيارات هناك ساعات قليلة لتتيح الفرصة للناس لكي يقوموا بمشترياتهم ويزوروا الأطباء والأقرباء ويقضوا بعض مصالحهم . وتعود السيارات بعد الظهيرة . ولكن الكثير من سكان جايدا أرييا يعودون مبكراً على الأقدام ، ويصلون مدينتهم في الساعة أو الثامنة مساءً .

« ولقد سألت ميليدا عن ولادة الأطفال في هذه المستوطنة ، فقالت إنها ولدت تسعة من أطفالها العشرة في المنزل بمساعدة القبلة . وأخذها شاجويتو إلى سانتياجو لتلد طفلاً واحداً فقط في المستشفى العام ، وذلك لأن الطفل كان قد تأخر خمسة أيام عن ميعاد ولادته ، وكان ذلك مبعثاً لقلقته . والعناية الطبية في المستشفى العام مجانية ، ولكن كان على ميليدا أن تحضر معها طمناً لاستحمام الطفل وكوباً وملقعة ، كذلك كان لابد من شراء معظم الأدوية من صيدلية قريبة من المستشفى . كان شاجويتو في حاجة إلى خمس وثلاثين بيزو ليغطي نفقات السفر والأكل والعلاج ، ولكنه لم يكن يملك نقوداً في ذلك الحين . « لقد ذهبت إلى منزل دون بابلو لأقترض منه المبلغ ، ولكنه أخبرني أنه لا يوجد معه نقود . فذهبت إلى منزل خوزيه . ولكن دون جدوى ! هؤلاء أناس معهم ألفان أو ثلاثة آلاف بيزو ولكنهم كانوا يؤثرون أنفسهم . وشعرت باليأس ، ولكن جاعني أحد أولاد عمومتي كان قد سمع بالمشكل التي أواجهها ، وقال لي : انظر ، إذا كنت في حاجة إلى المال فستجده عندي ، فقلت له إني في حاجة إلى خمسة وثلاثين بيزو . فوضع يده في جيبه وقال لي : هذه أربعون بيزو . وعندما رددت له الدين فيما بعد قال لي : يمكنك دائماً الاعتماد على في أي وقت تحتاج فيه إلى أي شيء . »

ثم هناك احتمال آخر . فكر في نفسك كمواطن في دولة حديثة يحكمها ديكتاتور

شديد القمع - الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين ، أو ألمانيا تحت حكم هتلر - حيث يمكن أن تتعرض حياتك للخطر نتيجة وشلية ، أو حتى نتيجة لشك لا أساس له^(٥) . ولكن حتى النظم الديكتاتورية تختلف في درجة القمع الذي تمارسه ، وكذا في درجات الاستقلالية والتحكم والقوة التي تسمح بها لراعيها . فبعضها ، على سبيل المثال ، يسمح بقاعدة عريضة من المجالات والصحف وغيرها من وسائل التعبير المكتوبة ، وذلك إلى درجة تثير الدهشة ، ولكنها تقيد بشدة حق عقد المؤتمرات العامة والتنظيمات السياسية . ويسمح البعض الآخر للرأي العام بدرجة عالية من القدرة على التعبير ، ويسمح كذلك بالتنظيمات السياسية ، ولكنه في الواقع ، يمنع الناس من إنشاء أي حزب سياسي مناهض ، ويحد من قدرتهم على المشاركة في انتخابات حرة يمكن أن تتعرض فيها القيادة القائمة للهزيمة . وبعد صعود ميخائيل جورباتشوف لزعامة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ ، فإنه لم يكتف بالإدانة الصريحة لحكم ستالين العنيف ، بل إنه وسّع وبشكل ملحوظ نطاق فرص التعبير والمشاركة في التنظيمات وفي انتخاب المرشحين للمناصب ، وحتى فرص معارضة بعض الممارسات والمؤسسات القائمة . ورغم أن الأمور كانت في حالة تغيير مستمر وعدم يقين ، إلا أنك كمواطن ينتمي إلى الاتحاد السوفيتي وقت حكم جورباتشوف ، فإن تمتعك بفرص عظيمة للتأثير على الحكومة وعلى المواطنين لا يمكن مقارنته بما كان في وسعك حتى أن تحلم به في ظل حكم ستالين^(٦) .

بعد مراوحتك لوضعك متخيلا من الدرك الأدنى للتحكم ، وهو الانعدام التام للقوة ، إلى درجة من التحكم والنفوذ يتمتع بها المواطن في نظام على درجة من الليبرالية ولكنه غير ديمقراطي ، فإنك قد تشعر بالراحة إذا بدأت تفكر في مدى قوتك ونفوذك كمواطن في دولة ديمقراطية . ولكن قبل أن تفعل هذا ، قد يكون من المفيد أن نتأمل قليلا في بعض حالات القوة غير العادية ، وهي الحالات التي تقع عند نزوة مقياس القوة وتبتعد عن الدرك الأدنى للقوة بقدر ما تسمح به حدود الطبيعة البشرية .

(٥) روى ميديفيد وهو مؤرخ روسي ، قتر ضحايا القمع الستاليني بأربعين مليوناً ، منهم عشرون مليوناً ماتوا في مصحات العمل أو المزارع الجماعية ، المفروضة بالقوة ، أو نتيجة المجاعة ، أو بالقتل . ولقد نشرت هذه التقديرات في إحدى الصفحات الأسبوعية السوفيتية : *Argumenti i Fakti* (The New York Times, Feb. 2, 1989, P.1).

وقد ضمن روبرت كونكست قبلًا في كتابه : *The Great Terror, Stalin's Purge, of the Thirties* (New York : Macmillan, 1968, P. 533). نفس الرقم المقدر بـ ٢٠ مليوناً .

(٦) من الأمثلة الواضحة على هذا ، الموافقة على نشر مقالة ميديفيد المذكورة في هلمش رقم (٥) ، وهو الأمر الذي ما كان يمكن حتى تصوره قبل هذا بعام واحد .

لقد ذكرت قبلاً الديكتاتوريات ، وأشرت صراحة إلى نظمي ستالين وهتلر . ومن الصعب تخيل تركيز التحكم في يد فرد واحد - أو مجموعة صغيرة من الأفراد - يمارس على مجموعة أخرى كبيرة من البشر أكثر مما كان عليه الحال في بعض الديكتاتوريات الحديثة . ففي ظل حكم ستالين وهتلر ، كانت قوة الحاكم ضخمة جداً بالمقارنة بما هو موجود في أي نظام آخر قديم أو معاصر ، حتى أن مصطلحاً جديداً هو الشمولية قد مكّن للدلالة على هذه الأنظمة . ولكي نصف هذه الديكتاتوريات بدقة فسوف نستهلك مساحة من الكتاب أكبر مما نريد . ومن ثم فيني أريد فقط أن أسترعى الانتباه إلى حقيقة هامة : وهي أنه حتى في الديكتاتوريات الشمولية ، فإن قوة الحاكم أبعد من أن تكون مطلقة . قوتهم كانت بالتأكيد محدودة بالطبيعة ذاتها . فتالين لم يكن يستطيع التحكم في المناخ وآثاره ، والذي كثيراً ما كان مدمراً للزراعة في روسيا ، كما أنه لم يستطع أن يجعل النباتات والحيوانات تخضع ، للقوانين العلمية ، التي وضعها ت. د. ليسنكو T.D. Lysenko المهنس الزراعي الموفيتي ، والذي أعلن الحزب الشيوعي عام ١٩٤٨ أن نظريته في الوراثة هي النظرية الصحيحة وهي النظرية الرسمية للدولة . وبالرغم من أن ميلات ستالين المحدودة الأفق ساعدت على التعجيل بوقاة بضعة ملايين من المزارعين ، إلا أنه لم يستطع أن يجبر الفلاحين الروس على أن يذعنوا تماماً لإرادته حيث أثبت النظام الزراعي الروسي عند وفاة ستالين ، بعد ربع قرن من المجهودات ، فشلاً ذريعاً . ومثله مثل هتلر ، فإن ستالين لم يستطع التحكم في تحركات القوى العظمى الأخرى في العالم . فتالين وهتلر ، في نزوة قوتهم ، تسببا الناس في بلديهما وكذا في البلاد التي غزواها ، وذلك بدرجة لم ينجح أي من القادة الآخرين في تحقيقها . ولكنهما ، رغم هذا ، لم يستطيعا مطلقاً السيطرة على باقي أجزاء العالم . وفي عام ١٩٤١ ، تعرض ستالين لخيانة حليفه السابق - هتلر - ولم يستطع أن يمنع غزوا ألمانيا لبلاده كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النصر . أما بالنسبة لهتلر ، فقد مات عام ١٩٤٥ ، وربما انتحر في مخبأ تحت الأرض في برلين تحت أنقاض دولته التي دمرتها الحرب ، ووسط أطلال نظام أعلى قبلاً أنه سيقي ألف عام .

المواطنون : من الأنتى إلى الأقصى

يقع مواطنو الدول الديمقراطية في مكان ما بين الدرك الأدنى للقوة وذروتها . وبما أتى مازلت راغياً في تأجيل إيراد أي تعريفات ، فسوف أفترض أننا نتفق على المقصود بمصطلح « دولة ديمقراطية »^(٧) .

(٧) لتحديد أكثر ، انظر الفصل السابع .

وربما نظن أننا يمكننا الآن أن نتقدم مباشرة لوصف ماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية . ولكن واقع الأمر هو أن هذه مسألة بالغة التعقيد إلى درجة نثير جدلا واسعا بين الباحثين حول مكونات الوصف الملائم لماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية .

ولكن يمكن أن نبداً ببنئ افتراض مؤداه أن المواطن في دولة ديمقراطية يتمتع بمجموعة متنوعة وواسعة إلى حد معقول من فرص المشاركة في الحياة السياسية ، وكذا فرص ممارسة التحكم في الحكومة والتأثير في المواطنين الآخرين ، وفرص تشكيل أو الاشتراك في عضوية مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية والدينية والاقتصادية وغيرها ، وفرص التحكم في مجال واسع من القرارات المتعلقة بسلوكه وحياته الشخصية .

ولكن أى شخص يمكن أن يلحظ بسهولة أن المواطنين في الدول الديمقراطية لا يملكون القوة بقدر متساو .

وجّه اهتمامك حالياً للراشدين واترك الأطفال جانباً . ولنأخذ مجال العمل مثالا . فالعمل يستنفد الجزء الأكبر من الحياة اليومية لمعظم الناس بغض النظر عن الزمان والمكان . وعلى مدار التاريخ ، وفي كل أنحاء العالم ، سوف نجد أن التحكم في أى مجال للعمل عادة ما ينظم بشكل هيراركي (تسلسل هرمي) : رؤساء ومُؤسسين ، ومشرفين ، وملاحظين ، وعمال ؛ أناس يصدرون الأوامر لغيرهم وآخرون يتبعون هذه الأوامر . ولقد سُئل عامل في مصنع كيميائيات في شمال شرق الولايات المتحدة :

س : هل يُسأل العمال عن رأيهم في ظروف العمل ؟

ج : مطلقا ، مطلقا . فأنت عادة ماتسمع إشاعات ، ثم ترى القرار معلقا . أما العمال فإنهم لايمشرون مطلقا ، ولا يكون لهم أى رأى ولا بينهم أى شيء يتعلق بإحداث أى تغيير .

س : عندما يتخذ قرار ما بخصوص العمل (ولقد سُميت بعض أنواع القرارات) ، من الذى يتخذ هذه القرارات وكيف تسمع بها ؟

المجيب أ : إنها تُتخذ في المستويات العليا بعيدا عنا ، ولا نسمع بها إلا في المرحلة الأخيرة . وليس لنا أى قول بتاتا ، إذا كان هذا هو ماتسأل عنه . العمال بالساعة لا يؤخذون في الحسبان . وهذا وضع بالغ السوء ، وأنا أرى هذا يحدث كل يوم بل ويسوء يوما بعد يوم .

المجيب ب : من ؟ نحن ؟ يستمعون لنا ؟ إنهم لا يجدون أى فرق بيننا وبين سيارات النقل . إنهم يريدوننا أن نؤدى أعمالنا وحسب ، وألا نمسب أى مشاكل وأن نخرج بهدوء من الباب . وهذا هو ما أفعله . على أى حال فلنا عندما أعير لهم عن رأيي فلنهم لا يستمعون له ^(٨) .

والأمن له أهمية قصوى فى مصنع الكيمائيات هذا . وفى الاجتماعات التى تتم فيها مناقشة ترتيبات الأمن ، فإن بعض الذين يتمتعون بالجرأة يعبرون عن آرائهم ، ولكن الأغلبية تبقى صامتة ^(٩) .

ويتباين رد فعل العمال لهيراركية التحكم فى العمل . ففى مصنع الكيمائيات ، يتقبل الكثيرون هذا الوضع ، ربما على مضض ، ولكنهم عادة مايسلمون به بوصفه حقيقة من حقائق الحياة . وعبر أحد العاملين فى منجم الفحم فى أبالاشيا فى الثلاثينيات عن عجز العديد من زملائه فى المنجم فى مواجهة تحكم شركة الفحم بقوله :

«أعتقد أنهم مثلهم مثل أية شركة أخرى يريدون أن يسيطروا على حياة عمالهم . ووسائلهم لتحقيق ذلك هى تملك كل شيء . وبالطبع ، إذا عمل رجل فى شركة فحم ، واشترى احتياجاته من متجر الشركة ، وقطن فى مسكن توفره له الشركة فإنه سيشعر أنه ، سياسيا واجتماعيا ، لابد وأن يتبع الطريق الذى يريدونه فلا يحيد عنه ^(١٠) .

كان بعضهم يعلن تمرده بالطريقة التى توارثها العمال عبر التاريخ ، وهى الإهمال فى العمل . وكان الآخرون يتمردون بصورة أوضح من خلال عمل جماعى ، فكانوا يحاولون تكوين نقابات أو الضغط من أجل تشريعات تحد من تجاوزات الإدارة . وعندما انهارت صناعة الفحم أثناء الكساد الاقتصادى الكبير : « ساد جو من التمرد بين عمال الفحم فى أبالاشيا الجنوبية . وقد عبر أحد العمال عن هذا الجو بقوله : « إذا كنت عبدا تعمل مقابل لا شيء ، فهذا لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية ^(١١) .

(٨) Marc R. Lender, *Just the Working Life* (San Francisco : M.E. Shorpe, forthcoming). (٨)

(٩) للمرجع السابق .

(١٠) John Gaventa, *Power and Powerlessness* (Urbana, Ill. : University of Illinois Press, 1980), P. 93.

(١١) (المرجع السابق ، ص ٩٦ .

ولقد توافد عمال المناجم أفولجا مطالبين بنقابة لهم ، وهي نقابة عمال المناجم المتحدين في أمريكا United Mine Workers of America . ولم يكن من المستغرب أن تحارب شركات الفحم بضراوة محاولاتهم للحصول على اعتراف بهذه النقابة . فقد فصلت أعضاء النقابة ، وأجلتهم عن المملكتين المملوكة للشركة ، ورفضت إعطاءهم بطاقات الضمان ، وهي البطاقات التي كانوا يعتمدون عليها للحصول على الطعام وغيره من الاحتياجات من المناجم المملوكة للشركة . وفي مقاطعة هارلان بولاية كنتاكي :

« قُتل اثنان من عمال المناجم في هارلان ليلة الإضراب . وفي الثالث من يناير ، وهو اليوم الثاني للإضراب ، هوجم مقر النقابة في بانيفيل بواسطة المنسوبين . وسُجن تسعة من المنظمين للإضراب بتهمة إنشاء تجمع نقابي غير مسموح به قانونا ، بينما نظم مبعوثا وخمسون من عمال المناجم والمؤيدين لهم مسيرة إلى مبنى الحجز لمناصرة المحتجزين . وفي الرابع من يناير ، تم القبض على الآن توب ، وهو المحامي الذي أرسل للدفاع عن المحتجزين ، وذلك في غضون ساعتين فقط من وصوله إلى بانيفيل ، واحتجز لمدة ثمانية أيام . وفي الوقت ذاته سرت الشائعات يوم السابع من يناير بأن ستة أشخاص قتلوا في جاتليف ، وأن عشرة آخرين قُبض عليهم بتهمة إنشاء تجمع نقابي غير مسموح به قانونا في مقاطعة بيل . وفي الأسبوع الثاني للإضراب ، تم القبض على جيل جرين ، وهو أحد المنظمين السود في ميدلزبورو . أما فير ودانكان ، وهما اثنان من أبرز المنظمين ، فقد قبض عليهما مأمور مقاطعة كليبورن ، وأوسعهما ضربا حتى أنهما نجوا من الموت بالكاد . وفي الرابع عشر من يناير ، أطلق الرصاص على أحد المنظمين ، وهو هاري سميث البالغ من العمر تسعة عشر عاما ، واغتيل بواسطة قنلة محترفين بالقرب من باربورفيل بولاية كنتاكي . ونقل جثمانه إلى نيويورك حيث سار خلفه أكثر من ألفي مشيع في جنازة مهيبه من محطة قطار « بين » وحتى ميدان الاتحاد . وفي الوقت نفسه ، حظرت مدينة ميدلزبورو في مقاطعة كامبرلاند أي اجتماعات للنقابة . وفي العشرين من مارس تم القبض على خمسة عشر من الزعماء أثناء عقد اجتماع مرى بوادي باول في مقاطعة كليبورن . وأعلن فرانك رايلي ، المأمور المحلي ، أنه تم استدعاؤه لينهى « حفلة مستمرة طوال الليل » . » (١٢)

وبعد مصادمات أخرى ومزيد من إراقة الدماء ، تمت هزيمة عمال المناجم الذين كانوا يواجهون ، بالإضافة إلى الملاك ، الدولة والحكومة الفيدرالية . ولكن بعد عامين من هذه الأحداث ، ومع وجود كونجرس متعاطف وكذا رئيس متعاطف أيضا ، تغير حال قوتهم مرة أخرى ، هذه المرة عن طريق التدخل الفيدرالي ، الذي اتخذ شكل تشريع جديد ضمن حق عمال المناجم في عضوية النقابات ، وفي أن يتفاوضوا بشكل جماعي مع أصحاب العمل . ولكن مخزية القدر تمثلت في أن نقابة عمال المناجم المتحديين في أمريكا أصبحت هي ذاتها نموذجا للهيكلية الشديدة حيث تركز كل التحكم في يد قائدها جون ل. لويس John L. Lewis الذي طالب إما بلولاء أو الإقصاء (١٣) .

والأمثلة التي اخترتها هي لأفراد في موقع أعلى بكثير من الدرك الأنسي . فهم بالتأكيد ليسوا معنومي قوة ، ولكن تنقصهم أيضا القوة اللازمة لممارسة تحكم قوى في جوانب هامة من حياتهم ، وعادة مايكونون غير قادرين على مجابهة التحكم الذي يمارسه آخرون أكثر قوة منهم .

ومن الواضح أن مجموعة النماذج التي اخترتها تعتبر ناقصة بصورة كبيرة ، ومن ثم فإنه سيكون خطأ جسيما أن يتصور المرء أن هذه النماذج ممثلة للواقع أو مطابقة له بأى صورة من الصور . فالمراجعة الأشمل لمواطني دولة ديمقراطية ستظهر تنوعا هائلا في مدى القدرة على التحكم الذي يمارسه المواطنون المختلفون إزاء المسائل المختلفة في الأوقات المختلفة ، وفي ظل الظروف المتغيرة .

ولكن افترض - مع ذلك - أننا سوف نقفز فوق هذه التنوعات اللائقائية لنصل في وثبة واحدة إلى الذروة ، إلى هذه المجموعة الفرعية المتميزة من المواطنين في دولة ما الذين يمثلون أكثر زعمائها نفوذا في الحياة الاقتصادية ، في الحكومة ، في الاتصالات ، في التعليم ، في العلم الخ . وسوف نجد أن وصفا وافيا لشاغلي هذه المناصب عند ذروة القوة في الدول الديمقراطية ، يمثل جهدا شاقا . فبالرغم من وجود عدد كبير من الدراسات عن بعض جوانب هذه المجموعة ، فإنه لا يوجد وصف واف وشامل عنها تماما في أى دولة ديمقراطية . والسبب واضح . فمثلا ، لكي نصف منصبا واحدا فقط من مناصب القمة في دولة واحدة ، ولنقل منصب الرئاسة الأمريكية ، فإن هذا يتطلب من الباحث الأمين كتابا كاملا . وبالرغم من هذا ، وللوفاة بفرضنا ، يكفي أن نشير هنا مرة أخرى إلى هذه الحقيقة البسيطة : بالرغم من القوة

التي يتمتع بها هؤلاء القابعون على القمة بالمعارنة بقوة المواطنين الآخرين في دولهم ، فإن قوة كل واحد منهم منفردا هي بالفعل قوة محدودة للغاية . فقوتهم محدودة بعوامل كثيرة منها الطبيعية ، والممارسات والمؤسسات القائمة سواء قانونية أو غيرها ، والندرة التي لا يمكن تجنبها في الموارد ، والأحداث ، والقوة التي يتمتع بها الآخرون ، بمن فيهم بالتأكيد القادة الآخرون الذين قد يتحركون إما فرادى ، وإما جماعات ، بطريقة غير رسمية أو بطريقة منظمة ، والذين يوجدون ليس فقط داخل حدود الدولة ولكن في أماكن أخرى من العالم أيضا .

لماذا يعتبر تحليل القوة أمرا معقدا وليس يسيرا

وأنت تتأمل في هذه المجموعة القليلة من النماذج التي تم اختيارها من بين عدد لانتهائي من الاحتمالات ، سوف يرد على ذهنك بلاشك - إن لم يكن قد خطر لك قبلا - أن القوة والنفوذ يوجدان بصياغات عدة ومنوعة إلى درجة تجعل أى وصف مبسط بخصوصيهما يُسقط أو يشوه بالضرورة جوانب هامة وضخمة مما يحدث فعلا في الواقع .

وقد تصل بعد لحظة تفكير في المسألة إلى أن هذا هو مايقوم به أى تحليل ، وأى علم ، وأى محاولة تعمل على تقديم الحقيقة المعقدة بطريقة تنسج بقدر من النظامية . ثم إننا إذا ماعمدنا إلى وصف القشور السطحية للأشياء ، كما نلاحظها في الواقع ، فسوف لا نصل إلا إلى التفاصيل المشوشة التي انطلقنا منها ابتداء .

ولكن هذه الإجابة للمريجة لا يمكن أن تكون كافية في حالة القوة والنفوذ . فلأسباب كثيرة لا بد وأن نفر بأن القوة معقدة تماما ، وأنت إذا قمت بطمس تعقيداتها فإنتك لا يمكن أن تحسن فهمها . دعني أذكر بعض الأسباب التي تدعوني إلى القول بأن التحليل البسيط غير مقنع (وتذكر أنني مازلت لا أستخدم أى تعريفات ، بل قد استخدم عبارات غير دقيقة تماما) .

١ - التوزيع

لكي نصل إلى وصف واف للقوة والنفوذ السائدتين في بعض الجماعات - أسرة ، مدرسة ، كنيسة ، حي ، شركة ، نقابة ، مدينة ، ولاية ، دولة ، مجتمع دولي ، أو أى شيء يخطر لك - فإنه من الواضح أن هذا يتطلب منا أن نذكر شيئا عن الكيفية التي تتوزع بها أى من القوة أو النفوذ بين أفراد الجماعة . وإذا كنا ننشد الوضع المثالي ، فإننا لا بد وأن نمسح إلى الوصول إلى وصف للقوة مواز لوصف

توزيع الدخل أو الثروة أو التعليم ، أو متوسط عمر الإنسان ، أو أى من الأشياء الأخرى التى من هذا القبيل . ولكن لأسباب عديدة ، فإن وصفاً على نفس الدرجة من الدقة للكيفية التى تنوزع بها القوة هو أصعب بكثير ، بل وربما يكون من المحال تحقيقه .

٢ . المجموعات

حتى الآن كان كل حديثي متعلقاً بالأشخاص . ولكننا نريد أن نعرف شيئاً أيضاً عن كيفية توزع القوة بين مجموعات من الناس (منظمات ، طبقات ، شرائح ، مناطق ، مؤسسات مثل الكونجرس أو الرئاسة ... وهكذا) . وبلغت أساتذة العلوم الاجتماعية المطوعة ، يمكننا أن نستخدم مصطلح « فاعلين » للإشارة إلى كل من الأفراد والمجموعات من قبيل تلك التى تذكرناها تواتاً .

٣ . التراتب

عن طريق الملاحظات السببية (انظر الأمثلة المعطاة قبلاً) نستطيع أن نصل بثقة إلى نتيجة مؤداها أنه فى معظم المجتمعات فى جل الأوقات ، لا يكون أغلب الناس عند الدرك الأدنى لانعدام القوة ولا عند ذروة القوة كذلك ، ولكنهم يشغلون مستويات ومحطات ومواضع لا تخصى بين الدرك والذروة . ومن الواضح أن هذا التعميد فى توزيع القوة لا يمكن أن نعبر عنه بدقة إذا ما وصفنا قوة الفاعلين المختلفين بأنها واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء . فاللتوزيع الذى يقسم الفاعلين إلى أقوياء بشكل مطلق ومعدومى القوة تماماً ، أو مسيطرين وتابعين وحسب ، سيتجاهل كثيراً من التفرعات التى من المفيد معرفتها . فلك أن تتخيل كم سيكون قاصراً هذا التوزيع للدخول الذى يقسم أصحاب الدخول إلى مجموعتين فقط ، إحداهما تحت خط معين للدخل والأخرى فوقه ، وكم سيكون مضللاً أن تصف دولة ما بأنها تتكون من طبقتين فقط ، طبقة المليونيرات وطبقة المتضررين جوعاً . وقد يدعشك أن تعلم أنه بالرغم من هذا فإن بعض الصياغات التى تصف القوة مازالت تقع فى هذا الخطأ الأساسى ، مثلاً يحدث عندما يعتبر بعض الكتّاب أن التقسيم إلى « نخب » و « جماهير » هو تقسيم واف وملائم لوصف توزيع القوة فى دولة ما .

٤ . القوة الكامنة والقوة المتحققة

إن القوة التى يتمتع بها أى شخص محدّدة لعدد من العوامل الهامة . ولا يوجد من يملك قوة مطلقة غير محدودة . بما فى ذلك الزعماء فى ذروة القوة . وهذا يتضمن زعماء مثل هتلر ومثاليين اللذين استطاعا أن يصلا إلى أعلى حد للقوة عرفه

بشر . افترض أننا نحاول أن ندرك مستوى أو قدر القوة (لاحظ أن الكلمتين : مستوى ، و قدر ، غير مُعرّفين) الذي يمكن لأي من الأشخاص - منهم مثلا أليس وبيل - أن يصل إليه في إطار الحدود التي نعرفها ، ووفق قوانين الطبيعة والتكنولوجيا القائمة والمعرفة الإنسانية^(١٤) . ولتسم هذه القوة النظرية الكامنة لبيل أو أليس . ربما لا يصل أي شخص أبدا إلى قوته النظرية الكامنة ليس فقط بسبب الحدود التي تضعها المؤسسات والممارسات القائمة ، ولكن أيضا بسبب معوقات إدراكية وانفعالية محددة . وحتى الأفراد القابعون عند ذروة القوة ، فإنهم لا يحققون قوتهم النظرية الكامنة . فمثلا ، بعض من منظمات ستالين وهنتر الكبرى كان سببها قصورهما الإدراكي والانفعالي . ومن ثم ، فإن ستالين فشل في أن يتنبأ برد فعل فلاحي روسيا تجاه سياسات المزارع الجماعية المفروضة بالقوة ، وكذا بالنتائج المدمرة لقتله العديد من أكفأ كبار ضباط الجيش بتهمة التآمر ، وأيضا بهجوم هنتر على الاتحاد السوفيتي ، وهو الهجوم الذي فاجأ ستالين تماما دون أدنى فرصة للاستعداد . ونستطيع بالطبع أن نتخيل كيف أن قائدا أكثر حكمة كان يمكنه أن يكون أكثر قدرة على تجنب مثل هذه الحسابات الخاطئة ، مما كان سيمنّكه من تحقيق قدر من القوة أقرب إلى قوته النظرية الكامنة . لكن حتى القادة الحكماء يخطئون أحيانا في حساباتهم ، وهم دائما مطوّقون - ولو إلى حد ما - بعجز المؤسسات القائمة .

لنفترض أنه من المسلم به أن أليس وبيل سوف يعيدّهما عدم قدرتهما على إعادة تشكيل كل المؤسسات والممارسات التي يتواجدان داخلها . ولتسم هذا الحدود المؤسسية لقوتهما . والآن نتكرّ الحدود المؤسسية التي يمكن استخراجها من النماذج التي ذكرناها عاليا : بالنسبة للعبيد ، مؤسسة الرق ؛ بالنسبة لعامل منجم الفحم ، مؤسسات وممارسات الملكية الخاصة لمناجم الفحم ؛ بالنسبة للرئيس الأمريكي ، المؤسسات والممارسات الدستورية مثل الكونجرس والمحكمة العليا والأحزاب السياسية والانتخابات والنظام الاقتصادي الخ . وإذا أخذنا في الاعتبار حدودا مؤسسية مثل هذه فنجد أن القليل جدا من الناس ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، يستطيع أن يحقق درجة القوة التي يمكنه الوصول إليها نظريا ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار قوانين الطبيعة والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية . باختصار ، إن بعض الناس سوف يحاول تعظيم قوته ، ولكن القلة ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، سوف ينجح في تحقيق ذلك .

(١٤) من أجل مطوّقات نُشر عن مشكلة القوة الكامنة والقوة المتحققة ، انظر الملحق في آخر الفصل .

٥ - المحيط والمجال

حتى نستطيع أن نصف توزيع القوة ، فقد نحتاج إلى أن نجيب عن السؤال التالي : « التوزيع بالنظر إلى من ؟ وبخصوص ماذا ؟ » إذا كان بيل مالكا لعبيد لكانت له قدرة عظيمة على التحكم في عبده ، خاصة بالنظر إلى عملهم وظروفهم الحياتية ، ولكن إن تكون له مثل هذه القوة على الملاحظين الذين يعملون عنده ، أو علي فلاح حر في أرض قريبة منه ، أو على العبيد الموجودين في مزرعة مالك آخر . فالأشخاص الذين يكون لفاعل ما قوة عليهم أحيانا مايسمون مجال قوة الفاعل ، أما المسألة التي يكون للفاعل عليها قوة - لا « ماذا » - فأحيانا ما يطلق عليها محيط قوة الفاعل^(١٥) .

من السهل إذن إدراك أن عبارات مثل « بيل سميت يملك قدراً كبيراً من القوة » ، والتي لاتحدد المجال والمحيط ، تُسقط بعضاً من أكثر المعلومات حيوية عن قوة بيل سميت ولا تأخذها في الحسبان .

٦ - القوة الفردية والجماعية

الطريقة التي نصف بها توزيع القوة سوف تختلف حسب ما إذا كان الفاعلون أفراداً أو مجموعات . إن أليس أو بيل ، بوصفهما فردين ، قد يكونان معدومي القوة نسبياً ، ولكن بإضافة مواردهما الضئيلة إلى موارد أفراد آخرين - ربما في وضع قوة مشابه - قد يصبحون جميعاً أعضاء في جماعة قوية نسبياً . والاقتراع مثال يمكن أن نسوقه هنا . فصوت مواطن واحد في انتخابات قومية لا قيمة له ، ولكن إجمالي أصوات مجموعة كبيرة من المواطنين قد يكون كافياً في دولة ديمقراطية لتغيير القادة المنتخبين وكذا سياساتهم . أو اعتبر المثال الذي ذكرناه قبلاً ، والخاص بعمل المناجم في أبالاشيا . فهم كأفراد كانت قوتهم لا تقارن بقوة الملاك ، ولكن عندما تمت حماية حقوقهم في أن يتفاوضوا جماعياً مع أصحاب العمل ، واجتمعوا معا ليكونوا نقابة ، أصبحوا يشكلون قوة جماعية هائلة في حقول الفحم .

(١٥) تم اقتراح هذا الاستخدام لأول مرة بواسطة هارولد د . لازويل ، وإبراهيم كابلان في كتاب : *Power and Society, A Framework for Political Inquiry* (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1959). ويعتبر لازويل واحداً من أبرز الكتاب المحضين المبدعين والمنظمين فيما يتعلق بمشكلة توضيح معنى مصطلحات القوة .

٧ - دائرة التحكم

خيارات من على جدول أعمال : عند وصف قوة الفاعلين المختلفين ، نحتاج إلى تحديد دائرة تحكمهم . وأستطيع أن أوضح ما الذى أعنيه بـ "دائرة التحكم" من خلال طرح افتراض مؤداه أن أليس وبيل مواطنان فى دولة ديمقراطية تتبنى سياسة اقتصاد السوق . وأن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية توفر لهما بدائل عديدة يمكنهما الاختيار من بينها سواء فى الاقتراع ، أو تقرير ماسوف يشترطه من متجر ما ، أو من سيلعبان معه التنس عصر يوم السبت ، أو ماشابه ذلك . هذه هى خياراتهما الشخصية ، وبعد ملاحظتهما ومناقشتهما لبعض الوقت نستطيع أن نصف مدى تحكمهما فى هذه الخيارات . ولكن هناك على الأقل ثلاث دوائر أخرى للتحكم يجب أن نصفها إذا كنا نرغب فى تقديم صورة أكمل لقوتها ونفوذها .

جدول الأعمال : تتكون إحدى الدوائر من مجموعة البدائل ، وتتضمن الاختيارات والقرارات المتاحة لهما ، أى جداول أعمالهما . فما هو قدر النفوذ الذى تتمتع به أليس أو بيل ، عند تقرير ماهية البدائل التى توضع على جدول الأعمال وأياها لن يوضع على هذا الجدول؟^(١٦) . فمثلا فى وقت الانتخاب دعنا نقل إن أليس تستطيع أن تختار بين مرشحين أو ثلاثة ، ولكن هل تستطيع أن تؤثر فى القرار الخاص بالأشخاص الذين يتم اختيارهم كمرشحين ؟ أو خذ مثلا آخر ، وهو حالة شائعة بين طلاب الكليات والجامعات الأمريكية . فالطلاب عادة ما يمكنهم الاختيار فى حدود معينة ، من بين مجموعة من المواد الموضوعية على جدول المقررات . ولكن القرار الخاص بأى المواد سوف يقدم للطلاب للاختيار من بينها لا دخل لهم فيه ، ولكنه قرار أعضاء هيئة التدريس بالكلية . وهكذا ، فإن أليس بوصفها طالبة أو مواطنة ، قد تملك قدرة نامية على التحكم فيما تختاره من جدول الأعمال كما يقدم لها ، ولكنها قد تملك قدرا ضئيلا من القدرة على التحكم ، أو قد لا تملك أى قدرة على التحكم على الإطلاق ، فى الكيفية التى يتشكل بها جدول الأعمال .

البنى : ما قدر النفوذ إذا كان هناك أى قدر منه ، الذى تملكه أليس أو يملكه بيل لتغيير أو الإبقاء على البنى التى تمدهما بجدول الأعمال ؟ الذى أعنيه بـ "بنية" هو مؤسسة أو منظمة أو ممارسة تتمتع باستمرارية نسبية تحدد ، أو على الأقل تؤثر ، بصورة

(١٦) هذا هو أحد أشكال القوة الذى أكد عليه بيتر باشراف ومورتون س . بارتر فى مقالتهما

المشهورة : "Two Faces of Power," *American Political Science Review* 56, no. 4 (December 1962), pp. 947-52.

حاسمة في تحديد قيم هامة مثل : الهوية ، المكانة ، النقود ، الثروة ، التعليم ، الصحة وغيرها ، وأيضاً بالتأكيد : القوة ، النفوذ ، السلطة ، وما شابهها .

ومن ثم ، فإن البنى تتضمن منظمات مجسومة نسبياً مثل الترتيبات الأسرية ، نظم القبيلة والعشيرة والقرابة ، وأيضاً نظم التصويت ، الأحزاب السياسية ، الهيئات التشريعية ، الجمعيات ، النقابات ، المنظمات الدينية . ثم إنها تتضمن أيضاً نظاماً أوسع مثل الأنظمة الديمقراطية أو السلطوية ، ونظم اقتصادات السوق والاقتصاد المخطط ، ونظم الملكية الخاصة والعامة ، وهكذا .

ولو تساءلنا : هل يملك أى من بيل أو أليس نفوذاً ملموساً في خلق أو إصلاح أو تحويل أو إحلال بني كهذه ؟ فالإجابة المحتملة ستكون أنهما بوصفهما فردين فإنهما لا يمكن أن يقدرا ملموس من النفوذ حتى إذا ما تكتلا في تحرك جماعى . قبل النسبة لمعظم الناس في معظم الأحيان ، فإن البنى تُعَلِّم كما هي عليه .

وبالرغم من هذا فإن بعض الناس يؤثرون ، سواء فرادى أو جماعات ، تأثيراً ملموساً في البنى . فصانعو الدستور الأمريكى على سبيل المثال ، لعبوا دوراً حاسماً في خلق بني دستورية محددة عبرت من خلالها الحياة الأمريكية عن نفسها طيلة مائتى عام . ومن الممكن أن نذكر أيضاً بعض القادة في القرن العشرين الذين غيروا البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولهم تغييراً حاسماً . ومن بين الثوريين المحدثين يمكن أن نذكر لينين ، ستالين ، هتلر ، فيدل كاسترو ، ماوتسى تونج ، ودينج زياو بنج . كما أن بعض التغييرات الهامة في البنى تمت من خلال إصلاحات بعض القادة المنتخبين في دول ديمقراطية مثل فرانكلين د . روزفلت في الولايات المتحدة ، أو قادة الحزب الديمقراطي الاجتماعى في السويد الذين وضعوا الأساس لدولة الرفاهية فيها ، أو خوزيه فيجيريس فيرير رئيس كوستاريكا عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الذى ألغى القوات المسلحة ، فوضع بذلك نهاية لتهديد الديكتاتورية العسكرية ، والتي تعتبر تاريخياً قاسماً مشتركاً أعظم في جميع دول أمريكا الوسطى والجنوبية . (١٧)

٨ - الوعي

بافتراض أننا نستطيع أن نصف قدرة أليس على التحكم في جدول أعمالها الخاص ، وقدرة كل من أليس وبيل وغيرهما على التحكم في مكونات جداول

Cf. Morris J. Blackman and Ronald G. Hellman, "Costa Rica," in Blackman, William (١٧)
M. Leogrande, and Kenneth Sharpe, *Confronting Revolution : Security Through Diplomacy
in Central America* (New York : Pantheon Books, 1986), pp. 156-82.

أعمالهم ، وكذا في البنى التي تولد جداول الأعمال التي تشتمل على الخيارات والقرارات ، فإنه سيظل هناك عنصر على جانب عظيم من الأهمية غائب عن نمطنا . هذا العنصر هو الطريقة التي ينظر بها كل من أليس وبيل وغيرهما إلى العالم ، وإدراكهم للخيارات المتاحة والنتائج المترتبة على تفضيل أحد الخيارات دون الآخر ، باختصار : إدراكهم أو « وعيهم » . وإدراكات الناس تتفاعل مع البنى التي يحدون خياراتهم وقراراتهم داخلها . هذه للتفاعلات بين البنى والوعي معقدة - بل وغاية في التعقيد بدرجة لاتسمح بمناقشتها هنا .

ولكن من الأهمية بمكان أن ندرك كيف أن وصفا وإقيا لقوة ونفوذ أليس وبيل لابد أن يقدم لنا بعض المعلومات عن مدى إدراكهما . لنفترض وجود خيار متاح ولكن أليس غير مدركة لوجوده . بل أكثر من ذلك ، لنفترض أنه خيار سوف تفضله عن أى من الخيارات الأخرى المتاحة لها لو أدركته . ودعنا نتخيل أنها إذا قامت بإجراء مكالمة تليفونية لمكتب عمدة المدينة ، تستطيع أن ترم الحفرة الموجودة في الشارع الذي تقطن به . ولكن أليس غير مدركة ، أو ببساطة هي لاتصدق ، أن مجرد مكالمة تليفونية بسيطة ستؤدي إلى تحقيق نتائج فعلية . وهكذا فإن وعي أليس جعلها أقل قدرة على التأثير مما يمكنها أن تكون عليه بالفعل ، فتأثيرها الفعلي أقل من تأثيرها الكامن .

أو اعتبر حالة أخرى محيرة بدرجة أكبر . فالمسياسات العامة التي يرغب بيل في أن يراها مطبقة لا تتمتع بأى قدر من الشعبية ، إلى درجة أن أى شخص يتبناها ستكون فرصته للنجاح في الانتخابات معدومة تملما . أما تشارلى ، جار بيل ، الذى يعتبر نموذجا ممثلا للمواطن العادى ، فهو يقف مع التيار الرئيسى الذى تلقى مطالبه مساندة أكيدة من كلا الحزبين فيعملان على التأكيد من أن الحكومة تحقق هذه المطالب . وفي كافة الأمور الأخرى نجد أن بيل وتشارلى لايميزهما شيء عن بعضهما البعض . ولكن بما أن أصحاب المناصب المنتخبين عادة مايستجيبون أكثر لتفضيلات شخص مثل تشارلى ، فإنه يمكننا أن نقول إن بيل أقل نفوذاً من تشارلى . ومن ثم ، فإن أى وصف مقارن لبيل وتشارلى لابد وأن يتضمن شيئا يبرز الاختلافات بينهما فى الوعي. (١٨)

(١٨) فى حين أن إدراك بيل للخيارات المتاحة واضح بقدر محقول ، إلا أن كيفية تفسير خلاقات مثل تلك الموجودة بين بيل وتشارلى هي أقل وضوحا . ويؤكد جيمس ج . مارش بشدة أهمية أن يؤخذ فى الاعتبار وضع الفاعل النسبى فى طريقة توزيع التفضيلات بين الفاعلين الذين لهم علاقة بالموضوع : James G. March, "Preferences, Power, and Democracy," in Shapiro and Reicher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1986), pp. 50-66.

من ثم ، فإن قدرة بيل وأليس على التحكم في جدول أعمالهما الخاصة محددة بجدول الأعمال ذاتها ، وبالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تولد فرص الاختيارات والقرارات ، وكذلك بإدراكهما الشخصي للفرص المتاحة أمامهما لممارسة النفوذ في أى من هذه المجالات . فأى وصف شامل عن وضعهما لابد وأن يتضمن إذن إجابة عن السؤال : « من هم الفاعلون الذين يمارسون نفوذاً في هذه المجالات ، ومن ثم يؤثرون بطريقة غير مباشرة على اختيارات وقرارات بيل وأليس ؟ »

ملحق (انتقار هامش ١٤)

بالرغم من أنه من الواضح أن التمييز بطريقة ما بين القوة الفعلية والقوة الكامنة هو أمر هام في التحليل السياسي ، إلا أن التعريفات والمفاهيم تختلف هنا كما تختلف في حقول معرفية أخرى . فهارولد لازويل وإبراهيم كابلان في محاولتهما الرائدة تقديم توضيح منسق للمفاهيم السياسية في كتابهما « القوة والمجتمع » : *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) ، عرفاً مؤشر تحقق نمط من القيم بأنه « الدرجة التي يقارب النمط بها الكامن » . ثم إنهما عرفاً النفوذ بأنه « الوضع الراهن للقيمة واحتمالاتها الكامنة » ، مؤكدين « أنه من المهم أن يؤخذ كل من الاحتمالات الكامنة والوضع الراهن في الاعتبار » (ص ٥٩ - ٦٠) . ولكنهما عرفاً القيمة الكامنة بأنها « وضع القيمة الذي سوف يتم إحرازه في الغالب الأعم كنتيجة لصراع » (ص ٥٨) . ويبدو لي التعريف غير كاف ، وهما لم يطوراه أكثر من هذا . وفي كتاب « من يحكم » : *Who Governs* (New Haven : Yale University Press, 1961) ، لدى فصل قصير يناقش « النفوذ الفعلي والنفوذ الكامن » (ص ٢٧١ - ٢٧٥) أوضح بعض التعقيدات المتعلقة بفكرة النفوذ الكامن ، ولكنى لم أفصل في هذا . أما فيليكس أوبنهايم ، فيفضل عدم الخلط بين القوة والقدرة *Political : Concepts* (Chicago : University of Chicago Press, 1981), PP.29-31. ومن وجهة النظر المضادة ، يميز بيتر موريس بين « القوة بوصفها القدرة » (القوة الكامنة للفاعل في ظروف معينة) وبين « الاقتدار » (قوة الفاعل المحققة في ظل الظروف المعطاة بالفعل) . انظر : *Power: A Philosophical Analysis* (Manchester : Manchester University Press, 1988). ومقالة موريس في : « The Uses of 'Power', *Government and Opposition* 23,

- وانظر أيضاً : James G. March & Johan P. Olsen, *Rediscovering Institutions, The Organizational Basis of Politics*, (New York : The Free Press, 1989), pp. 143-58.

No.3 (Summer, 1988), pp.340-53. أما دوجلاس راي فإنه يقترح ، انطلاقا من مقرب آخر لفكرة النفوذ الكامن والقوة الكامنة ، تمييزا بين ماعرفه بأنه إمكانية شاملة (قدرة للفاعل على الاختيار بين أى أشكال ممكنة للنظم) ، وإمكانية أسرية (قدرة أفراد البيت على أن يغيروا أيا من المعايير داخل نطلق تحكمهم) ، وإمكانية محلية (تغييرات ممكنة داخل نطلق الحكومة المحلية) . «Knowing Power: A Working Paper», in Ian Shapiro and Grant Reher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder and London: Westview Press, 1988) pp. 17-49, at pp.35, 38.

الفصل الثالث

تفسير النفوذ

كان اهتمامي منصباً حتى الآن ، وبشكل أسامي على الأسئلة التي قد تثار عند محاولة وصف ماهية القوة وكيفية توزيعها . أما الآن فسوف أحول اهتمامي إلى الأسئلة المتعلقة بالمعنى .

غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها

عند وصفي لبعض من أهم مظاهر القوة ، استخدمت مجموعة متنوعة من المصطلحات - أسميتها قبلاً - وهي مصطلحات النفوذ . ولقد استخدمتها بطريقة تبادلية وفضفاضة ، دون محاولة مني لتوضيح معناها . ومن سوء الحظ أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف مصطلحات النفوذ ، ولا حول الطريقة التي تستخدم بها ، لا في لغة التعامل العادية ولا في علم السياسة . وعلماء السياسة مثلهم مثل غيرهم ، يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات التي عادة ما لا يهتمون بتعريفها ، وهم عندما يعرفون المصطلحات التي يستخدمونها فإن التعريفات التي يطرحونها عادة ما تختلف . وبالرغم من أن مصطلحات النفوذ كانت دائماً وعلى مر العصور محورية في التحليل السياسي ، إلا أنه يبدو أن معظم المنظرين افترضوا ، كما فعل أرسطو ، أن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح كبير على أساس أن معناها يسهل فهمه حتى على الأشخاص العاديين . وحتى ملكياقيلي ، والذي يعتبر أكثر الدارسين لظاهرة القوة افتتاناً بها ، استخدم مجموعة من المصطلحات غير المعرفة لوصف

وشرح الحياة السياسية . وفي الواقع ، لقد شهدت العقود القليلة الماضية مجهودات لتحديد هذه المفاهيم بشكل أكثر منهجية مما عرفه الفكر السياسي في الألف عام الماضية ، وكنيجة لهذا حدث تقدم ملموس في درجة وضوح هذه المفاهيم . ولكن بالرغم من هذا ، لا بد أن نقر بأن الدارسين مازالوا غير متفقين على معنى « القوة » ، فالنفوذ « عند كاتب هو « القوة » عند كاتب آخر ، ومن الصعوبة بمكان أن نضع أيدينا بدقة على المقصود عندما نقول إن « أ » يملك قوة أكثر (أو نفوذاً .. الخ) من « ب » .

ولكنى مرة أخرى سوف أوجّل محاولتي التمييز بين مصطلحات النفوذ المختلفة ، وسوف أمضى في استخدامها بطريقة تبادلية . ولكن لكي أسبغ قدراً من الحصة على المناقشة ، سوف أستمّر أيضاً في الحديث عن أليس وبيل وتشارلي بوصفهم فاعلين معبرين عن الواقع ، متجاهلاً في الوقت الراهن حقيقة أن العديد من أهم الفاعلين ليسوا أفراداً وإنما هم جماعات أو كيانات كلية ، وأن العلاقات التي تتضمن قوة ونفوذاً لا توجد فقط في شكل العلاقة الأحادية بين فاعلين - ونقل أليس وبيل مثلاً - ولكنها عادة ما توجد في شكل شبكة معقدة من علاقات النفوذ المتبادل بين مجموعة متعددة من الفاعلين ، أفراداً أو جماعات .

النفوذ والسببية

ربما تكون قد لاحظت أنني في معرض وصفى للنفوذ والقوة ، وغيرهما من المفاهيم ، قد استخدمت مصطلحات مثل « يحدث » مثلاً الحال عندما نقول إن « أ » يحدث فعلاً ما بواسطة « ب » ، « يحدث » هي ببساطة طريقة أخرى للحديث عن سبب حدوث شيء ما . ترتبياً على هذا ، نجد أن بعض الكتاب يعرفون القوة ومثيلاتها بوصفها أنواعاً من السببية^(١) .

ولقد أوضح الفلاسفة أن فكرة السببية تتضمن صعوبات أعمق بكثير مما قد يتخيله غير الفلاسفة . ولكن بالرغم من أي تحفظات قد يحملها الفيلسوف تجاه مدى دقة فهمنا للسببية ، فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نحيا في هذا العالم ، وبالتأكيد لا نستطيع أن نحيا فيه بطريقة مرضية ، دون أن نتعامل مع هذه الفكرة . فنحن في

(١) وجهة النظر هذه قدمها جاك هـ . تاجل في : *The Descriptive Analysis of Power* (New Haven : Yale University Press, 1975) ، وأيضاً في : *"The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts : Mutual Integrity or Reciprocal Distortion ?"* in Ian Shapiro and Grant Reher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988), pp. 73-79.

حاجة إلى إحداث نتائج معينة مثل خلق الفرصة لكي نكُل القدر الكافي من الطعام الذي يضمن لنا الحياة ، كما أننا في حاجة إلى أن نتجنب إحداث نتائج أخرى (مثلا الامتناع عن الأكل حتى الموت) . باختصار ، لكي نحيا لا بصورة مرضية ولكن لكي نحيا ابتداء ، لابد وأن نجعل بعض الأشياء تحدث وأن نمنع أشياء أخرى من الحدوث . ولن يكون كافياً أن نؤثر في الطبيعة أو في أنفسنا وحسب ، بل إننا في حاجة لأن نؤثر في سلوك الأشخاص الآخرين^(٢) . وكما ذكرت قبلاً ، فإن دائرة القوة الاجتماعية هي محور اهتمامنا هنا .

هل نحن مهتمون إذن بمجموع العلاقات السببية بين أليس وبيل ؟ ليس بالضرورة . افترض أن أليس التي ترشح نفسها لمنصب ما قد هاجمت بالفعل شركة مملوكة لبيل ، معتقدة أن هذه الشركة متورطة في التخلص من النفايات بطريقة غير قانونية فقدت بذلك دعم بيل ومساندته . ولتعتبر هذا مثلاً على النفوذ السلبى لأليس تجاه بيل فيما يتعلق بدعومه السياسى لها . وبالرغم من أن النفوذ السلبى يستحق الذكر لأهميته التي تبرز من حين لآخر ، إلا أن النفوذ الإيجابى هو عادة الذي يستحوذ على اهتمامنا عند التحليل السياسى . ترتبياً على هذا ، فإن مصطلحات النفوذ المستخدمة من الآن فصاعداً سوف تشير دائماً إلى علاقات سببية نتائجها دائماً إيجابية ومفضلة بالنسبة للفاعل الذي يمارس النفوذ^(٣) .

الجدل حول تعريف النفوذ

المصالح مقابل الرغبات

ولكن بأى معنى تكون هذه العلاقات السببية إيجابية أو مفضلة ؟ إحدى القضايا الأساسية التي تبرز عند توضيح معاني مصطلحات مثل القوة هي الغايات التي تستخدم القوة لتحقيقها . وهناك وجهة نظر هامة ترى أن قوة أليس هي قدرتها على إحداث نتيجة تتوافق مع رغبتها أو تفضيلاتها^(٤) . ولكن وجهة النظر هذه لاقت معارضة من آخرين أولوا أن يؤسسوا فكرة القوة على شيء أكثر جوهرية للبشر من مجرد للرغبات والتفضيلات . ومن ثم ، نجدهم يطرحون فكرة أن القوة لابد أن ينظر إليها بوصفها قدرة على إحراز نتيجة تتضمن تحقيقاً للمصالح . ولقد

(٢) وماذا عن الشخص الذي لا يعتمد مطلقاً على الأشخاص الآخرين في إشباع أى من احتياجاته ؟ هذا الوضع هو بالتأكيد وضع نادر للغاية بما نمكنا من تجاهله كلية . بل وحتى هذا لابد أنه قد اعتمد على الآخرين من أجل بقائه أثناء فترة طفولته .

(٣) التأثير الإيجابى لمبدأً يشار إليه بوصفه تحكماً .

(٤) انظر على سبيل المثال : Nagel in Analysis of Power .

نمت صياغة وجهة النظر المعقّلة هذه بطريقتين مختلفتين تماماً . وربما تكون الصياغة الأكثر تأثيراً هي تلك التي قدمها متبعين ليوكس Steven Lukes ، والذي اقترح مفهوماً للقوة ، يجعل «أ» ممارسةً لقوة على «ب» عندما يؤثر «أ» في «ب» بطريقة مناقضة لمصالح «ب» .^(٥)

صعوبات فيما يتعلق بمفهوم المصالح

إن التعريف الذي اقترحه ليوكس يواجه مجموعة من الصعوبات الجسيمة . بداية ، باستيعاده أشكال التحكم التي يمارسها ، أ ، بالتوافق مع مصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس لا يحدد فقط مناقضاً للاستعمال الشائع في لغة التعامل العادية وفي علم السياسة وفي الفلسفة السياسية ، بل ويبدو تحكيمياً أيضاً . وباستبعاد كل للمواقف التي يكون فيها تحكم « أ » غير مناقض لمصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس يهمل بشكل تحكيمي بعض الحالات التي يمكن اعتبارها مشتملة على القوة بشكل معقول . مثلاً ، افترض أن بيل أرغم ابنه المشاكس على اللعب في حديقة منزلهم الخلفية الضيقة لتجنب احتمال أن يندفع الطفل إلى الشارع المزدهم . إن القول بثقة إن « أ » إنما يعمل على حماية مصالح « ب » وليس ضدها ، ينطبق بلاشك على هذه الحالة . ولكن هل يمكننا القول ، وفق مايليه علينا تعريف ليوكس ، إن بيل لا يمارس أي نوع من القوة على طفله ؟ قد يمكننا أن نلتفت حول هذه الصعوبة عن طريق تجاهل مصالح « ب » ، واعتبار مصالح « أ » فقط وهو « مالك القوة » . ومن ثم ، نجد أن جيمس مارش James March يقترح علينا أن نعرف « القوة بوصفها شيئاً قريباً من القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة ... »^(٦)

ولكننا نقابل هنا صعوبة ثانية يواجهها أي تعريف يماثل تعريف ليوكس ، والذي يجعل معنى مصطلح ما من مصطلحات النفوذ يعتمد بدوره على معنى « المصالح » . ففي المثال الخاص ببيل وابنه ، لم تشكل « مصالح » الطفل مشكلة كبرى . ولكن مثلها مثل مصطلحات النفوذ الأخرى ، فإن « المصلحة » أثبتت في حالات كثيرة جداً ومحموسة أنها مستعصية على التعريف بصورة واضحة ، أو على الأقل بصورة تجعل في الإمكان تجنب إصدار أحكام تثير الجدل . فمثلاً ، هل يطلب القانون من

(٥) Steven Lukes, *Power, A Radical View* (London : Macmillan , 1974), pp. 27,34. (٥)

وجهة نظر ليوكس تلميذه جون جافنتا : John Gaventa, *in Power and Powerlessness* (Urbana ,

Ill.: University of Illinois Press, 1980).

(٦) James G. March, "Preferences, Power, and Democracy" in Shapiro and Reicher, *Power, inequality, and Democratic Politics*, P. 51

راكبي الدرجات البخارية أن يلتزموا بارتداء خوذة لحمايتهم ، أم لأن هذا ضد مصلحتهم ؟ لو خالصنا إلى أن القانون يعمل ضد مصلحتهم ، فإنه وفقاً لعبارات ليوكس فإن صانعي القانون سيكونون ممارسين لقوة بإزاء راكبي الدرجات البخارية ، ولكن إذا كان القانون يحمي مصالح هؤلاء ، فإن صانعي القانون ، وفقاً لليوكس ، لن يكونوا ممارسين لأى قوة بإزاء راكبي الدرجات البخارية . وبالرغم من أننا لسنا فى حاجة إلى أن نقرر ماهية المصالح المتضمنة هنا ولا حتى مصالح من ، إلا أننا نكون فى حاجة إلى اتخاذ قرار بخصوص قضية المصالح قبل أن نستطيع اتخاذ قرار بخصوص قضية القوة .

إن صعوبة تقرير ما الذى يكون مصالح « ب » تنبع من حقيقة أن حكماً على هذا سوف يعتمد كثيراً على نظريتنا الضمنية أو الصريحة ، والمتعلقة بماهية المصالح . وبالرغم من أنه قد يكون من الصواب القول إننا عندما نستخدم أى مصطلح فى عالم الواقع فإننا نكون متبنين سلفاً لنظرية ما ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن بعض المصطلحات هى أكثر اعتماداً على النظريات من غيرها . فمصطلح « التفاح » مثلاً أقل اعتماداً على النظرية من مصطلح « الذرة » ، والذرة بدورها أقل اعتماداً على النظرية من « الجزء المفترض » . ومن حسن الطالع أن كل الناس تقريباً متفقون على ماهية النظرية المرتبطة « بالتفاح » ، ومعظم علماء الطبيعة متفقون على النظرية المرتبطة « بالذرة » ، ومنذ منتصف الستينات وصل علماء الطبيعة إلى قدر معقول من الاتفاق حول النظرية المرتبطة « بالجزء المفترض » . ويعتمد مصطلح « صلحة » بشكل أساسي على النظرية (٧) ، مثله فى ذلك مثل مصطلحات « الجزء المفترض » و« الحرية » و« الديمقراطية » . وترتيباً على ذلك ، فإذا كان معنى القوة يعتمد على معنى المصالح ، فلا بد لنا من الاتفاق حول نظرية تتعلق بالمصالح البشرية قبل أن نستطيع أن نحقق اتفاقاً حول ما إذا كان بيل يمارس القوة حيال ابنه ، أو ما إذا كان صانعو القانون يمارسون قوة بإزاء راكبي الدرجات البخارية . والنظريات المتعلقة بالمصالح الإنسانية هى من أكثر النظريات إثارة للجدل فى ميدان الفلسفة ، أو علم السياسة ، أو النظرية الاجتماعية .

(٧) يتضح قدر الاعتماد على النظرية من يبرز قضيتين فى السياسات الأمريكية : هل الجنين له مصالح تحظى مستحقاً للحماية ، ومتى تبدأ مصالحه هذه فى الظهور ، وماهى الحقوق التى تولد هذه المصالح إذا كان له حقوق أصلاً ؟ هل للحيوانات مصالح ، ومن ثم حقوق تتعلق بحماية هذه المصالح ؟ أيا كانت الإجابة التى يقدمها أى منا ، فإن إجابتنا تعتمد إلى حد كبير على نظرية للمصالح هى موضع جدل واسع .

وحتى بالنسبة للحالات التي قد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل الوصول إلى قرار بخصوصها ، قد تظهر صعوبة كبيرة عند التعمق فيها . إذا نظرنا في حالة عمال المناجم في أبالاشيا التي ذكرناها قبلاً ، وبافتراض أن الوصف الذي قدمناه يتسم بقدر معقول من الدقة ، فمن ذا الذي يستطيع أن يجادل في أنه حتى عام ١٩٣٣ نجح مُلاك المناجم ، عادةً من خلال توحيد جهودهم مع الدولة والموظفين الغير البين ، في استخدام قوتهم بإزاء عمال المناجم وغيرهم لمنع هؤلاء العمال من الحصول على اعتراف بتقابة عمال مناجم الفحم . ولكن حتى نستطيع الحكم على ما إذا كان قيام هذه التقابة هو في مصلحة العمال ، أو على ما إذا كان منعها في مصلحة الملاك ، سنكون في حاجة إلى نظرية للمصالح ، قصيرة المدى وطويلة المدى أيضاً . وأنا أتفق مع آخرين كثيرين في تبني نظرية (بالرغم من كونها فضفاضة) تمكّني من استنتاج أن التقابة كانت في مصلحة عمال المناجم وربما - في المدى الطويل - في مصلحة الملاك أيضاً . ولكن هذه النظرية تثير جدلاً واسعاً . لما من يتمسك بحرفية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، فقد يصل إلى نتيجة مؤداها أنه إذا تم فرض قيود على حرية التنافس في سوق العمل ، فإن التقلبات تعد بالفعل ضارة للمصالح الطويلة المدى لأصحاب العمل وللعمال وللمستهلكين . مرة أخرى ، نحن لسنا في حاجة إلى الوصول هنا إلى قرار بخصوص هذه القضية ، ذلك لأن هدف المثال هو فقط إظهار مدى اعتماد مفهوم المصالح على افتراضات نظرية مثيرة للجدل . وكنيجة لذلك ، فلو أننا قمنا بتضمين فكرة المصالح في مفهوم القوة ، فسوف نضمن بالتأكيد أن يكون وصفنا للقوة - باستثناء الحالات المخففة جداً - مثيراً للجدل بصورة عميقة .

مزايا التفرقة بين القوة والمصالح

بدلاً من هذا ، لو أننا جعلنا المصطلحين غير معتمدين في تعريفهما على بعضهما البعض ، فإنه سيظل في إمكاننا أن نقول عن القوة والمصالح أي شيء نريد قوله . يمكننا أن نقول على سبيل المثال ، إن A يمارس قوة على B ، بطريقة لا تتطابق مع مصالح B ، أو نستطيع أن نقول إن قوة A على B ، تخدم مصالح A . ولكن لكي ندعم هذه التأكيدات سنكون في حاجة إلى : (١) أن نصف العلاقة (القوة ، للتغذ ، السلطة ... الخ) بين A و B ، و (٢) أن نحدد نظرية للمصالح تتطابق على A أو B ، أو كليهما .

ومن ثم فإن محاولة تعريف للقوة عن طريق ربطها بالمصلحة سوف تحوى كل المشاكل المرتبطة ، ليس بمفهوم مفرد واحد ، ولكن بمفهومين من أكثر المفاهيم

إثارة للمشاكل^(٨) . وهذا الحل يعقد دون دأع مشكلة تحليل القوة ودراستها . أما الحل الأسهل (ولكنه ليس سهلاً في ذاته) فهو أن نعرّف المصطلحين بصورة مستقلة عن بعضهما البعض . وهكذا ، وبدون أن نقصر فكرة القوة على الحالات التي تتضمن مصالح مالكي القوة (مارش) أو الخاضعين لقوتهم (ليوكس) ، فإن المرء قد يصل في بعض الحالات إلى نتيجة مؤداها أن « أ » يوظف في الواقع قوته على « ب » بطريقة مناقضة لمصالح « ب » (ليوكس) أو معضدة لمصالح « أ » (مارش) .

على أي النتائج ؟

باعتبار وجهة النظر التي تعترض على تصميم « المصالح » في مفهوم القوة ، فقد نجد أنه من الأوفق أن نعرّف القوة (وربما غيرها من مصطلحات النفوذ) ، بأن نقول مثلاً إنها قدرة « أ » على استخراج نتائج متوافقة مع تفضيلات « أ » أو رغباته^(٩) . وبالرغم من أن تحديد معنى « تفضيلات » و« رغبات » لا يخلو من صعوبة ، إلا أن معناهما بالتأكيد أقل اعتماداً من « المصالح » على افتراضات نظرية مثيرة للجدل^(١٠) .

ولكن عند تعريفنا لمصطلحات النفوذ ، يثور السؤال : ماهي النتائج التي سوف نعتبر أنها ذات علاقة بموضوعنا ؟ وبصفة خاصة ، هل سوف ندخل الطبيعة ؟ ففي لغة التعامل اليومي دائماً ما نتكلم عن القوة تجاه الطبيعة ، والتحكم في قوى الطبيعة ، والقوة تجاه الحيوانات ،... وهكذا^(١١) . ولكن في التحليل السياسي فإن

(٨) وصف مارش في "Preferences, Power, and Democracy" بعضاً من الصعوبات التي نواجهها عند تحديد المصالح ، وإن كان قد ركز بالأساس على الصعوبات التي تظهر عند قياس المصالح ، وعند القيام بمقارنات بين الأفراد . بالإضافة إلى هذا ، ومع إيراد استثناءات قليلة مثل للموضحة في الاقتباس المذكور عالياً ، فإنه استخدم بوضوح تام مصطلحي « المصالح » و « للتفضيلات » بطريقة تبغذية . والواقع أن المشكلة التي يهتم بها في مقالته - وهي مشكلة تفسير المساواة السياسية - يمكن أن تظهر في كلتا الحالتين .

(٩) القوة السياسية (أو النفوذ السياسي) ستكون إذن هي القدرة على إحداث نتائج لا تتوافق مع تفضيلات أو رغبات الفاعل .

(١٠) الاعتراضات على استخدامهما في تعريف القوة لا تبني كثيراً على أنهما يتسمان بالغموض أو أنه من الصعب تحديدهما ، ولكن على أنهما مثل الأنواع وعلى خلاف المصالح ، ويتبران شديدي الاستنام بالذاتية إلى درجة تجعلهما خاضعين لاستغلال الآخرين ، وأنه إذا كان هذا هو الوضع ، فإن الاستغلال لابد أن يصبح جزءاً من وصف توزيع القوة (على الأنواع ، التفضيلات والرغبات وغيرها) .

(١١) والقوة والتحكم أو التأثير في القوى فوق الطبيعة .

المصطلح عادة ما يستخدم بصورة أضيق للإشارة إلى النتائج التي تتعلق بتحركات الأشخاص .

وبالتالى ، فإنه فى الجزء المتبقى من الكتاب ، سوف تشير مصطلحات النفوذ إلى التحكم الاجتماعى وليس التحكم فى الطبيعة . ومن ثم يمكننا أن نصيغ تعريفنا على الوجه التالى (مستخدمين « النفوذ » كمثال يصدق على كل المصطلحات المنتمية إلى نفس العائلة) : النفوذ هو علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات أو رغبات أو تفضيلات ، أو نوايا فاعل أو أكثر ، على تصرفات أو نوازع التصرف لدى فاعل آخر أو أكثر (١٢) .

ما هو المقصود بتعبير « نفوذ أكبر » ؟

بالرغم من أن التعريف المببى على النمط السابق يبدو مناسباً للمحللين السياسيين ، فإنه مازال يتركنا فى مواجهة مشكلة عميقة . فعند وصف النفوذ ومثله من المصطلحات ، عادة ما نقول إن فاعلاً ما لديه نفوذ أكبر من الآخر . ولكن القدرة على أن نقول « أكبر » توحى بأننا قد قمنا بمقارنة شينين أو أكثر ، ووجدنا أن واحداً منهما أكبر من الآخر بالنظر إلى صفة ما . ولكن كيف نستطيع أن نقيس القوة أو النفوذ أو غيرهما (١٣) ؟ وما الذى نقصده عندما نقول إن رئيس الولايات المتحدة لديه قدر كبير من القوة ؟ إذا لم نستطع أن نقيس القوة بطريقة مرضية ، فلن نكون قادرين على وصف النفوذ التامى الذى يتمتع به الفاعلون المختلفون فى النظام السياسى ، أو وصف النفوذ الذى يمارسه نفس الفاعل فى أوقات أو ظروف مختلفة . أو فلنحاول صياغة المشكلة بطريقة أخرى ، كيف نستطيع أن نصف توزيع النفوذ فى نظام ما ، وكيف نستطيع أن نصف التغيرات فى توزيع النفوذ التى تحدث بمرور الوقت وذلك باستخدام أفضل الطرق الممكنة ؟

(١٢) هذا هو الأساس لتلخيص لتعريف تاجل فى *Analysis of Power* .

(١٣) القياس لا يتطلب بالضرورة مقياس بينى ، وهو أقوى أشكال القياس . فلو حدثت على المقياس البينى بفترض أنها متساوية . والأمثلة على ذلك : القدم والمتر لقياس المسافة ، والنفوذ لقياس الأسماع والنفوذ والثروة .. الخ . وهناك مقياس آخر مفيد جداً ، ولكنه أضعف ، وهو المقياس للترتيب ، والذي لا تكون الوحدات عليه متساوية بالضرورة ولكنها ترتب وفقاً لترتيب : أكبر من ، يساوى ، أو أصغر من وحدات أخرى . والأمثلة على ذلك : تلاميذ المواد الدراسية ، درجات مقياس الذكاء ، صلاحية لقمواد ، قياسات الأتم لفسية .. الخ . والمقياس للترتيب الذى يمكن الاعتماد عليه لمقارنة التآثير فى محوط ومجال محددين يعتبر مفيداً جداً ، بل إنه قد يكون أفضل ما يمكننا توقعه . وإذا كان هذا هو الحال ، فلن يكون هناك معنى إطلاقاً لأن نقول إن « أ » لديه تأثير أكثر مرتين من « ب » ، على « ج » بالنظر إلى « د » . وبالرغم من هذا ، فإن المناقشات حول النفوذ والقوة أحياناً ملتبسة تطابعاً بقه يمكن قياسهما بمقياس بينى .

واستخدامنا القياس قد يكون مفيداً هنا . فرجال الاقتصاد ، أو المسؤولون عن تعداد السكان ، أو صانعو السياسة عادة ما يريدون معرفة كيف يتوزع الدخل والثروة في الدولة ، وما مدى اتساع فجوة عدم المساواة في الدخل والثروات بين المواطنين الأمريكيين ، وما هو أثر الضرائب على توزيع الدخل ؟ وهل تتناقص الفجوة بين دخول العمال البيض والعمال السود ؟ وهل تتناقص الفجوة في قوة العمل بين الذكور والإناث ؟ وإحدى الميزات الكبرى التي يتمتع بها رجال الاقتصاد عند قياس كم الدخل للأفراد المختلفين هي وجود النقود كوسيلة للتبادل . وبالرغم من أن النقود ليست مقياساً دقيقاً لكل شيء نعتبره دخلاً ، فلاغراض عدة نجد أن الذي نهتم حقيقة بمعرفته هو الدخل الذي يتخذ شكل النقود . أيضاً فإن النقود تعتبر مؤشراً مرضياً ، وإن لم يكن مثالياً ، على الثروة . و بالتالي ، ورغم عدم كمال النقود كأداة قياس ، فإنها مفيدة جداً لوصف توزيع الدخل أو الثروة .

ولكن كيف يمكننا أن نقيس حجم نفوذ الفاعلين المختلفين في نظام ما ؟ أى كيف نقيس توزيع النفوذ ؟

كما نكرت قبلاً ، فإن أى عبارة تتعلق بالنفوذ لاتشير بوضوح إلى المجال (ممارسة النفوذ على من من الأشخاص ؟) والمحيط (بخصوص أية قضايا ؟) لاتعدو أن تكون عبارة لامتني لها . ولكن كيف يمكننا أن نقارن حجم القوة الذي يملكه أشخاص مختلفون حتى بخصوص مجال ومحيط محددين ؟ وإذا كان النفوذ أحد أشكال الميضية ، فإن حجم تأثيره أ ، على نتيجة ما لابد وأن يساوى إذن حجم النتيجة (استجابة ب) التي مييبتها رغباته أ ، . وبالرغم من أن هذا يعد نهجا مباشراً ، فلقد أهمله المنظرون بسبب صعوبة قياس قدر النفوذ الممكن رده إلى سبب مفترض^(١٤) . ولكن بالرغم من هذه الصعوبات ، فإن هذا النهج يرشد الفكر والبحث لأنه يتمخض عن سؤال أساسي : إلى أى مدى تؤثر احتياجات ورغبات بعض

(١٤) كان هناك محاولات ، تفاوتت في درجة نجاحها ، للتغلب على مشكلة القياس . والحل الذي قدمه ناجل يتطلب استخدام تكتيك إحصائي يعرف باسم « تطويل الممار » ، وهو الذي يفترض أن المتغيرات يتم قياسها بقياس يبنى . انظر : . Nagel, *Analysis of Power*, pp. 55 ff. ولكن ، وكما أشار ناجل ، فإن ، مدى ملائمة تطويل الممار للبيانات القدرية معضلة كبرى لم تحسم بعد ... (ص ٢٧) . ولقد حاول أن يحسم العديد من الصعوبات في مقالة متأخرة (« تطورات حديثة في قياس القوة » ، والتي قدمها في اجتماع الجمعية الدولية للعلوم السياسية في موسكو ، ١٩٧٩) ، ولقد أعاد تأكيد أهميته حديثاً ، بقنا يمكننا أن نلاحظ ونقيس القوة في أكثر من موقف ، وأنه يمكننا أن تطور (ولقد طورنا بالفعل إلى حد ما) نماذج ونظريات تشرح ما نلاحظه . . انظر : "The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts" in *Power, Inequality, and Democratic Politics*, p. 77 .

الفاعلين على تحركات وميول الآخرين ؟ وبفض النظر عن الأساليب التي قد يستخدمها المرء للوصول إلى إجابة عن هذا السؤال ، فإنه لو تم إدراك القوة بوصفها نوعاً من السببية ، فإن هذا بالتأكيد هو السؤال الذي يجب طرحه .

وحتى لو أمكننا استخدام مقياس كمى لتقدير مدى نفوذ فاعل ما داخل محيط ومجال محددين ، فسوف نضل مُواجهين بمشكلة تجميع حجم النفوذ الذي يمارسه فاعل ما في محيطات ومجالات مختلفة ، لكي نصل إلى إجمالي النفوذ الذي يتمتع به . فكيف نستطيع أن نحدد ، على سبيل المثال ، ما إذا كان الرئيس في الإجمال ، أكثر قوة من الكونجرس ؟

هذه الصعوبة يمكن صياغتها بالطريقة التالية : لابدو أنه توجد أية وسيلة موضوعية لتقدير وزن المحيطات والمجالات . فالمحيطات قد تتنوع بشدة فتتراوح بين المباشرة الخارجية ، والضرائب ، ولجنة الاعتمادات ، والرأى العام ، والانتخابات ... وهكذا . أما المجالات فقد تتراوح من جمع وفير من النخبين إلى شخص واحد فقط ، ولكنه قد يكون رئيس لجنة قوية من لجان الكونجرس . فإذا كانت أليس تستطيع أن تستقطب ١٠٠٠٠ صوت في الانتخابات ، في حين أن بيل يستطيع أن يقنع رئيس لجنة الاعتمادات ليساند اقتراحاً ما تقدم به ، فمن منهما يتمتع بنفوذ أكبر ، أليس أم بيل ؟ قد يبدو من المنطقي أن نقول إن أليس تملك نفوذاً إجمالياً أكبر من بيل ، ولكن ذلك يكون صحيحاً فقط إذا كان نفوذ أليس مساوياً لنفوذ بيل في كل المحيطات والمجالات ، وأكبر منه في محيط ومجال واحد على الأقل . ولكن ، وكما يوحى مثالنا ، فإن الحياة في الواقع لا توجد بها مواقف بهذه الدقة .

وبالرغم من محاولتنا تخصيص أوزان للمناطق المختلفة ، فإن الأوزان سوف تكون تحكمية بالتأكيد . فإذا أعطيت المدارس وزن = ١ ، فما هو الوزن الذي لابد وأن تعطيه للترشيح السيلمي : - ٢ ، ٥ ، ١/٧ ؟ والآن ، لا توجد لدينا طريقة واحدة مثلى لحل مشاكل المقارنة عندما يكون لدى الفاعلين أحجام مختلفة من النفوذ فيما يتعلق بالمحيطات والمجالات المختلفة .

ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة

في ضوء الصعوبات في تفسير مصطلحات النفوذ ، فإنك قد تبدأ في التساؤل عن كيفية الوصول إلى وصف مرضٍ لعلاقات القوة . والإجابة هي أن الأفكار التي تم عرضها هنا يمكن توظيفها كمرشد للملاحظة والتحليل ، فهي تشكل معايير لا تنطبق بشكل كامل إلا نادراً ، ويكون انطباقها عادة بصورة أقل كمالاً .

وأنبغ المراقبين المسلمين مازالوا يطرحون ذات الأسئلة التي تضمنها تحليلنا حتى الآن . فمثلاً قد يتساءلون : أى الأشخاص أو الجماعات يملكون النفوذ الأكبر فيما يتعلق بالمعاملات الضريبية التي يفرضها الكونجرس ؟ أو من يقوم بطرح المقترحات ابتداء ؟ أو من يعمل على كسب الآخرين لصف هذه المقترحات وللدفاع عنها فى مواجهة التيارات المعارضة ، أو للاعتراض على مقترحات الآخرين أو لتحويل هذه المقترحات إلى أن تصبح قضايا جانبية ؟ لماذا لا تتطور بعض المسائل مطلقاً لتصبح قضية عامة ؟

وبسبب الصعوبات القائمة فى سبيل إيجاد مقاييس كمية قادرة على التعبير الكافى عن ثراء المعانى المتضمنة فى علاقات القوة والنفوذ ، فإن أشمل الأوصاف عن علاقات القوة فى الواقع نادراً ما تكون ، أو عادة ما لا تكون كمية بصورة مطلقة . حتى أكثر التحاليل الكمية دقة تحتاج إلى تفسيرات كيفية تدعمها حتى يمكنها أن تضمن التحليل معنى مقبلاً . ولكن الوضع الأكثر شيوعاً هو أن التحليل الكمي يعد إضافة مفيدة - وأحياناً لا يمكن التغاضى عنها - للصياغات الكيفية ، رغم أنه لا يحل محلها . وقد يبدو مثيراً للأذهان أن نعرف أن تعقيدات علاقات القوة تبرز على أفضل وجه فى القصص الخيالية . ولكن بوصولنا إلى هذه المرحلة من التحليل ، وبعد كل ماكرناه ، فإن هذه النتيجة لا ينبغي أن تصدمنا أو تفاجئنا .

الفصل الرابع

شرح وتقييم النفوذ

فى الفصلين السابقين استعرضنا المسألة المتعلقة بتفسير معنى النفوذ ووصفه ، مفترضين أننا نستطيع أن نتوصل إلى وصف شاف لنظام ما من أنظمة علاقات النفوذ . ولكن كيف يمكننا أن نشرح ما توصلنا إليه ؟ وكيف يمكننا أن نقدر أو نقيم النظام الذى وصفناه وشرحناه ؟

شرح الاختلافات فى النفوذ

بصفة عامة ، يمكننا أن نرجع الاختلافات فى حجم النفوذ الذى يمارسه الأشخاص إلى ثلاثة عوامل تفسيرية أساسية :

(١) الاختلافات فى توزيع الموارد السياسية . والموارد السياسي هو أداة يستطيع الشخص أن يستخدمها ليؤثر على سلوك الأشخاص الآخرين . ومن ثم ، فإن الموارد السياسية تشمل النقود ، المعلومات ، الطعم ، التهديد باستخدام العنف ، الوظائف ، الصداقات ، المستوى الاجتماعى ، حق صنع القوانين ، أصوات الناخبين ، ومجموعة أخرى كبيرة ومنوعة من مثل هذه الأشياء .

(٢) التباين فى المهارات والكفاءات التى يستخدم بها الأفراد مواردهم السياسية . والاختلافات فى المهارات السياسية تتبع بدورها من التباين فى المواهب والفرص والحوافز لتعلم وممارسة المهارات السياسية .

(٣) التباين في مدى استخدام الأفراد مواردهم لأغراض سياسية . فمن بين فترتين متساويتين في الثروة قد نجد واحداً يستخدم ثروته ليحصل على النفوذ ، في حين أن الآخر قد يستخدم ثروته لتحقيق النجاح في العمل . هذا التباين يمكن إرجاعه إلى اختلافات في الدوافع تتبع من تباين المواهب والخبرات .

شبكة الأسباب

من ثم ، فإنه يمكن توضيح بعض الحلقات الأساسية في شبكة السببية من خلال الشكل (٤ - ١) . هذه الحلقات ماهي إلا جزء من شبكة السببية . فهناك روابط أخرى تشع بلا حدود بعيداً عن بؤرة التركيز هذه . ويمثل تحليل النفوذ أى تحليل سببي آخر . فكيف يمكننا تفسير أسباب اندلاع حريق في غابة معينة ؟ إذا وصلنا إلى أن هذا الحريق سببه بعض المترددين على أحد المخيمات في الغابة ، فلماذا أحدثوه ؟ هل أشعلوه عمداً ؟ ولو كان هذا صحيحاً ، فلماذا أرادوا أن يشعلوا النار في الغابة ؟ وإذا لم يكونوا قد أشعلوا الحريق عمداً ، فكيف نضر إهمالهم الذي تسبب فيه ؟ ثم ماذا عن الأسباب الأخرى للحريق ؟ هل كانت أشجار الغابة جافة على غير العادة ؟ لو كان هذا هو الوضع فعلاً ، فلماذا حدث ذلك ؟ ثم هل سحاحوا أيضاً أن نشرح حالة المناخ وقها ؟ هل من الممكن أن يكون هذا المناخ نتاجاً لدورة بعيدة المدى ؟ ولماذا لم تحاول إدارة الغابة منع إقامة مخيمات أثناء فترة الجفاف هذه ؟

وتعتمد الحلقات التي نركز انتباهنا عليها عند تقديم أى شرح سببي على أهدافنا واهتماماتنا . ربما نكون راغبين في إدراك لماذا يتسم المترددون على المخيم بالإهمال فيما يتعلق بالحرائق ، بلعل إيجاد برنامج للتوعية وتوفير التعليمات للعلامة قد يكون مفيداً في مثل هذه الحالات . أو قد نكون راغبين في التوصل إلى تحديد كيف يمكن لإدارة الغابة أن تمنع الحرائق . أو قد نكون راغبين في أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية تغيير الطقس خلال فترات الجفاف عن طريق تخصيب السحاب . وإذا كان التحليل الكامل يتطلب أن نرجع كل احتمال إلى أسبابه ، ومع وجود شبكة واسعة وغير محددة من الأسباب ، فلن التحليل الكامل لحرائق الغابات سيكون مستحيلاً .

وهذا هو الوضع أيضاً بالنسبة لتحليل النفوذ . فأين نريد لاستقصائنا أن ينتهي ، إنما يتوقف على اهتماماتنا . فعلى سبيل المثال ، فلينا إذا أردنا أن نشرح لماذا يتخذ بعض صانعي القرارات ، مثل الرئيس ، القرارات التي يصدرونها ، فعلينا أن نختبر تأثيرات :

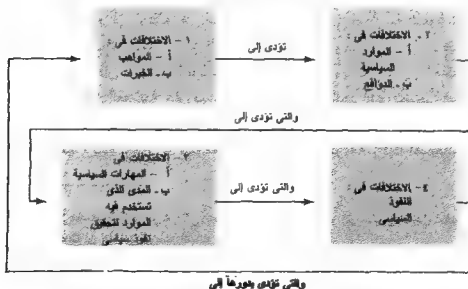
قيمهم وتوجهاتهم وتوقعاتهم ومعلوماتهم الحالية .

توجهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم وبناء شخصياتهم ونوازعهم السابقة الأكثر تأصلاً .

قيم وتوجهات وتوقعات ومعلومات ومعتقدات وأيديولوجيات وشخصيات الآخرين الذين ترتبط تصرفاتهم بطريقة ما بالقرار .
عملية الاختيار أو التجنيد أو الدخول التي وصل بها صانعو القرار إلى مناصبهم .

قواعد صنع القرار التي يتبعونها ، البنى السياسية ، النظام الدستوري .
مؤسسات المجتمع الأخرى - البنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتعليمية التي تقوم بتخصيص الموارد الرئيسية .
الثقافة السائدة ، خاصة الثقافة السياسية .
الأحداث التاريخية التي تركت آثارها على الثقافة والمؤسسات والبنى ..
وهكذا .

وسوف يمسح أى شرح كامل لعلاقات النفوذ في نظام سياسي ما بلائيك إلى وصف وشرح الآثار التي يمكن إرجاعها إلى كل هذه الحلقات في سلسلة السببية الاجتماعية ، وغير ما كذلك . ولكن تلك مهمة مرهقة إلى حد يجعلها تصلح لأن تشكل برنامجاً تشغل به كافة العلوم الاجتماعية لأجيال عدة قادمة . أما في الوقت الحالي ، فإن المهم هو أن يحدد المرء الحلقات في السلسلة التي يعكف على دراستها . ويظهر قدر كبير من الخلط والجدل عندما يركز المحللون على حلقات مختلفة في سلسلة القوة والسببية دون تحديد واضح للآثار التي يرغبون في شرحها .



الشكل (٤ - ١) : بعض العوامل المؤثرة للاختلافات في النفوذ السياسي

الاحتمالات والحدود

المسهم المظلى فى شكل (٤ - ١) يمثل إحدى خصائص النفوذ الهامة جداً :
النفوذ يمكن أن يستخدم من أجل اكتساب نفوذ أكثر .

وتوظيف النفوذ يفرض الحصول على مزيد من النفوذ هو بالتأكيد واحد من
المواضيع الأساسية فى تاريخ البشرية . تخيل مجموعة من الناس الذين يعيشون ،
بسبب مواهبهم وخبراتهم (١ فى الشكل ٤ - ١) ، فى حالة مساواة إلى حد كبير
فيما يتعلق بالموارد السياسية (٢) . ولكن بسبب الاختلافات فى الحوافز والدوافع
(٢ ب) وكذلك فيما يتعلق بالمدى الذى يستطيعون الوصول إليه عند توظيف
مهاراتهم السياسية ، وعند استخدام مواردهم من أجل الحصول على النفوذ (٣ أ
وب) ، فإن شخصاً واحداً فقط منهم (١) يحصل على النفوذ (٤) ، ثم يستخدمه بعد
ذلك لاكتساب موارد أكثر (١) ، ومن ثم نفوذ أكثر (٢ ، ٣ ، ٤) ، ثم موارد
سياسية أكثر وهكذا دواليك . ومثلما يقول المهندسون ، فإننا نواجه هنا مثالا
لنظام الانطلاق بسرعة فائقة بلا قيود . ويؤدي هذا إلى نظام ميلسي يمتلك شخص
واحد فيه قوة كاملة وتامة على الآخرين الذين سيضجون بدورهم معنومى القوة تامة
وبالكامل . ودعنا نشر إلى هذا النظام بوصفه نظام السيطرة التامة على الرعية من
قبل حاكم منفرد . لكن الأمثلة التى أورناها فى الفصل الثالث تشير إلى أن الأنظمة
التي تتضمن سيطرة تامة هي أنظمة نادرة للغاية ، أو أنها لا توجد فى الواقع على
الإطلاق . فلماذا لا يؤدي المبدأ القائل بأن النفوذ يمكن استخدامه لاكتساب نفوذ أكثر
إلى قيام أنظمة السيطرة التامة ؟

السبب نجده فى حقيقة هي غلبة فى البسطة(١) . فممارسة النفوذ تتطلب
الإنفاق من الموارد السياسية . ولكن الموارد محدودة ، أو وفقاً للغة رجال الاقتصاد ،
نادرة . ومن ثم ، فإن ممارسة النفوذ تكون مسألة مكلفة . وبالتالي ، فإن الحاكم الذى
يتمتع ولو بقدر من العقلانية ، أن يستغنى من موارده إلى الحد الذى تضحي فيه قيمة
المكاسب التى يتوقع أن يحصل عليها أقل مما ينفق . ومن ثم ، يمكن تعريف قيمة
النفوذ بوصفها زيادة المكاسب المتوقعة على التكاليف المتوقعة . فإذا أصبحت تكلفة

(١) أو فاعلاً مجعماً بالتفويض . ولكن لكى أعطى مثلاً مصصاً ، فقد افترضت أن الفاعل شخص وأنه
تكرر ، حيث إن هذا هو الوضع الشائع على مدار التاريخ .

(٢) من أجل معالجة مطولة للموضوع راجع للمؤلف :

Dilemmas of Pluralist Democracy, Autonomy vs. Control (New Haven, Conn. : Yale

University Press, 1982) والتي تم اقتباس الفقرات التالية منها.(pp. 33 ff.)

ممارسة النفوذ على الآخرين في مجال ومحيط محددين تزيد على المكاسب التي يحصل عليها الحاكم الساعى إلى تحقيق النفوذ ، فإن النفوذ الفعال في هذا المجال لن يصبح له قيمة بالنسبة للحاكم . فالحاكم الرشيد (أو حتى ذو الحكمة المحدودة) سوف يخصص موارد ويوزعها على أهدافه المبتغاة بطريقة تُعظّم من صافى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها . أما حينما تتعدى تكاليف النفوذ للفوائد المتوقعة ، فسوف يعتمد الحاكم العاقل إلى تخفيض هذه التكاليف من خلال التخلي عن بعض التصرفات أو المواضيع التي يدرك أنه لا يمكنه التحكم فيها ، أو سيكون عليه أن يتقبل مستوى أعلى من ضعف تأثير نفوذه أو التنبؤ بتأثير هذا النفوذ على الآخرين .

أما هؤلاء الخاضعون للسيطرة ، فإنهم يسعون إلى تعظيم تكاليف السيطرة عليهم ، ومن ثم يخفضون قيمة السيطرة للحاكم . وهناك العديد من العوامل التي قد تمكنهم من القيام بهذا . بداية ، لقد رأينا في الفصل الثاني أن الرعايا مهما كانت درجة ضعفهم ، عادة ما يكونون قادرين على امتلاك بعض الموارد ، وأحياناً ما يتعاونون ويوحدون مواردهم ليزيدوا من النفقات التي يتكبدتها الحاكم للسيطرة عليهم . ثم إن الحكام ، بسبب الحدود المضمنة في الوقت والمهارات والموارد التي يملكها أى شخص منفرداً ، يكونون في حاجة إلى تعضيد الآخرين ودعمهم ، ويميز هذا خاصة في النظم الكبيرة . فالحكام يحتاجون دائماً إلى القادة العسكريين على سبيل المثال ، وهؤلاء سوف يرأسون مؤسسة عسكرية . ومن ثم ، فإنه باستثناء الوضع في الأنظمة الصغيرة جداً ، فإن ، الحاكم ، عادة ما يكون جماعة أو اتّلاقاً أو طبقة ، أو تجمعاً من أى نوع آخر . ولكن الجماعات الحاكمة نادراً ما تستمر موحدة ، فسرعان ما تظهر الانشقاقات ، وتبدأ الزمر المختلفة في التنافس من أجل القوة . فإذا كان بعض الرعايا يملكون موارد معينة يمكن أن تُستغل في المعركة من أجل القوة والنفوذ - موارد مثل القدرة على القتال والرغبة فيه - فإن المساعدة التي يقدمها هؤلاء الرعايا ستكون حاسمة في إحراز زمرة ما للنصر على الزمر الأخرى .

وبالرغم من أن هذه الخلاصة الموجزة تبسط العملية بشكل مغل ، إلا أن المرء يستطيع أن يورد عدداً لا نهائياً من النماذج التاريخية التي تظهر كيف أن المنتمين إلى جماعة أضعف قد وحدوا مواردهم ، ورفعوا من نفقات التحكم فيهم ، وقضوا على سيطرة الحاكم عليهم في مسائل مهمة بالنسبة لهم ، واكتسبوا قدراً من الذاتية السياسية ، وتمكنوا بفضل وضعهم التفاوضي من أن يوجدوا نظاماً من التحكم المتبادل يؤثر فيه الرعايا على الحاكم في بعض الجوانب الهامة ، بالرغم من أن الحاكم يظل هو الفاعل المسيطر (ولأن لم يعد المسيطر تماماً) في النظام . مثل هذه الأنظمة عادة ما تنتهي إلى تبني بعض الترتيبات المؤسسية التي تلقى قبولاً واسعاً ، خاصة من قبل

الطبقة الحاكمة ، إلى درجة تجعل تغيير هذه الترتيبات دون تكلفة ، أمراً غير ممكن . وفى بعض الحالات ، قد تتطور الممارسات السياسية لتأخذ شكل دستور مكتوب أو غير مكتوب ، يكون ملزماً لكل من الحكام والرعايا على حد سواء . ومن ثم ، فإن إضفاء طابع مؤسسى قد يرفع تكلفة النفوذ ، ويخفض الموارد المتاحة للحاكم بدرجة حاسمة .

ورغم أن مثل هذه العوامل تنزع إلى منع السيطرة التامة من قبل الحاكمين على المحكومين ، خاصة فى النظم الكبيرة ، إلا أنها لا تمنع بالضرورة ضخامة عدم المساواة فى القوة والنفوذ . فهذه العوامل لا تضمن بالتأكيد ، نفوذا متساوياً للجميع بأى معنى من المعنى^(٣) . كما أنها غير كافية لضمان قيام نظام ديمقراطى ، الذى هو فصيلة نادرة من النظم السياسية تتطلب شروطاً غير عادية لقيامها^(٤) . ولكن هذه العوامل توضح لنا لماذا لا تقوم نظم السيطرة التامة على نطاق واسع إلا نادراً ، أو أنها لا توجد بالمرة ، بالرغم من حقيقة أن النفوذ يمكن أن يستخدم لكسب نفوذ أكثر^(٥) .

أشكال النفوذ

يستخدم الشرح السابق مصطلحاً آخر شائعاً من مصطلحات النفوذ رغم أنه غير معرّف ، وهو السيطرة . وأعتقد أن الوقت قد حان لكى أقدم بعض التمييزات التى أوجّلت التعرض لها .

إن كلمات مثل النفوذ ، القوة ، السلطة ، التحكم ، السيطرة تعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمعظمنا . فأحد أعضاء الكونجرس عند وصفه لرئيس اللجنة التى يتقصد عضويتها قال : " لن أستخدم مصطلح قوى . أفضل مصطلح صاحب نفوذ . فهناك

(٣) للتعرف على صعوبة تحديد ماذا نعصد بالمساواة السياسية ، راجع : James G. March , "Preferences, Power and Democracy" in Ian Shapiro and Grant Reicher, eds., *Power, Inequality and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988) pp. 73-79

(٤) هذه الشروط تتناقل فى الفصل الثامن .

(٥) تم ابتكار مصطلح الشمولية كاسم يدل على الأنظمة التى أحياناً ما توصف بأنها تتضمن السيطرة التامة من قبل الحاكم . وبالتحديد تلك التى كلفت موجودة فى الاتحاد السوفيتى ، إيطاليا الفاشية ، وألمانيا النازية . ولكن برغم قدر القوة الذى تمتع به ستالين أو موسوليني أو هتلر ، فلم يحق أى منهم سيطرة تامة على كل الأفراد فى دولهم .

فرق^(٦) . ومبوف يعانى الوصف المبامى والتفسير المبامى فقراً فى المعانى إذا ما أرغما على استخدام المعنى النوعى فقط لمصطلح النفوذ ، والذى أسمناه فى الفصل السابق . ذلك لأن الاختلافات فى معنى النفوذ تجعل الأمور مختلفة بالنسبة لنا .

وبالرغم من أن توضيح الاختلافات فى معنى النفوذ ، والتي يتضمنها الاستخدام الشائع للمصطلح ، يقع بالتأكد خارج إطار هدفنا ، إلا أنى أود أن أؤكد بعضاً من أهم الاختلافات فى أشكال النفوذ .

التحكم

لقد استرعت الانتباه فى الفصل السابق إلى التمييز بين النفوذ السلبى والنفوذ الإيجابى ، وقلت إننا نهتم عادة فى التحليل السلبى بالنفوذ الإيجابى . وتأكيداً على التمييز ، فإن النفوذ الإيجابى يشار إليه أحياناً بوصفه تحكماً .

الإقناع

الإقناع العقلانى : أحد أشكال النفوذ المرغوبة والكريمة يتم بواسطة الاتصال العقلانى . وهذا الشكل لممارسة النفوذ هو مجهود ناجح يقوم به « أ » ليمكن « ب » من الوصول إلى فهم للموقف « الحقيقى » من خلال توفير المعلومات الصحيحة^(٧) . وينفق الإقناع عن طريق الاتصال العقلانى (**الإقناع العقلانى**) مع المبدأ الأخلاقى الذى أوصى به كلنت Kant ، ومؤداه أن المرء لابد وأن يتعامل مع أقرانه من البشر بوصفهم غايات فى ذواتهم وليس مطلقاً كوسائل فى سبيل الوصول إلى غاية . ومن هذا المنظور ، قد يعترض البعض على اعتبار الإقناع العقلانى مؤثراً بأى صورة من الصور . ولكن الواقع أنه مؤثر بالفعل ، ويمكن إيراد بعض النماذج لتوضيح ذلك .

(٦) مأخوذة من John Manley, *The Politics of Finance: The House Committee on Ways and Means* (Boston : Little, Brown & Co., 1970), pp. 122-23.

(٧) قريباً من مفهوم الإقناع العقلانى فكرتا « موقف العقلة المثالية » و « الأخلاق الاتصالية » ، اللذين وضعهما الفيلسوف والمنظر الاجتماعى يورجان هابرماس Jürgen Habermas . انظر مقالته : "Towards A Theory of Communicative Competence," *Inquiry*, 13:4 (Winter 1970), pp. 360-75.

وتنظر معالجة موجزة ونقد فى William A. Galston, *Justice and the Human Good* (Chicago : University of Chicago Press, 1980), pp. 41-46.

ولعرض أكثر تكاملاً انظر Thomas McCarthy, *The Critical Theory of Jürgen Habermas* : (Cambridge : MIT Press, 1979), Chap. 4 pp. 272-357.

فمثلاً يحذر الطبيب مريضه قاتلاً : « إن لم تتوقف عن تدخين ثلاث علب سجائر في اليوم فإنك تعرض نفسك لخطر الإصابة بسرطان الرئة ، كما أنك بذلك تضر قلبك الضعيف » . ويمدئ المحامى النصيحة لأحد عملائه فيقول : « وفقاً لتقديرائى فإنك لو أخذت هذه القضية إلى المحكمة فسوف تخسرهما » . ويمتدئ المهندس المعماري قاتلاً : « أنا آسف ، ولكنى قُذرت النفقات التى سوف يحتاجها المنزل الذى نحلّم به ، ووجدت أن تكلفته متبلغ مثلى الرقم الذى قررت أنه الحد الأقصى لما يمكنك إنفاقه » . فى كل حالة من هذه الحالات ، لو استجاب العميل للبدائل المتاحة أمامه ، فى ضوء هذه المعلومات الجديدة ، فهذا يعنى أن الطبيب والمحامى والمهندس المعماري قد تسببوا فى أن يقوم العميل بعمل شيء محدد ماكان يقوم به . ولكن من منظور النفوذ ، فإن رغبات أصحاب المهن المتخصصين قد أثرت على تصرفات العملاء أو على نوازعهم للتصرف .

ولم يكن مصداقة أن الأمثلة التى اخترتها مأخوذة كلها من علاقات بين أصحاب المهن وعملياتهم . فثانون أخلاقيات المهنة يفرض على أصحاب المهن فى تعاملهم مع العملاء أن ينقلوا إليهم المعلومات التى تعتبر صادقة ، وفقاً لتقديرهم .

الإقناع الخداعي : الإقناع العقلاني يمثل الاتصال العقلاني فى أنقى صورته . ولكن هناك صور أخرى غير أمينة للاتصال لاتتضمن نقل المعلومات الصحيحة وحسب . فالإقناع يمكن أن يكون خداعاً مقصوداً . فى هذه الحالة يسمى « أ » إلى إقناع « ب » . ليقوم بتصرف ما ليس عن طريق تزويده بالفهم الصحيح للبدائل المبنية على المعلومات الصحيحة ، ولكن عن طريق تشويه فهم « ب » لهذه البدائل . والإقناع الخداعي يوجد عندما يؤثر « أ » فى « ب » عن طريق الاتصال الذى يشوه أو يزيّف أو يسقط ، عن عمد ، بعض جوانب الحقيقة التى يعرفها « أ » ، والتى إذا عرفها « ب » فسوف تؤثر جذرياً على قراره . ومعظم الإعلانات ماهى إلا شكل من أشكال الإقناع الخداعي .

وعلى خلاف الإقناع العقلاني ، فإن الإقناع الخداعي لايتوافق مع المبادئ الأخلاقية لكنط : فى الإقناع الخداعي لأيعامل الناس ككفائات ولكن كوسائل أو أدوات أو مواضيع . وبالرغم من أن الإقناع الخداعي عادة مايمتدّد أنه يحتل مكانة أخلاقية أدنى بكثير من الإقناع العقلاني ، إلا أنه كثيراً مايجد فى المعالجات الفلسفية والأيدولوجية أن الغايات الكبرى تستخدم كمبرر لتبني وسائل شريرة . ومن ثم ، نجد أفلاطون يوصى باتباع الإقناع الخداعي كوسيلة تساعد على تحقيق جمهوريته الفاضلة (٨) . والواقع أن الحركات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين

G. M. A. Grube, trans., *Plato's Republic* (Indianapolis : Basic Books, 1974) lines (٨) 414 d-415 d.

انتبعت أفلاطون وأخذت بنصيحته . فالرئيس السابق نيكسون ومشتاروهر برروا مؤامرة « ووترجيت » على هذا الأسس .

الحوافز : عندما يرغب « أ » في التحكم في « ب » فيما يتعلق بنشاط ما ، فإنه عادة ما لا يعتبر كافياً أن يقوم « أ » بتوصيل معلومات - حقيقة أو زائفة - إلى « ب » تتعلق بالبدائل التي من المفترض أن « ب » يواجهها . فصاحب العمل الذي يحذر عمله قائلاً : « إذا أضريتم ، فسوف تفقدون مرتباتكم » يكون معبراً عن الواقع ، ولكن قد يختار العمال أن يضربوا بالرغم من هذا . وقد يحاول صاحب العمل أن يؤثر على فهم العمال عن طريق المراوغة في قول الحقيقة ، أو حتى عن طريق التفوه بكاذيب تامة : « انظروا ، إذا أضريتم ، فإن تحصلوا مطلقاً على أى وظيفة في هذه الشركة . » وبالرغم من هذا قد لاينجح صاحب العمل مرة أخرى في إقناع العمال الذين يعتقدون بأن مرتباتهم منخفضة جداً ، ومن ثم يضربون مع زملائهم مطالبين بمرتبات أعلى . وقد يفضل صاحب العمل أن يتجنب الإضراب كلية عن طريق التسليم بمطالب العمال في رفع مرتباتهم ، ومن ثم يحفزهم على الاستمرار في وظائفهم . وفي هذه الحالة فإن صاحب العمل يؤثر في العمال عن طريق تغيير طبيعة البدائل ذاتها : فهو يضيف مزيداً من الجاذبية على بديل الاستمرار في العمل إذا ما قورن ببديل الإضراب .

وعلى خلاف الإقناع العقلاني ، الذي يعتبر بصفة عامة وسيلة محمودة لممارسة النفوذ ، وعلى خلاف الإقناع الخداعي ، الذي هو مُدان على نطاق واسع (رغم أنه يمارس على نطاق واسع أيضاً) ، نجد أن ممارسة النفوذ عن طريق الإثابة ليس لها تقييم أخلاقي محدد سواء بالموافقة أو بالإدانة . ولنا أزعج أن كل امرئ تقريباً يعتبر أن الحوافز الإيجابية محمودة في مواقف ، ومحمومة في مواقف أخرى . فلكي تصدر حكماً متعلقاً بما إذا كان صاحب العمل محقاً في عرضه مرتبات أعلى على العمال حتى لا يضربوا ، وغما إذا كان العامل محقاً في قبول هذا العرض ، فإن هذا يتطلب تحليلاً عميقاً للموقف وأيضاً منظوراً اجتماعياً سياسياً ، و فلسفة أو أيديولوجية ميسية تمننا بأسس يمكننا من الوصول إلى حكم .

القوة : ولكن مع أشكال أخرى لممارسة النفوذ من خلال الحوافز ، فإن الاعتبارات الأخلاقية تصبح أكثر حدة ومباشرة . افترض مثلاً أن صاحب عمل قال : « الإضراب هو ضد عقد الشركة مع النقابة . لو أضريتم فسوف أحصل على إنداز قضائي لكم ، وسوف تسجنون في ظرف أربع وعشرين ساعة » . ثم افترض أن هذه مقولة حقيقة . ففي حين أن صاحب العمل في المثال السابق غير ترتيب

تفضيلات العامل عن طريق إضافة بديل يتمثل في حافز إيجابي ، فإن صاحب العمل في المثال الحالي يغير من بديل قائم - الإضراب - عن طريق إضافة احتمال العقاب الصارم . إن ممارسة النفوذ من هذا النوع - أى عندما يتحقق الإذعان عن طريق خلق الاحتمال بلياق العقوبات للصارمة في حالة عدم الإذعان - عادة مايسمى قوة (٩) .

ربما كان مثل هذا المفهوم للقوة هو الذى دار فى أذهان أعضاء إحدى لجان الكونجرس الذين أنكروا أن هئيس لجننتهم ، ويلبور ميلز Wilbur Mills ، يمارس قوة ، عليهم :

« قوة - هل تعنى نفوذاً ؟ بمعنى نفوذ ؟ أنا أوافق على هذا . هو رجل يعامل الآخرين باحترام . فهو يهتم بأحدث عضو قدر اهتمامه بأقدم عضو . وهذا هو السبب فى أنه « قوى » . سوف لا أستخدم مصطلح قوى ، فأنا أفضل مصطلح صاحب نفوذ . وهناك فرق . سوف أقارن بينه وبين ... كارل فينسون . كارل كان لديه قوة ولقد استخدمها ، ولم يتردد فى ذلك . أما ميلز فهو مختلف . فهو لديه نفوذ . ولا أعنى بالنفوذ هنا معنى المساومة . فالأمر ليس « افعِ هذا من أجلى » ، فهو قادر دائماً على أن يجمع الناس ويوفق بينهم . وهو يملك قدراً كبيراً من الاحترام والنفوذ . » (١٠)

ولكن ما يشكل بالتحديد خسارة أو حرماناً ، صارماً ، هو أمر تحكمى إلى حد ما . فالذى يعتبره الأفراد ، صارماً ، يختلف باختلاف الخبرات والثقافة والظروف الجسمانية ، وما إلى ذلك . وبالرغم من هذا ، فربما يعتبر كل الناس النفى والسجن والموت عقوبات صارمة . ومن ثم ، فإن أى شخص قادر على فرض هذه العقوبات

(٩) هذا يتفق مع تعريف هارولد لازويل وإبراهيم كابلان فى القوة والمجتمع :

- Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, in *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) : « القرار هو وسيلة تتضمن عقوبات شديدة (حرمان) ... القوة هى مشاركة فى صنع القرارات ... والتهديد بإزالة العقوبات هو عادة مايميز القوة عن النفوذ . القوة هى حالة خاصة من حالات ممارسة النفوذ : فهى العملية التى مؤداها التأثير فى سياسات الآخرين عن طريق إما إيقاع حرمان فعلى صارم ، أو التهديد به كطلب على عدم التواءم مع السياسات المستهدفة . ويورد لازويل استخدام جون لوك للمصطلح فى ، مقلتين عن الحكومة ، Two Treatises of Government ، على سبيل المقارنة : « القوة السياسية اعتبرها إذن حق صنع القوانين التى تتضمن عقوبة للموت ، وبالتالى كل العقوبات الأتتى من ذلك . » ص ٧٤ - ٧٦ .
- (١٠) يجب أن نذكر أن مقالى فسر هذه الملاحظات على أسس أنها توحى بأنه يوجد فرق بين العلاقة فى اتجاه واحد (قوة) ، و ، عملية إثارة تبادلية ، (نفوذ) .

لابد أن يكون مهماً . وبالتأكيد فإن ما يميز الدولة عن الأنظمة السياسية الأخرى ، هو مدى نجاحها في التمسك بادعائها بأن لها الحق المطلق في تحديد الظروف التي تضحى فيها العقوبات للصارمة المتضمنة لألم جسماني أو حبس أو عقوبة شديدة أو الموت ، قابلة للتطبيق بصورة شرعية .

القصر : افترض أنه في حالة الإضراب فإن كارسون يرغب بشدة في أن يستمر في العمل لأن زوجته مريضة ، وعليه نفقات علاج باهظة ، وفواتيره غير المدفوعة ضخمة ، وهو على وشك أن يبيع سيارته ومنزله ليحصل على نقود - والتغلبه ليس لديها بند في الميزانية لدعم العمال المضربين . في ظل هذه الظروف فإن تفضيلات كارسون من الأفضل إلى الأسوأ هي :

- (١) أن يستمر في العمل بنفس المرتب .
- (٢) أن يترك العمل ويبحث عن وظيفة أخرى .
- (٣) أن يشترك في الإضراب .

ولكن دعنا نفترض أن نقابة العمال قد سيطرت عليها عناصر إجرامية تستخدم سلاح الإضراب لابتزاز الأموال من الشركات . ويهدد المستون ، وهو أحد ممثلي النقابة ، قائلا : « كارسون ، إذا لم تشترك في الإضراب ، وإذا حاولت أن تخفرك صفوف العمال المتجمعين حول المبنى لتدخل إلى العمل فسوف نضربك حتى تكسر عظامك . ولاتتصور أنك تستطيع أن تتحارب علينا وتحصل على وظيفة أخرى . فإن أطفالك قد يصيبهم حادث وهم في طريقهم إلى المدرسة . سوف تنضم إلى الإضراب - وإلا . وبعد التفكير في الأمر ، فإن كارسون سوف يشعر بأن بدائله الوحيدة أصبحت من الأفضل للأسوأ هي :

- (١) أن يشترك في الإضراب .
- (٢) أن يستمر في العمل . (ويجازف بأن يضرب ضرباً مبرحاً) .
- (٣) أن يستقيل (ويُعرض أطفاله للإصابة) .

ومن وجهة نظره ، فإن كارسون يواجه معضلة حادة ، فإن كل الخيارات المتاحة له غير مُرضية . وهو مجبر على القيام بما لا يرغب فيه لأن البدائل المتبقية له كلها أكثر سوءاً . ولو حاول كارسون أن يشرح موقفه لقال : « أنا لا أريد أن أشارك في الإضراب ولكني مجبر على ذلك . فليس عندي أي خيار ، فإنيهم يرغبونني على القيام بذلك . وهذا الموقف يمكن أن يصفه فيلنوف بأن كارسون مُجبر قسراً .

وفى مثل هذه الحالة ، فإن العلاقة تتضمن شكلاً للقوة بالغ الشر ، لأن كل الخيارات المتاحة أمام كارسون تقضى إلى عقوبات صارمة . وبغض النظر عما يفعله كارسون ، فإن وضعه سيكون غالية فى سوء . فهو مجبر على أن يختار بدلاً مؤنياً له لأن كل البدائل الأخرى أسوأ . هذا هو القصر ، والمثال الكلاميكي له هو : « نفورك أو حياتك » .

وكما أن ممارسة القوة هى شكل من أشكال النفوذ ، فإن القصر هو شكل من أشكال القوة . ولكن القوة لا تتضمن دائماً جانب القصر بالمعنى المحدد الذى سبق شرحه ، فإذا اقترنت الحوافز الإيجابية بالعقوبات الصارمة لإحداث التصرف المرغوب فيه ، فإن العلاقة هنا ستكون علاقة قوة ولكنها ان تكون علاقة قصر بالمعنى الحرفى .

الإجبار المادى : إن القوة والقصر لايتطلبان بالضرورة استخدام الإجبار المادى ، أو التهديد بذلك . ولكن ، بالرغم من أن الإجبار المادى هو شكل غير كئب من أشكال ممارسة النفوذ ، فإنه جد أخرق ومكلف بالنسبة لمعظم الأهداف ، إلا أنه عادة مايوجد فى علاقات القوة والقصر . فالطغاة قد يحكمون الناس بالخوف ، ولكنهم لايمكن أن يحكموهم بالإجبار فقط . فحتى الطاغية يحتاج إلى حراس وسجنائين ومؤسسة عسكرية تدنن له بالطاعة والولاء . والطاغية لايمتطيع وحده أن يحصل على طاعة كل جندى وكل سجان وكل عسكري عن طريق الاستخدام المباشر للإجبار .

والذى يجعل القصر مؤثراً ليس الاستخدام الفعلى للإجبار المادى ، ولكنه التهديد بانزال الأذى عن طريق استخدام الإجبار المادى فى حالة عدم الإذعان . وعادة ماينجح التهديد باستخدام الإجبار فى أن يجعل من القصر إما حافزاً وإما رادعاً للتصرف . أما الاستخدام الفعلى للإجبار ، فقد يفيد من حين لآخر لإضفاء مصداقية على التهديد . ولكن إذا كان التهديد يطبق فى كل حالة ، فإن القصر من خلال الإجبار يصبح غير ذى جدوى . فاللص يمكن أن يقتل ضحيته فيحولها من ضحية حية إلى ضحية ميتة ، ولكن الجثث لايمتطيع أن تتحرك لتفتح الخزائن . وإذا ماقاومت القوى العظمى بتنفيذ التهديد بحرب نووية ، فقد لايضحي هناك أحياء على ظهر الأرض . ومن ثم ، فإن التوظيف الفعلى للإجبار المادى عادة مايبدل على أن للسياسة القائمة على التهديد باستخدام الإجبار قد فضلت .

المسيطرة : أحياناً ما تصور النظم السياسية وكأنها تتكون فقط من علاقات « المسيطرة » و « الإخضاع » . وبالرغم من أن هذين المصطلحين نادراً ماينم تعريفهما فى هذه الحالة بشكل دقيق ، فإن الكتاب الذين يستخدمون مثل هذه المفاهيم

الوصفية كثيراً ما يبدو أنهم يقصدون : (١) أن كل علاقات القوة هي علاقات قسرية بدرجة عالية ، (٢) أن كل الفاعلين إما أنهم يمارسون القوة ، وإما أنهم مجردون منها تماماً (حجم القوة هو واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء) ، (٣) أن كل فرد هو إذن عضو إما في الطبقة المسيطرة ، وإما في الطبقة الخاضعة . وبالنظر إلى مجموعة الأسباب التي ناقشناها قبلاً ، فإن التفسيرات من هذا النوع مبسطة جداً إلى درجة تجعلها غير قادرة على التعبير عن العلاقات المعقدة حتى في الأنظمة السلطوية ، وتزداد عدم قدرتها هذه في حالة النظم الأكثر ديمقراطية . وبسبب تبسيطها المخل هذا ، فإن التوصيفات التي تتبع هذا النمط من التفكير تبدو وكأنها قد فقدت بريقها لدى علماء الاجتماع ، ولكنها مازالت تلعب دوراً في الكتابات الشعبية والصحفية والدعائية^(١١) .

النفوذ الظاهر والضمني

على مدار عدد من السنين السابقة على عام ١١٧٠ ، كان الملك هنري الثاني غاضباً بشدة من توماس بيكيت رئيس أساقفة كانتربري نتيجة لبعض أقواله وأفعاله . ففي أواخر ديسمبر من عام ١١٧٠ ، عيّر الملك عن غضبه من توماس بيكيت مستخدماً عبارات قاسية إلى درجة أن فسرها أربعة من الفرسان على أنها بمثابة تعبير عن رغبة الملك في أن يُقتل بيكيت ، ومن ثم ، قتلوه في كانتربرية كانتربري بعد عيد ميلاد السيد المسيح بأربعة أيام . ومن القدر الذي نعرفه نستطيع أن نحدد أن الملك لم يأمر بالفعل الفرسان بأن يقوموا بعملية القتل . كما أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة ما إذا كان الملك قد أراد بالفعل أن يُقتل بيكيت ، أم أنه بدا فقط وكأنه يوحى بذلك في إحدى فورات غضبه . محاولة الحكم على مدى مسئولية هنري عن القتل لا تثير قضايا أخلاقية وحسب ، بل وتطرح مسائل أمبريقية أيضاً (وهي التي سوف يبنى عليها الحكم الأخلاقي) .

ومن الواضح أن هنري قد أثر على الفرسان بصورة ما . وعلى الرغم من أنه لم يرق ظاهرياً بإحداث القتل ، فهل تسبب ضمئياً في قتل الفرسان لبيكيت ؟ فلو كان راغباً في قتل بيكيت ، وإذا كان الفرسان قد فسرُوا رغبته بطريقة سليمة وتصرفوا وفقاً لهذا ، فستكون قلدين على القول بأن هنري مارس نفوذاً ضمئياً على الفرسان ، ومن ثم يصبح مسؤولاً أخلاقياً عن جريمة القتل^(١٢) .

(١١) هذا لا يعني أن مفهوم السيطرة والإخضاع لا يمكن أن يكونا مفيدين ، إذا ما عرّفا بدقة ، بل يعني أنهما لن يكونا مفيدين إلا إذا تم تعريفهما بدقة ، وهذا نادر ما يحدث .

(١٢) المصباحة للدرامية للموضوع قدمها ت . س . إليوت في مسرحية *Murder in the Cathedral* . والواقع أن الموضوع الذي أحاط بالموقف هو الذي جعل من مسرحية إليوت أكثر من مجرد وصف تاريخي .

وبالرغم من أن ملاحظة ووصف وتصير وتقييم النفوذ الضمني يتضمن صعوبات جادة ، فإنه يعتبر شكلاً هاماً جداً من أشكال التحكم^(١٣) . إن القادة في كل مكان ، مثلهم مثل هنري الثانی ، يتحكمون في رعاياهم باستخدام النفوذ الضمني ، ربما بنفس قدر استخدامهم للنفوذ الظاهر . فأصحاب المناصب المنتخبون يستجيبون للطلبات الضمنية لناخبهم ، ويستجيب البالغون للأطفال ، ورجال الأعمال للمستهلكين ، والحكومات لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى^(١٤) .

تقييم أشكال النفوذ

هذه التميزات تهمنا بسبب دلالاتها الأخلاقية والعملية . فسنلا معظماً يميل إلى اعتبار الإقناع العقلاني مرغوباً فيه مقارنة بالقصر . وإن القيام بعملية تقييم رشيدة للأشكال المختلفة للنفوذ ليس بالأمر الهين . وأنا لا أستطيع هنا إلا أن أقدم مجموعة قليلة من الاقتراحات التي يجب اعتبارها مقدمة للموضوع وليست خاتمة له .

فمن بين أشكال النفوذ يمكن للإقناع العقلاني ادعاء شغل موقع أخلاقي متميز . وأساس هذا الادعاء يمكن صياغته على النحو التالي : لأن النقل الدقيق للمعلومات التي يعتقد أنها صالحة تماماً هو الوسيلة الوحيدة التي يوظفها هذا الشكل للنفوذ ، فإن الإقناع العقلاني يعتبر من ثم أحد أشكال التنوير . فبالقدر الذي تكون فيه المعلومات المنقولة عن طريق الإقناع العقلاني حقيقية ، فإنها لا يمكن أن تكون مضارة في حد ذاتها للآخرين . ولكنها قد تحمل بذور ضرر محتمل ، مثل القول : « إذا لم تتوقف عن التدخين فقد تصاب بسرطان الرئة » . فالإقناع العقلاني هو إذن محايد في ذاته : فهو لا يضيف أو ينقص من خير الآخرين . ورغم ذلك ، فإنه الأداة المفضلة ، لأنه من خلال التنوير الذي يتضمنه قد يساعد على تحقيق الخير للآخرين : فالآخرون ، مسلحين بالمعرفة المكتسبة من خلال الاتصال العقلاني ، قد يختارون الآن البديل الأفضل وليس الأسوأ ، أو على الأقل قد يتقبلون البديل الذي لا يمكن تجنبه .

(١٣) ليو كيرل فريدريش ، قleton رد الفعل المتوقع ، عام ١٩٣٧ يشير إلى الوضع الذي يكون فيه قاعل واحد . . ب . - بشكل سلوكه ليتواءم مع ما يعتقد أنه رغبات قاعل آخر . - أ . - بالرغم من أنه لم يتلق أي رسائل ظاهرة تنطق بمطالب ونوايا ، أ . منه . أو من معطيه . .

Man and His Government (New York : McGraw - Hill Book Co. 1963), pp. 201-2.

(١٤) تشارلز أ . ليندبلوم يدعي أنه في البلاد التي تتبنى نظاماً اقتصادياً تقوم على أساس الملكية الخاصة ووسائل السوق ، فإن رجال الأعمال يتمتعون بوضع متميز ، لأن الحكومات لكي تحملهم على الأداء المرضي لابد وأن تدعم مجموعة متنوعة وواسعة من المكافآت . *Politics and Markets* (New York : Basic Books, Inc., 1977), pp. 170-200.

ومن ثم ، فإنه ليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون فكرة النفوذ المتبادل القائم على الإقناع العقلاني مستترة داخل الكثير من المفاهيم التي تهتم بالمجتمع المثالي . فيالنسبة لعدد من أبناء أثينا ، فإن دولة - المدينة التي يمكن أن توصف بالمثالية كانت تتمتع بهذه السمة . والنفوذ الذي كان يمارسه قلدة ملهمون مثل بركليز على الجمعية التشريعية كان يبنى بصورة تامة على قدراتهم الفريدة على الإقناع العقلاني . ومفهوم روسو عن الجمهورية التي يكون فيها كل مواطن متمتعاً بالحرية من منظور أخلاقي ، ويكون ملزماً في ذات الوقت بقوانين من صنعه ، تظهر فيه أيضاً هذه الفكرة . فالمواطنون يشاركون في عمليات إقناع عقلاني متبادل ، ويقولون دون قصر الالتزام الناشئ عن القرارات الجماعية التي تتخذ عند إغلاق باب المناقشة . هذه المثالية نجدها موجودة ضمناً في جزء كبير من تاريخ الفكر الديمقراطي . أما في الفكر الفوضوي فكثيراً ما ترد بشكل أكثر صراحة .

ولكن عندما يتفاعل عدد كبير من الأفراد على مدار فترة ممتدة من الزمن لدخل وخارج الجماعة التي ينتمون إليها ، فلا بد أنهم يطورون أدوات أخرى لممارسة النفوذ إلى جانب الإقناع العقلاني .

والإقناع الخداعي والقوة والقسر والتهديد باستخدام الإجبار المادي هي مظاهر شائعة للحياة السياسية . فكل دولة تستخدم القوة بداخلها لتأمين الإذعان لسياسات الحكومة . والإقناع الخداعي والقوة والقسر والإجبار المادي أدوات شائعة في التعامل بين الدول . وفي المياملات الدولية ، فإن الحرب أو التهديد بها كثيراً ما استخدمما كبديل للجمود أو للتصحيح الملمى . كما أن الحروب الأهلية والثورات تتضمن القوة والقسر ، فكل جانب يلجأ إلى الإجبار المادي لفرض إرادته على الآخرين . ومن السهل أن يفقد الأفراد المعنادون على الحياة في أنظمة سياسية مستقرة نسبياً ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، القدرة على تبين مدى تكرار الثورات والحروب الأهلية والعنف . وحتى في الوقت الحاضر ، في أنحاء كثيرة من العالم ، نجد أن التوترات الداخلية وحروب العصابات والنضالات الثورية والإرهاب والعنف وقع المعارضين السياسيين باستخدام الإجبار المادي ، تعتبر ممارسات سياسية عادية وشائعة . وقد يكون من المفيد للأمريكيين لكي يفهموا مدى انتشار وتغلغل « الحروب الداخلية » ، أن يتذكروا أن للحرب الأهلية الأمريكية استمرت خمس سنوات ، وكانت واحدة من أكثر الحروب دموية في التاريخ الحديث ، والتي تضمنت قتل الأخ لأخيه .

وبالرغم من أن مثل هذه الأمور تحدث ، إلا أن هذا لايعنى أنه يمكن تبريرها أخلاقياً . ومن ثم ، فإن الفرد يتساءل إذا ما كانت هناك أى وسيلة أخرى يجوار

الإقناع العقلاني يمكن أن تنسم بالأخلاقية . فالإقناع الخداعي يتعارض مع مبدأ أخلاقي أساسي ومقبول على نطاق واسع ، وهو تفضيل الحقيقة على الكذب . أما القوة ، خاصة إذا ما اتخذت شكل القسر ، أو استخدمت الإكراه المادي ، فإنها تتضمن إمكانية إيقاع الأذى بالآخرين ، بل وقد تنسب أحياناً في وفائهم . ومن ثم ، فإن القوة أحياناً ما تعتبر ضارة في حد ذاتها ، أما القسر فهو دائماً ضار .

ولتجنب أى وسيلة غير مرغوبة لذاتها ، يمكن أن يصل المرء إلى نتيجة مؤداها أن وسيلة التأثير الوحيدة المقبولة أخلاقياً هي الإقناع العقلاني . ندعى أسم هذا بالمبدأ المطلق للإقناع العقلاني . ولكن هذا الحل يقودنا مباشرة إلى نوع من التناقض الذاتي ما لم يتم قبوله من الجميع . افترض أن بعض الناس يستخدمون الإقناع الخداعي أو القسر للحصول على ما يريدون . فكيف يمكننا إذن أن نطبق مبدأ الإقناع العقلاني ؟ من ناحية ، قد نخلص إلى أن المبدأ يملأ علينا ألا نستخدم إلا الإقناع العقلاني حتى نقتنع من ينتهكون هذا المبدأ بالحدول عن ذلك . ولكن من ناحية أخرى ، لو أثبت الإقناع العقلاني أنه غير مؤثر ، وهو ماموف يحدث في أحيان كثيرة ، فإنه لن يكون أمامنا أى طريقة مؤثرة للحفاظ على مبدئنا هذا في الحياة العملية . وهكذا ، وحتى نستطيع أن نفرض مبدئنا ، فإننا قد نعاقب ، أو نهذب بمعاقبة من ينتهكون هذا المبدأ . ولكن في مثل هذه الحالة ستكون نحن أيضاً من المنتهكين للمبدأ .

وبسبب هذه المعضلة ، يبدو أن اعتبار الإقناع العقلاني مبدأ مطلقاً لا يمكن أن يتم إلا إذا التزم به كل فرد وباستمرار . وترتيباً على هذا ، فحتى دعاة السلم ومناصرى عدم العنف نادراً ما يكونون مستعدين لأن يعموا برنامجهم لكى يشمل كل الحالات . فقلة من دعاة السلام قد تعارض صدور قوانين تنظم تلوث الجو والمياه ، أو تنظم السرعة في المناطق المزدحمة أو بيع واستخدام الأسلحة النارية أو سلوك الشرطة أو المراقبين لمظاهرة سلمية ؛ أو تعارض تطبيق هذه القوانين ؛ أو تدعو إلى ألا يتضمن تطبيقها أى استخدام لوسائل قسرية مثل الغرامات أو الحبس .

وقد يعتبر بعض الأفراد أن الوصول إلى اتفاق عن طريق الإقناع العقلاني هو ممارسة للقسر على الآخرين . ففي عام ١٧٨٧ ، قام المؤتمر التمشوري الأمريكى بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للقضايا المتعلقة بالمشور الجديد . وكان أحد الحلول الوسط التي أخذ بها المؤتمر هو استمرار مؤسسة الرق . ولكن بعد عقد واحد من إلغاء الرق كنتيجة للحرب الأهلية الممصرة ، فإن الحلول الوسط السلمية التي تمت بين القادة القوميين في واشنطن سمحت باستعادة البيض

سريعاً لوضعهم المتفوق في الجنوب . وكان على الشخص المعارض للرق أو لاستعلاء البيض أن يواجه إذن مجموعة بدائل : فلما أن يقع البيض الموجودين في الجنوب بأن يتخلوا عن معتقداتهم وممارساتهم - وهي محاولة كانت تبدو مستحيلة بالنظر إلى ما كان قائماً وهناك - أو أن يُحدث تغييراً في الجنوب بالإجبار أو بالتهديد باستخدامه ، أو أن يسمح للجنوب بأن يفرض قسراً قضيعة على سكانه السود .

إذا كانت هذه الأمثلة تبرز صعوبة الالتزام الدائم بالموقف الذي مؤداه أن استخدام وسائل النفوذ غير المرغوب فيها لذاتها لا يمكن تبريره مطلقاً ، فإنها لا تعارض مع وجهة النظر القليلة بأن بعض الوسائل التي تؤمن بأنه من الواجب علينا استخدامها مبنية في حد ذاتها . ولكنها تساعد على إبراز المعضلة المحزنة التي يمكن أن يواجهها البشر بوصفهم كائنات سياسية . فالفرد قد يظهر قدراً من المسؤولية عند مواجهته هذه المعضلة أو قد لا يظهر أى إحساس بها ، ولكن حتى الآن لم يكتشف أحد وسيلة لتجنبها .

ومن ثم ، هناك إجابة أخرى لهذه المشكلة هي الاعتقاد بأن التصرف الذي ينطوي على استخدام القوة ، وأحياناً القسر ، قد يكون أفضل من أى بديل متاح آخر . ومن ثم ، فرغم أن المرء قد يحكم على القسر بأنه سييء في حد ذاته ، إلا أنه قد يخلص إلى أنه مرغوب فيه أحياناً لاعتبارات ذرائعية وخارجية . هذا الصراع القائم بين بعض أدوات النفوذ بوصفها غير مرغوب فيها في حد ذاتها من جانب ، وعدم القدرة على تجنبها كأدوات من جانب آخر ، يعد من أكثر المشاكل حدة وإزعاجاً ، والتي نواجهها في حياتنا بوصفنا كائنات اجتماعية وسياسية .

وهناك إجابة ثالثة ، تتبع المنطق المتضمن في الإجابة الثانية ، وهو اكتشاف ما إذا كان يمكن إقامة نظام سيمسى ينزع إلى الحد من استخدام القسر وغيره من أشكال التحكم غير المرغوب فيها ، وينزع في الوقت نفسه إلى تعظيم استخدام الأشكال المرغوبة أكثر . ومن الواضح أن اختبار هذه الإمكانية يتطلب منا أن نأخذ في الاعتبار بعض الأسئلة الامبريقية الأساسية . مثلاً ، هل الأنظمة السياسية متشابهة في الواقع إلى الدرجة التي تجعل الاختلافات الموجودة بينها لا تنى الكثير ؟ أو هل تختلف في أوجه هامة إلى حد كبير - وهو ما أتصور أن معظمنا يعتقد ؟ وإذا كان هذا هو الوضع فكيف تختلف ؟ ولتأخذ احتمالاً واحداً ، كيف تختلف النظم الديمقراطية عن النظم غير الديمقراطية ؟ ماهى الظروف المساندة في دولة ما والتي سوف ترجح قيام نظام ما دون نظام آخر ؟ وأخيراً ، إلى أى مدى تعتبر الطبيعة الإنسانية محدّدة

للاحتمالات المتعددة ؟ إلى أى حد يختلف الناس فيما يتعلق بسلوكهم فى الحياة الميمنية ؟ وفى الفصول الأربعة التالية سوف نقوم بمناقشة هذه الأسئلة بإيجاز ..

ولكن ، وكما رأينا بالفعل ، فإن اهتمامنا بالأشكال المختلفة للتحكم يعكس أيضاً اهتمامنا بقيم ومستويات محددة ، وهو ما لمسته لمساً طفيفاً فى الصفحات القليلة السابقة . مثلاً ، كيف يمكننا أن نبرر - إذا كنا نستطيع أن نفعل هذا أصلاً - اعتقادنا بأن النظام القائم على الاتفاق يُفضّل للنظام القائم على القصر ؟ أو كيف نستطيع أن نبرر أن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية ؟ أو أن الشعوب لديها حق فى الحياة والحرية والبحث عن السعادة ، ، وهكذا . وسنرى فى الفصل العاشر كيف أن بعض الكتاب المحدثين حاولوا أن يتعاملوا مع قضايا من هذا النوع .

الفصل الخامس

النظم السياسية : أوجه التشابه

كم يبلغ بالتحديد عدد النظم السياسية فى العالم ؟ لا أحد يعرف . إذا أخذنا فى الاعتبار المعنى الفضفاض لـ ، النظام السياسى ، الذى نستخدمه هنا ، فلا بد أن العدد سيصل إلى الملايين . فى عام ١٩٩٠ كانت الكرة الأرضية مقسمة إلى أكثر من ١٧٠ دولة مستقلة اسمياً . وفيما بين هذه الدول كانت توجد شبكة متزايدة الكثافة من النظم السياسية التى تضم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الأوروبية ، وعدداً آخر لا حصر له من الروابط والعلاقات ، الرسمية وغير الرسمية ، الحكومية وغير الحكومية . وداحل كل دولة كان يوجد عدد آخر لا حصر له من الأنظمة السياسية الأخرى : الوحدات الحكومية المرتبطة بالأرض مثل الولايات والمقاطعات والمحليات ؛ ووحدات حكومية أخرى مثل الرؤساء ورؤساء الوزراء والمحافظين والعمد والمشرعين والمنظمات الإدارية ، وهكذا ؛ وكذا النظم التى لا تعتبر جزءاً مباشراً من حكومة الدولة مثل الشركات ، والنقابات العمالية ، والمنظمات الدينية ، والأحزاب السياسية ، والصحف ، والمؤسسات التعليمية ، ومجموعة أخرى متنوعة ولا نهائية من الروابط الأخرى بدءاً من الأسرة وحتى الاتحادات الرياضية .

وفى الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٨٧ فقط ، كانت توجد ٥٠ ولاية ،

٣٠٤٢ مقلطة ، ١٩٢٠٥ حكومات محلية ، ١٦٦٩١ بلدة ، ١٤٧٤١ منطقة تعليمية ، و ٢٩٤٨٧ منطقة خاصة أخرى .

وفى نفس الوقت تقريباً كان هناك ٨٨ مليون منزل ، ٥٥ مليون أسرة ، ٨٤٠٠٠ مدرسة أولية وثانوية حكومية ، ١٤٨٤٦ بنكاً و ٦١٥٤٨ فرعاً بنكياً ، ١٦ مليون شركة ومؤسسة اقتصادية ، و ٢,١ مليون مزرعة (١) .

ومعرفتنا للمنظمة لا تمتد لتشمل إلا جانباً صغيراً من الملوك الميساسى لعدد ضئيل من هذه النظم . وبالرغم من غرابة الأمر ، فإن بعضاً من أهم النظم السياسية عادة ما لا يدرسها علماء السياسة (ولا حتى أساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى فى أغلب الأحيان) بوصفها نظاماً سياسية تتضمن علاقات قوة ومؤسسات للحكم . ومن أبرز المؤسسات التى نقتصد هنا تلك المنظمات التى يقضى الناس معظم حياتهم اليومية بها : أماكن العمل والشركات والمؤسسات الاقتصادية . كما أن علماء السياسة لم يولوا اهتماماً كبيراً للنظام الميساسى الصغير الذى يقضى الناس معظم المنبقي من يومهم به - الأسرة . أما الذى ركز عليه علماء السياسة (والفلاسفة السياسيون) على مدار قرون عديدة ، فهو مجموعة فرعية صغيرة من النظم السياسية ذات الأهمية غير العادية فى الواقع ، وهى تلك النظم المتعلقة ، بصورة أو بأخرى ، بحكم الدولة - الحكومة ، كما أسميناها فى الفصل الأول . وبالرغم من أن اهتمامنا سوف ينصب فى هذا الفصل ، والفصل الذى يليه ، على هذه المجموعة الفرعية الحيوية من النظم السياسية ، فإنه من المهم أن نتذكر أننا فى حياتنا اليومية - فى علاقات النفوذ والتحكم والقوة ، وأحياناً القسر - نكون مواطنين دائماً بنظم سياسية ، قد لا ندرك حتى أن لها حكومات ، بالرغم من المدى الذى تصل إليه هذه الحكومات فى الضغط على وجودنا اليومى وتشكيله .

والنظم الكبيرة التى تتمتع بالاستمرارية ، والتى درسها علماء السياسة ، تتشابه بصفة أساسية فى بعض المناحي ، ولكنها تختلف جذرياً فى مناح أخرى . وسوف نحول اهتمامنا الآن إلى أوجه التشابه والاختلاف هذه .

وجهتا نظر متطرفتان

هناك وجهتا نظر متطرفتان ، وإن كانتا شائعتين ، حول النظم السياسية . فلجدهما نرى أن النظم السياسية لا تختلف عن بعضها البعض أبداً فيما يتعلق بالمظاهر

(١) U.S. Bureau of the Census, Statistical Abstract of The United States : 1988, 108th ed. (

Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 429,p.256; Table 58,p.

44; Table 280, p.126; Table 773,p. 471; Table 823, p. 495; and Table 1856, p. 608.

الهامة . ووفقاً للآخرى ، فالنظم للسياسية مطاطة إلى الحد الذي يمكن معه إعادة تشكيلها حسب للرغبات المختلفة .

حتى إذا كانت الاختلافات في هذه المنظورات ، مثلما هو الوضع في كل حالات الاختلاف في الأمور السياسية ، هي اختلافات لغوية بحتة ، فالصراع في الأساس هو أكثر من كونه مسألة خلاف حول استخدام للكلمات . اعتبر علي سبيل المثال للفرضية التي مؤداها أن كل النظم السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة حاكمة ، وهي وجهة نظر ترتبط برجال ثلاثة غطت سنى حياتهم فترة التحولات المضطربة في أوروبا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين . اثنان منهم كانا إيطاليين : فيلفريدو بارينو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وجاينانو موسكا Gaetano Mosca (١٨٥٨ - ١٩٤١) ، أما الثالث ، روبرتو ميشلز Roberto Michels (١٨٧٦ - ١٩٣٦) ، فهو من أصل ألماني وعاش معظم سنى عمره في إيطاليا . ولقد حقق الثلاثة شهرة بين علماء الاجتماع الذين لم تبهرهم الديمقراطية وتشككوا فيها . وهناك عبارة صاغها موسكا تظهر فحوى أطروحتهم :

« من بين الحقائق والاتجاهات الثابتة والتي توجد في كل الكيانات والجماعات السياسية ، هناك حقيقة واضحة جداً إلى درجة تجعلها ظاهرة حتى للعين العابرة . ففي كل المجتمعات - بدءاً من المجتمعات البدائية والتي أدركت بالكاد بزوغ فجر الحضارة ، وحتى أكثر المجتمعات تقدماً وقوة - تظهر طبقتان من البشر : طبقة تحكم وطبقة تُحكم . الطبقة الأولى ، وهي دائماً أقل عدداً ، تقوم بكافة الوظائف السياسية ، وتحنك القوة وتمتّع بالامتيازات التي تجلبها القوة . في حين تقع الثانية ، وهي الطبقة الأكثر عدداً ، تحت توجيه وسيطرة الأولى ، بأسلوب أصبح الآن - بشكل أو بآخر - قانونياً وأقل تحكيمياً وعنفاً ، وهي تمد الأولى ، على الأقل في الظاهر ، بوسائل مادية للبقاء ، وبآليات الأساسية لضمان حيوية الكيان السياسي » (١) .

Mosca, *The Ruling Class* (*Elementi di scienza Politica*, 1896), ed. Arthur Livingston (New York : McGraw-Hill Book, Co. 1939), p. 58. (Copyright 1939 by McGraw-Hill. Used by permission of McGraw-Hill Book Company.)

Pareto, *The Mind and Society: Trattato di Sociologia Generale* : ولقد ألقم هذه الفرضية أيضاً : 1916), 4 vols. (New York : Harcourt Brace Jovanovich, 1935), in vol. 4, p. 1569.

ولقد ألقمها أيضاً : Michels, *Political Parties* (1915) (New York : Collier Books, 1962), p. 342 ff. وهناك دراسة رائعة عن موسكا تتضمن كملحق الصياغة النهائية لنظريته حول الطبقة الحاكمة

وهي James H. Meisel, *The Myth of the Ruling Class* (Ann Arbor : University of Michigan Press, 1956).

وعلى طرف نقيض من ذلك ، يوجد هؤلاء المتحمسون المُدَج (وهم ليسوا دائماً صغافراً في السن) الذين يضعون أملاً كبيراً على مولد المدينة الفاضلة ، فيعلنون ، بل وقد يكونون معتقدين حقاً ، أنه عندما يزرع فجر اليوم الجديد فلن « السيلامة » سوف تختفي .

ويختلف المحللون حول مسألة الثابت والمتغير في السيلامة . ومن قبيل التضليل القول بأن الخلاف يمكن حسمه تماماً في إطار المعرفة المتوافرة حالياً . فكل من وجهتي النظر المتطرفتين تتضمن بعض الحقيقة ، ولكن كلتيهما غير كاملة أيضاً .

وفيما يتعلق بوجهة النظر التي ترى أن السيلامة مطلعية بلا حدود ، فإن خبرات عديدة تبين لنا أنه بعد أن تشرق شمس مجتمع جديد « بلا سيلامة » ، فإنه ما إن تأتي الظهيرة حتى تكون السيلامات « القديمة » قد عادت لتأخذ بالثأر . ووفقاً لبعض المعايير فإن السيلامات الجديدة قد تكون أفضل ، بل وربما أفضل بكثير ، من السيلامات القديمة ؛ أو قد تكون أسوأ ، بل وربما أسوأ بكثير ؛ ولكن على الأقل في بعض الجوانب ستكون الائتلاف متشابهتين إلى حد بعيد .

وأود أن استرعى انتباهكم الآن إلى أوجه التشابه هذه ، وإلى هذه الأنماط المتكررة ، والتي حتى الآن يبدو أنه من غير الممكن تجنبها .

سمات النظم السياسية

التحكم غير المتكافئ في الموارد السياسية

إن التحكم في الموارد السياسية موزع بطريقة غير متكافئة . وهناك أربعة أسباب لذلك :

(١) يوجد في كل مجتمع بعض التخصص في الوظائف ، وفي المجتمعات المتقدمة يكون التخصص مكثفاً . والتخصص في الوظائف (تصميم العمل) يوجد لاختلافات في القدرة على الاستفادة من الموارد السياسية .

- وهناك تعريف ممتاز لباريتو في *Vilfredo Pareto : Sociological Writings*, selected and introduced by S.E. Flax (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1966).

ونظر أيضاً : S.E. Flax, "Pareto and Proto-Democracy : The Retreat to Galapagos", *American Political Science Review*, 62 (June 1968), pp. 448-58.

وهناك خلاصة باقة وناد لميتشلز في John D. May's "Democracy, Organization, Mischance", *American Political Science Review*, 59 (June 1965), pp. 417-29.

(٢) وبسبب الاختلافات الموروثة ، لا يبدأ كل الناس حياتهم بنفس القدرة على الاستفادة من الموارد ، فهؤلاء الذين تكون بدايتهم متفوقة عادة ما يُعْطَمون من مركزهم المتقدم . والأفراد والمجتمعات هم إلى حد ما سجناء للماضي ، ونقطة البداية لأي منهم لا تكون مطلقاً صفحة بيضاء بيولوجياً أو اجتماعياً . وبعض المواهب تكون بيولوجية ، ولكن الكثير منها لا يكون بيولوجياً وإنما اجتماعي مثل الثروة والمستوى الاجتماعي ومستوى تعليم الأسرة وتطلعاتها . وبغض النظر عن المصدر ، فإن الاختلافات في المواهب البيولوجية والاجتماعية وقت الميلاد عادة ما تتضاعف لتصبح اختلافات أعظم فيما يتعلق بالموارد المتاحة للبالغين . ففى كل مكان تقريباً نجد أن فرص التعليم ، على سبيل المثال ، مرتبطة على الأقل جزئياً بالثروة أو المستوى الاجتماعي ، أو الوضع السياسي للأسرة التي ينتمى إليها المرء .

(٣) إن اختلاف الميراث البيولوجي والاجتماعي ، مضافاً إليه تباين الخبرات يؤدي إلى بروز اختلافات في حوافز وغايات الأشخاص المنتمين إلى أي مجتمع . واختلاف الدوافع يؤدي بدوره إلى اختلاف المهارات والموارد : فلا يتساوى كل الأفراد في الحوافز التي تدفعهم للاشتغال بالسياسة ، أو التي تجعلهم قادة ، أو التي تكسبهم الموارد اللازمة لكي يمتلك القائد نفوذاً بلزاء الآخرين .

(٤) وأخيراً ، فإن بعض الاختلافات في الحوافز والغايات عادة ما تلقى تشجيعاً في كل المجتمعات ، وذلك لإعداد الأفراد للتخصصات المختلفة . وهنا تكتمل الدائرة : فإذا كان التخصص في الوظائف يعتبر أمراً نافعاً ، فإن بعض الاختلافات في الدوافع تعتبر في هذه الحالة مفيدة أيضاً . ولكن من المرجح أن تفقد الاختلافات في الدوافع إلى اختلافات في الموارد - فعلى سبيل المثال تؤدي إلى اقدام عسكري بين المحاربين أكثر مما هو موجود بين الرعاة .

وبالنظر إلى هذه الأسباب الأربعة (٣) ، يبدو مستحيلاً أن يقوم مجتمع تتوزع فيه الموارد السياسية بين الراشدين في مساواة تامة . وبالرغم من هذا لا يجب أن نخلص إلى أنه لا توجد اختلافات هامة في أسلوب توزيع الموارد السياسية في

(٢) لمعالجة أكثر شمولاً طالع McGraw-Hill (New York : McGraw-Hill) *Gerhard Lenski, Power and Privilege* (Book Co., 1966) ، خاصة الفصل الرابع .

المجتمعات المختلفة . وذلك لأن هذه الاختلافات موجودة بالفعل ، ولأنها هامة أيضا .
وهذه المسألة منتتولها فى الفصل التالى .

البحث عن النفوذ السياسى

يسعى بعض أعضاء النظام السياسى إلى اكتساب قدرة على التأثير فى السياسات والأحكام والقرارات التى تطبقها الحكومة - أى النفوذ السياسى . والناس لايسعون بالضرورة وراء النفوذ السياسى فى حد ذاته ، ولكن لأن التحكم فى الحكومة يساعدهم على تحقيق غاية أو أكثر من غاياتهم . فالتحكم فى الحكومة هو وسيلة شائعة جداً لتحقيق المرء لغاياته وقيمه إلى الحد الذى يجعل من الصعب تخيل وجود نظام سياسى خال من معنى الأفراد من أجل القوة .

التوزيع غير المتكافئ للنفوذ السياسى

يتوزع النفوذ السياسى بصورة غير متكافئة بين أعضاء النظام السياسى . ومن الواضح أن هذا الافتراض شديد الارتباط بالافتراض الأول ، والمتعلق بالموارد . فلأن بعض الأفراد لديهم موارد أكثر يستطيعون من خلالها التأثير فى الحكومة ، فإنه يكون من السهل عليهم أن يمارسوا تأثيراً أكبر على الحكومة لو أرادوا ذلك ، وحينما يريدون . فالأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على التأثير فى الحكومة ، يستطيعون استخدام نفوذهم هذا ليحققوا تحكماً فى موارد سياسية أكثر .

إن وجود نفوذ سياسى غير متساو هو أمر تمت ملاحظته على مدار قرون عديدة ؛ وبالرغم من أن العديد من المحللين يتفقون حول هذه الحقيقة ، إلا أنهم يختلفون فى تقييمهم لها ، فبعضهم يبررها والبعض الآخر يهاجمها . فالمقالة الافتتاحية لكتاب « السياسة » لأرسطو سعت نحو شرح وتبرير الاختلافات فى السلطة بين الأمياد والعبيد ، الأزواج والزوجات ، الآباء والأبناء . ثم بعد عشرين قرناً ، وفى منتصف عصر النهضة ، سعى رومو لشرح عدم المساواة فى القوة ومهاجمته فى مقالته الشهيرة « محاضرة عن جفور عدم المساواة » (١٧٧٥) . ولقد تتبع رومو أصول عدم المساواة فى القوة وأرجعها لعدم المساواة فى الملكية . فقد قرر أن عدم المساواة فى الملكية أدى إلى عدم مساواة فى الموارد الأخرى . وبعد أقل من قرن من وفاة رومو ، قدم كل من ماركس وانجلز تفسيراً مشابهاً فى « البيان الشيوعى » وفى مجموعة أخرى من كتاباتهما الثورية التى تلت .

وأحياناً مايلم الخلل بين الافتراض القائل بأن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متساوية من جانب ، وبين افتراض ماركس القائل بأنه فى كل نظام سياسى توجد

طبقة حاكمة . ولكن الواقع أن أحد الافتراضين لايفضى بالضرورة إلى الآخر . وسوف نعود إلى هذا التمييز مرة أخرى فى الفصل القادم ، ذلك لأن وجود أو غياب طبقة حاكمة هو أحد الجوانب التى تختلف بخصوصها النظم السياسية . ولكن فى الواقع إذا ما أسمينا الأفراد الذين يملكون النفوذ السياسى الأكبر قادة سياسيين ، فإن افتراضنا الثالث سوف يوحى إذن بأن كل نظام سياسى به قادة سياسيون . وهذا هو المعنى الذى سنستخدم به مصطلح « قائد » أو « قائد سياسى » فى هذا الكتاب : أى للإشارة إلى هؤلاء الأفراد الذين يملكون النفوذ الأكبر فى النظام السياسى .

تبنى وهل الأهداف المتعارضة

يتبنى أعضاء النظام السياسى أهدافا متعارضة ، وهذه يتم التعامل معها بواسطة حكومة النظام السياسى بالإضافة إلى وسائل أخرى . فالصراع والتنازلى مظهران هامين للنظم السياسية . والأشخاص الذين يحيون سويا لا يتفقون أبداً حول كل شيء ، ولكنهم إذا كانوا يرغبون فى الاستمرار فى العيش سويا ، لا يمكنهم أن يختلفوا تماماً فى أهدافهم .

وبالرغم من أن المنظرين السياسيين أدركوا هذه الثنائية ، إلا أن بعضهم وضع ثقلأ أكثر على طرف منها دون الآخر . فالبعض ، مثل هوبز Hobbes ، ركز على استعداد الناس للصراع مع بعضهم البعض ؛ أما البعض الآخر ، مثل أرسطو وروسو ، فركز على قابلية الناس للاتفاق والتعاون .

والحكومة لا تتدخل بالضرورة فى كل مرة تتعارض فيها أهداف وتصرفات الأفراد المختلفين . فالصراع عادة ما يتم التعامل معه بعيداً عن الأدوات السياسية – مثلاً بالقيل والقال ، أو بالمحر والعرافة ، أو باستخدام لغة عدوانية حادة ، أو حتى ببعض انفجارات العنف المتفرقة . وفى المجتمعات المعقدة ، فإن جزءاً يعتد به من الصراع يتم التوسط بخصوصه أو للتحكم فيه أو كبته أو حله أو التعامل معه بصورة ما بواسطة نظم سياسية غير الدولة . وبالرغم من هذا ، فإنه عندما تبرز الحاجة إلى درجة من الضر تخرج عن نطاق الممكن أو المسموح به للحكومات الأخرى التى تعمل فى حدود النطاق الإقليمي للدولة ، فإن مسئولى الحكومة يمكنهم استخدام قوتهم المتفوقة بفضل تحكم الحكومة المطلق فى الظروف التى يمكن فى ظلها توظيف العنف بصورة مشروعة . ومن ثم ، فإن الحكومة تتدخل عندما يضحق الصراع غير قابل للتسوية عن طريق الوساطة غير السياسية أو من خلال حكومات بخلاف حكومة الدولة .

اكتساب الشرعية

يحاول القادة فى النظام السياسى أن يضمنوا أنه فى أى وقت يتم فيه استخدام الوسائل الحكومية للتعامل مع الصراع ، أن تكون القرارات التى يتم التوصل إليها مقبولة على نطاق واسع ليس فقط بسبب الخوف من العنف أو العقاب أو القسر ، ولكن أيضاً بسبب الإيمان بأنه من الصواب والملائم أخلاقياً أن يتم ذلك . ووفقاً لأحد استخدامات المصطلح ، فالحكومة تعتبر « شرعية » إذا كان الأشخاص الموجهة إليهم أوامرهم يؤمنون بأن بنیان واجراءات وتصرفات وقرارات وسياسات وممولى وقادة الحكومة يمتلكون صفة « الصلاح » أو الملاءمة أو النمو الأخلاقى - باختصار ، حق صنع قواعد ملزمة . ومن ثم ، فإن افتراضنا الرابع هو القول بأن : القادة فى النظام السياسى يحاولون أن يمسخوا على تصرفاتهم سمة الشرعية .

عندما يتشع نفوذ القائد بثوب الشرعية ، فهذا عادة ما يشار إليه بالسلطة . فالسلطة إذن هى نوع خاص من أنواع النفوذ : وهو النفوذ المشروع . وبالتالي فإن افتراضنا الرابع يضحى موازياً أيضاً للقول بأن : القادة فى نظام سياسى ما يعملون على أن يحولوا نفوذهم إلى سلطة . ولأنهم عادة ما ينجحون ، فلئنا نجد الشرعية منتشرة وهامة .

ومن السهل أن نرى لماذا يسعى القادة من أجل للشرعية . فالسلطة هى شكل كفاء جداً من أشكال النفوذ . فهى لا تعتبر أكثر قابلية للاعتماد عليها ، وأكثر بقاء من القصر المسافر وحبيب ، ولكنها تمكن الحاكم أيضاً من أن يحكم مستخدماً الحد الأدنى من الموارد السياسية . فسوف يكون من المستحيل الاعتماد على الخوف والإرهاب لإنجاز المهام المعقدة فى منظمة بيروقراطية ضخمة مثل هيئة البريد الأمريكية ، أو وزارة الدفاع ، أو مستشفى ماساشوسيتس العام ، أو شركة جنرال موتورز ، أو نظام المدارس الحكومية فى مدينة نيويورك . كما أنه قد يكون من المستحيل ، أو على أقل تقدير أكثر تكلفة ، أن نعتمد على المكافآت المباشرة ، لأن هذا سوف يتطلب نظاماً يعتمد على العمل بالقطعة . فعندما يعتبر المرؤوسون أن الأوامر والتكاليف التى يتلقونها ملزمة أخلاقياً ، سيكون هناك اتفاق صغير نسبياً من الموارد ، عادة فى شكل مهاليا ومرتببات ، وسيكون هذا وحسب هو اللازم لضمان الأداء المرضى .

وبالرغم من أن هناك أنواعاً كثيرة ومختلفة من النظم السياسية التى يمكنها اكتساب الشرعية ، فإن الديمقراطية قد تكون أكثر حاجة إليها من معظم الأنظمة

الأخرى . وفي المدى البعيد ، لا يمكن فرض الديمقراطية على جماعة من الناس ضد إرادتهم . ففي الواقع ، من غير المرجح أن تحيا الديمقراطية عندما تعارضها أقلية ضخمة ، لأن المؤسسات الديمقراطية سوف تواجه مساراً شاقاً إذا اضطرت الأغلبية إلى فرض حكمها فرضاً بصفة مستمرة على أقلية كبيرة .

ويبدو أن هناك عدداً ضخماً ومنوعاً من النظم السياسية التي نجحت في اكتساب شرعية ملحوظة في أوقات وأمكن مختلفة . وحتى داخل مجتمع الولايات المتحدة الديمقراطي نسبياً ، فالنظم السياسية التي تعكس مبادئ مناقضة جداً بخصوص السلطة ، تمتلك شرعية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الشركات وهيئات الحكومة وبعض التنظيمات الدينية منظمة وفقاً لمبادئ هيراركية وليس وفقاً لمبادئ ديمقراطية ؛ وبالرغم من ذلك ، فإن العديد من المواطنين الذين يعترفون بالشرعية للحكومة الأمريكية بسبب بنائها الديمقراطي ، نجدهم يعترفون بالشرعية أيضاً لهذه الأنظمة الهراركية . وهكذا فإن كل ترتيب سياسي يمكن تصوره - إقطاعاً ، ملكية أوليجاركية (حكم القلة) ، أرستقراطية موروثية ، بلوتوقراطية (حكم الأثرياء) ، حكومة تمثيلية ، ديمقراطية مباشرة - قد اكتسبت في مكان ما وزمان ما ، شرعية عميقة إلى درجة جعلت الناس يضحون بحياتهم من أجل الدفاع عنه .

تطور الأيديولوجية

عادة ما يتبنى القادة في نظام سياسي ما مجموعة متكاملة من المذاهب التي تتمتع بقدر معقول من الثبات ، والتي تهدف إلى شرح قيادتهم للنظام وتبريرها . ومجموعة المذاهب من هذا النوع عادة ما تسمى أيديولوجية سياسية (أسماها موسكا : « الصيغة السياسية »)^(٤) . وهناك سبب واضح يبين لماذا يطور القادة أيديولوجية : لإبلاغ الشرعية على قيادتهم ، ولتحويل نفوذهم السياسي إلى ملطمة . ثم إن الحكم باستخدام الاعتبار والثقة (السلطة) أكثر اقتصاداً من الحكم باستخدام القسر .

وبعض القادة ، بما في ذلك أصحاب المناصب الحكومية العليا وحلفائهم ، يتبنون عادة أيديولوجية لا تبرر قيادتهم وحسب ، ولكن تبرر أيضاً النظام السياسي ذاته . وتصبح أيديولوجيتهم آنن هي الأيديولوجية الرسمية أو الحاكمة . والأيديولوجية الحاكمة تشير إلى الافتراضات الأخلاقية والدينية وتلك المرتبطة بالوقائع وغيرها ، والتي من المفترض أنها تبرر النظام . وإذا كانت الأيديولوجية الحاكمة متطورة إلى حد بعيد ، فهي تتضمن عادة معايير لتقييم تنظيم وسياسات وقادة

(٤) Mosca, *The Ruling Class*, pp. 70-71

النظام ، وتحوى كذلك وصفاً مثاليًا للطريقة التى يعمل بها النظام فى الواقع ، وصفاً يضيئ من الهوية التى تفصل بين الواقع والهدف الذى تحدده الأيديولوجية .

وبالرغم من أن الأيديولوجية الحكمة تساعد القادة الذين يحكمون على اكتساب الشرعية ، إلا أنه سيكون من غير الواقعى أن نخلص إلى أن وجود الأيديولوجية أو فحواها يمكن تفسيره تملأً وقطع برده إلى رغبات للقادة فى إلباغ الشرعية على تصرفاتهم ، ومن ثم فى تحويل القوة المافرة إلى سلطة . فمن ناحية ، هناك الحقيقة القائلة بأن قبول الكثير من الناس ، من غير القادة ، الأيديولوجية ، إنما يعكس الرغبة فى الفهم وفى تفسير الخبرات والأهداف التى تمدهم بمعنى وغاية للحياة ، ولمركز المرء فى الكون . وسيكون من الغريب ألا يرغب الناس ، الذين سعوا على مدار آلاف السنين لفهم حركة الكواكب والنجوم ، فى معرفة نظمهم الميسمى أيضاً . بالإضافة إلى هذا ، وبالرغم من بعض المظاهر التى قد تبدو مناقضة لهذا ، فإن القادة لا يستطيعون أن يخترعوا أيديولوجية حكمة ويستغلوها بطريقة تحكمية ، لأنه حالما تصبح الأيديولوجية السياسية مقبولة على نطاق واسع فى النظام الميسمى ، يصبح للقادة أيضاً سجناء لها ؛ وإذا ما انتهكوا معاييرها ، فإنهم يخطرون بتقويض شرعيتهم .

ولكنه من غير الواقعى أيضاً افتراض أن الأيديولوجية الحكمة هى كيان موحد ومتجانس من المعتقدات التى يتقبلها كل فرد فى النظام الميسمى . فى المقام الأول ، فإن الحد الذى تتطور إليه الأيديولوجية فى الواقع ، وقدر التفصيل فيها ، إنما يختلف بشدة من نظام ميسمى إلى نظام ميسمى آخر . وفى المقام الثانى ، لا توجد مطلقاً أى أيديولوجية متكاملة تملأ أو متسقة دلخياً . ولنتذكر سبباً واحداً لذلك ، فالأيديولوجية ليست جامدة بالضرورة : فالمواقف الجديدة تخلق الحاجة إلى تفسيرات جديدة وكذا للتأكيد على أهداف جديدة ، وبالتالي فإن عناصر مستحدثة ولا علاقة لها بالأيديولوجية الأصلية ، بل وأحياناً غير متسقة معها ، تبدأ فى الزحف والتسلل . وهكذا فإن قدرًا من النعوض أحياناً يكون مزية إيجابية ، لأنه يسمح بالمرونة والتغير .

وفى المقام الثالث ، فمن المحتمل ألا يتقبل الأيديولوجية القائمة كل أعضاء نظام ما بنفس الطريقة . فكثير من الأعضاء لديهم معرفة بسيطة بالأيديولوجية المساندة والتى تمت صياغتها بواسطة القادة . وبعض الأعضاء قد يؤمنون بالفعل - وربما بدون أية حصافة - بوجهات نظر خاصة ومتنوعة تتعارض مع الأيديولوجية الحكمة .

وفى المقام الرابع ، فإن الأيديولوجية الحاكمة قد تضحي مرفوضة . فبعض أعضاء النظام الميسلي - الشيوعيون أو الفاشيون فى دولة ديمقراطية ، أو الديمقراطيون فى دولة مطلوبة - قد يتمسكون بأيديولوجيات متنافسة ومتصارعة . ولأن الناس يختلفون فى أهدافهم ، فإن القادة فى الحكم نادراً ما يحكمون دون أن يواجهوا معارضة مستترة أو معلنة ، وقليل من الأنظمة يستطيع الاعتماد على مساندة غير محدودة من جانب كل الأعضاء . والمعارضون لنظام ما عادة ما يطورون نقداً يرفض الاعتراف بشرعية النظام القائم . وعادة أيضاً ما يطرح المنتقدون بديلاً ، ويدعون أنه على خلاف الصورة التى يصورون بها النظام القائم ، يستند إلى أسس شرعى .

وأحياناً ما تصبح الأيديولوجية الثورية فى مرحلة ما هى الأيديولوجية الحاكمة للمرحلة التالية . فخلال القرن الثامن عشر ، كان المذهب الديمقراطي أيديولوجية ثورية ؛ أما اليوم ، فالديمقراطية هى الأيديولوجية الحاكمة فى الولايات المتحدة ومعظم أوروبا الغربية . وفى روسيا ، كانت كل من الماركسية واللينينية أيديولوجية ثورية حتى عام ١٩١٧ ، ثم أصبحت أيديولوجية حاكمة تم تحويلها بواسطة خلفاء لينين . ومع بروز ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٦ تراجعنا بسرعة أمام برامجية جديدة .

تأثير النظم السياسية الأخرى

تتأثر الطريقة التى يتصرف بها نظام سياسى ما بوجود نظم سياسية أخرى . فباستثناء بعض الحالات العرضية النادرة جداً إلى درجة تسمح بتجاهلها - مثلاً ناد أو قبيلة صغيرة ومعزولة تماماً - فإن النظم السياسية لاتعيش فى عزلة .

ويطرح الحالات الاستثنائية جانباً ، نجد أن كل نظام سياسى يرتبط بعلاقات خارجية ، لأن التصرفات المتاحة أمام أى نظام تتأثر بالتصرفات الماضية والمحتملة لنظم أخرى . فالمدينة لاتستطيع أن تتجاهل وجود الحكومة ؛ والحكومات لابد وأن توائم تصرفاتها مع حقيقة وجود حكومات أخرى ، وتحالفات وتنتلاقات ومنظمات دولية أخرى . وحتى النادى أو المحفل الدينى لايستطيعان التصرف باستقلالية تامة ؛ وقادة نقابة عمالية ما لابد أن يأخذوا فى الاعتبار التصرفات الماضية والمحتملة للشركات والتقالبات الأخرى ، وللحكومة .

وتأثير النظم السياسية الأخرى أمر غاية فى الوضوح ، إلى درجة تجعل مجرد الحاجة إلى الإشارة إليه نادرة ، لولا الحقيقة الغريبة والتى مؤداها أن معظم الناس

الذين يطرحون تصوراتهم عن النظام السياسي المثالي يتجاهلون القيود التي يفرضها وجود النظام السياسية الأخرى . فمن السهل تخيل « المجتمع الخبير » ، إذا لم يشغل المرء نفسه بالمجتمعات الأخرى ، والتي من المحتمل جداً أن تكون سيئة ، والتي قد تشوه المساحة المحيطة بنا . وبالتالي ، فإن المدن الفاضلة السياسية عادة ما يتم بلورتها دون إشارة إلى القيود المقلقة التي يفرضها العلاقات الخارجية ، والتي عادة ما يتم التخلص منها إما بتجاهلها تماماً ، وإما بحلها وفقاً لخطة مبسطة .

حتمية التغيير

قد يكون من المناسب أن ننهي هذا الفصل بالتأكيد على نمط متكرر الحدوث يستبق موضوع الفصل التالي ، وهو أن كل النظم السياسية تتعرض للتغيير .

فمن زمن مسيحي والمحللون السياسيون يشيرون إلى تقلب النظم السياسية . فوفقاً لأفلاطون : « بالنظر إلى أن كل شيء له بداية فلا بد له من نهاية ، فإنه حتى دستور مثل دستوركم لن يبقى إلى الأبد ، بل سوف يتحلل في زمن ما » . وبسبب تفضيله الواضح للمفاهيم للتخيلية والنظرية الجامدة إلى حد ما ، والمستمدة من قدرة تأملية باهرة ولكنها غير مختبرة على محك الخبرة الواقعية ، استورد أفلاطون ليصف عملية التحلل الحتمية ، والتي منبج من خلالها أنه حتى الاستقرائية الكاملة التي اقترحها سوف تتحلل حتماً إلى « التيموقراطية » ، أو حكومة الأشراف ، لتتبعها الأوليباركية ، ثم الديمقراطية ، وأخيراً الطغيان .

ولقد رفض أرسطو جدلية أفلاطون ، ولكنه كرس جزءاً مطولاً من كتابه « السياسة » لشرح أسباب الثورات والتغيرات الدستورية ، وطور نظرية التغيير السياسي إلى مدى أبعد مما أخذها إليه أفلاطون ، والواقع أن ملحوظاته مازالت تستأهل القراءة وذلك بسبب عمقها .

وبالرغم من أن دارسي السياسة قد لاحظوا تقلب النظم السياسية ، فإنه من الحقائق المثيرة أن هؤلاء الذين يهتمون بإظهار قصمات الدولة المثالية عادة ما يسقطون احتمال حدوث أى تغيير فى المدينة الفاضلة التي يتحدثون عنها . فلكونها كاملة ، فإن الدولة المثالية إما أنها لا يمكن أن تتغير ، وإما أنها إذا ما تغيرت فإنه لا بد أن تتغير إلى الأسوأ . وترتيباً على ذلك ، فإن المدن الفاضلة السياسية إما أنها تستبعد فكرة التغيير أو تنتقص منها . فقد افترض أفلاطون أن دولته المثالية سوف تتغير - وأكد أنها سوف تتدهور حتماً إلى أشكال أكثر تحللاً . (وكما أشار أرسطو : عندما نصل إلى نظم الطغيان ، يتوقف أفلاطون : فهو لم يشرح مطلقاً هل ستتغير

هذه النظم أم لا ، وفى حالة تغييرها ، لماذا يحدث ذلك ، أو إلى أى دستور سوف تتحول ؟) . أما كارل ماركس ، فقد قلب أفلاطون رأساً على عقب . لقد صور ماركس تاريخ الإنسانية بوصفه تغيراً مستمراً . ولكن عندما يتم الوصول إلى المرحلة النهائية للشيوعية ، فكل قوى التاريخ التى كانت تعمل حتى الآن من أجل التغيير ، سوف تختفى . حتى الديمقراطيون أحياناً ما يوحون بأن الديمقراطية هى مرحلة نهائية فى التطور السياسى للإنسانية . ولكن فى كل تاريخ المؤسسات السياسية لا يوجد نظام سياسى لم يتغير مطلقاً .

وبسبب الأهمية الواضحة والمميزة للتغيير السياسى ، السلمى أو العنيف ، التطورى أو الثورى ، فقد بذلت عدة محاولات لفهمه وشرحه والتنبؤ به ، وكذا لتحديد الأنواع المختلفة للتغيير ، الأوضاع التى نفضها والتسلسل أو المراحل التى يحدث التغيير وفقاً لها ، وهكذا . ولقد أدت الثورات على وجه التحديد إلى قدر هائل من البحث والنظرية فى الموضوع . ولكننا مازلنا نفتقد الفهم المنظم للتغيير السياسى ، ومازلنا نفتقد وجود نظرية مناسبة خاصة بالثورات ، كما أن قدرتنا على التنبؤ بالتغيرات السياسية الرئيسية مازالت ضعيفة جداً . وبالرغم من هذا ، فهناك على الأقل توقعان يمكن طرحهما بقدر معقول من الثقة : (١) أن كل نظام سياسى ، بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة ، لابد أن يشهد تغيرات هامة ، و (٢) لما كان من الصعب جداً التنبؤ بالتغيير ، فإن مساحة كبيرة من عدم التأكد تضحى ممة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها .

وربما لم يكن هناك وقت كان فيه التغيير معلماً مميزاً للحياة السياسية فى كل أنحاء العالم - وكذا لكل مجالات الحياة الأخرى - كما هو الحال فى القرن الذى يزحف الآن نحو النهاية . ولدينا العديد من الأسباب التى تجعلنا نؤمن بأن سرعة ومدى التغيير لن يكونا أقل فى القرن القادم عما كنا عليه فى قرننا الحالى .

الفصل السادس

النظم السياسية : أوجه الاختلاف

إن محاولات تصنيف النظم السياسية إلى أنواع مختلفة ، هي بالتأكيد أمر قديم قدم دراسة السياسة ذاتها . فأرسطو ، على سبيل المثال ، قدم لنا تصنيفاً يستند إلى معيارين : العدد النسبي للمواطنين الذين لهم حق الحكم ، واحد أم قلة أم كثرة ، وما إذا كان الحكام يحكمون بفرض تحقيق المصلحة العامة ، أم أنهم يعملون بأنانية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية^(١) . هذا التصنيف المداسى الشهير (انظر الجدول ٦ - ١) ترك أثره على تاريخ الفكر منذ ذلك الوقت .

ولكن منذ نصف قرن مضى ، قدم ماكس فيبر Max Weber تصنيفاً آخر أصبح له أثر أعظم من أثر تصنيف أرسطو على أساتذة العلوم الاجتماعية اللاحقين .

Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (Oxford : Oxford University Press, 1952), Book 3, (١)
Chaps. Six and Eight, esp. pp. 110-14.

ولكن لاحظ أن أرسطو قدم في مرحلة متأخرة نسفاً أكثر تعقيداً عندما قام بموازاة الأوبجاركية مع حكم الأغنياء من جانب ، وبموازاة الديمقراطية مع حكم الفقراء من جانب ثانٍ . انظر ص ١١٦ .

الجنول (٦ - ١) تقسيم أوسطو

الحكام يحكمون لتحقيق مصلحة		عدد المواطنين الذين لهم حق الحكم
أنفسهم	الجميع	
مغنيان أوليغاركية (حكم القلة) ديمقراطية	ملكية ارستقراطية دولة	واحد قلة كثرة

ولقد ركز فير اهتمامه على النظم التي تتمتع فيها الحكومات بالشرعية ، واقترح وجود ثلاثة أسس تمكن قادة النظام السياسي من ادعاء الشرعية لحكمهم ، وتجعل أعضاء النظام يقبلون ادعاءهم هذا . هذه الأسس هي :

(١) **التقاليد** : الشرعية التي تستند إلى ، إيمان راسخ بقدسية التقاليد المتناهية القم ، ، وإلى الحاجة لطاعة القادة الذين يمارسون السلطة وفقاً لهذه التقاليد . وقد قرر فير أن هذه هي ، أكثر حالات السلطة انتشاراً وبدائية .

(٢) **سمات شخصية متميزة** : الشرعية التي تستند إلى ، الولاء للقدسية والبطولة والشخصية النموذجية المتميزة لشخص فرد ، ، وكذا للنظام الأخلاقي والسياسي الذي ألوحى به أو رتبته .

(٣) **القانونية** : الشرعية التي تستند إلى اعتقاد بأن القوة يحسن استخدامها بالطرق القانونية ، فالقواعد الدستورية والقوانين وسلطات أصحاب المناصب تُقبل بوصفها ملازمة لأنها قانونية ، فما يتم إنجازه بطريقة قانونية يعتبره الناس شرعياً (٤) .

ويقبل كل أساس من أسس الشرعية هذه ، شكل ، نقي ، من أشكال السلطة : (١) السلطة التقليدية ، (٢) السلطة الكاريزمية (وهذا المصطلح مستمد من كلمة يونانية كانت تستخدم بواسطة المسيحيين الأول وتعني ، نعمة إلهية ،) ، (٣) السلطة القانونية .

ولقد أدرك فير أن هذه الأشكال النقية هي مجرد تجريدات ، أو كما أسماها

(٢) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947) p.328.

هو ، أنماط مثالية . . ففى أى نظام سياسى قائم فى الواقع ، قد يواجه المرء الأنواع الثلاثة للسلطة الشرعية جنباً إلى جنب .

ولكن التصنيفات التى تزاممت فى السنوات الحديثة على ميدان التحليل السياسى قد أوضحت اجتهدات فير وأرمسطو جانباً (٣).

هل هناك تصنيف واحد يمكن اعتباره الأفضل ؟ من الواضح أن الإجابة بالنفى . فهناك الآلاف من المعايير التى يمكن استخدامها لتصنيف النظم السياسية . والتصنيفات التى سوف ننظر إليها بوصفها الأكثر إفادة لنا سوف تعتمد على ماهية الجوانب السياسية الأكثر إثارة لاهتمامنا . فالجغرافى قد يميز النظم السياسية وفقاً للمساحة التى تشغلها ، والديموجرافى قد يميزها وفقاً لعدد الأشخاص الأعضاء فيها ، أما القانونى فيميزها وفقاً لنظمها القانونية . أما الفيلسوف واللاهوتى ، فلاتهما يهتمان بتحديد النظام السياسى ، الأفضل ، ، سوف يستخدمان معياراً أخلاقياً ، أو دينياً . أما العالم الاجتماعى الذى يهتم بتحديد العلاقة بين الثورة من جانب والظروف الاقتصادية من جانب آخر ، فقد يصنف النظم باستخدام الدخل النمبى ومدى تكرار الثورات . فكما أنه لا توجد طريقة فضلى لتصنيف الناس ، فإنه لا توجد أيضاً طريقة واحدة تمييز وتصنيف النظم السياسية يمكن النظر إليها على أنها أسمى من غيرها ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار كل الأغراض المستهدفة من التصنيف .

وبالرغم من أن هناك عددا لا حصر له من الاختلافات بين النظم السياسية ، إلا أن بعضاً من هذه الاختلافات يترتب عليه نتائج هامة بعيدة المدى - خاصة بالنسبة للحكم الذى يحظى بتأييد شعبى - مما يجعل من اللازم إبرازه والتركيز عليه . هذه الاختلافات هي :

- (١) مسار النظام إلى الوضع الراهن .
- (٢) ، المستوى ، الاقتصادى والاجتماعى أو درجة ، الحداثة ، .
- (٣) توزيع الموارد والمهارات السياسية .
- (٤) جذور التصدع والتلاحم .
- (٥) حجم أو حدة الصراعات .
- (٦) مؤسسات اقتسام القوة وممارستها .

(٣) بعض من هذه التصنيفات ، خاصة التى لها علاقة بالنظم الديمقراطية ، تجدها ملخصة فى Arrand Lijphart, "Typologies of Democratic Systems," *Comparative Political Studies* 1(April 1968), pp. 3-44.

والتصنيف الخاص به انظر له : "Democratic Political Systems: Types, Cases, Causes and Consequences," *Journal of Theoretical Politics* 1,no 1 (Jan. 1989) pp.33-48.

وبالرغم من أن هذه الاختلافات تنطبق كلها بدرجة أو بأخرى على كل أنواع النظم السياسية ، فدعنا نركز مناقشتنا بأن نجعل إطارنا المرجعي هو النظام السياسي للدولة .

مسار النظام إلى الوضع الراهن

كل نظام من النظم السياسية له ماضٍ متميز إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض الجوانب . وهذه الملاحظة هي أكثر من كونها مجرد مسألة مجردة ، ذلك أن ميراث الماضي يترك بصمة قوية على الحاضر ، كما أنه يؤثر في المستقبل . وتمايز دول العالم فيما يتعلق بماضيها يعني أنها لا تملك نفس الخيارات بالضبط . فالشعب الذي خبر قروناً من الحكم السلطوي ، من غير المتوقع أن يتحول إلى ديمقراطية مستقرة في غضون أسبوع . وكما سوف نرى بعد قليل ، فإن المسار الذي سلكته الدولة للوصول إلى الحاضر يضع عادة على صراعاتها بصمة لا يمكن محوها . وهذه البصمة تكون من القوة بحيث لا تسمح بتحقيق السلام والاستقرار الداخليين نتيجة لمفاوضات قصيرة .

درجة ، الحدائة ،

عبر التاريخ تنشأ النظم السياسية في مجتمعات ، وتمر بمراحل مختلفة من التنمية ، أو ، التحديث . وهذه المصطلحات التي تستخدم الآن على نطاق واسع بين علماء السياسة ، رغم غموض المعنى الذي تشير إليه ، يمكن أن يضحى معناها محدداً للغاية إلى درجة تسمح بإمكانية القياس . باختصار ، هناك اختلافات عميقة بين الدول فيما يتعلق بحجم الدخل الفردي ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ، والمهارات التقنية ، والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والتحضر ، وتوزيع الصحف والمجلات ، والاتصالات الأليكترونية ، ومرافق المواصلات وماشابه ذلك . وكل هذه الأمور تنزع نحو التداخل : فمن المرجح أن أي دولة تكون في مستوى أدنى (أقل ، تقنياً) في أحد الجوانب ، ستكون أيضاً في مستوى أدنى نسبياً في جوانب أخرى ، والعكس صحيح كذلك^(٤) .

وفي الجدول (٦ - ٧) سنجد ١٤٩ دولة مقسمة إلى خمس فئات وفقاً لنصيب

(٤) تاتو : *Tatu Vanhanen, The Emergence of Democracy, A Comparative Study of 119 States, : (٤) 1850-1979 (Helsinki: The Finnish Society of Arts and Letters, 1984), Tables 3,4, pp. 46-47;*
Bruce M. Bennett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964).

الجنول (٦ - ٢) : الدول وفقاً للنتائج القومية الإجمالية وغيره من السمات

الخمسة العدد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	نسبة السكان في من الدراسة المقيدون بالمدارس	معدل معرفة القراءة والكتابة	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال الرضع
الأول ٣٠	١٢١٢٨	٦٤	٨٨	٦٤٥	٢٣
الثاني ٣٠	٣٢٢٤	٦٣	٨٧	١٣٩٢	٣٧
الثالث ٣٠	١١٤٩	٥٥	٦٨	٥٧٣١	٦٩
الرابع ٣٠	٥٠٠	٤٦	٤٨	٩٠٠١	١٠٧
الخامس ٢٩	٢٣٥	٣٥	٣٩	٢٤٠٧٧	١٢١

المصادر : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مأخوذ من *The world Bank, world Tables, 3d ed., (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1983), vol. 1, Comparative Economic Data , Table II, pp.560- 565 and Table IV, pp. 510-15.* وبالنسبة للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وعدة بلدان أخرى لم ترد أرسلها ضمن بيانات البنك الدولي ، قد أخذ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من *U.S. Bureau of the census, Statistical Abstract of the United States 1988, 108th ed. (Washington : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 1387, p.885.* من *Ruth Ieger Sivard, world Military and Social Expenditures, 11th ed. (Washington, D.C. : World Priorities, 1986), Table II, pp.33-46 and Table III, pp. 36-41*

الفرد من الناتج القومي الإجمالي . كما يتضح من الجدول أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الدولة ، ارتفعت نسبة السكان في من التعليم المقيدون بالمدارس ، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة ، وكل عدد الأشخاص لكل طبيب ، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع^(٥) . ومن الممكن أن يجد المرء علاقات مشابهة بين متغيرات عدة أخرى مماثلة لما هو مذكور في الفقرة السابقة . ومن ثم فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يعد مؤشراً مفيداً - ولكن ليس لما يمتلئ

(٥) من المفيد أن نتذكر أن البيانات عن الناتج القومي الإجمالي ، وغيره من المؤشرات ، لا بد أن تشمل بعض الحذر . لمقارنة الناتج القومي الإجمالي عبر القوميات أمر يصل في طبيته بعض المخاطر . بالإضافة إلى هذا ، فإن القدرات البيروقراطية على جمع الإحصاءات تختلف بشدة . فالدارسون أوردوا حالات في بعض الدول التي لا تتفق البيانات بواسطة المقيمين . كما أن حجم الخطأ في معدل وفيات الأطفال من المرجح أنه عال جداً .

في ذاته . فمبوف نرى في الفصل القادم أن العديد من الدول التي تسجل أعلى معدلات لنصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي توضع في رتبة دنيا جُداً ، بالنظر إلى العوامل الأخرى الموضحة في الجدول (٦ - ٢) . ولكن ، وكما يتضح من الجدول أيضاً ، فإن نصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً في معظم الدول بمعالم أخرى هامة لمجتمع الدولة . فيصفة عامة ، فإن مجتمعات الدول في الخمس الأعلى للجدول تختلف جذرياً عن تلك الواقعة في الخمس الثالث أو الرابع أو الأدنى . ومجتمعات الدول في الخمس الأعلى تملك مجموعة متنوعة من الخصائص الملائمة للنظم الديمقراطية بوجه خاص . وعلى العكس من ذلك ، فكلما انحدر ترتيب الدولة في الجدول ، تقلصت الظروف المهيئة للديمقراطية . وسوف نعود إلى هذه النقطة الهامة في الفصل القادم .

توزيع الموارد والمهارات السياسية

تتوزع الموارد والمهارات السياسية بطرق متنوعة في النظم السياسية المختلفة . وبالرغم من أنها لا تتوزع بالتساوي في كل النظم السياسية ، إلا أن درجة عدم المساواة تختلف من نظام إلى آخر . فالمعرفة على سبيل المثال ، تعتبر مورداً سياسياً يسهم في تكوين المهارات السياسية . والقدرة على الحصول على المعرفة من خلال معرفة القراءة والكتابة ، والتعليم يتوزع بطريقة غير متساوية . ولكن عدم المساواة هنا يكون أكبر في بعض الدول عنه في دول أخرى . ففي عدد يعتد به من الدول ، فإن أكثر من نصف عدد السكان مما يزيد عمره على ١٥ سنة لا يستطيع القراءة والكتابة ، في حين أنه في البعض الآخر يستطيع كل فرد يزيد عمره على ١٥ سنة ذلك (الجدول ٦ - ٣) . وفي بعض الدول يذهب ثمانية من كل عشرة أفراد بين من ٥ و ١٩ عاماً إلى المدرسة ، وفي البعض الآخر يفعل ذلك ، ما قبل عن ثلاثة من كل عشرة أفراد (الجدول ٦ - ٤) . والتفاوت في نمب من يذهبون إلى مؤسسات التعليم العالي أكثر حدة من ذلك^(١) .

والثروة مورد سياسي ، وهي تتوزع في كل مكان بطريقة غير متساوية ، ولكن درجة عدم المساواة تختلف . فمثلاً عدم المساواة في توزيع الأرض ، وهي شكل هام من أشكال الثروة في الدول الزراعية ، واضح جداً في كل الدول . ولكن عدم المساواة في الملكيات الزراعية كان أكثر حدة في العراق ، حيث كان نصف إجمالي مساحة الأرض المزروعة تشغله ٧٪ من الضياع ، وذلك مقارنة بالدانمارك حيث كان نصف إجمالي المساحة المزروعة تشغله ٢١٪ من الضياع (انظر الشكل ٦ - ١) .

(٦) تالور : Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972) Tables 4-4 and 5.5.

الجدول (٣ - ٦) : معدل معرفة القراءة والكتابة في ١٣٧ دولة

عدد الدول	معدل معرفة القراءة والكتابة * (نسبة مئوية)
٢	١٠٠
٢٢	٩٠ - ٩٩
٢٠	٨٠ - ٨٩
٢٨	٧٠ - ٧٩
١٣	٦٠ - ٦٩
١٣	٥٠ - ٥٩
٣٩	تحت ٥٠٪
١٣٧	العدد :

* بين الأشخاص فوق سن ١٥ .

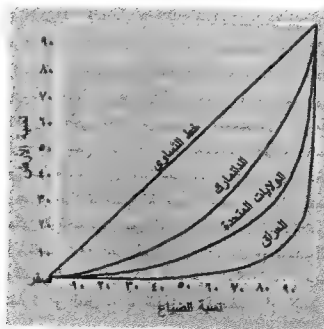
المصدر : Sivard, *World Military and Social Expenditures*, Table 3, pp. 36 ff.

ثم إن مدى الارتباط بين أوجه عدم المساواة يختلف أيضاً من مجتمع إلى آخر . افترض أن كل الأشخاص في نظام ميلامي ما رُتّبوا وفقاً لمراكزهم النسبية بالنظر إلى أهم الموارد السياسية في ذلك المجتمع : دعنا نحددها مثلاً في الثروة ، الدخل ، المعرفة ، الشعبية ، التحكم في الاتصالات ، والميطرة على قوات الشرطة والجيش . إذا كانت المراكز النسبية لكل الأشخاص متشابهة ، فلن ذلك سيؤدي إلى علاقة ارتباط كامل ، وسيصبح عدم المساواة في الموارد تراكمياً بصورة كاملة بحيث كلما زاد نصيب فرد ما من مورد ، زاد نصيبه من الموارد الأخرى . ولكن إذا لم يكن لمركز الفرد في رتبة ما أي علاقة بالرتب الأخرى (أي إذا لم تكن هناك علاقة ارتباط) ، فلن عدم المساواة في الموارد سوف يكون متشتتاً . والتشتت لايعني المساواة : ففي نظام يعرف تشتتاً كاملاً في عدم المساواة ، من الممكن أن يكون هناك عدم مساواة مرتبط بكل مورد من الموارد السياسية . وبلا رعب من هذا ، فإن الفرق بين عدم المساواة التراكمي وعدم المساواة المشتت هو فرق حيوي ، وذلك لأنه في مجتمع ينقسم بعدم مساواة مشتت ، فلن الأشخاص الفقرون إلى مورد ما قد يعوضونه من خلال الحصول على تحكم أكبر في موارد أخرى .

الجدول (٤ - ٦) : نسبة الأطفال في سن الدراسة (السن من ١٩ - ٥) الذين يذهبون إلى المدارس

النسبة	عدد الدول
٨٠	٦
٧٩ - ٧٠	١٥
٦٩ - ٦٠	٣٨
٥٩ - ٥٠	٢٩
٤٩ - ٤٠	١٩
٣٩ - ٣٠	١٢
٢٩ - ٢٠	٩
تحت ٢٠ %	٧
العدد :	١٣٥

المصدر : Sivard, World Military and Social Expenditures, Table 3, pp.36 ff



الشكل (١ - ٦) : منحنى لورنز لتوزيع الأرض

المصدر : Taylor and Hudson, World Handbook, Table 4.14, pp. 267-68

وأى من هذين النوعين لا يوجد فى شكل خالص النقاء . وبالرغم من وجود نزعة قوية نحو عدم المساواة التراكمية فى النظم السياسية ، إلا أنه من الواضح وجود فروق هامة فى عدم المساواة فى هذه النظم . ففى الدول التى مازالت تحتل واحداً من المستويات الثلاثة الدنيا فى الجدول (٦ - ٢) ، نجد أن عدم المساواة يكون عادةً تراكمياً جداً . ولكن فى المجتمعات التى تمر بثورة صناعية ، نجد الثروة والدخل ينتقلان بعيداً عن الارستقراطية الاقتصادية القديمة أو الأوليغاركية المرتبطة بالأرض إلى القادة الجدد - فى الصناعة والبنوك والتجارة . ولكن رغم الدخول التى تكون أخذة فى الارتفاع ، فإن عدم المساواة يستمر تراكمياً بصورة قوية بالنسبة للجزء الأكبر من السكان . (هذه هى المرحلة التى عايشها ماركس فى أوروبا الغربية فى منتصف القرن التاسع عشر) . وبعد فترة من التصنيع ، نجد بعض الدول تتعرض لتحول آخر نحو نوع جديد من المجتمعات : حديثة ، ديناميكية وتعددية . ومع استمرار تزايد الدخول والاستهلاك العام ، نجد انتشاراً أكثر للتكنولوجيا ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم والرخاء ووسائل الاتصال . هذا الانتشار قد يكون مصحوباً أيضاً باتساع واضح فى تنظيمات جماعات المصالح والمهارات السياسية والانتخاب . وحتى فى مثل هذه الظروف ، يستمر عدم المساواة فى الموارد السياسية ، ولكنه يكون أقل تراكمية وأكثر تشتتاً . ومن ثم يصبح من الصعب تمييز نخبة صغيرة محددة بدقة على أساس أنها « تدير الدولة » ، وذلك لأن نخبة عديدة تنزع نحو ممارسة النفوذ فى مجالات عدة للأنشطة ، فتضحي العلاقات فيما بينهم غاية فى التعقيد . إذ تصبح المعلومات والمعرفة مثلاً موارد غاية فى الأهمية لاكتساب النفوذ والاحتفاظ به عادة . ونجد العديد من « نخب المعلومات والمعرفة » تلعب أدواراً محورية فى صنع القرارات . فممارسة مستشار الرئيس للأمن القومى ، أو المساعد الإدارى لعضو مجلس الشيوخ ، أو موظفى لجنة من لجان الكونجرس ، أو مدير المخابرات المركزية للنفوذ يتطلب مهارة فى استنبال المعلومات الهامة وتفسيرها وتشكيلها وتحريرها ، وهى معلومات تكون عادة على درجة عالية من التخصص والتقنية ، ثم إرسالها إلى غيرهم من صانعى القرار السياسيين . ولكن أهمية الحاجة إلى المعلومات فى تمكين المتخصصين من اكتساب التأثير فى القرارات ، لا تقتصر على المستويات العليا وحسب ، فصانعو القرارات داخل كل مؤسسات المجتمع الحديث يعتمدون أكثر وأكثر على المعلومات سواء فى الحكومات المحلية أو فى مجال الصناعة أو التجارة أو المال ، أو للتقنيات العملية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الدولية .

التصدع والتلاحم

إن أنماط الخلافات والصراعات والائتلافات السياسية لها أسباب مختلفة في النظم المختلفة . هذا الافتراض ، وكذا الفترات القائمة ، يجب أن تقرأ بحذر : ذلك أنها تتعارض مع وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع مؤداها أن الصراع السياسي يمكن تفسيره برده إلى مصدر واحد فقط من مصادر التصدع ، عادة مايكون ذا سمة اقتصادية مثل ، الطبقة ، أو ، الملكية .

وبالرغم من القدر الهائل من التأمل والتنظير والبحث ، فإن فهمنا للصراع السياسي مازال محدوداً . والشروح أحادية العوامل لا تستطيع أن تصمد بقوة أمام قدر المعلومات المتوافر الآن . فالخصائص الفردية والجماعية ذات الصلة بالصراع السياسي في الدول لا تتضمن فقط الاختلافات في المركز الاجتماعي ، الطبقة الاقتصادية ، الدخل ، الثروة ، والوظيفة - ولكنها تتضمن أيضاً الاختلافات في التعليم ، والأيدولوجية ، والدين ، واللغة ، والإقليم ، والأصول الأسرية . وتخلق هذه العوامل العديدة أنماطاً مختلفة للتصدع السياسي والتلاحم السياسي في الدول المختلفة .

ففي المقام الأول ، لقد ترك التاريخ لكل دولة تراثاً مختلفاً من الخصائص التي يتربن عليها التصدعات والتلاحمات ، كاللغة على سبيل المثال وربما بسبب خبرتنا الذاتية . نحن الأمريكيين - نكون قد ألقنا الاعتقاد بأن الدول الأخرى يكون لكل منها لغة واحدة . وفي الواقع إن العديد من الدول لها بالفعل لغة واحدة ، ولكن جارتنا ، كندا ، بها لغتان . أو فلتقارن الدول الواطنة : فهولندا لها لغة واحدة ، في حين أن بلجيكا جارتها يسمها حد لغوي منذ أكثر من ألف عام ، ومازال موجوداً حتى الآن ، ويفرق بين الوالونيين الذين يتحدثون الفرنسية من جانب ، وبين الفلمنكيين الذين يتكلمون الفلمنكية - وهي لغة ذات أصل ألماني . أما في سويسرا ، فلم تتغير تقريباً الحدود بين المناطق التي تتكلم للفرنسية من جانب ، والتي تتكلم الألمانية من جانب آخر عما كانت عليه يوم بروزها لأول مرة في القرن الخامس الميلادي . وعلى الجانب الآخر من العالم ، نجد أكثر من ١٥ لغة رئيسية في الهند بالإضافة إلى ٥٠٠ لغة ولهجة فرعية . وفي الواقع ، فإن العديد من لغات الأقليات في الهند - والانجليزية واحدة من هذه اللغات - يتحدثها عدد من البشر أكثر مما هو موجود في السويد كلها^(٧) .

(٧) سجد شيئا عن مدى التنوع في التراث التاريخي للتمايزت في : Marie R. Haug, "Social and Cultural Pluralism as a Concept in Social System Analysis," *American Journal of Sociology* = 73 (Nov. 1967), pp. 294-304.

وفي المقام الثاني ، لقد ترك لنا التاريخ ميراً منوعاً فيما يتعلق بمعالجة هذه الفروق في الماضي . لتتظن على سبيل المثال إلى الاختلافات العنصرية . ففي الولايات المتحدة نجد أن نظام الرق الذي خضع له الأشخاص من أصل إفريقي ، خلق نظاماً للتمييز أشبه بنظم التمييز الطائفي ، استمر قائماً لفترة طويلة جداً بعد الإلغاء الرسمي للرق ، بل إنه مازال مستمراً - وإن كان بدرجة أقل - حتى الوقت الحاضر ، ويعتبر مصدراً من مصادر الصراع الحاد . على العكس من ذلك نجد في البرازيل التي كانت بها نسبة من السكان من أصل إفريقي أكبر مما كان موجوداً في أمريكا ، والتي لم يلغ فيها الرق إلا بعد جيل كامل من الحرب الأهلية الأمريكية ، أن السكان من أصل برتغالي ، وهم أغلبية السكان ، تقبلوا التدخل العرقي بسهولة أكثر . ومن أجل هذا ، وبالرغم من أن التمييز العنصري موجود في البرازيل ، إلا أنه لم يكن مصدراً أساسياً من مصادر الصراع على خلاف الوضع في الولايات المتحدة . أو فلتتظن إلى اللغة مرة أخرى . فقد قامت الأمة السويسرية على أساس المساواة بين لغاتها ، وكنيجة لذلك نجد أن للصراعات السياسية والرفض السياسي الناتج عن الاختلافات اللغوية غير موجود تقريباً . أما في بلجيكا ، على الجانب الآخر ، فيعد فترة ازدهار تقدم فيها الفلمنكيون ومادوا (انعكس النبوغ هنا في ظهور العديد من الرسامين الفلمنكيين في هذه الفترة) حدث تدهور اقتصادي وثقافي أدى إلى تبعية الفلمنكيين للوالونيين . ولقد كان لهذا الوضع أثره السيء على السياسة البلجيكية . وفي السنوات الحديثة ، ازدهر مرة أخرى اقتصاد المناطق الفلمنكية ، أما إقليم الوالون فتدهور مما أدى إلى انتشار الاستياء بين الوالونيين . أو خذ الدين كمثال . ففي الولايات المتحدة لا نلاحظ حدة واضحة في الجدل الدائر بين الجماعات الدينية . أما في أيرلندا الشمالية ، فإن الصراع بين الأغلبية البروتستانتية في جانب ، والأقلية الكاثوليكية في الجانب الآخر يؤدي إلى أحداث عنف يومية وعمليات قتل متكررة . وفي الشرق الأوسط توجد شبكة يصعب اختراقها من الصراعات بين المسلمين واليهود والمسيحيين ، بين الإسرائيليين والعرب ، بين العرب المسلمين في العراق والمسلمين من غير العرب في إيران ، وبين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة .

وأخيراً ، فإن تبليان مراحل التقدم يعمل على نشوء قوى مختلفة تستثير

- ولقد قسمت الكتبة ١١٤ دولة وفقاً لدليل تحديدي يعكس قدر الاختلاف في اللغة والجنس والدين والجماعات الأتنية . انظر أيضاً للجدول (٤ - ١٥) ، "Ethnic and Linguistic Fractionalization" (in 136 countries) in Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1971) pp. 271-74.

التصدعات والتلاحمات . ففي القرن التاسع عشر ، صاحب للتخصر والتصنيع في دول أوروبا الغربية البؤس والصراع ، الذي كان ماركس واثقا من أنه سوف يُستقطب في النهاية ليتخذ شكل الصراع للوضح بين بروليتاريا حضرية آخذة في الاتساع من جانب ، وبرجوازية رأسمالية آخذة في التقلص ، وأن النتيجة الحتمية لهذا الصراع ستكون فوز البروليتاريا . ولكن من منظور قرن نال يتضح أن ماركس كان متسرعا في إسقاط سمات الأطوار الأولى للتصنيع على المستقبل البعيد . فماركس شهد أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية ، وتنبأ بدقة بأن الصراعات السيامية سوف تحدث وتدور حول المطالبة بتغيير ظروف الطبقات العاملة في المدن . ولكن الذي لم يتمكن ماركس من التنبؤ به هو أنه قبل هزيمة البرجوازية في صراعها مع البروليتاريا بزم طويل لا بد وأن تحدث ثلاثة أشياء : إن الثورة الصناعية سوف تبدأ التحول إلى مرحلة عالية من الاستهلاك الجماهيري ؛ وإن البروليتاريا الصناعية سوف تنقل في الحجم وتصبح بصورة متزايدة أقلية صغيرة من إجمالي القوة العاملة (٨) ؛ ولأن العديد من المطالب التي طرحها زعماء الطبقات العاملة سوف يتم الاستجابة لها ، فإن البروليتاريا الصناعية ، ولكونها أقلية ، سوف نقل استجابتها للذءات النضالية المطالبة بإحداث تغيير ثوري .

ولكن في الدول التي نمر الآن بثورة صناعية ، فإن الصراعات حول مطالب تحسين ، أو تغيير أوضاع عمال المدن من المرجح أن تضحي لأحد المعالم البارزة للحياة السياسية . وفي ذات الوقت ، نجد أسما اجتماعية وأيديولوجية جديدة للصراع تبرز في المجتمعات ذات الاستهلاك الجماهيري المرتفع .

حدة الصراع

تختلف حدة الصراع باختلاف المرحلة الزمنية التي يمر بها أي نظام ، وتختلف كذلك من نظام إلى آخر في نفس الفترة الزمنية . ومهما كانت الصعوبات المرتبطة بفهم هذا الافتراض ، فإن ذلك ينبغي أن لا يخفى عنا أن هذا الافتراض - من الناحية المنطقية - ليس محل شك . فمنذ أكثر من قرن من الزمان كان الأمريكيون يقتلون بعضهم البعض على نطاق واسع في حرب أهلية ، ومن الواضح أن ذلك كان صراعاً حاداً . وافتلاب عام ١٩٦٦ في اندونيسيا الذي أطاح بنظام

(٨) ولكن لايتبع هذا أن الطبقات العاملة أصبحت أقلية . طالع من أجل عرض لإحصاءات تدل على

العكس : Andrew Levison, *The Working Class Majority* (New York : Coward, McCann &

Georghegan, 1974).

موكارنو ، وقُل فيه بضع مئات الآلاف من النسل ، كان بلاشك صراعاً حاداً .
فالتنمرد المسلح ، للحرب الأهلية ، الثورة العنيفة ، حرب العصابات ، معارك
الشوابع ، النفي الجماعي : هذه كلها صراعات ذات طابع حاد للغاية . بينما
الخطب ، المحاورات ، التجمعات السلمية والانتخابات السلمية ، لا تعتبر كذلك .

إن درجة حرارة الصراع السياسى فى أى دولة ليست ثابتة ، ولكنها ترتفع
وتتخفض . حتى أكثر الدول استقراراً من المرجح أنها مرت بأوقات اضطراب
وعنف شديدين ؛ أوقات فتن واغتيالات وحروب داخلية - أوقات أزمات . . ولكن
درجة حرارة السياسة تتفاوت أيضاً على مدار فترات زمنية قصيرة . فالحرب الأهلية
تمثل المرحلة التى شهدت أكثر الصراعات حدة فى تاريخنا ، ولكن على مدار تاريخنا
القومى ، وبدءاً من قوانين الأجانب واللغة فى نهاية العقد الأول من الدستور ونحن
نشهد صراعاً على درجة من الحدة مرة كل جيل تقريباً .

ولكن فى أية فترة زمنية محددة منجد أن بعض الدول تتمتع بالسلم فى
سياستها الداخلية أكثر من غيرها . ففى حين نجد بعض الدول تمر بالمرحلة فى
تاريخها المسماة بـ « وقت الأزمات » ، فإننا نجد البعض الآخر ينعم بجو من
المصالحة والوحدة . بل يمكن القول بأن الاختلافات القومية فيما يتعلق بالثقافة
والمزاج العام قد تجعل شعوب بعض الدول أكثر ميلاً من غيرها فى دول أخرى
للمسعى وراء حلول للخلافات تقوم على توافق الرأى . وبغض النظر عن هذا ، فإنه
من الواضح أنه فى أى عقد محدد من العقود يكون الصراع أكثر حدة فى بعض الدول
عنه فى الدول الأخرى .

وبالطبع ليس من السهل أن نصمم قياسات مرضية لمفهوم مثل « حدة
الصراع » ، وليس من السهل أيضاً أن نجتمع أو أن نضرب البيانات الخاصة به . فمنذ
أكثر من نصف قرن مضى ، قام أحد علماء الاجتماع بجهد كان الأول من نوعه فى
هذا المجال ، وهو عالم الاجتماع بيتيرام أ . سوروكين Pitirim A. Sorokin .
وبالرغم من المستوى العالى للعمل الذى قام به ، فإن النتائج التى توصل إليها تم
تجاهلها على نطاق واسع . ولقد طبق سوروكين مؤشرات تم تصميمها بنكاه
للاضطرابات على مر التاريخ الفرنسى من عام ٥٢٦ م وحتى عام ١٩٢٥ م ، وكذلك
طبقها على اليونان القديمة ، روما القديمة ، بيزنطة ، ألمانيا والنمسا ، إنجلترا ،
إيطاليا ، أسبانيا ، هولندا ، روميا ، بولندا ، وعلى أوروبا بصفة عامة . ولقد خلص
سوروكين من دراساته المتعددة والعميقة إلى أنه :

« فى معظم الدول الخاضعة للدراسة نجد ، فى المتوسط ، أنه فى مقابل كل سنة

شهدت اضطراباً اجتماعياً واضحاً ، توجد خمس سنوات فقط خالية من الاضطرابات .

« ليس صحيحاً أن هناك أم أكثر انضباطاً من غيرها : فكل الأم تكون منضبطة أو غير منضبطة وفقاً لطبيعة المرحلة الزمنية .

« وفي حين أنه توجد اختلافات بين الأم فيما يتعلق بمدى عنف وتركز الاضطرابات ، فإن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما أنها غير ثابتة .

« حوالي ٥ في المائة فقط من كل الاضطرابات المسجلة حدثت دون عنف ، وحدث حوالي الربع بمصاحبة عنف طفيف . أما إمكانيات قيام « ثورة غير نموية » ، فهي تبدو ضئيلة .

« معظم الاضطرابات تستمر لأسابيع قليلة .

« لا تظهر المؤشرات تياراً مستمراً لا في اتجاه « تطور منضبط » بدرجة أكبر وأفضل ، ولا أيضاً في اتجاه عدم انضباط متنام بصفة مستمرة .

« لا توجد أية علاقة بين الاضطرابات الداخلية من جانب ، والحرب الدولية من الجانب الآخر .

« لا تحدث الاضطرابات فقط في فترات تحلل وتدهور المجتمع ، ولكن أيضاً في فترات الازدهار والنماء .

« والمسألة المحورية هنا هي شبكة القيم والعلاقات الاجتماعية - الثقافية : فعندما تكون الشبكة متكاملة وقوية ، فإن الاضطرابات تكون في أقل درجة لها » (٩) .

ولقد عاد العلماء الاجتماعيون في وقت أكثر حداثة إلى هذا الموضوع الهام . ففي عام ١٩٦٩ ، وفي تقرير اللجنة القومية الأمريكية حول أسباب وسائل تجنب العنف ، قارن أحد علماء السياسة بين حجم الصراع في ١١٤ دولة . ووجد أنه بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٥ تراوح حجم الصراع الداخلي من الحروب الأهلية المنمعة والعنف الجماعي الشامل في دول مثل الكونغو وأندونيسيا وفيتنام الجنوبية في جانب ، إلى الغياب التام لأي إشارة لصراع داخلي في دول مثل السويد ورومانيا والنرويج

(٩) Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol.3 (Boston : D.C. Heath & Co., 1957)

الفصل الرابع عشر .

الجدول (٦ - ٥) : للنزاعات الداخلية في الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطراب في الستينات مقارنة بأهم أخرى

الولايات المتحدة	١٧ أمة أوروبية ديمقراطية	١١٣ دولة
الانتشار : عدد المشاركين لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة رتبة الولايات المتحدة الحدة : الضحايا بسبب النزاع لكل ١٠ ملايين نسمة	٦٧٦ السابعة	٦٨٣ السابعة والعشرون
١١١٦ ٤٧٧	١٢١ الثالثة الأولى	٢٠١٠٠ الثلاثة والخمسون السادسة
رتبة الولايات المتحدة المرتبة : رتبة الولايات المتحدة الحجم الإجمالي للنزاع الداخلي : رتبة الولايات المتحدة رتبة الولايات المتحدة ، ١٩٦٥ - ١٩٦٦	الأولى	الرابعة والعشرون الواحدة والأربعون
	الخامسة	

الأرقام للولايات المتحدة هي للأعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ؛ أما للدول الأخرى فهي للأعوام من ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

المصدر : Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America: A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, 1969), pp. 572 - 632, Table 17 - 2, p. 578, and Table 17 - 15, p. 628

وتايوان ، في الجانب الآخر (١٠) . أما المقارنات مع الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطرابات بها بين عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ فيوضحها الجدول (٦ - ٥) .

(١٠) Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America: A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York: Bantam Books, Inc., 1969), pp. 572-632,

مؤسسات اقتسام القوة وممارستها

وأخيراً ، تختلف النظم السياسية فيما يتعلق بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها . والعديد منا يؤمن بنتيجة منطقية مرتبطة بذلك مؤداها أن النظم السياسية تختلف أيضاً في توزيع القوة - فالمعنى الذي ورد في عبارات أرسطو ، تكون القوة موزعة إلى واحد أو إلى قلة أو إلى كثرة . ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار المشاكل المتعلقة بملاحظة وقياس القوة ، والتي ناقشناها في الفصل الثالث ، فإن الإيمان بهذه النتيجة لا بد أن يكون مستنداً إذن ، وبصورة تامة ، على دليل غير مباشر . وأكثر الأدلة غير المباشرة إقناعاً هو اختلاف المؤسسات المضطلة بتوفير الفرص للمواطنين للمشاركة في عملية صنع السياسات التي تطبقها الحكومة . وهذا الاختلاف هو موضوع الفصل القادم .

Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nesvold, "Social -
Change and Political Violence : Cross - National Patterns," pp. 632-87 of the Same Volume.

الفصل السابع

الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

من الاختلافات القائمة بين النظم السياسية ، والتي تحدث فرقا - بل وفرقا جنريا في الواقع - الاختلافات الخاصة بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها^(١) . والحكومات الشعبية تتيح لأفراد الشعب فرصا أكبر بكثير من أى نظم سياسية أخرى للمشاركة فى صنع القوانين التي يجب عليهم أن يطيعوها . وفى اليونان القديمة حيث ظهرت الحكومة الشعبية لأول مرة حول عام ٥٠٠ ق . م ، سميت هذه النظم « ديمقراطيات » . وحول نفس الوقت تقريبا ظهرت الحكومات الشعبية عند الرومان الذين أسموا نظلمهم « جمهورية » . ومؤقتا ، سوف أكتفى بأن أسمى مثل هذه النظم « الحكومات الشعبية » .

ولقد تشكلت الأفكار والممارسات الخاصة بالحكومات الشعبية طوال الألفى العام التالية متأثرة بخبرات اليونان - خاصة فى مدينة أثينا - وروما . وحتى بعد أن حلت نظم الهيمنة محل ممارسات الحكومات الشعبية فى اليونان وروما ، فإن خبرة اليونانيين والرومان ظلت مهيمنة على الأفكار الخاصة بالحكومات الديمقراطية . وكان الايمان بعمق الرغبة فى الحكم من خلال المجالس التى يكون لكل المواطنين

(١) لمعالجة مطولة لموضوع هذا الفصل انظر للمؤلف : *Democracy and its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989) خاصة الفصلين السادس عشر والسابع عشر .

الحق في حضورها ، سمة أساسية لهذه الخبرة^(٢) . ولهذا السبب ، وغيره من الأسباب ، فإن الافتراض الذي صاد على مدار ألفي سنة تقريباً كان مؤداً أن الحكومة الشعبية لابد أن تقتصر بالضرورة على النظم الصغيرة مثل الدولة - المدينة .

حكم الكثرة

في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، قام جيل جديد من دعاة الحكومة الشعبية بتحدى هذا الافتراض ، حيث أكنوا أنه يمكن اعتبار التمثيل بدلاً مناسياً ومرغوباً فيه مقارنة بالمشاركة المباشرة في مجالس المواطنين . ومن ثم ، بدأ ينمو نظرياً وعملياً ، شكل جديد تماماً للحكومة الشعبية ، يختلف اختلافاً جذرياً في مناح عدة هامة عن كل نظم الحكم التي وجدت حتى ذلك الحين بما فيها الديمقراطية اليونانية ، الجمهورية الرومانية ، وجمهوريات الدولة المدينة التي وجدت في إيطاليا في العصور الوسطى وعصر النهضة . هذه النظم الميامية الحديثة التي تراوحت تسميتها بين النظم الجمهورية ، والنظم الديمقراطية ، والحكومات التمثيلية ، والجمهوريات الديمقراطية والنظم البرلمانية^(٣) ، وسّعت حدود نظرية الحكومة الشعبية وممارستها لتخرج من النطاق الضيق للدولة المدينة إلى المجال الأرحب للدولة القومية .

(٢) مع امتداد الجمهورية الرومانية إلى ماوراء حدود المدينة الأصلية لتضم إيطاليا كلها ، ثم ما هو خارج إيطاليا أيضاً ، ومع منحها المواطنة لكل رعاياها ، فإن الجمعيات التشريعية التي كانت تعقد في روما أصبح يحضرها جزء صغير - وكان يتزايد في سفره - من إجمالي المواطنين . وهذا الجزء كان يتكون من القاطنين قريباً من روما ، أو من الذين يملكون المال والوقت والدافع للقيام بالرحلة إلى روما . ومن ثم ، فإن المشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القوانين أصبحت نوعاً من الاستهزاء بالفكرة الأصلية وبالممارسة الأصلية . وبالرغم من هذا ، فإن الرومان لم يتبنوا مطلقاً الحكومة التمثيلية كبديل .

(٣) يثور الجدل أحياناً مؤكداً أنه خلال القرن الثامن عشر كانت ، للديمقراطية ، تعنى الحكومة المباشرة أو حكومة الجمعية التشريعية ، في حين أن ، الجمهورية ، كتبت تشير إلى الحكومة النيابية . والمرجع الذي يشار إليه عادة هنا هو جيمس ماديسون James Madison الذي أجرى هذا التمييز بين ، الديمقراطية النقية ، و ، الجمهورية . ، في مقالة مشهورة كتبها دفاعاً عن الدستور الجديد المقترح للولايات المتحدة .

Alexander Hamilton, John Jay, and James Madison, *The Federalist* (New York: The Modern Library n.d.), pp. 58-59.

ولكن استعراض الخطابة السياسية في أمريكا خلال القرن الثامن عشر ، يؤكد أن المصلحين كانوا يستخدمان بطريقة تبادلية حتى بواسطة نفس المتحدث ، وفي نفس الجملة .

Cf. Willis Paul Adams, *The First American Constitutions, Republican Ideology and the Making of State Constitutions in the Revolutionary Era*, trans. Rita and Robert Kimber (Chapel Hill, N.C.: The University of North Carolina Press, 1980), Chap. 4, "Republic and Democracy in Political Rhetoric", pp. 99-117.

المؤسسات السياسية فى حكم الكثرة

إن الذى جعل من هذه النظم نظاماً جديدة من المنظور التاريخى هو توليفتها الفريدة من المؤسسات السياسية . ومن بين هذه المؤسسات سبع بالتحديد لها أهمية خاصة ، ولذا سوف نناقشها بعد قليل . وبالرغم من أن بعض هذه المؤسسات نما بطريقة تدرجية فى بعض الدول أثناء القرن التاسع عشر ، إلا أنها لم تتخذ الشكل الحالى حتى مجيء القرن العشرين . فخلال هذا القرن نجد أن المؤسسات التى تميز الحكومة الشعبية الحديثة بصورة إجمالية عن كل النظم الشعبية الأقدم ، وكذا عن كل النظم الأخرى ، معاصرة أو تاريخية ، أصبحت تعنى :

١ - أن حق التحكم فى القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة يكمن - وفقاً للدستور - فى المسؤولين المنتخبين .

وهذه المؤسسة الحيوية لم تثبت بين بعض من أعرق وأعتى الدول الديمقراطية فى الوقت الحاضر إلا مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . فهى لم تثبت أقدمها فى فرنسا مثلاً حتى بزوغ الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ . أما فى الدول الاسكندنافية ، فإن استناد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى أغلبية الأصوات فى البرلمان بدلاً من تعيينهم بواسطة الملك جاء متأخراً أكثر من هذا : فى عام ١٨٨٤ فى النرويج ، وفى عام ١٩١٥ فى الدانمرك ، وفى عام ١٩١٨ فى السويد .

٢ - أن اختيار المسؤولين المنتخبين واستبعادهم سلمياً يتم من خلال انتخابات دورية وعادلة وحرية يغيب عنها القسر ، أو يكون محدداً فى أضيق نطاق .

وكما هو الحال بالنسبة لمفهوم المسؤولية ، فإن الاقتراع السرى ، والذى يعتبر الآن على نطاق واسع عنصراً أساسياً للانتخابات الحرة العادلة ، هو وافد حديث على الحكومات الشعبية ، حيث لم يطبق فى الانتخابات العامة بانتظام حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر إلا نادراً . وفى العديد من الدول لم يطبق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين .

٣ - أن لكل البالغين حق التصويت .

٤ - أن لمعظم البالغين أيضاً حق الترشح للمناصب العامة فى هذه الانتخابات .

هاتان المؤسستان الأخيرتان تعكسان التغير العميق فى أسلوب تفكيرنا الخاص بالديمقراطية سواء من حيث النظرية أو الممارسة . فحتى القرن الحالى ، كانت كل النظم الديمقراطية والجمهورية تستثنى جزءاً ضخماً من البالغين بها من المشاركة فى صنع القوانين التى كانوا يخضعون لها . ففي ديمقراطية أثينا المشهورة كانت

المرأة تُستثنى ، وقلة من الأجانب كانت تتمتع بالحصول على المواطنة حتى بعد الإقامة لأجيال في المدينة والمساهمة في دخلها المالى وفي بناء أمجادها ، كما أن العبيد ، وهم يمثلون جزءاً لا يستهان به من السكان كانوا يستثنون أيضاً . وحتى القرن العشرين كان النساء - وهن نصف عدد كل البالغين - يُحرمن من حق التصويت في الانتخابات العامة في كل الدول ، بما في ذلك دول مثل سويسرا والولايات المتحدة ، وهما يعدان من أقدم الديمقراطيات ، في العالم^(٤) .

وفي الولايات المتحدة ، وبالرغم من الصياغة الواضحة للتعديل الخامس عشر والذي يحظر التمييز في الانتخابات بسبب الجنس^(٥) ، فإن المود في معظم ولايات الجنوب كانوا يمنعون واقعاً من التصويت حتى بعد صدور القوانين الفيدرالية للحقوق المدنية وتطبيقها في الستينات .

٥ - أن للمواطنين الحق في حرية التعبير بما في ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم ، وهو حق يطبق عملاً عن طريق القضاء ومعظم الأجهزة الادارية .

٦ - أن للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات ، والتي ليست حكراً لا على حكومة الدولة ولا على أى جماعة أخرى منفردة ، كما أن لهم الحق في اكتساب هذه القدرة .

٧ - أن للمواطنين حق تكوين وعضوية المنظمات السياسية ، بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح .

وعندما نتحدث اليوم عن الديمقراطية ، أو الدول الديمقراطية ، فعادة مانعنى بذلك الدولة التي توجد بها هذه المؤسسات المربع ، ومع ذلك فإن مصطلح ديمقراطية يستخدم أيضاً ، وبصورة شائعة ، بمعناه الذى كان سائداً في القرن التاسع عشر ، عندما كان يشير إلى الدول التي توجد بها كل المؤسسات المربع السابقة باستثناء الثالثة والرابعة ، وهما المتضمنتان الانخال الكامل أو شبه الكامل للبالغين في عداد

(٤) في الدول التي وجدت بها المؤسسات السياسية المشار اليها هنا منذ ١٩٥٠ ، فإن النساء حصلن على حقوقهن الانتخابية بين ١٩١٠ و ١٩٢٠ . في الولايات المتحدة حصل النساء على حقهن في التصويت في الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٢٠ بعد إجازة لتعديل التاسع عشر . أما في فرنسا وبلجيكا فقد تم استبعاد النساء حتى الحرب العالمية الثانية ، وفي سويسرا لم يكن لديهن حق مسبق للتصويت في الانتخابات الفيدرالية حتى عام ١٩٧١ .

(٥) التعديل أجاز عام ١٨٧٠ مع بزوغ الحرب الأهلية ، وينص على : . يجب ألا يحجب حق مواطنة الولايات المتحدة في التصويت أو ينتقص منه بواسطة الولايات المتحدة ، أو أى ولاية ، على أساس من الجنس أو اللون أو وضع رقى سابق . .

المواطنين المتمتعين بحق المواطنة الكامل . وكما رأينا حالاً ، فإن هذا التضمين الكامل هو تطور يتميز به القرن العشرون بالأساس ، فمتنما صدر الكتاب الشهير للكتّاب الفرنسي العظيم ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville والمكون من جزئين ، والمعنون « الديمقراطية في أمريكا » عامي ١٨٢٥ و ١٨٤٠ ، لم يحاج أحد في أمريكا أو أوروبا في دقة العنوان ، بالرغم من أنه في ذلك الوقت كان المواطنون الذين يتمتعون بحق المواطنة الكامل ، والذين لهم حق التصويت والاشتغال بالشئون العامة هم أقلية من الأبيض الذكور البالغين .

هل كانت الولايات المتحدة ديمقراطية في القرن التاسع عشر بالرغم من القيود التي كانت تضعها على المواطنة الكاملة ؟ وهل هي ديمقراطية اليوم ؟ بسبب غموض مصطلح الديمقراطية ومعانيه المتعددة ، أجد أنه من المفيد أن أطلق على النظام السياسي الذي توجد به المؤسسات السبع اسم حكم الكثرة أو حكم الكثرة الديمقراطية ، مع أنني أود أن اتبع للتقليد الشائع فأشير إلى الدولة المحكومة بواسطة نظام حكم الكثرة بوصفها دولة ديمقراطية .

والنظم التي تغيب عنها واحدة أو أكثر من هذه المؤسسات السبع ، أو التي توجد فيها هذه المؤسسات في مرتبة أدنى بكثير من الحد الأدنى الواجب توافره في نظم حكم الكثرة ، تشكل في الواقع شريحة كبيرة وهامة ومنوعة من النظم التاريخية والمعاصرة . ونظم حكم اللاكثرة الموجودة في عالمنا المعاصر عادة مايشار إليها بوصفها نظماً سلطوية أو مهيمنة أو شمولية أو ديكتاتورية . ولموء الحظ ، وكما سوف نرى ، فإن أى مصطلح واحد منفرد ينقل صورة مبسطة جداً للتنوعات المعقدة للنظم السياسية في عالمنا الحديث . وبالرغم من هذا ، سوف يكون أكثر ملاءمة إذا ماجمعتها كلها وأسميتها نظماً لحكم اللاكثرة ، أو نظماً سلطوية .

نمو حكم الكثرة

بسبب القيود الموضوعية على الانتخاب ، والتي أشرنا إليها قبلاً ، لم ينشأ أى من نظم حكم الكثرة بصورة كاملة حتى قرننا الحالي . وبالرغم من هذا ، فإنه أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت في بعض الدول كل المؤسسات المذكورة قبلاً باستثناء شمول حق المواطنة للجميع . فمنذ ١٨٥٠ ، تزايد عدد نظم حكم الكثرة (للذكور أو لكل الأفراد) وذلك بصورة منتظمة ، باستثناء فترتي تنحدر : واحدة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، والأخرى في الستينات (انظر الشكل

١٠٧ - ١) . ولكن لأن عدد الدول في العالم قد زاد أيضاً ، نجد أن حكم الكثرة مثل عام ١٩٩٠ تقريباً نفس النسبة من المجموع الكلي ، والتي مثلها من حوالى نصف قرن مضى (انظر الشكل ٧ - ٢) .

اختلافات أخرى بين حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

إن المؤسسات السياسية السبع التي تم وصفها حالا ليست هي وحدها التي تميز حكم الكثرة عن حكم اللاكثرة ، فالدول التي تأخذ حكوماتها بحكم الكثرة الديمقراطية تختلف في عدة جوانب أخرى هامة عن الدول التي تحكمها نظم حكم اللاكثرة .

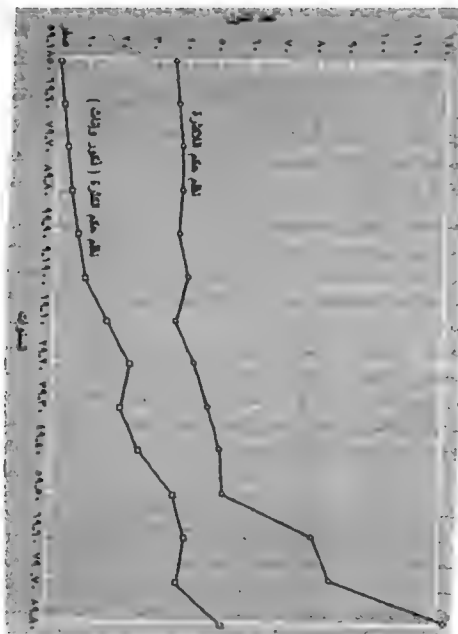
الحقوق السياسية : يتمثل أحد الاختلافات الهامة في وجود شبكة متمسكة من الحقوق السياسية الأساسية في حكم الكثرة . والعديد من هذه الحقوق هو جزء مكمّل لواحدة أو أكثر من المؤسسات السبع لحكم الكثرة . فالحقوق المطبقة عملياً من خلال القضاء والادارة ، ضرورية لوجود هذه المؤسسات وعملها مثل : حق التصويت في انتخابات حرة وعادلة ، وحق معارضة شاغلي المناصب العامة ومعارضة سياساتهم ، وحق تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصلح وغيرها من المنظمات ، وهكذا . ولكن بالإضافة إلى هذا ، فإن الناس في الدول التي تحافظ على مؤسسات حكم الكثرة على مدار فترة ممتدة من الزمن ، من المرجح أنهم سوف يشتركون في عدة توجهات سياسية ، ومعتقدات ولحده تدعم بدورها العديد من الحقوق والحريات الأخرى . وبالتالي ، فإن شبكة الحقوق تنزع نحو التوسع خارج نطاق تلك الحقوق الضرورية لعمل مؤسسات حكم الكثرة .

التعددية : الاستقلال مقابل التحكم : يعتبر الأفراد والنظم الفرعية أكثر استقلالية في مواجهة حكومة ودولة حكم الكثرة ، عنها في حكم اللاكثرة . وفي الحقيقة ، فإن جزءاً من مصداقية هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة التعريف . فالذي نعينه بنظم حكم الكثرة في الواقع هو أنها نظم تتميز من بين أشياء أخرى ، بدرجة عالية نسبياً من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات . فحقوق المشاركة في الحكومة

١) يجب ملاحظة أنه في الشكلين (١ - ٧) و (٢ - ٧) بعد الباد خاضعا لحكم الكثرة القائم على حق الاقتراع للذكور أو القائم على حق الاقتراع المقيد ، إذا كان ١٠٪ على الأقل من مجموع السكان قد صوّت بالفعل في الانتخابات القومية . وهذه عتبة من عتبتين لقيام الديمقراطية وفقاً لتقويفيهن في :

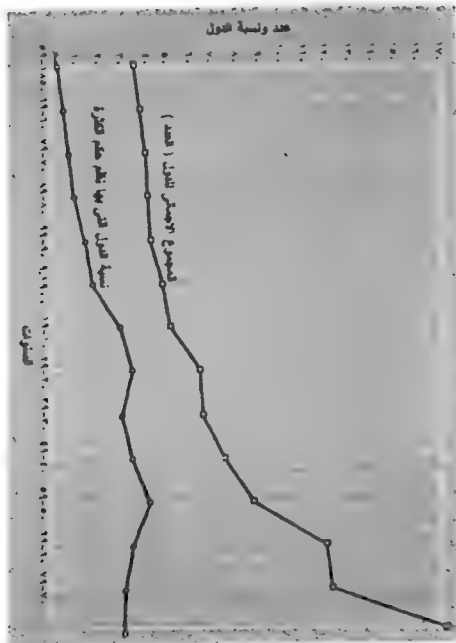
Tota Vaahtanen, *The Emergence of Democracy: A comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Sciences and Letters, 1984).

أما العتبة الثانية لدى فقهاء فهي : « عندما يكون نصيب الجماعات الأصغر على الأقل ٢٠٪ ، (ص ٣٣) .



الشكل (٧ - ١): نظم حكم التوترا في الأنعام من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٠ .

المصادر : Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy: A Comparative Study of 119 States* (Helsinki: The Finnish Society of Arts and Letters, 1984); Michael Coppedge and Wallace, "A Measure of Polyarchy", وهو بحث قدم إلى مؤتمر فيلاس للديمقراطية ، الذي نظمته مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد في الفترة من ٢٧ - ٢٨ مايو ١٩٨٨ . ويضمن الجدول أيضا معلومات إضافية مأخوذة من بحث غير منشور لكل من Coppedge, Reinicke & Dahl.



الشكل (٧ - ٢) نسبة الدول التي بها نظم حكم الكثرة بالنظر إلى كل الدول في الأعوام من ١٩٥٠ - ١٩٩٠ .
المصدر : انظر (الشكل ٧ - ١)

ومعارضتها ، وهي السمة المميزة لحكم الكثرة ، تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات ، بل وتحميها .

وكتناج لهذه الحقوق ، نجد منظمات متنوعة إلى درجة لا يمكن حصرها ، تنزع إلى القيام في نظم حكم الكثرة : نواد خاصة ، منظمات ثقافية ، جماعات ضغط ، أحزاب سياسية ، نقابات ، وهكذا . والكثير من هذه المنظمات يسعى بجديته من أجل ممارسة النفوذ على الحكومة ، وعدد أكثر يمكنه أن يتحرك إذا ما اعتقد أعضاؤه أن مصالحهم الحيوية مهددة . والنظم السياسية التي توجد بها جماعات ومنظمات عديدة مستقلة نسبياً عادة ما تعتبر **تعديدية** .

وعلى العكس من ذلك ، فإن نمو النزعة الاستقلالية تهدد طبيعة النظام السلطوى وتهدد قوة قادته . فالمنظمات المستقلة على وجه التحديد تعد خطيرة . ومن ثم ، فإن المنظمات لابد أن تظل تحت سيطرة الحكومة . وبالتالي ، فإنه بالمقارنة بالتعددية في نظم حكم الكثرة ، نجد أن النظم السلطوية أحادية بدرجة أكبر . وفي الحالات القصوى ، نجد أن الحكام السلطويين قد حاولوا أن يصبح كل فرد ، وكل منظمة ، جزءاً من نظام شامل للتحكم الهيراركي . وبالرغم من أن هذا القيد لم يتحقق مطلقاً في الواقع ، فإنه قد تم الاقتراب منه بشدة في بعض الأحيان . مثلاً ، في الاتحاد السوفيتي أثناء الفترة الأخيرة من حكم ستالين ، وفي ألمانيا في ظل حكم هتلر . وكان هذا هو المسبب ، كما رأينا قبلاً ، في مك اسم جديد للدلالة على هذه الأنظمة ، وهو الشمولية .

الافتقار مقابل القصر : في نظم حكم الكثرة ، وعلى خلاف الوضع في نظم حكم اللاكثرة ، يعتمد الزعماء السياسيون على الافتقار بصورة مكثفة ، وعلى القصر بصورة أقل^(٧) . فبعض أشكال القصر مستبعدة بالتعريف من نظم حكم الكثرة أو يقل اللجوء إليها . فالنظام الذي يسجن زعماء الأحزاب المعارضة أو يضطهد الصحف الناقدة على سبيل المثال ، لا يعتبر بالضرورة من نظم حكم الكثرة . وبالمقابل ، فإن نظم حكم الكثرة لابد أن تمد شعبها بحقوق للمشاركة في اختيار القادة السياسيين ومعارضتهم . ونظم حكم الكثرة تمد هذه الحقوق لتشمل كل السكان البالغين تقريباً . وكون هذه الاختلافات التي تميز نظم حكم الكثرة عن نظم حكم اللاكثرة هي

(٧) بالرغم من أن دافيد اپتر David Apter يستخدم تصنيفاً مخالفاً للأنظمة السياسية ، إلا أنه انتهى مقولة مشابهة في :

Choice and the Politics of Allocation (New Haven, Conn.: Yale University press, 1971), pp. 32-33, and passing.

بالأساس اختلافات مبدئية لاجعلها أقل أهمية ، بما أنها تعبر عن اختلافات حقيقية قائمة في الواقع . إضافة إلى هذا ، فإن الاختلاف في التوازن بين الاقتاع والقصر ، ماهو إلا نتيجة عملية مترتبة على الاختلافات في المؤسسات السياسية ذاتها . فالجماعة التي تملك حقاً نافذاً للمشاركة في اختيار القادة السياسيين ، سيكون احتمال إخضاعها للقصر في حالة وجود صراع أقل مما هو الحال عليه مع جماعة لاتملك هذا الحق ، وهذا يبدو واضحاً جداً إذا كانت الجماعة كبيرة إلى حد يجعلها تشكل أغلبية . ومادامت مؤسسات الحكومة الشعبية لم يصبها أى خلل ، فإن أى محاولة لممارسة القصر على جماعة تمثل أغلبية السكان لابد أنها ستفشل ، مادامت الأغلبية الواقعة تحت قصر يمكنها ببساطة أن تصوت ضد من هم في السلطة في الانتخابات التالية ، فتحل محلهم مسئولين أكثر استجابة لها . وبسبب هذا الوضع ، فإن السياسيين في نظم حكم الكتلة نادراً ما يكونون من السذاجة بحيث يساندون قوانين ضد رغبة الأغلبية من الناس ، فتجاهل الرأي العام من المرجح أن يكلفهم غالباً . وبالتأكيد ، بما أن القوانين نادراً ماتلقى مساندة جماعية ، فسوف نجد في أى نظام بعض الأشخاص الذين يخضعون لقوانين تحرمهم من فرصة أو امتياز أو حق كانوا يتمتعون به من قبل . ولكن حتى إذا كان الناس الذين يشاركون في صنع القرارات أحياناً مایعانون من الناتج ، فإن هؤلاء الذين لا يستطيعون المشاركة بالمرة من المرجح أنهم يعانون أكثر . ويبدو من المستبعد أن المؤتمر الدستوري كان سيسمح بالرق في أمريكا لو كان للسود نفس حقوق البيض الأمريكيين في المشاركة السياسية . ولغرض استعلاء البيض على العبيد المحررين حديثاً بعد الحرب الأهلية ، قلقد حُرم السود في الجنوب من حقهم في المشاركة السياسية ، وهو الحق الذى كانوا قد اكتسبوه مؤخراً .

وفى نظم حكم الكتلة ، عادة ما يكون من الصعب أن يُمارس القصر على عدد كبير من الناس حتى لو لم يشكلوا أغلبية . ففي حين أن القصر الواسع النطاق يشكل عبئاً على أى نظام سياسى ، فإن الحكومات الشعبية تجده أكثر صعوبة . فإذا كانت الحكومة تريد أن تتجنب احتمال اتساع نطاق نطق العصيان المدني ، بل وأحياناً الحرب الأهلية ، فى حالة تورطها فى قصر أقلية كبيرة ، فإنها تكون فى حاجة إلى أن تملك فى يدها مجموعة متنوعة من قوى القصر : نظام شرطة مركزياً ومنضبطاً ، بوليساً سرياً ، قضاء خاضعاً ، قوات عسكرية ومؤسسات بيروقراطية على أتم استعداد لطاعة الحكومة عندما يتطلب . الواجب . قصر أعداد كبيرة من المواطنين ، ومجموعة من القوانين والنصوص الدستورية والممارسات التى تسمح للحكومة أن توظف هذه القوى .

ومن ثم فإن تملك الحكومة نظاماً للقصر سوف يمثل إغراءً مستمراً للقادة غير المترددين ، وخطراً قاتماً على كل معارضة . وبالرغم من أنه من المفهوم أن الحكومة الشعبية قد تمارس القصر على قطاع كبير من السكان في مناسبات متفرقة وتظل قائمة ، إلا أنه كلما زاد تكرار هذا فإنه ينتقص من فرص بقائها . فمثلاً ، عندما عادت ممارسة القصر الشديد ضد السود في الجنوب الأمريكي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فإن الجنوب طوّر في الواقع نظاماً سياسياً مزدوجاً ، كان البيض يديرون فيه نظاماً شبيه بحكم الكثرة في حين كان سود الجنوب يحيون في ظل هيمنة قمعية .

التحكم المتبادل مقابل التحكم الأحادي : لأن حقوق المعارضة والمشاركة النافذة منتشرة بصورة أوسع في نظم حكم الكثرة عنها في نظم حكم اللاكثرة ، ولأن الأفراد والجماعات في نظم حكم الكثرة يتمتعون باستقلالية أكثر في مواجهة الحكومة ، فإن فرص القادة السياسيين لاستخدام القصر ضد منتقديهم ومعارضيههم تصبح أقل ، ويصبح الاقتاع متاحاً أكثر من القصر كأداة لممارسة النفوذ ، ويكون من الأرجح أن يشارك القادة السياسيون في شبكات من النفوذ المتبادل . وفي نظم حكم الكثرة ، من الأرجح أيضاً أن تُقرر سياسات الحكومة عن طريق المفاوضة والمساومة . أما في النظم السلطوية ، فعلى النقيض تكون ممارسة القادة للنفوذ ذات طابع أحادي ، ويضحي من الأرجح أن تنفذ السياسات من خلال الهيراركية والأوامر .

مسار النظام إلى الوضع الراهن : لأن السبيل الذي سلكته كل دولة لتصل إلى الحاضر فريد ، فإن كل دولة يكون لها تراث مختلف من الظروف التي تؤثر على فرص ظهور حكم الكثرة بها ، وعلى فرص التعايش السلمي .

وفي بعض الدول ، نجد أن الثورات العنيفة (خاصة الحروب الثورية من أجل الاستقلال الوطني) قد ساعدت على توحيد الشعب ، في حين نجد أن الثورات في دول أخرى قد خلفت وراءها تصدعات مازالت قائمة . قارن مثلاً نتائج الثورة الأمريكية من جانب ، وقيام دولة أيرلندا الحرة ، التي تحولت بعد ذلك إلى جمهورية أيرلندا ، من جانب ثان . ففي كلتا الحالتين نجد أن صراعاً عنيفاً ضد بريطانيا قاد إلى الاستقلال . ولكن في أمريكا نجد أن الثورة والكفاح المسلح ضد بريطانيا ، والخروج الجماعي للمحتلين البريطانيين ، ونمو أيديولوجية جمهورية مُتمنك بها على نطاق واسع ، كلها عوامل ساعدت على احتضان وتنغذية الأساطير الموحدة ، ولم تترك للشعب الأمريكي إلا القليل من معالم الانقسام . ولكن في أيرلندا ، فإن معاهدة السلام لعام ١٩٢١ والتي أبقت على شمال أيرلندا البروتستانتية كجزء من المملكة المتحدة ، قللت مريعاً إلى صراعات حادة بين حكومة دولة أيرلندا للحرّة

الوليدة والجيش الجمهورى الأيرلندى ، ثم إلى صراع دموى ومستمر فى شمال أيرلندا بين الأيرلنديين البروتستانت والأيرلنديين الكاثوليك ، مع دعم الجيش الجمهورى الأيرلندى للأقلية الكاثوليكية .

ومن منظور مختلف ، نجد بعض الدول قد تمتعت بقرون من الاستقلال الوطنى ، استطاعت خلالها أن تراكم خبرة سياسية ، وأن تطور مؤسساتها وتولد ولاءات لها وتكسر حدة التصدعات الثقافية وترسخ شعوراً بالقومية ، وأن تصل إلى طرق لاحتواء الصراعات داخلها . وبعض الدول الأخرى لم تستقل إلا حديثاً بعد عقود أو قرون من الحكم والاستعمار الخارجى . هذه الدول جديدة ، وهى مازالت تناضل من أجل تحقيق الهوية القومية ، ومازالت تعيش عصر الأزمات . ولأنها مازالت ممزقة بالصراعات القائمة فعلاً أو الكامنة ، فإن نخبتها تعتقد أنها مازالت غير قادرة على تحمل رفاهية حكم الكثرة وقادتها يعتمدون بشدة على القصر ليحافظوا على تماسك الأمة ومؤسساتها .

ولكن يبرز الآن سؤال آخر : ماهى العوامل التى تساعد على قيام حكم الكثرة ، أو تعمل على منع قيامه ؟ والوصول إلى إجابة عن هذا السؤال هو أكثر من مجرد شغف نظرى ، وذلك لأن الاختلافات العامة بين نظم حكم الكثرة وحكم اللاكثرة التى تم وصفها فى هذا الفصل هى هامة جداً بالنسبة لنا . وفى الفصل القادم سوف نحاول إذن أن نشرح لماذا قام حكم الكثرة فى بعض الدول دون غيرها .

الفصل الثامن

نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللا كثرة : تفسير

كما رأينا فى الشكل (٧ - ٢) ، فإن حوالى ٣٠٪ من كل دول العالم اليوم محكومة بواسطة حكم الكثرة . فى الثمانينات ، وصل عدد هذه الدول إلى حوالى ٥١ دولة من إجمالى ١٧٠ دولة مستقلة قانونياً فى العالم . كيف يمكننا أن نشرح حقيقة أن بعض الدول أنشأت وحافظت على مؤسسات حكم الكثرة ، فى حين أن بعضها الآخر لم يتمكن من ذلك ؟

كيف يوظف الحكام القصر العنيف^(١) .

فى الفصل الأول تم تمييز حكومة الدولة عن غيرها من الحكومات بالاستناد إلى نجاحها فى التمسك بادعائها حق التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية لفرض أحكامها داخل منطقة إقليمية معينة . فكل الدول توظف القصر أو التهديد باستخدام القصر داخلياً لفرض قوانينها وسياساتها ، وكثيراً ما توظفه خارجياً فى علاقاتها مع الدول الأخرى . والقرارات الدالة على الدولة والمميزة لها هى أدوات القصر المادى العنيف التى تملكها - خاصة تنظيمات للجيش والمشرطة ، بما فى ذلك البوليس السرى .

(١) من أجل معالجة مفصلة أكثر للمواضيع التى ستناقش فى هذا الجزء ، وللاجزاء الذى يليه ، راجع للمؤلف *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), pp. 244-56.

ماذا يمنع القادة من توظيف العنف القسرى كوسيلة للتدخل في الحياة السياسية ، أو لإعاقه مؤسسات حكم الكتلة أو الإطاحة بها ، أو لتأسيس نظم سطوى والبقاء عليه ؟ فعلى مدار التاريخ قام القادة بذلك ، وما زالوا يفعلونه حتى اليوم في العديد من الدول^(٢) .

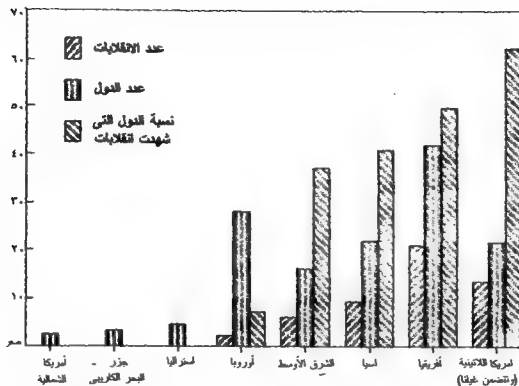
ولكن لكي تحكم دولة ما بواسطة حكم الكتلة فلا بد من توافر شرطين : (١) أن تكون منظمات الجيش والشرطة خاضعة للسيطرة المدنية ، و (٢) أن يخضع المدنيون الذين يسيطرون على الجيش والبوليس للرقابة من جانب مؤسسات حكم الكتلة .

الشرط الأول يتحقق بسهولة إذا كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة أو غير موجودة أصلاً ، كما كان عليه الحال في دول عديدة خلال فترة بروز نظم حكم الكتلة في القرن التاسع عشر . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الولايات المتحدة احتفظت خلال القرن ونصف القرن الأولين من وجودها القومي بمؤسسة عسكرية صغيرة خلال فترات السلم . وفي بعض الحالات النادرة لم توجد مؤسسة عسكرية على الإطلاق . فضلاً ألغيت القوات المسلحة في كوستاريكا عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بعد فترة قصيرة من وصول الحكومة إلى السلطة بمساعدة القوات المسلحة . أما اليابان فقد أعلنت في دستور ١٩٤٧ أنها لن تحتفظ أبداً بأي قوات برية أو بحرية أو جوية ، وذلك بعد أن كانت القوات المسلحة قد أصبحت فاعلاً سياسياً قوياً خلال الثلاثينات . وبالرغم من أن هذا النص قد ضعف نتيجة إنشاء الشرطة الاحتياطية ، القومية في مرحلة تالية ، ثم ظهور قوات الدفاع القومي ، بعد ذلك ، إلا أن الأثر الذي أحدثته تمثل في الحيلولة دون بروز القوات المسلحة كفاعل سياسي مؤثر في حكم الكتلة .

وبالرغم من هذا ، فإن معظم الدول تحتفظ بمؤسسات عسكرية تتمتع بقدر من الأهمية . ففي عام ١٩٨٣ كان المتوسط العالمي للاتفاق العسكري هو ٥.٦٪ من إجمالي الدخل القومي للدولة^(٣) . وتملك معظم الدول قوات عسكرية قوية إلى حد يجعلها تتفوق على المدنيين في حالة حدوث أي مواجهة مباشرة عنيفة . وكما يوضح الشكل (٨ - ١) ، فإن القوات العسكرية قد تدخلت في السياسة بالفعل في العديد من

(٢) للتعرف على دور الجيش في سياسات اليوم انظر : S.E.Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press and London: Pinter Publishers, 1980); Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977); Amos Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1977); Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1957).

(٣) Ruth Leger Svard, *World Military and Social Expenditures*, 11th ed. (Washington D.C.: World Priorities, 1986), Table 2, pp. 33 ff.



الشكل (١ - ٨) : الانقلابات العسكرية الناجحة موزعة على أقاليم العالم ، الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٧٣ .

المصادر : S.E. Elser, *Teh Man on Horeback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo: Westview Press, 1988), p.312

الدول وينجاح ، وذلك بفرض إقامة حكومات تحوز رضا القادة العسكريين . وفي فترة الخمسة عشر عاما من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٣ نجد أن الحكومات قد تأثرت بالتدخلات العسكرية في أكثر من دولة واحدة من بين كل ثلاث دول .

ما للذي يمنع القوات المسلحة في بعض الدول من أن تتقدم لتسيطر على الحكومات وتتحى القادة المدنيين جانباً ؟ أحياناً ما يكون الاحتراف العسكري عاملاً مساعداً إذا أدى إلى وجود مجموعة معتقدات تتماثل بالنظام الذي يمنحه العسكريون ولاهمهم وطاعتهم ، ويكونون ملتزمين إزاءه . ولكن الاحتراف لا يضمن السيطرة المدنية ، ولا يضمن ، من باب أولى ، السيطرة الديمقراطية . وذلك لأن الاحتراف قد يوجد أيضاً تصدعاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً بين العسكريين من جانب ، والمدنيين من جانب آخر ، إلى درجة تجعل من العسكريين طائفة منفصلة ومتميزة لاصلة لها بمجتمع المدنيين . إضافة إلى هذا ، فإن العسكريين المحترفين قد يقاومون السيطرة المدنية ، أو يزيحونها كلية إذا ما اعتقدوا أن القادة المدنيين يشكلون خطراً على المؤسسة العسكرية . وهم قد يرفضون السيطرة المدنية أيضاً إذا ما اعتقدوا أن

استقرار أو سلامة أو قيام النظام ، أو القيم التي يلتزمون بالحفاظ عليها . على سبيل المثال : النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي ، الدين ، الاستقلال القومي - مهددة بواسطة القادة المدنيين^(٤) .

وأكثر من هذا ، ففي حين أن السيطرة المدنية شرط ضروري لقيام حكم الكثرة ، فمن الواضح أن هذه السيطرة المدنية ليست كافية ، وهذا ما يشير إليه الشرط الثاني المذكور عالياً . فبالتركيز أن العديد من النظم الملطوية يحكمها قادة مدنيون يوظفون قوات الجيش أو الشرطة ، أو كليهما ، للقضاء على أي مقاومة لحكمهم . ويصبح واضحاً إذن أن حكم الكثرة يحتاج إلى شروط أخرى بالإضافة إلى ما سبق ذكره .

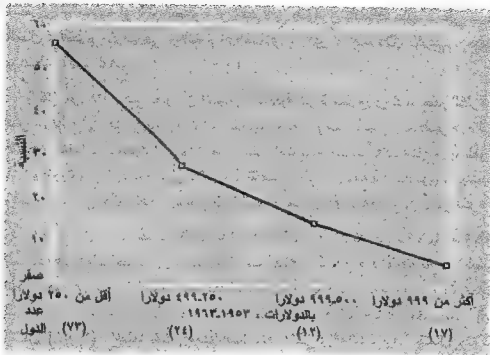
وأحد هذه الشروط يقترحه الشكل (٨ - ١) والذي يبين اختلافات حادة بين المناطق المختلفة في العالم فيما يتعلق باحتمال حدوث انقلابات فيها . هذه الاختلافات الإقليمية تشير بدورها إلى الأهمية المتوقعة للثقافات والمفاهيم والمعتقدات والتوجهات السياسية . وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل . وهناك اختلاف آخر يشير إليه الشكل (٨ - ٢) . فكلما نقص معدل دخل الفرد في دولة ما ، زاد احتمال حدوث انقلاب فيها . والواقع أنه ليس من الواضح مباشرة لماذا توجد هذه العلاقة . ولكن العلاقة الموضحة في الشكل (٨ - ٢) ، ما هي إلا جزء من علاقة أعم وأشمل بكثير تقوم بين حكم الكثرة من جانب ، والنظام الاقتصادي الاجتماعي للدولة من جانب آخر .

مجتمع حديث ودينامي وتعدي

يرتبط حكم الكثرة تاريخياً وبصورة واضحة بمجتمع يتميز بعدد من السمات المتداخلة : مستوى مرتفع نسبياً لدخل الفرد والثروة ، نمو اقتصادي طويل المدى ، التحضر ، قلة السكان الزراعيين واتجاههم إلى التناقص ، انعدام الأمية ، انتشار التعليم ، مجموعة متنوعة من المنظمات المستقلة نسبياً مثل شركات الأعمال ، النقابات ، الكنائس وغيرها ، معدلات عالية لمؤشرات ارتفاع مستوى المعيشة المتعارف عليها مثل نسبة وفيات الأطفال وتوقعات الحياة .

(٤) للحصول على نماذج لكل حالة ، انظر :

Alfred Stepan, *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil* (Princeton: N.J.: Princeton University Press, 1971) and «The New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in Alfred Stepan, ed., *Authoritarian Brazil* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973), pp. 47-65. Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977) .



الشكل (٨ - ٢) : الدخل الفردي ونسبة الانقلاط في الأعوام ١٩٧٢، ١٩٥٨ .

المصدر : 313، Finer.

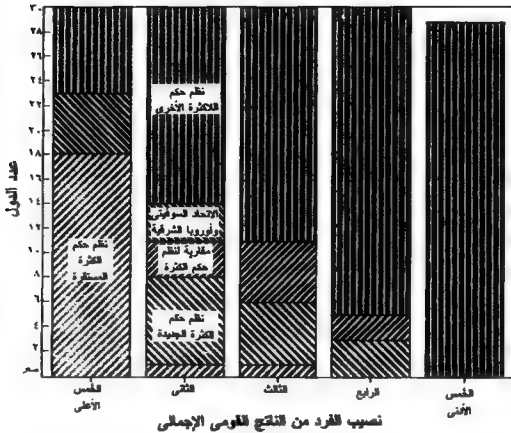
مثل هذه المجتمعات أطلق عليها مجتمعات ليبرالية ، رأسمالية ، برجوازية ، مجتمعات طبقة وسطى ، صناعية ، صناعية متقدمة (ومابعد الصناعية) ، حديثة (ومابعد الحديثة) ، تنافسية ، مجتمعات متجهة نحو السوق ، مفتوحة ، وغير ذلك . وهذه المجتمعات حديثة ، بمعنى أنها عبر التاريخ قد حققت مستويات عالية من الثروة والدخل ، والاستهلاك ، والتعليم ، والتمتع ، وغير ذلك من مثل هذه السمات ؛ وهي ديناميكية بفضل معدلات نموها الاقتصادي والمستويات المرتفعة للمعيشة ؛ وهي تعديلية بسبب وجود جماعات وجمعيات ومنظمات ووحدات عديدة غير ذلك تتمتع باستقلال نسبي . ومن ثم يمكن أن نصف هذه المجتمعات بأنها حديثة ديناميكية تعديلية (واختر الأ : مجتمعات ح د ت) .

والتر كيف أن المجتمع ح د ت ينزع بقوة نحو أن يكون نظاماً لحكم الكثرة ، سيكون من المفيد أن نرتب دول العالم بالنظر إلى درجة تملكها لمؤسسات حكم الكثرة . وفي الشكل (٨ - ٣) تم تصنيف ١٦٣ دولة في ثلاث عشرة فئة . الفئة الأولى تتكون من الدول التي كانت تتمتع في منتصف الثمانينات بمؤسسات حكم الكثرة جميعها . ولكن هذه الدول تم تقسيمها إلى مجموعتين : (١ - أ) وتضم الدول التي

وجدت بها هذه المؤسسات بصورة منتظمة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل (نظم حكم الكترة المستقرة) ، و (١ - ب) وتضم الدول حديثة العهد بهذا النظام (نظم حكم الكترة الجديدة) (٥). وفي الفئات الأخرى ، وباستثناء واحد هام ، تم ترتيب الدول وفقاً للتدرج الذي توافرت به مؤسسات أربع رئيسية من مؤسسات حكم الكترة ، وهي : القدرة على الوصول إلى مصادر معلومات متعددة وبديلة ، وحرية التعبير ، وحرية التنظيم ، وانتخابات حرة وعادلة . فمثلاً ، بالنسبة لدول الفئة الثانية فإن إحدى هذه المؤسسات كانت دون الحد الأدنى الضروري لوجود حكم الكترة . وعلى طرف نقيض ، نجد غالباً تاماً من الناحية العملية لكل مؤسسات حكم الكترة من الدول المنتمية إلى الفئة العاشرة . وهناك مجموعة هامة من الدول تتكون من الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا تشكل فئة خاصة بذاتها . فبالرغم من أنه في منتصف الثمانينات كان معظم هذه الدول يوجد ضمن الفئة العاشرة ، وقليل منها (بولندا والمجر) في فئة أعلى قليلاً ، إلا أنه بسبب التغيرات السريعة والجزرية التي حدثت في هذه الدول في النصف الأخير من عقد الثمانينات ، أصبحت تحتل مكاناً متميزاً . وسوف نلقى مزيداً من الضوء عليها بعد قليل .

وكما رأينا في الفصل السابق ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يعتبر مؤشراً تقريبياً للمجتمع الحديث ، لأنه يرتبط بالعديد من معالمه . ويوضح الشكل (٨ - ٤) أن معظم نظم حكم الكترة المستقرة هي من بين الدول التي تقع في الخمس الأعلى ، طبقاً لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . فثلاثة من بين أغنى أربع دول هي نظم لحكم الكترة ، مستقرة أو جديدة . وعلى العكس من ذلك ، فليس من بين أفقر الدول - الخمس الأخير في الشكل (٨ - ٤) - مايعتبر نظاماً لحكم الكترة . ولو وضعنا جانباً الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، سوف نجد أنه كلما قويت مؤشرات المجتمع الحديث ، زاد احتمال أن تملك الدولة مؤسسات حكم الكترة . وعلى النقيض من ذلك بالتأكيد ، فإنه كلما ضعفت المؤشرات ، ضعف احتمال قيام مثل هذه المؤسسات . ولكن ، وكما يبين الشكل (٨ - ٥) ، فإن مجرد ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يولد نظم حكم الكترة بطريقة آلية ، كما أن متوسط دخل الفرد المنخفض نسبياً لا يمنع قيامها بالضرورة . وإذا نحينا أوروبا الشرقية جانباً ، فإن الدول التي تشذ عن هذه القاعدة في الشكل (٨ - ٥) هي دول النفط في الشرق الأوسط التي أصابها الثراء فجأة ، فهذه الدول احتفظت إلى حد كبير بأشكال الحكم التقليدية بها . أما بقية المؤشرات الأخرى للمجتمع الحديث فتنبئ عن وجود علاقة أكثر اتساقاً [الشكلان (٨ - ٦) و (٨ - ٧)] .

(٥) ومن ثم ، فبعضها يعتبر دولاً حديثة ، وبعضها تمت مفرطته حديثاً ، أما البعض الثالث فتجد أن نظم حكم الكترة قد أعيد تأسيسها فيه بعد فترة من الحكم السلطوي .

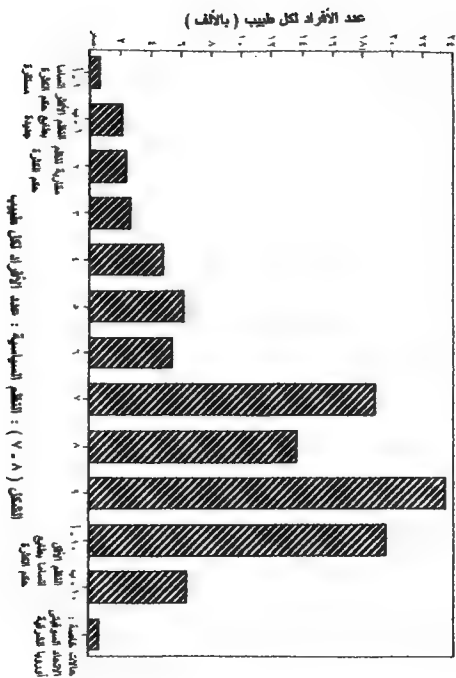


الشكل (٤٨) : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ومدى تكرار نظم حكم الكثرة (١٤٩ دولة) .
المصادر : للناتج القومي الإجمالي ، أنظر المصادر التي ذكرت بخصوص الجدول (٢٦) .
لما لتصنيف السيلسي ، فنظر الشكل (٢٨) .

ما الذي يفسر هذه العلاقة ؟ توجد سمات كثيرة جداً في المجتمع الـ ح د د ت تشجع على قيام حكم الكثرة إلى درجة أنه يضحى من الخطأ أن نركز على سمة واحدة فقط مثل الناتج القومي الإجمالي ، بوصفها أساسية أو سببية . والجوانب المتعددة في المجتمع الـ ح د د ت المشجعة على قيام نظم حكم الكثرة يمكن اختزالها في سمتين عامتين : (١) المجتمع الـ ح د د ت يشتمل القوة والنفوذ والسلطة والتحكم بحيث لا تتركز في أي يوزة واحدة ، بل تتوزع بين مجموعة متنوعة من الأفراد والجماعات والجمعيات والمنظمات ، (٢) ويرعى توجهات ومعتقدات مشجعة للأفكار الديمقراطية^(١) .

وبالتالي ، فإنه إذا ما بدلت دولة سلطوية ما في اكتساب سمات المجتمع الـ ح د د ت ، فلنأثر تولد أيضاً ، وفي ذات الوقت ، ضغطاً داخلياً اجتماعياً واقتصادياً

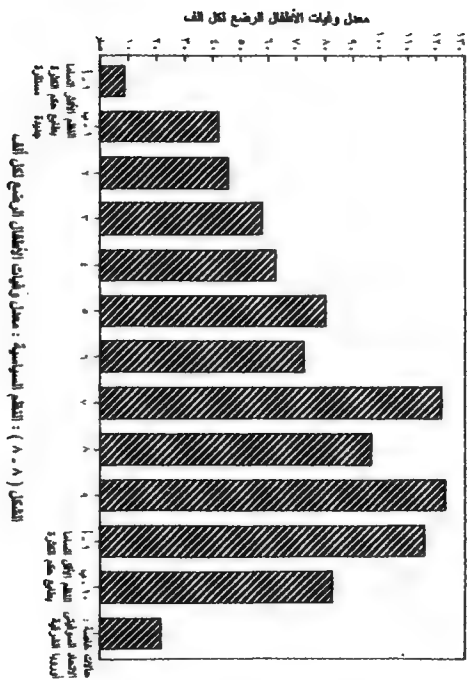
(١) أنظر : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 1.



وثقافيا ونفسيا وسياسيا لاقامة الحقوق والحريات والغرض ، وتقويتها بهدف البحث عن المعلومات والحصول عليها من مصادر غير حكومية ، وتعبير المرء عن معتقداته ، وتكوين منظمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية مستقلة ، والمشاركة فى الانتخابات الحرة العادلة لاختيار أصحاب المناصب العليا فى الحكومة . وقمع الحركة الرامية إلى التغيير فى مثل هذه الحالة يضحي أمراً صعباً ، ومكلفاً للقيادة ، حيث سينشأ بالضرورة تناقض بين النظام السياسى السلطوى من جانب ، والطابع البازغ للمجتمع من جانب آخر .

ومع حلول عقد الثمانينات ، كان الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية قد اكتسبت الكثير من سمات مجتمعات الحداث ، كما يتضح فى الأشكال من (٨ - ٣) إلى (٨ - ٨) . ومن ثم نشأ تناقض عميق بين أنظمتها التى تتسم بسلطوية شديدة فى جانب ، وبين الضغوط التى ولّتها مجتمعاتها الحداث الوليدة فى جانب آخر . وكانت القيود المفروضة على المعلومات وحرية التعبير وتكوين المنظمات فى بولندا والمجر أقل منها فى الاتحاد السوفيتى . وعندما تقلد جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، وتقدم ببرنامجه يدعو إلى انفتاح أكبر وممارسات ديمقراطية أكثر فى الحكومة ، بدأت تبرز أمام الرأى العام القوى التى كانت حتى ذلك الوقت مقهورة ، وبدأ النظام السياسى السوفيتى يقترب من حكم الكثرة .

والعلاقة القوية القائمة بين نظم حكم الكثرة التامة من جانب ، والمجتمع الحداث المتطور جداً من جانب آخر ، ليست موضع شك . ولكن إذا كان تفسير هذه العلاقة يكمن فقط فى السمتين المنكورتين قبلاً ، فهذا يعنى إذن أن أى مجتمع تتوافر فيه هاتان السمتان سوف يكون مهياً لقيام نظام حكم الكثرة به . ولكن الإحدى والعشرين دولة التى قامت بها المؤسسات المميزة لتنظم حكم الكثرة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل - وهى الدول الأقدم والأكثر استقراراً والموضحة فى الشكل (٨ - ٣) - لم يكن بها مجتمعات حداث عندما تجذرت فيها هذه المؤسسات وتطورت . فالولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كانت مجتمعاً تسيطر عليه الزراعة إلى حد بعيد . فلو كنا منعمدين على أنواع المؤشرات الموضحة فى الأشكال المستخدمة فى النص أعلاه ، فقد نخلص إلى أن قيام نظام حكم الكثرة فى الولايات المتحدة كان احتمالاً بعيد التحقيق . ولكن مجتمع أمريكا الزراعى كان يمتلك بالفعل السمتين الحيويتين ، على الأقل بين الذكور البيض : فلقد كان يشتت القوة والنفوذ على نطاق واسع بين الذكور البيض ، كما أنه نمى بينهم معتقدات مشجعة للديمقراطية . وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن تعود المجتمعات الزراعية ، على شكلة المجتمعات التى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والترويج



وسويسرا ، الظهور مرة أخرى ، فإن قلتها تكمن في كونها تقوم بتذكيرنا بأن المجتمع الحدت لا يمثل ضرورة حتمية لقيام نظم حكم الكثرة .

وبالرغم من وضوح قوة العلاقة إلا أن الانحرافات في الاتجاهين تنبئنا بأن هناك عوامل أخرى لابد أن تكون موجودة وفاعلة . ولقد اختبرنا أحد هذه العوامل قبلاً ، وهو السيطرة على الجيش والشرطة . وهناك عامل آخر لابد أن يؤخذ في الاعتبار ، وهو الطريقة التي قد تؤثر بها الثقافات الفرعية في الحياة السياسية .

الثقافات الفرعية^(٧)

كما رأينا قبلاً ، فإن الدول تتباين في حجم ميراثها من الاختلافات الثقافية الفرعية في الدين والتجمعات الاثنية والجنس واللغة ، وكذا في قدر تكريات المعالجة الماضية لهذه الاختلافات ، وكلا المظهرين هام . ويتأثر مستوى التراضي في دولة ما ، وبالتالي مدى توافر فرص التعايش السلمي وقيام نظم حكم الكثرة بقدر تنوع الثقافات الفرعية في جانب ، وكذا بطريقة التعامل مع هذه الاختلافات في جانب آخر . وميراث الاختلافات بين الثقافات الفرعية يزيد من مساحة الصراع الكامن . حقيقة أن نيوزيلندا والسويد والنرويج وإيسلندا تتمتع بتجانس ثقافي شبه تام ، تنصر المستويات المنخفضة نسبياً للصراع فيها . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن الثقافات الفرعية التي لا حصر لها في الهند تنصر بدرجة كبيرة المستوى العلى للصراع بها . وليس من المستغرب إذن أن نظم حكم الكثرة أكثر شيوعاً في الدول المتجانسة عنها في الدول التي تعاني من تصدعات عديدة في الثقافات الفرعية .

ولكن الطرق التي تواجه بها الدول اختلافات الثقافات الفرعية بها تساعد أيضاً على تفسير مستويات التوافق والصراع . فإذا كان مستوى الصراع أكثر ارتفاعاً في بلجيكا عنه في سويسرا على سبيل المثال ، فإن قدراً كبيراً من تفسير ذلك نجده في حقيقة أن سويسرا استطاعت برغم وجود أربع مجموعات لغوية بها ، وديانتين ، وولاءات إقليمية قوية ، أن تتجنب أي تمييز خطير بين الثقافات الفرعية بها . على العكس من ذلك ، نجد أن بلجيكا مازالت تعاني من التمييز بين الوالونيين والفلمنكين

(٧) تعاملت بعض الدول بنجاح مع تصدعات الثقافات الفرعية بها عن طريق خلق نظم ديمقراطية عشائرية .. ولقي بشارك من خلالها كل الزعماء السياسيين المنتمين إلى الثقافات الفرعية المتميزة في تدخل كبير ، لا يسمح بأن يتم اتخاذ أي قرارات تؤثر في المصالح الحيوية لأي من الثقافات الفرعية دون اتفاق زعمائهم . ومن الحالات التي حطت نجاحاً : السويد ، هولندا ، بلجيكا . لوصف وتحليل للديمقراطية المشاركة أنظر : Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

والذى يمتد عمره لقرون عديدة مضت . أما الولايات المتحدة ، ورغم نجاحها التام في تجنب الصراعات بين شعب يتسم بالتنوع الدينى والاثنى ، فليها سجل لا يباريها فيه أى نظام آخر لحكم الكثرة ، فيما يتعلق بالتمييز ضد السكان من أصل إفريقى سواء كعبيد أو كمواطنين فيما بعد . وميراث التمييز هذا كان مبيهاً مباشراً للتوترات الداخلية حول حقوق الأمريكيين الأفارقة وللقرص المتلحة لهم ، والتي سادت الولايات المتحدة فى الستينات .

والعوامل التى تمت مناقشتها فى هذا الفصل ليست هى العوامل الوحيدة التى تتطلبها تفسير كامل لوجود ، أو غياب حكم الكثرة ، فلم يرد هنا ، مثلاً ، أى ذكر للمعتقدات أو الاتجاهات أو الأفكار أو التوجهات أو الثقافة السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن كلاً من هذه العوامل يلعب دوراً كبيراً ومستقلاً . وبعض هذه الجوانب سوف يتم تناوله فى الفصل القادم .

من الواضح إذن أن العديد من الدول فى العالم يمتلك الآن الكثير من ، أو حتى كل الشروط الضرورية لقيام نظم حكم الكثرة . وإذا طورت هذه الدول تلك الشروط ، وكلما تزايد عدد الدول التى تطورها ، فإن احتمال تطويرها للمؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة سوف يزداد أيضاً . ولكن فى العديد من الدول ، على الجانب الآخر ، نجد أنه من غير المحتمل أن تظهر الشروط التى تمهد لنظم حكم الكثرة فى المستقبل المنظور . وفى مثل هذه الدول مستقوم حتماً نظم سياسية لحكم اللاكثرة .

ومن المؤكد أنه لا يوجد ما يضمن تسوية الصراعات السياسية سلمياً ، أو تحقق المثاليات الديمقراطية بصورة كاملة ، أو أن نظاماً جديدة عديدة لحكم الكثرة سوف تبرز ، أو حتى أن نظم حكم الكثرة القائمة سوف تستمر ، ولكن سيكون فى حدود المعقول أن نأمل أنه مع نمو معرفتنا المتعلقة بالقضايا المحورية المطروحة فى هذا الفصل ، سيصحى الناس قلدين على التحرك بطريقة أكثر حكمة لتقليل الضرر ، ولتسوية صراعاتهم سلمياً ، ولترقية أداء حكوماتهم إذا ما قيس هذا بالمستويات الدقيقة غير المتحققة للديمقراطية .

الفصل التاسع

الرجال والنساء المهتمون بالسياسة

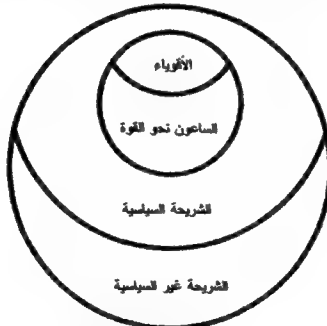
تنبع أى نظرية سياسية من حقيقة أن كل البشر يحيون معاً . وإذا ما طرحنا جانباً بعض الاستثناءات القليلة ، فنجد أن بنى البشر لايحيون فى عزلة تامة . وبغض النظر عما إذا كانت عناصر الغريزة ، أو العادة أو الضرورة أو الاختيار ، هى التى تجعل البشر ينزعون إلى تشكيل المجتمعات ، فإنها قد برهنت بوضوح ، وعلى مدار آلاف السنين ، أن الإنسان حيوان اجتماعى . ولكن ، وبالرغم من كونهم حيوانات اجتماعية ، إلا أن البشر ليسوا بالضرورة أو بالغريزة أو بالتعليم ، حيوانات سياسية . على الأقل ليس بنفس المعنى . وبالرغم من أنهم يحيون فى مجتمع ، فإنهم قد لايشعرون بالحاجة إلى الاهتمام بسياسة ذلك المجتمع ، ولا بالحاجة أيضاً إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ولا إلى الاعتزاز بالمؤسسات والقيم السياسية لذلك المجتمع . وإذا كان بعض الناس يهتم بهذه الأمور ، فإن الكثير منهم لاتعنيه تلك الأمور فى شيء .

وبالرغم من هذا ، فلأن البشر اجتماعيون نجدهم يقيمون أنظمة سياسية . فمن الواضح أن البشر لا يستطيعون أن يحيوا معاً دون الدخول فى علاقات نفوذ . وعندما تصبح هذه العلاقات مستقرة ومتكررة ، توجد النظم السياسية .

وبهذا المعنى الفضفاض للمصطلح للمراء أن يقول (مع أرسطو) إن الإنسان حيوان سياسى . فبغض النظر عن قيمهم واهتماماتهم ، يقع الناس لا محالة فى أحابيل النظم السياسية . سواء أحبوا هذه الحقيقة أم لا ، وسواء أدركوها أم لم يدركوها .

ولكن الأشخاص الذين يُوجَدون داخل حدود نظام سياسي ما ، لا يكونون مهتمين ، وبنفس الدرجة ، بالحياة السياسية . بالإضافة إلى هذا ، فإن الفرد قد يكون مرتبطاً بشدة بالحياة السياسية لنظام ما - الأسرة مثلاً ، أو النادي ، أو مكان العمل ، أو الشركة ، أو النقابة ، أو الكنيسة ، أو المدرسة ، ومثل ذلك من الأنظمة - ولكن ليس بالحياة السياسية المتعلقة بحكومة الدولة ، وهو ما أشرنا إليه في الفصل الأول تحت اسم الحكومة . وبسبب أهمية الحكومة ، فإن هذا الفصل سوف يركز بالأساس على الأنشطة التي تقوم بها هذه الحكومة بالتحديد . ومن ثم ، فإن مصطلحات مثل السياسة ، والحياة السياسية ، والتوجهات السياسية وغيرها ، سوف تشير إلى الأنشطة المحيطة بحكومة الدولة . ومن ثم يجب أن نتذكر أن الوصف والتحليل في الفصل الحالي لا ينطبقان بالضرورة على أنشطة في مجالات أخرى بخلاف حكومة الدولة .

لقد ذكرت منذ لحظة مضت أن الناس لا يهتمون بدرجة متساوية بالحياة السياسية . وهذا يتضح أكثر فيما يتعلق بحكومة الدولة . فبعض الناس لا يبالون بالسياسة في هذا المجال ، وبعضهم الآخر يكون مهتماً جداً . وحتى من بين هؤلاء الذين يرتبطون بشدة بالسياسة ، فإن البعض منهم فقط هم الذين يسمعون بنشاط وهمة نحو القوة . ومن بين الساعين نحو القوة ، فإن البعض يحصل على قدر من القوة أكثر من الآخرين . وهذه المجموعات الأربع - الشريحة غير السياسية ، الشريحة السياسية ، الساعون نحو القوة ، والأقوياء - يوضحها الشكل (٩ - ١) .



الشكل (٩ - ١) : الشرائح السياسية

الشريعة غير السياسية

بما أن الشريعة غير السياسية تتداخل بأشكال غير مدركة مع الشريعة السياسية ، فإن وضع أى حد قاطع بين الشريحتين لابد أن يكون تحكيمياً . وبالرغم من هذا ، فإنهما - كما سوف نرى - متميزتان عن بعضهما البعض . ولأن العديد منا يعتبر أنه من الأمور المسلم بها أن الناس حيوانات سياسية بالطبع ، فإن وجود مواطنين نشيطين مهتمين ، وهم الذين يكونون للشريعة السياسية ، نادراً ما يحتاج إلى تفسير . ولكن الذى يبدو محيراً أكثر هو وجود الشريعة غير السياسية .

ومع ذلك ، يبدو من الصحيح أنه فى معظم الدول فإن الذين يظهرون اهتماماً واضحاً بالمسائل السياسية ، ويكونون مهتمين ومطلعين على السياسة ونشيطين فى الحياة العامة ، لايشكلون نسبة كبيرة من البالغين، بل على العكس فهم عادة ما يمثلون أقلية . وحتى فى الدول التى بها حكومات شعبية حيث تكون فرص المشاركة السياسية كبيرة ، فإن الشريعة السياسية لاتشمل كل المواطنين بأى حال من الأحوال . وعلى العكس من ذلك ، ففي كل نظم حكم الكثرة يبدو أن عدداً كبيراً من المواطنين يكون غير مهبال بالسياسة ، وغير فعال نسبياً - باختصار يكون غير سياسى .

وبالتأكيد ، توجد تباينات هامة من نظام إلى نظام ، ومن وقت إلى آخر ، ولكن فشل جزء كبير من المواطنين فى استغلال فرص المشاركة فى الحياة السياسية ، يبدو كأنه ظاهرة عالمية تقريباً . حتى الدولة المدينة فى اليونان ، والتى تعتبر أحياناً نموذجاً للمشاركة الديمقراطية ، لم تكن محصنة ضد هذا^(١) .

وأحياناً تعتبر اجتماعات مدينة نيويورك كـ نماذج للمشاركة الديمقراطية . ولكن مثلما كان الحال عليه فى أثينا ، فإننا نجد فى مدن نيويورك أيضاً مواطنين غير

(١) الدليل الباقى مجزأ إلى حد كبير بدرجة لا تسمح بإمكانية الوصول إلى صورة متكاملة أو خلاصات جادة ، والباحثون الكلاسيكيون يختلفون فى تفسيراتهم . ومن الحجم المقرر لمواطنى أثينا (من ثلاثين إلى أربعين ألفاً) . ومن النصاب القلتونى الواجب لصحة الاجتماع والمطلوب لأغراض معينة (ستة آلاف) . ومن تقدير مقاعد الجمعية العامة للمواطنين بثمانية عشر ألفاً حيث كانت تجتمع الجمعية ، يضحى من المعلوم أن نخلص إلى أن نسبة يمتد بها من المواطنين الأثينيين لم يكونوا يحضرون اجتماعات الجمعية . ولقد تم الحصول على هذه الأرقام من : C.M. Bowra, *Classical Greece* (New York: Time Inc., 1965), p. 106., and H.D.F. Kitto, *The Greeks* (Baltimore, Md.: Penguin Books, 1951, 1957), p. 131.

وهناك وجهة نظر ترى أن الحياة السياسية فى أثينا كانت تتمتع بقدرة عال من المشاركة الديمقراطية ، أنظر : Josiah Ober, *Mass and Elite in Democratic Athens* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

مهتمين بممارسة حقوقهم ، أو بالقيام بالتزاماتهم السياسية^(١) . وحتى اليوم مازالت المشكلة تعتبر حادة . ففي معظم نظم حكم الكثرة نجد أن مليونين ، خمس وثلاث الناضجين الذين لهم حق التصويت لا يشاركون عادة في الانتخابات العامة ، ونسباً أكبر من ذلك بكثير يمتنعون عن المشاركة في أنواع أخرى من الأنشطة السياسية^(٢) .

فلماذا حتى في المجتمعات الحديثة ، ورغم انتشار التعليم والانتخابات العامة والنظم السياسية الديمقراطية ، نجد أن الشريحة غير السياسية كبيرة إلى هذا الحد ؟ ولنجيب عن هذا السؤال سوف نحتاج إلى ملاحظة أكبر بكثير مما يمكن أن يتاح هنا ، ولكن يمكننا أن نعطي إجابة قصيرة ، وإن كانت تبدو شكلية إلى حد ما . ويبدو أن هناك مجموعة من الأسباب الأساسية التي توضح لماذا لا يخطر الناس في السياسة .

(١) سيكون من غير المرجح أن تتخبط في السياسة إذا ما اعتبرت أن المكافأة المتوقعة من وراء ذلك منخفضة القيمة مقارنة بالمكافأة التي تتوقعها من أنواع أخرى للنشاط . فالمكافآت التي قد يحصل عليها الفرد (أو يتوقعها) من النشاط السياسي يمكن أن تقسمها إلى نوعين : مكافآت مباشرة يتحصل عليها الفرد من النشاط ذاته ، وفوائد غير مباشرة يتحصل عليها كنتيجة مترتبة على هذا النشاط .

والمكافآت المباشرة التي يتم الحصول عليها من الانخراط في الحكومة تتضمن إحساس المرء بأنه يفي بالتزاماته كمواطن ، وتتضمن أيضاً متعة التفاعل الاجتماعي مع الأصدقاء والمعارف ، وارتفاع مستوى الاعتراف بالذات كنتيجة للاتصال

(٢) في نيو هافن ، على سبيل المثال ، تبدو المشكلة كأنها قائمة بصفة مستمرة . في عام ١٦٤٢ نجد المحكمة العامة للمستمرة قد ، أفرت أن أي إنسان حر يتقاعس بعد تحذيره عن التمثيل أمام المحاكم العامة قبل أن ينتهي سكرتير المحكمة من ثلاثة قائمة للقضايا . سوف يتم تفريمه شلناً وستة داليم ؛ وأن أياً من المزارعين الآخرين الذين يكتشف غيابهم بعد أن تكون أسماؤهم قد تليت سوف يتم تفريمهم شلناً . فريق العدالة للسنوات القليلة الأولى قد تقشع وأضحى حضور المحاكم العامة عبئاً ثقيلاً بالنسبة للكثيرين . وبعد مرور قرن على هذا ، كانت المشكلة مازالت قائمة دون حل .
Charles H. Levermore, *The Republic of New Haven* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1886) pp.44,231.

(٣) نسب الأشكال المتحدة للمشاركة والموجودة في عدد من الدول يمكنك أن تجدتها في : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 10. C. Bingham Powell, Jr., «American Voter Turnout in Comparative Perspectives», *American Political Science Review* 80, No.1 (March 1986), pp. 18-43. Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A seven-Nation Comparison* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1978). Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, 1965) Table II. 5, p.56.

بشخصيات هامة ، أو كنتيجة للقدرة على الوصول إلى معلومات غير متاحة ، ومتعة السياسة ذاتها بوصفها مباراة أو منافسة قد يكسب فيها الجانب الذي يميل له المرء أو يخسر ، وهكذا . ولكن بالنسبة للعديد من الناس ، فإن النشاط السياسي أقل مكافأة بكثير من غيره من الأنشطة - مثل الأسرة ، أو أملن للترفيه ، أو ساعات العمل ، أو الجيرة . وبالنسبة للكثيرين ، فإن الاضطرار في الحياة السياسية للدولة يرتب مشاعر ونخلاً وأمناً واحتراماً ومتعة ، وغير ذلك من القيم التي تكون أقل بكثير مما يحققه المرء من العمل في مهنته ، أو مشاهدة التلفزيون ، أو القراءة ، أو صيد السمك ، أو اللعب مع الصغار ، أو مشاهدة مباراة لكرة القدم ، أو تركيب جهاز موسيقى جديد . ويرجع تفسير ذلك بلاشك إلى حقيقة أن الناس لا يعتبرون كائنات حكيمة متأملة مندية بالفرصة . والكثير من رغباتنا الأكثر ميظرة ، ومصدر العديد من أقوى عناصر الاشباع بالنسبة لنا يمكن أن نرجعه إلى دوافع واحتياجات ومطالب بيولوجية ونفسية قديمة وثابتة . فالحياة السياسية المنظمة ظهرت في مرحلة متأخرة من تطور الانسانية ؛ واليوم يتعلم الناس كيف يتصرفون كمشاركين في السياسة وذلك بمساعدة من - وكثيراً في إطار معوقات من - ملكة غريزية تكونت كنتاج لعملية تطور طويلة . فتجنب الألم ، وعدم الارتياح ، والجوع ، وإشباع الرغبات الجنسية ، والحب ، والأمن ، والاحترام هي احتياجات ملحة وأولية ، وعادة ماتقع الوسائل السريعة والمحموسة لاشباع هذه الاحتياجات خارج نطاق الحياة السياسية^(٤) .

أما الفوائد غير المباشرة المتوقعة من النشاط السياسي ، فيمكن أن تنقسم إلى نوعين : فبعضها يعتبر فوائد خاصة يحصل عليها فرد معين أو أسرة بعينها - مثلاً وظيفة عن طريق قادة الحزب ، أو مكافأة مادية للقيام بالعمل في مراقبة الانتخابات ، أو استغلال ما للنفوذ ، وهكذا . أو قد تتخذ الفوائد شكل قرارات حكومية تفضيلية : تعتمد الحكومة تسيماً للأرض غير موحد يمكن شخصاً ما من توسيع منزله ، أو تصدر الترخيصات ، أو تصدر إعفاء من أداء الخدمة العسكرية بسبب بعض الظروف الأسرية ، أو تزيل أعنة الهاتف التي تشوه المناظر الجميلة ، أو تمنح مساعدات زراعية ، أو توافق على توصيل إمدادات مياه أفضل إلى بيت ما^(٥) .

(٤) يقرن روبرت إلين Robert E. Lane النفوذ والقوة بوصفهما مصدرين للإشباع والنفوذ في : «Experiencing Money and Experiencing Power.» in Ian Shapiro and Grant Reuber, Power, Inequality and Democratic Politics (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 80-105. Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America (New York: Harper and Row, 1972), p. 49.

ولقد تم استخلاص التمييز بين شكلَي المشاركة المذكورين في هذه الفقرة ، والفقرة التالية ، من مناقشات فيريبا ونای .

والفوائد الخاصة تشكل دافعاً كافياً لبعض الناس للقيام بالمشاركة السياسية . فالآلة السياسية الأمريكية التطبيقية بنت ولاء المؤيدين لها والعاملين في الأحزاب أساساً على المكافآت الخاصة .

ولكن المكافآت الخاصة نادراً ما تتسع بصورة كافية لتشمل كل المواطنين . وغاية ما يمتنى معظم المواطنين أن يحصلوا عليه من الحكومة هو المكافآت الجماعية . وتتمثل في النتائج المترتبة على تلك النوعية من القرارات التي تمنح فئة كبيرة من الأشخاص مثل دافعي الضرائب ، أو المستفيدين من سياسات التأمين الاجتماعي ، أو سائقي السيارات ، وهكذا . وفيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالحرب والسلام ، وقرارات الشؤون الخارجية والسياسات العسكرية ، وما يشابه ذلك من مسائل أخرى ، فإننا نجد أن كل المواطنين يتأثرون بها . ولكن بعض الأشخاص لا يعتقدون أنهم يستفيدون من هذه الأنشطة الحكومية . ففي مسح للاتجاهات والأنشطة السياسية للمواطنين شمل أربعة نظم لحكم الكثرة بالإضافة إلى نظام يصوبه الحزب الواحد (المكسيك) ، قرر حوالي ثلاثة أرباع السكان في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أنهم يعتقدون أن أنشطة الحكومة تنزع نحو الارتفاع بمستوى مناطقهم ؛ وتبنى مثل هذا الاعتقاد ما يقرب من نصف السكان في كل من ألمانيا وإيطاليا ، وثلث السكان في المكسيك . أما الباقيون فكانوا بدرجات مختلفة إما معادين ، أو متشككين ، أو غير متأكدين ، أو بدون رأي^(١) . فالمكافأة المتوقعة من الانخراط في السياسة هي إذن بعيدة ومبهمة بالنسبة لبعض الناس ، في حين أن المكافآت المتولدة من أنشطة أخرى تكون حالة ومحسومة بصورة أكبر .

وباختصار ، فإنه بالنسبة لبعض الناس فإن نفقات الانخراط في السياسة تكون ببساطة باهظة بدرجة لا تجعلها تستأهل المخاطرة . فهؤلاء الأشخاص لا يكونون مستعدين للتخلي عن الفوائد والمكافآت الحالية والمؤكد والمحمومة ، الممنعة من الأنشطة غير السياسية ، لكي يحصلوا على فوائد مؤقتة وغير مؤكدة ومجردة قد تتولد عن المشاركة السياسية .

(٢) ليس من المرجح أن تتخرب في السياسة إذا ما اعتقدت أنه لا يوجد فارق جوهري بين البدائل المتاحة أمامك ، وبالتالي فإن أيًا ما تقوم به لن يكون له تأثير . وبالتالي فإن الناس الذين يقولون إنهم لا يهمهم أي حزب سيفوز في انتخابات الرئاسة هذا الخريف ، يكون احتمال تصويتهم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية أقل بكثير من هؤلاء الذين يقولون إنهم يهتمون جداً بهذا

Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, (١) 1965) Table II-3, p. 48.

الأمر^(٧) . وبعض النلس لا يصوتون ولا يشاركون في السياسة ، لأنهم يعتقدون أن المرشحين والأحزاب لا يتيحون لهم فرص اختيار حقيقية .

(٣) سيكون احتمال انخراطك في السياسة قليلاً إذا ما اعتقدت أن ماتقوم به لن يحدث فرقاً ، لأنك لا تستطيع أن تحدث تغييراً جوهرياً في النتيجة على أي حال . فلتد أوضح عدد كبير جداً من البحوث المسحية وجود علاقة قوية بين ثقة المرء في أن مايقوم به له دلالة ، من جانب ، ومدى لخراطه في السياسة ، من جانب آخر . فكلما ضعف لدى المرء الاحساس بالفعالية السياسية ، قل احتمال أن يكون منخرطاً في السياسة^(٨) .

وثقة المرء في قدرته على أن يكون فعالاً ومؤثراً في الحياة السياسية ، تعتمد على عوامل كثيرة . والثقة قد تعكس بالتأكيد تقييماً واقعياً لموقف ما . فإن يكون من المستغرب أن ينخفض بشدة احتمال تصويت الأشخاص الذين يشعرون بأن المنافسة في انتخابات ما قائمة ستكون موجهة تماماً لصالح طرف واحد . وهذا على خلاف الحال مع هؤلاء الذين يشعرون بأن مجال المنافسة سيكون قريباً جداً بين المتنافسين . وحتى هؤلاء الأشخاص الذين تهمهم نتيجة الانتخابات إلى حد كبير ، قد يتخون قراراً بعدم التصويت إذا ما اعتقدوا أن الانتخابات ستكون متحيزة لجهة واحدة بدرجة تجعل صوتهم لا يحدث أي فرق^(٩) . ولا يجب أن يكون مستغرباً أيضاً أن تعرف أنه

(٧) ظهر أول ربط بين التصويت من جانب ، والاهتمام لدى الناخبين الأمريكيين من جانب آخر ، في الدراسة الكلاسيكية : Angus Campbell, Philip E. Converse, Warren E. Miller and Donald Stokes, *The American Voter* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1960), p. 104.

ومنذ ظهور هذا العمل وبعض الدارسين طرح مقولة أن التدهور في اهتمام الناخبين الأمريكيين فيما يتعلق بالحزب الذي ينجح في الانتخابات أسهم بشدة في تدهور مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية . ولكن البعض الآخر من الدارسين طرح مقولة مؤداها أنه نظراً لأن العلاقة بين الاهتمام والمشاركة في الانتخابات متواضعة ، ولأن تدهور الاهتمام يكون متواضعاً أيضاً ، فلا بد أن نضمن عوامل أكثر أهمية . Cf. Paul R. Abramson and John H. Aldrich, «The Decline of Electoral Participation in America», *American Political Science Review* 76, no.3 (September 1982), p.519; and Carol A. Canel and Robert C. Luskin, «Simple Explanations of Turnout Decline», *American Political Science Review* 82, no.4 (December 1988) p.1325.

(٨) لقراءة في آثار الفعالية السياسية على مدى إقبال الناخبين في تسع دول ، طالع : Powell, «American Voter Turnout», Table 4, p. 30

(٩) الفرضية التي مؤداها أن الانتخابات التي يكون التنافس فيها متحيزاً بوضوح نحو جهة واحدة ، تقل فيها دوافع الناخبين للإلاء بأسواتهم ، في حين أن السياسات الانتخابية التي تتقارب فيها فرص المتنافسين تزيد من دوافع المواطنين للمشاركة في التصويت ، تلك الفرضية لها تاريخ طويل ، كما أنها تثير مناقشة وجدلاً أكاديمياً مستمراً . وفي عام ١٩٢٠ ، وجد هارولد ف . جوسنيل Harold F. Gosnell أن الانتخابات البريطانية قد أكتت هذه الفرضية ، وذلك في دراسته : *Why Europe Votes* (Chicago: University of Chicago Press, 1938), p. 14.

من المحتمل أن يكون لدى الناس في بعض الدول ثقة في قدرتهم على أن يكونوا مؤثرين في تغيير توجه الحكومة على المستوى المحلي ، أكبر من الثقة في قدرتهم على إحداث ذلك على المستوى القومي (١٠) .

وبعض النظر عما إذا كان هذا التقييم واقعياً أم لا ، فإن الكثير من الناس يقعون الشعور بأن المسؤولين لن يُغيروا « شخصاً مثلهم » أى اهتمام . وفي الولايات المتحدة ، فإن الثقة السياسية ، أو الشعور بالفعالية السياسية ، يفرع إلى التزايد كلما ارتفع دخل الفرد أو مستواه الاجتماعي أو خبرته السياسية أو قدر التعليم الذي تلقاه ، وهذا العنصر الأخير يعتبر أهم من كل مسببه من عناصر .

وربما يكون « لشخصية » المرء علاقة بإحساسه بالفعالية . فالتفاؤل أو التشاؤم فيما يتعلق بفرص المرء للتأثير في السياسة ، من المحتمل أنهما يرتبطان بعوامل أعمق في شخصيته ، مثل الشعور بالثقة الذي يصبح نظرية المرء الكلية للأمور (١١) . وشعور المرء بالثقة سياسياً ، أو افتقاره إلى ذلك ، قد ينمو ذاتياً . فالمرء الذي يفقد الشعور بالثقة يتجنب السياسة ، مما يقلل من فرصه لأن يكون مؤثراً ، وهذا بالتالي يقلل من ثقته بنفسه . وعلى العكس من ذلك ، فإن الشخص الواثق من نفسه قد يزداد ثقة كنتيجة لاختراجه في السياسة .

(٤) احتمال اختراجه في السياسة سيكون أقل إذا ما شعرت بأن النتائج سيكون مرضية لك نسبياً دون أن تتدخل . فال مواطن الذي يشعر بأهمية قرار سياسي معين ، قد يحاول مع ذلك التدخل بخصوصه إذا كان واثقاً من أن القرار

— وفي دراستهم الموازية للدراسة السابقة ، وجد كاسل وزملاؤه أن انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أثبتت الفرضية أيضاً (The American Voter, pp. 516-19) . ولكن الدراسات المتأخرة أثبتت أن نكبات الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة تزداد أيضاً في الدوائر الانتخابية التي تكون فيها فرص المتنافسين متقاربة . والافتراض هو أنه كلما زاد الإقبال ، زاد عدد الداهيين للتصويت . وبالرغم من هذا ، فإنه من الواضح أن تقارب الفرص بين المتنافسين له بعض التأثير على دوافع الناخبين للذهاب للإدلاء بأصواتهم في الولايات المتحدة . انظر على سبيل المثال Samuel C. Patterson and Gregory A. Caldeira, «Getting Out the Vote: Participation in Gubernatorial Elections», American Political Science Review 77, no. 3 (Sept. 1983), pp. 675-89; Gary W. Cox and Michael C. Munger, «Closeness, Expenditures, and Turnout in the 1982 U.S. House Elections», American Political Science Review 83, no. 1 (March 1989), pp. 217-31. توأفر هذه العلاقة في دول أخرى يعتبر أمراً غير واضح تماماً . انظر Powell «American Voter: Turnout», and Robert W. Jackman, «Political Institutions and Voter Turnout in the Industrial Democracies», American Political Science Review 81, no. 2 (June 1987), pp. 405-24, Robert A. Dahl and Edward R. Tufte, Size and Democracy (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973), pp. 53-65.

Campbell et al., The American Voter, pp. 516-19 (١١)

سيكون مرضياً في كل الأحوال . فكما أن انخفاض الثقة في فعالية المرء السياسية لايشجع على المشاركة ، فإن الثقة الزائدة في عدالة وشرعية واستقرار وصلاح للقرارات في النظام السياسي الذي ينتمي إليه المرء ، قد تجعل مشاركة المرء تبدو كأنها غير ضرورية .

(٥) سينخفض احتمال انخراطك في السياسة إذا ما شعرت أن المعرفة التي لديك محدودة جداً إلى درجة لاجتهدك مؤثراً . ويبدو أنه في كل دولة توجد أعداد كبيرة من الناس يشعرون أنهم لا يفهمون السياسة جيداً^(١١) . وليس من المستغرب إذن أن يتحول بعض هؤلاء بعيداً عن السياسة تماماً .

(٦) وأخيراً ، فإنه كلما زادت العقبات الموضوعية أمامك ، انخفض احتمال أن تتخبط في السياسة . فعندما يتوقع الناس أن يحصلوا على مكافآت عالية كنتيجة لنشاط ما ، فيكونون مستعدين للتغلب على عقبات كبيرة ، وللتضحية بنفقات ، مرتفعة من أجل الحصول على هذه المكافآت . ولكن إذا ما اعتقدوا أن المكافآت ستكون ضئيلة ، أو أنه لن تكون هناك مكافآت أصلاً ، فإن مجرد ظهور عقبات أو وجود نفقات ، ولو متواضعة ، سيكون كافياً جداً لتثبيطهم . فلم تتكبد مشقة تسلق السور إذا لم تكن الحشائش على الجانب الآخر منه أكثر اخضراراً ؟

ومن ثم ، فهناك سبب قوي للاعتقاد بأن المشاركة المنخفضة في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة ، مقارنة بمعظم الدول الأخرى ، ترجع في جزء منها إلى عائق إضافي علاوة على عملية التصويت ، وهو متطلبات التسجيل . ففي الدول الأخرى ، لا يكون المواطنون في حاجة إلى « التسجيل » ، أو عندما يكون هذا واجباً فإنهم عادة ما يقومون به بطريقة بسيطة وملائمة بل وآلية . أما في الولايات المتحدة ، فإن الاختلافات في إجراءات التسجيل ومتطلباته تؤثر في نسبة السكان في سن التصويت الذين يقومون بالتسجيل^(١٢) .

كما أن نفقات الانخراط في السياسة قد تنقالت أيضاً باختلاف الأنشطة . فكما أكد كل من فربا Verba وناي Nic ، فإن بعض الأنشطة مثل الحملات الانتخابية تتضمن

(١٢) Dahl and Tufte, *Size and Democracy*, Table 4.8, p. 54

(١٣) Steven J. Rosenstone and Raymond E. Wolfinger, *Who Votes?* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).
ما تبنت الولايات المتحدة التسجيل الأوتوماتيكي ، أو شيئا مشابهاً ، فقد يزداد الذهاب للتصويت بنسبة 7.1% . . (p. 35) «American Voter Turnout»

صراعاً مع المشاركين الآخرين في الحملة ، وسيكون من المرجح إذن أن يبقى الأشخاص الذين يعضون الصراع خارج نطاق مثل هذه الأشكال للمشاركة . ولقد أشارا إلى أنه بالإضافة إلى هذا ، هناك بعض الأنشطة التي تتطلب قدراً أكبر من المبادرة عما عليه الحال في عملية التصويت ، على سبيل المثال : الاتصال بمسئول ما(١٤) . فلا يكون مستغرباً إذن أن نرى أن التصويت أكثر شيوعاً من مبادرة المواطنين بالاتصال بالمسئولين .

الشريحة السياسية

كل القوى التي بحثناها توأ يمكن أن تعمل في الاتجاه المعاكس . فمن الواضح أن انخراطك في السياسة سيكون احتمالاً قليلاً أكثر إذا كنت :

- (١) تقدر المكافآت التي سوف يتم الحصول عليها .
- (٢) تعتقد أن البدائل هامة .
- (٣) تثق في أنك تستطيع المساعدة على تغيير النتيجة .
- (٤) تعتقد أن النتيجة ستكون غير مرضية إذا لم تتحرك .
- (٥) تمتلك معرفة أو مهارة ذات علاقة بالمسألة المطروحة .
- (٦) تستطيع أن تتغلب على العوائق القليلة المعوقة لحركتك .

بسبب هذه العوامل وغيرها يضحى بعض الناس مهتمين بالسياسة ، منشغلين ومتابعين لها ، ومشاركين في الحياة السياسية . هؤلاء الأشخاص يشكلون الشريحة السياسية في المجتمع .

ولكن نفس القوى يبدو كأنها تعمل داخل الشريحة السياسية . فبعض الأشخاص يكونون أكثر اهتماماً وانشغالاً واطلاعاً وحركة من البعض الآخر . ففي الدول التي يوجد بها حكومات شعبية ، حيث يكون المواطنون أحراراً من الناحية القانونية في المشاركة في مجموعة متنوعة وكبيرة من الأنشطة السياسية ، نجد أنه كلما كانت الأنشطة أكثر إلحاحاً على الجهد والوقت ، وكلما كانت أكثر تكلفة وصعوبة ، انخفض عدد الأشخاص الذين يخطرطون فيها . فمن المرجح أن يصوت المواطنون أكثر من أن يحضروا اجتماعاً سياسياً ، ثم من المرجح أن يحضروا اجتماعاً سياسياً عن أن يعملوا بصورة نشيطة من أجل مرشح ما أو حزب ما . وعدد ضئيل من المواطنين هو من يحاول أن يؤثر في نشاط الهيئة التشريعية أو حتى في أنشطة المسؤولين في الحكومة المحلية ، وإمكانية الوصول إليهم أكبر بالنسبة لهذا الأمر (انظر الجدول

٩ - ١) . ولقد أوضح فيربا Verba ونای Nie في واحدة من أكثر الدراسات شمولاً عن المشاركة السياسية لدى الأمريكيين (انظر للجدول ٩ - ٢) أن ، التصويت في الانتخابات الرئاسية هو مظهر المشاركة الوحيد في قائمتنا الطويلة للأنشطة ، الذي يؤديه أغلبية من تمت مقابلتهم . (١٥)

الجدول (٩ - ١) : نسبة القانونيين بأنهم قد حاولوا التأثير في الحكومة (بالدولة)

الدولة	الحكومة المحلية ^(أ)	الهيئة التشريعية للقومية ^(ب)	الرقم
الولايات المتحدة	٢٨٪	١٦٪	٩٧٠
المملكة المتحدة	١٥	٦	٩٦٣
ألمانيا	١٤	٣	٩٥٥
إيطاليا	٨	٢	٩٩٥
المكسيك	٦	٣	١٢٩٥

(أ) هل قمت بعمل أى شيء في محاولة منك للتأثير في قرار محلي ما ؟

(ب) هل قمت بعمل أى شيء في محاولة منك للتأثير في مادة من مواد التشريع ؟

المصدر : انظر الموند وفيربا والبحث الذي قلما به : بيانات غير منشورة .

ولكن بالإضافة إلى هذا ، اكتشف كل من فيربا ونای ظاهرة لم نعرها دراسات المشاركة السابقة اهتماماً كبيراً هي : أن هناك درجة عالية من التخصص داخل الشريحة السياسية . فلقد وجدنا أنه يمكن تقسيم الأمريكيين إلى ستة أنواع بدءاً من غير النشيطين (٢٢٪) الذين لا يضغطون ، تقريباً بأى دور في الحياة السياسية ، (وهم الموازنون للشريحة غير السياسية) ، ووصولاً إلى النشيطين تماماً (١١٪) الذين ، ينخرطون في كل أنواع الأنشطة بصورة متكررة كبيرة . (١٦)

ومن ثم فإن أعضاء الشريحة السياسية هم أبعد ما يكونون عن تشكيل كتلة متجانسة . فهم يختلفون بشدة ليس فقط في الحجم ، ولكن أيضاً في أشكال مشاركتهم في الحياة السياسية . وفي حين أنه من الحقيقي أن النشيطين تماماً هم - في إطار مقارن - أقلية صغيرة في كل دولة ، فإن النتائج التي توصل إليها فيربا ونای تبين

Verba and Nie, *Participation in America*, P.31 (١٥)

Verba and Nie, *Participation in America*, pp. 79-80 (١٦)

أن نصف المواطنين الأمريكيين ينفخون في شكل ما من أشكال النشاط السياسي بالإضافة إلى التصويت . ويبدو أن الشريحة السياسية في الولايات المتحدة تتكون في مجموعها من حوالي ثلاثة أرباع المواطنين البالغين . .

الجدول (٩ - ٢) : نسبة الأمريكيين المنخرطين في اثني عشر فعلاً مختلفاً من أفعال المشاركة السياسية

النسبة	نوع المشاركة السياسية
٧٢	١ - يبلّغ بصوته بانتظام في انتخابات الرئاسة
٤٧	٢ - يبلّغ بصوته دائماً في الانتخابات المحلية
٣٢	٣ - عضو نشيط في منظمة واحدة على الأقل تعمل في مجال مشاكل المجتمع
٣٠	٤ - يتعاون مع آخرين بهدف حل بعض مشاكل المجتمع
٢٨	٥ - يحاول إقناع الآخرين للتصويت
٢٦	٦ - يشارك بنشاط في الحملات الانتخابية لحزب أو مرشحين
٢٠	٧ - قابل أحد موظفي الحكومة المحلية لطرح مشكلة أو قضية
١٩	٨ - شارك في اجتماع سياسي واحد على الأقل ، أو في تجمع سياسي في السنوات الثلاث السابقة
١٩	٩ - قابل أحد موظفي الحكومة القومية أو أحد موظفي الدولة
١٨	١٠ - حاول تشكيل جماعة أو منظمة لمحاولة حل بعض المشكلات
١٤	١١ - أعطى مالا لحزب ما أو لمرشح ما خلال فترة الحملة الانتخابية
١٣	١٢ - عضو حالي في ناد أو منظمة سياسية
٨	

المصدر : Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America: Political Democracy and Social Equality, Table 2-1, p.31. copyright © 1972 by Sidney Verba and Norman H.Nic. Reprinted by permission of Harper & Row, Publishers, Inc.

المساعدون وراء النفوذ

يسمى بعض الأشخاص داخل للشرية السياسية لممارسة نفوذهم فى حكومة الدولة على نحو أكبر كثيرا مما يسمى به غيرهم . ولكن المسمى وراء النفوذ ، والحصول عليه فعلاً لا يمكن اعتبارهما نفس الشيء بأى حال من الأحوال ، ليس فقط لأن بعض المساعدين وراء النفوذ يفضلون فى مساعدتهم ، ولكن لأن بعض الأشخاص الذين يملكون النفوذ قد لا يسعون بالفعل إليه . فقد يكتسبونه بالوراثة مثلاً . باختصار فلننا نجد داخل للشرية السياسية شريحة فرعية تتكون من المساعدين وراء النفوذ ، وشريحة فرعية أخرى تتكون من القادة الذين يملكون النفوذ بالفعل .

وقد تلاحظ أن ماقلناه نواً إنما هو إعادة صياغة لافتراضين وضعناهما قبلاً فى الفصل السادس ، بوصفهما سمات امبريقية للأنظمة السياسية :

- (١) أن بعض أعضاء النظام السياسى يسعون لاكتساب النفوذ فى السياسات والقوانين والقرارات التى تطبقها للحكومة .
- (٢) أن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متكافئة بين أعضاء أى نظام سياسى .

ويصبح لدينا إذن سؤالان هامين : لماذا يسمى بعض الناس وراء النفوذ والقوة بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم ؟ ولماذا يحصل البعض على نفوذ وقوة أكبر مما يحصل عليه الآخرون ؟

السمات الاجتماعية

وبالرغم من أنه لا يمكن إيراد إجابة عن هذين السؤالين يمكن تعميمها ، إلا أن بعض الخصائص الاجتماعية تظهر وكأنها ترتبط بالمستويات العالية للنشاط السياسى فى الدول التى تحكمها نظم حكم الكثرة . ومن ثم فإن مستوى النشاط السياسى ينزع نحو الارتفاع بين :

الأشخاص الأكثر تعليماً

الرجال

الأشخاص نوى المركز الاجتماعى والاقتصادى الأعلى من غيرهم

الأشخاص الأكبر سناً

المديرون ، المهنيون ، وغيرهم من العاملين نوى الباقات البيضاء^(١٧) .

لماذا ينزع الأفراد الذين يتمتعون بهذه الخصائص الاجتماعية إلى المشاركة أكثر في الحياة السياسية ؟ ذلك لأن الأشخاص الذين يملكون مثل هذه الخصائص عادة ما يملكون موارد ومهارات وحواجز سياسية أكثر من غيرهم ، فالمشاركة تضحي إنن أسهل وأقل تكلفة ، والمكافآت المتوقعة (بالرغم من أنها قد تختلف عن المكافآت الفعلية أو الكامنة) تكون أكبر ، والجزاءات أقل . (بعد قليل سوف نتعرض لتأثير إحدى هذه الخصائص وهي الجنس) .

الدوافع

وبالرغم من أهمية الفروق في المراكز الاجتماعية والاقتصادية ، فإنها لا تنصرف إلا جانباً صغيراً من التنوع في النشاط السياسي . فالناس الذين يتمتعون بمراكز اجتماعية واقتصادية متشابهة ، ويملكون - كذلك - قدراً متشابهاً من الموارد ، نجد أن بعضهم ينخرط بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم في البحث عن النفوذ وممارسته في حكومة الدولة^(١٨) . فلماذا ؟

يمكن تجميع الاجابات في ثلاث فئات :

(١٧) للتعرف على بعض السمات المرتبطة بالمشاركة في الدول المتكافئة انظر : Inglehart, Culture Shift, (12 Countries) and Powell, «American Voter Turnout», (11 Countries). See also Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A Seven Nation Comparison* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1978).

ولقد وجد فريا ونائ أن علاقة الارتباط بين المركز الاقتصادي / الاجتماعي من جانب ، والمشاركة من جانب آخر هي أعلى في الولايات المتحدة عنها في سبع دول أخرى (*Participation in America*, Table 28-1, p. 346.) ولكن المركز الاقتصادي / الاجتماعي قدم تديراً أقل من خمس التحولات الإجمالية ، في حين أن ٨٠٪ أو أكثر من هذه التحولات قل دون تفسير . والأكثر من هذا أن روزنستون ووالفيلر في دراستهما *Who Votes?* وجدوا أن التطعيم كان هو أكثر مكونات المركز الاقتصادي / الاجتماعي أهمية فيما يتعلق بعملية التصويت . والواقع أنهما وجدوا أن المهنة وال دخل ليس لهما تال كبير بين التالفين الذين يتصوتون بنفس مستوى التطعيم .

(١٨) لابد أن نتذكر ما لفتنا إليه الأنظار في الفصل الرابع من غياب المصالحات السياسية عن القوة والنفوذ ؛ وكذا الصعوبات والتموض فيما يتعلق بتفسير معنى هذه المفاهيم . ورغم أن الاهتمام هنا ينصب على محاولات كسب النفوذ للتأثير في حكومة الدولة ، فإن المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع ، وبعضها سوف تشير إليه فيما بعد ، قد تركز بصورة أوضح على الحكم ، أو قد تتسع أكثر لتشمل السعي إلى القوة ، في أي مجال . وفي الأنسام القادمة ، سوف أتبع الطريقة التي يستخدمها المؤلف كلما بدا هذا مناسباً .

(١) أحيانا يقال إن الناس يسعىون لكسب النفوذ للتأثير في الحكومة بغرض تحقيق الخير العام . فهم يرغبون في حماية مصلحة كل المواطنين ، وفي تحقيق العدالة للجميع ، وفي تحقيق مصلحة للدولة ، أو في أن يعملوا من أجل الحياة والحرية والسعادة . وهذه هي المقولة التي تنسب إلى سقراط في جمهورية أفلاطون :

« لا يوجد أى نوع من العلم والبراعة يسعى إلى ، أو ينظم ، مزايا خاصة به ، ولكنه يسعى لتنظيم المزايا للأضعف للخاضع له ولحكمه .

« ولقد حاول (ثراسيماكوس) أن يحض هذه النتيجة ، ولكنه في النهاية اتفق معها أيضاً . وبعد أن وافق ، قلت : وبالتأكيد أيضاً لا يوجد أى طبيب ، بقدر ما يعتدب طبيبا ، يسعى نحو ، أو ينظم ، ما هو مفيد له ، وإنما يسعى نحو ، أو ينظم ما هو مفيد لمرضاه .

« فقال : نعم

« ألا يتبع هذا أن ربان السفينة ، والحاكم لن يسعى إلى ، وإن ينظما ما هو مفيد لهما شخصيا ، إنما ما هو مفيد للبحار ، وللمحكوم ؟

« ولقد وافق على هذا ، ولكن بشق الأنفس .

« فقلت ، إذن يتراسيماكوس لا يوجد أى حكم فى أى نوع من أنواع الحكومات ، بوصفه حاكماً ، يسعى نحو ما هو مزية شخصية له أو ينظمها ، وإنما يسعى إلى ما هو مفيد للمحكومين ، وهو ما يشكل محور اهتمام الحرفة التي يحترفها ؛ فهذا هو ما يجنبه نصب عينيه ، وكل أقواله وأفعاله موجهة نحو هذه الغاية (١٩) .

إن الصعوبة المتضمنة في هذه المجاورة التي دارت بين سقراط (أو أفلاطون) من جانب ، و ثراسيماكوس من جانب آخر ، هي أن الرجلين لم يتحاورا فعلاً . وهذا عادة ما يحدث في المجالات السياسية ، فكل طرف معارض بلقي يعنف للآخر بمقولة لم يطرحها هذا الآخر ، ومن ثم يفضل في أن يتعامل مباشرة مع النقطة المحددة التي طرحها هذا الطرف الآخر . وفي الحالة التي أمامنا من الواضح أن سقراط كان ينوى أن يجعل مقولته قاعدة معيارية بالأساس ، في حين أن ثراسيماكوس كان يريد لملاحظاته أن تكون امبريقية في المقام الأول . فسقراط واجه محاولة ثراسيماكوس

(١٩) *Plato's Republic*, trans. by G.M.A. Grube (Indianapolis: Hackett Publishing Co., 1974), Lines 338-41.

لوصف كيف يتصرف الحكام بصفة عامة بالفعل عن طريق الإشارة إلى كيف يجب أن يتصرف الحكام للصالحون .

ولقد كان سقراط وأفلاطون على علم تلم بأن حكام الدول لا يحكمون في الواقع تحقيقاً لمصالح رعاياهم . بل إن المعنى الحرفي للدولة الفاسدة عند كل من سقراط وأفلاطون هو أنها الدولة التي لا يسعى الحكام فيها من أجل تحقيق صالح هؤلاء الذين يحكمونهم . وفي الأجزاء التالية من « الجمهورية » ، وبعد أن يصف أفلاطون كيف تولد الديكتاتورية من الديمقراطية ، يبدأ في شرح كيف ينشأ « الرجل الديكتاتوري ذاته » :

« بعض من متعنا ورغباتنا غير الضرورية تبدو لي غير قانونية ، فهي موجودة لدى كل واحد منا ، ولكن يتم السيطرة عليها من خلال القانون ، وأيضاً عن طريق الرغبات الأسمى وذلك بمساعدة العقل . وعند التلة من الرجال ، نجد هذه الرغبات قد زالت تماماً أو أن عدداً قليلاً منها مازال موجوداً ولكن في حالة ضعف ، في حين أنها لدى آخرين تكون أقوى وأكثر عدداً .
« للذي نريد أن نؤكد أنه هو : أن هناك نوعاً من الرغبات خطيراً وعتيفاً وغير قانوني ، موجود لدى الجميع ، حتى لدى التلة منا الذين يبدوون معتقلين .

« وهذا يصدقني العزيز ، كما أقول ، هو بالتحديد بيان لكيف يضحى الرجل ديكتاتورياً ، عندما تجعله طبيعته أو ما يصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً .(٢٠)

وإجمالاً ، قرر العديد من الفلاسفة السياسيين أن القادة يجب أن يسعوا للحكم بفرض ممارسة السلطة لتحقيق صالح الجميع . ولكن لا يدعى أى من دارسي السياسة أن هذا هو السبب الوحيد ، أو حتى السبب الرئيسي ، الذي يدفع الناس فعلاً للسعي نحو الحكم .

(٢) حاج آخرون بأن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير على الحكومة كنوع من المتابعة المقصودة لمصالحهم الشخصية . وهذه كانت مقولة ثراسيماخوس التي هاجمها سقراط . فقد قال ثراسيماخوس (وقفاً لأفلاطون) :

« فإ أقول إن العدل مالمو إلا مصلحة الأقوى هل تعلم ... أن بعض المدن يحكمها طاغية ، وأن منداً أخرى يحكمها الشعب ، والبعض الثالث يحكم بواسطة الطبقة الأرستقراطية ؟ ... نعم ، وكل حكومة تصنع القوانين التي تحقق فوائد لها : فالديمقراطية تصنع قوانين ديمقراطية ، والاستبدادية تصنع قوانين استبدادية ، وهكذا الحال مع الآخرين . وعندما يصنعون هذه القوانين يعلنون أنها تحقق العدل لرعائهم ، أي أنها لصالح الرعايا أنفسهم ، ويمافون من يتعدى على القوانين بوصفه خارجاً على القانون وغير عادل . هذا إن ، لمسيدي للفاضل ، ما أقول إنه هو العدالة ، وهو الذي يوجد في كل المدن ، أنه مصلحة الحكومة القائمة ، والتأمل الصائب سوف يخلص إلى أن العدل هو ولحد في كل مكان ، وهو مصلحة الأقوى^(٢١) . »

قد يكون ثراسيماخوس ممثلاً لمحاولة يونانية قديمة لايجاد تفسيرات مستمدة من الطبيعة للسلوك السياسي . وبما أن كل منصفه تقريباً عن ثراسيماخوس جاعنا من خلال عدوه أفلاطون ، فمن المرجح أن تكون مقولته المذكورة في « الجمهورية » مشوهة بصورة ما . فمن الواضح أن ثراسيماخوس كان يحاول أن يفسر تقريباً كيف أن الحكام المختلفين يفرضون مفاهيم مختلفة عن العدالة على دولهم ، بالرغم من أنهم جميعاً يعلنون دائماً أنهم إنما يسعون وراء العدالة . فبالنسبة لثراسيماخوس ، فإن التفسير الواضح لهذه المعضلة هو ببساطة أن كل حاكم يتبع مصلحته الشخصية : لم تكن « العدالة » كما عرفت بالفعل في قوانين كل دولة سوى مجرد صياغة أيديولوجية للمصلحة الشخصية للحكام . ومن المحتمل جداً أن ثراسيماخوس استخدم تحليله هذا للمحافظة على المؤسسات الديمقراطية الأثينية التقليدية في مواجهة احتمال نقويضها بواسطة ميلاندى الأوليجاركية (حكم القلة) للذين كانوا يصرون على أنهم وحدهم المهتمون بصلاح الدولة .

ولاشك أنه استخدم تحليله أيضاً ليحط من قدر الدفاع المطول لأفلاطون عن الارستقراطية ، والتي ربما كان ثراسيماخوس يعتقد أنها لاتعنى كونها صياغة نكية لطموحات للفريق الأوليجاركي المعادى للديمقراطية في أثينا^(٢٢) .

وفرضية ثراسيماخوس التي تتضمن أن الأشخاص يسعون قصداً نحو الحكم بسبب مصلحتهم الشخصية ، قد أعيد صياغتها مرات كثيرة . فهريز على سبيل المثال ،

(٢١) المرجع السابق مره 338c

(٢٢) لهذه النقطة أنظر : Eric A. Havelock, *The Liberal Temper in Greek Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), p. 231 and Passim.

أعتقد أن الناس تدفعهم عواطفهم ويرشدتهم عقولهم . وأن العاطفة هي بمثابة الريح التي تملأ أشعة الشمس ، في حين أن العقل هو بمثابة اليد الممسكة بالدفة . وفي مجاز آخر ، نجد أن الإنسان بمثابة المركبة التي تجرها جياذ العاطفة غير المستأنسة ويوجهها العقل . والرغبات الانسانية شرسة ، ولكن العقل يفرض الاعتدال . وبمساعدة العقل يستطيع الناس أن يكتشفوا قواعد أو مدركات عامة تمكنهم من تحسين فرص الوصول إلى الغايات التي تملها عليهم عواطفهم . ومن ثم فإن كل الناس يسعون إلى القوة من أجل إشباع عواطفهم ، ولكن عقولهم هي التي تدلهم إلى كيف يسعون إلى القوة بصورة تقلل من الاحباطات والهزائم واحتمالات الموت العنيف .

وإحدى الصعوبات في هذه الفرضية ، كما أشار أفلاطون بحق ، هي أن فكرة « المصلحة الخاصة » ، والتي قد تبدو واضحة للعقل ، هي في الواقع فكرة غاية في التعقيد . فالذي يعتبره المرء « شخصي » يعتمد على التعريفات التي يبنيناها ، وهذه من الواضح أنها تختلف وتتباين بشدة . فإدراك المرء « للذات » لا يعتمد بصفة تامة على الفريضة وحدها ، ولكن يبدو أن هذا الأمر أيضا له صلة بالوعي الاجتماعي والتطور الشخصي^(٢٣) . وبالتالي ، فإن ما يراه المرء محققا لمصلحة ذاته إنما يشكل بالتعليم وبالخبرة وبالتقاليد والثقافة . وترتيباً على ذلك ، فإن تفسير فعل ما بالمصلحة الشخصية لا يشرح الكثير .

فمصلحة جون الشخصية قد تعني متابعته لمزية خاصة به وحده . أو قد تعني محاولته الحصول على مزايا متعددة لنفسه وأمرته . فأمره جون تصبح في هذه الحالة هي « الذات » ، و « مصالحها » تشمل الرغبة في اكتساب مستويات أفضل لها ، وكذا إشباع احتياجاتها البيولوجية الأساسية . أو قد تعني مصلحة جون الذاتية محاولة الحصول على مزايا لشريحة أكبر من الناس يشعر أنه ينتمي إليهم - الحي الذي يقطن به مثلاً ، أو المنطقة أو الطبقة أو الدين أو جماعة إثنية أو الجنس أو الأمة . ومن ثم ، فإن كلاً من « الذات » التي يشعر جون أنه ينتمي إليها ، وكذا

(٢٣) علماء النفس من أمثال جان بياجيه Jean Piaget ، والذين لاحظوا الأطفال عن كثب ، خلصوا إلى أن ، إلا ، تنمو عند الطفل بصورة طبيعية مروراً بمرحلة معينة . انظر : Piaget , *The Moral Judgement of the Child* (New York: The Free Press, 1948), and Erik Erikson, *Childhood and Society* (New York: Norton 1950).

ولقد أكد عالم النفس لورنس كولبرج Lawrence Kohlberg أن البشر لديهم نزعة ذاتية لتطوير المفاهيم الأخلاقية الخاص بهم مروراً بمرحلة معينة . انظر له :

The Philosophy of Moral Development, Vol I (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981).

وانظر أيضاً الفصل للتسع من هذا الكتاب هلمش ٣١ ، ص ١٣٦ .

نطاق الغايات التي يعتبرها من « مصالح » الذات ، قد يكونان غاية في الضيق ، وقد يكونان أيضاً غاية في الاتساع ، اعتماداً على التعليم ، والخبرة والتقاليد والثقافة . وتتلل الدراسات الأثنروبولوجية على حقيقة أن مفاهيم الذات ، والمصلحة ، والمصلحة الشخصية يتباين بشدة من شخص إلى آخر .

أما الاعتراض الثاني على المصلحة الشخصية الرشيدة بوصفها تضييراً ، فقد وضعه علم نفس ما بعد الفرويدية . لقد فسر كل من ثراسيماخوس وهويز وبينثام وماركس البحث عن القوة بوصفة متابعة « عقلانية » وراعية للمصلحة الذاتية . ولكن فرويد أظهر أن الرغبات « الخطيرة » غير المستأنسة ، وغير القانونية ، التي تحدث عنها سقراط إنما تفعل أكثر من مجرد دفع البشر إلى الصراع مع بعضهم البعض (كما ادعى هوبز) ، ذلك أنها تنفع البشر أيضاً إلى الصراع مع ذواتهم . هذه الصراعات الداخلية ، وفقاً لفرويد ، ماهي إلا رياح عاتية عادة مانطفئ نور العقل المتوهج . فالعقل كما رآه فرويد لا يمكنه دائماً أن يُرشِد المركبة التي تجرها العاطفة ، لأن هذه الحيايد الجامحة العنيفة تنقلب على بعضها البعض وفي خضم معركتها تتشابك أعنة العقل .

وإذا كان فرويد قد اكتشف وحال ، ولُكِد ما كان يعرفه دائماً الدارسون المهتمون بعلم نفس الإنسان وكتاب المسرحيات والروايات العظيم ، إلا أنه منذ وقت فرويد والعديد من علماء الاجتماع يحاولون تطوير نظريات منظمة تتعامل مع موضوع البحث عن القوة .

(٣) عادة مايقال إن الناس يسعون إلى القوة لأنهم مدفوعون باحتياجات وآمال ورغبات ودوافع لا يدركونها تماماً .

ووجهة النظر التي مؤداها أن بعض الناس يشتهي القوة بطبيعته ، هي طبعاً وجهة نظر قديمة . فرجل أفلاطون الديكتاتوري أصبح ديكتاتوراً كما رأينا ، عندما جعلته طبيعته أو ما يصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً . وللدارسون المحدثون صاغوا نفس وجهات النظر ، ولكن في مصطلحات حديثة . فمفد فرويد وهم عادة مايؤكثون نور الشهوات غير المدركة . فعالم السياسة الأمريكي هارولد لازويل أكد أن الساعى إلى للقوة إنما يقوم بذلك كوسيلة لتعويض الحرمان النفسى الذى عاناه أثناء مرحلة الطفولة . وأن أشكال الحرمان النمطية التي يعتقد أنها تستثير السعى إلى القوة ، تتمثل فى افتقاد الشعور بالاحترام والدفء فى سن صغيرة ، وللذى يؤدى إلى تقلص الشعور بتقدير الذات . وفى مرحلة الطفولة ، أو بعدها ، يتعلم المساعون إلى القوة كيف يعوضوا هذا الشعور المتمثل فى انخفاض تقديرهم لذواتهم من خلال السعى

نحو القوة : فحصولهم على القوة سوف يجعلهم مهمين ومحبوبين ومحترمين ومقترين . وفي رأى لازويل ، أن الساعين إلى القوة لا يملكون بالضرورة وعياً وإدراكاً واضحاً لسبب معيهم وراء القوة ، فهم عادة ما يبدرون سعيهم إلى القوة في عبارات تقبلها قيمهم الواعية ، وربما تقبلها أيضاً الأيديولوجية السائدة بين هؤلاء الذين ينتمون إليهم^(٢٤) .

ويتخذ العديد من علماء النفس الاجتماعي مساراً آخر فيما يتعلق بافتراض أن الأشخاص يختلفون في مدى قوة نوازعهم الداخلية التي تدفعهم للمسي نحو القوة ، وطوروا طرقاً لقياس الدافع إلى القوة ، وطبقوها^(٢٥) .

ولكن مثلاً مثل النهج الأخرى ، فإن التفسيرات المعطاة للمسي إلى النفوذ بوصفه ناتجاً فرعياً عن دوافع غير مدركة ، أو عن بعض الاستعدادات المتجذرة في شخصية الفرد ، لاتعتبر مقنعة تماماً على الأقل عند تطبيقها على أشخاص ينخرطون بنشاط في المسي إلى كسب النفوذ للتأثير في حكومة الدولة . وبعض من أكبر الصعوبات هي :

(١) أن الشخص الساعي إلى النفوذ أو القوة لا يسعى للحصول عليهما بالضرورة في الحكومة . فقد يسعى إلى الحصول عليهما في مؤسسات أخرى مثل مجال الأعمال الخاصة والكنيسة والجامعة .

(٢) أن الشخص الذي تقوده رغبة عارمة في القوة والنفوذ ، قد لا ينجح في الحصول عليهما إذا كان من المحتمل أن يستثير ضده مشاعر بغض وعدم ثقة لدى الآخرين .

(٣) أن القوة والنفوذ يمكنهما أن يخرسا غليات عدة . فاعتماداً على الثقافة والمجتمع

(٢٤) Harold D. Lasswell, *Power and Personality* (New York: W.W. Norton & Co. Inc., 1948), chap. 3, «The Political Personality.»

فكرة تبويض الضعف أخذت في مرحلة لاحقة على وصف الشخصية السلطوية . . . ولقد قيل إن إحدى سمات هذا النوع من أنواع الشخصيات هي وجود مركب قوة ، ، والتي يظهر ، عندما يجبر الفرد على الخضوع لسلطات ... لا يكون متطابقاً معها تماماً ، ومن ثم ، يترك مع إحساس بالضيق مزعج ، وربما أن الإقرار بهذا الضيق يجرح كبرياء المرء فإنه يبدل كل مجهود ممكن لتكاثف هذا الضيق . أحياناً بالسلط الضيف على جماعات خارج ذاته .. أو عن طريق استخدام آلية التبويض المبالغ فيه ، والتي يسعى من خلالها إلى أن يقدم للعالم مظهر القوة والشدّة . . . Nevitt Sanford, «Authoritarian Personality» in Jeanne M. Knutson, ed., *Handbook of Political Psychology* (San Francisco: Jossey-Bass Publishers 1973), p. 145.

(٢٥) للحصول على وصف لقياس دافع القوة ، أو ، الحاجة إلى القوة ، وبعض تطبيقاتها ، طالع : David C. McClelland, *Human Motivation* (Glenview Ill.: Scott, Foresman and Company, 1964), Chapter 8, pp. 264-332.

والاقتصاد والنظام السياسي قد يُستخدم النفوذ (كما أشار لازويل وغيره) لاكتساب الشهرة والتبجيل ، والأمان والاحترام ، والدفع والثروة ، وغير ذلك كثير من القيم . ومن ثم قد يسعى المرء إلى القوة والنفوذ مدفوعاً بدوافع مختلفة ، بما في ذلك كل الدوافع التي تمت مناقشتها في الفصل الحالي وغيرها من الدوافع .

(٤) أخيراً ، لقد تم تقديم أدلة امبريقية قليلة جداً ، لاثبات أن الرجال والنساء الذين يخطرطن بقوة فى الحياة السياسية المتعلقة بالحكومة إنما يفعلون ذلك حقيقة لأنهم مساقون بالدوافع التى اقترحتها للنظريات .

ويتضح إذن أنه من غير المحتمل أن يكون الأشخاص الذين يسعون لاكتساب النفوذ للتأثير فى حكومة للدولة ، يفعلون ذلك لنفس الأسباب . فهناك أسباب كثيرة جدا ومختلفة ، مدركة وغير مدركة ، تفسر لماذا قد يرغب شخص ما فى القوة والنفوذ ، وهناك تفلوت كبير جدا من نظام سياسى إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى فيما يتعلق بتكاليف القوة وفوائدها . فكل من كاليجولا وأبراهام لينكولن كانا يسعيان إلى القوة ، ولكن سيكون من غير المنطقى أن نفترض أن كليهما كان مساقاً بنفس الدوافع .

الأقوياء

لقد ذكرنا قبلا أنه ليس صحيحاً أن كل المساعين إلى القوة يحصلون عليها . فلماذا يحصل بعض الأشخاص على قوة أكبر ونفوذ أكثر مما يحصل عليه الآخرون ؟

من حيث المبدأ ، إذا حصل شخص ما على نفوذ أكبر من شخص آخر (على س ، بالنسبة لـ ص) فإننا قد نجد سببين محتملين لتفسير ذلك : أولهما الاختلافات فى حجم الموارد المستخدمة ، وثانيهما الاختلاف فى مستوى المهارة والكفاءة اللتين تستخدم بهما الموارد . فبعض الأشخاص يستخدمون موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ . والبعض الآخر يستخدم أى موارد متاحة لهم بصورة أكثر كفاءة وأكثر مهارة من غيرهم .

لماذا يستخدم بعض الناس موارد أكثر ؟ ربما لأنهم يتوقعون أن يكسبوا أكثر ، إذا ما فعلوا هذا . فقد « أ كسب أكثر » منك إذا تصرقت بطريقة معينة ، إما لأن التصرف « أقل تكلفة » وإما لأن ناتجه « أكثر قيمة » بالنسبة لى . فلذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » - الثروة على سبيل المثال - فلن أى إنفاق سيكون أقل تكلفة لـ « أ » عن « ب » (إذا كانت كل الأمور الأخرى متساوية) لأن « أ » سيكون

عليه أن يتنازل عن عدد من البدائل أقل من « ب » . أو باستخدام لغة رجل الاقتصاد فإن تكلفة المخاطرة لـ « أ » تكون أقل .

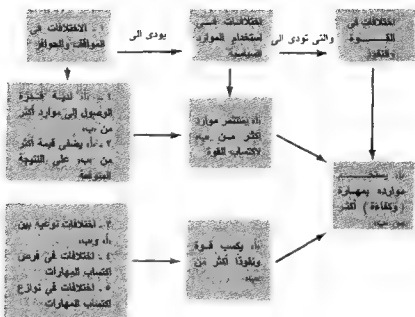
فالشخص الذى يتمتع بالثروة ويقرر كبير من الرفاهية يستطيع أن يخصص ستين ساعة أسبوعياً للقيام بأنشطة سياسية لائتر عليه عائداً ، وذلك بتكلفة مخاطرة أقل بكثير مما يكون عليه الوضع فى حالة الشخص الذى يكون لزاماً عليه أن يعمل ساعات طويلة جرياً وراء لقمة العيش . وباختصار ، إذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » ، فإن تكلفة المخاطرة لتخصيص جزء محدد من هذه الموارد لكسب النفوذ ستكون أقل لـ « أ » ، عنها لـ « ب » : فـ « أ » يمكنه أن يقوم بنفس القدر من الاتفاق بتكلفة مخاطرة أقل من « ب » ، أو يمكنه أن يقوم باتفاق أكبر ولكن بنفس تكلفة المخاطرة . بصفة عامة إذن ، يستحكم بعض الناس موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ ؛ ذلك لأنهم يملكون قدرة للوصول إلى موارد أكثر . ومع بقاء كل الأمور الأخرى متساوية ، فإنه يكون من المنطقي أن نتوقع أن يكسب الناس الذين يملكون موارد أكثر نفوذاً أكثر . وإلى هذا الحد إذن تكون الاختلافات فى النفوذ وفى السعي نحوه ، مرتبطة بالتباينات فى الظروف الموضوعية .

ولكن « كل الأمور الأخرى » عادة لا تكون متساوية . وحتى لو كانت مواردنا متطابقة موضوعياً ، فقد يخصص « أ » موارد أكثر من أجل الحصول على النفوذ إذا ماعلق قيمة أكبر على النتائج . ولكن لماذا قد يعلق « أ » قيمة أكبر من « ب » على النتائج المترتبة على إيفاق الموارد من أجل الحصول على النفوذ ؟ .

- (١) لأن « أ » قد يتوقع نتائج مخالفة لما يتوقعه « ب » .
- (٢) لأنه حتى فى حالة اشتراكهما فى توقع نفس النتائج ، نجد أن كليهما يستخدم قيمة مختلفة ، أو مقاييس مختلفة لتقييم النتائج .
- (٣) لأنه ، رغم توقعهما لنفس النتائج ، نجد أن « أ » يمتلك شعوراً بالثقة فى النتائج أكبر مما يمتلكه « ب » .

وبالرغم من هذا ، فإن استخدام « أ » لموارد أكثر قد لا يؤدي إلى حصوله على نفوذ أكبر ، أو قوة أكبر إذا كان « ب » يمتلك مهارة أكثر منه . ذلك أن السياسى الحاذق قد يحقق الكثير باستخدام التقليل على خلاف مايمكن أن يحققه السياسى الأرعن باستخدام قدر أكبر من الموارد . ولكن لماذا يكون بعض الناس أمهر فى السياسة من غيرهم ؟

هذا سؤال تصعب الاجابة عنه . ومحاولة ذلك مفوف تأخذنا إلى أبعد من حدود هذا الكتاب . ولكننا باختصار نستطيع أن نورد ثلاثة أسباب ممكنة لوجود اختلاف



الشكل (٩ - ٢) : لماذا يحصل بعض الأشخاص على قدر من التفوق أكثر من الآخرين .

في المهارة بين شخصين ، وبفض النظر عن ماهية المهارة سواء كانت المشي على جبل ممتد فوق شلالات نياجرا ، أو كانت القيام بدور ميمي في مسرحية البوهيمي ، أو القيام بدور زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي . هذه الأسباب هي : (١) الاختلافات الوراثية ، (٢) الاختلاف في فرص التعلم ، (٣) الاختلاف في الحوافز للدافعة للتعلم . فالسببان الأولان يتعلقان باختلافات في الظروف ، أما الثالث فهو اختلاف في الدوافع .

ولقد بدأنا هذا القسم بسؤال مؤداه : لماذا يحصل بعض الناس على نفوذ أكثر من غيرهم ؟ ، وهناك إجابة عامة يمكن تلخيصها في الشكل (٩ - ٢) .

التغير والتنوع في التوجهات السياسية

إن فحصنا للماسحين نحو النفوذ ولمن يمتلكونه يشير إلى التنوع اللانهائي في الدوافع والحوافز والتوجهات الانسانية ، بل وحتى في الشخصيات الفاعلة في الحياة السياسية . ولقد كانت هناك محاولات نكية ومتعمقة سعت لتحقيق نوع من التفكير المنظم لهذه المظومة غير المنضبطة من الأنماط الانسانية . ولكن كل هذه المحاولات السابقة لم يصادفها سوى قدر ضئيل من النجاح ، وفي السنوات الأخيرة أكد العلماء الاجتماعيون على خمسة عوامل يمكن أن تفسر تنوع الأنماط السياسية .

فالتوجهات للخاصة لشخص ما تجاه المياسة يمكن تفسيرها بدرجة ما في ضوء :

- ١ - الشخصية والخلق .
- ٢ - الثقافة العامة ، أو أكثر تحديداً ، الثقافة المياسية التي يشترك فيها مع الآخرين في القبيلة أو للقرية أو المدينة أو الدولة أو العالم .
- ٣ - التوجهات المياسية الأولية وكيف تم اكتسابها - أى التنشئة السياسية .
- ٤ - الخبرات والظروف الشخصية - الأوضاع الحياتية .
- ٥ - الموقف المحدد أو المعتقدات التي يواجهها المرء في لحظة تاريخية معينة .

وبالرغم من أن كل سبب مما سبق يمكن أن يساعد في تكوين توجهات مياسية تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، ربما تستمر طوال حياة المرء كإنسان بالغ ، فإن كلاً منها قد يجعل من السهل أيضاً حدوث تغييرات في التوجهات . فعلى سبيل المثال ، فإن شخصية المرء قد يكون قوامها معة الأفق والمرونة وتقبل الأفكار الجديدة ، بدلاً من ضيق الأفق والتصلب والخوف من الجديد . ومن نفس المنطلق ، قد تحتضن الثقافة معاني الانفتاح والمرونة بدلاً من التمسك المتصلب بفكر وسلوك تقليديين . وأكثر من هذا ، فإن الثقافات السياسية قد تتغير هي ذاتها . وفي حين أن التنشئة السياسية تترك بصمة دائمة ، إلا أنها مثل الشخصية والثقافة قد تساعد على ظهور المرونة والتسامح ومعة الأفق . ومثلها أيضاً نجد أن أنماط التنشئة المياسية ممكن أن تتغير . ومن الواضح أن العاملين الآخرين يمكنهما أن يساعدا على حدوث التغيير .

فكما لاحظنا في الفصل السادس ، فمن بين الأشياء التي تشترك فيها كل الأنظمة السياسية ، هو أنها جميعاً معرضة للتغيير . أما في الفصل السابع فقد لاحظنا ، وبصورة محددة ، التحولات الهامة الحادثة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في ثمانينات قرنا الحالى ، وربما نكون قد لاحظنا أيضاً بعض التحولات الهامة في دول أخرى مثل الصين مثلاً ، أو في عودة نظم حكم الكثرة إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية . وعندما تحدث تغييرات مثل هذه ، فإن لكثرتها وضوحاً للعيان يكون عادة هو التحولات البنيوية ، خاصة في البنى المياسية والاقتصادية ، كما في الانتقال من نظام سطوى إلى نظام حكم الكثرة ، أو من اقتصاد تخطيط مركزي إلى اقتصاد السوق . ومن المنطقي إدراك أن التحولات البنيوية في النظم السياسية عادة ما يصاحبها - بل وأحياناً يميها - تغييرات في التوجهات والمعتقدات والاتجاهات ، أو إذا أردنا أن نستخدم مصطلحاً أشمل فنقول تغييراً في الوعي لدى قطاع من الناس مؤثر في النظام ، رغم أن مثل هذا التغيير يكون من الصعب ملاحظته .

بعض التغيرات الحديثة

وكمثال على ذلك ، نجد أن إجازة القوانين القيدالية التي تحمي الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين السود في الولايات المتحدة ، ومثل تلك الإجازة من إجراءات متحمسة لتطبيق تلك القوانين - وهو ما يعد جزءاً من عملية تغيير عميقة في البنى التي تمتعت بمدى طويل من الثبات مع قدر عجيب من الاستقرار - قد سبقها وصاحبها تغيرات في الاتجاهات والمعتقدات الأساسية للأمريكيين السود والبيض على حد سواء .

مثال آخر هو تغير القيم لدى الأجيال الأصغر في أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، والتي يسميها رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart مابعد المادية . فعلى خلاف القيم المادية التي سادت بين الأشخاص الأكبر سناً في هذه الدول ، والذين أعطوا أولوية نامة ، للسلامة والاستمرارية المادية ، وجد إنجلهارت أن الأشخاص الأصغر سناً يعطون ، وزناً أكبر للانتماء والتعبير عن الذات ونوعية الحياة ، بما في ذلك البيئة الطبيعية . ولقد فسر إنجلهارت هذا التغير بوصفه نتاجاً لفترة الازدهار الطويلة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي فإنه في حين أن الأجيال السابقة نضجت وكتمت قيمها في فترات الندرة وانعدام الأمن ، فإن الأشخاص الذين ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية نماوا في وقت وفرة نسبية وأمان مما شجع على نمو قيم جديدة والتعبير عنها^(٦٦) .

النساء

يقدم النساء نموناً مدهشاً للتغيرات في التوجهات السياسية . فعلى مدار التاريخ المدون في كل أنحاء الكرة الأرضية نجد أن النساء كن دائماً مجالاً لميطرة الرجال . فوفقاً للقانون العام الإنجليزي والأمريكي ، على سبيل المثال ، لاستطيع المرأة المتزوجة أن تحتفظ بأى ملكية خاصة : فكل ممتلكاتها الشخصية هي قانوناً ملك

(٦٦) لقد أعلن إنجلهارت عن نظريته ، وما توصل إليه لأول مرة في «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies», *American Political Science Review* 65, no.4 (December 1971), pp. 991-1017; and *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). ولقد اكتشف أن المصوح المتأخرة أكتت هذا التوجه بالرغم من أن النمو الاقتصادي كان قد بدأ ينحطاً : cf. «Post-Materialism in an Environment of Insecurity.» *American Political Science Review* 75 (December 1981), pp. 880-900 and *Cultural Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

لزوجها ، كما كانت هذه الممتلكات قبل زواجها ملكاً لوالدها . ثم إنها لا تستطيع أن توقع باسمها عقداً ملزماً ، ولا تستطيع أن تترك وصية . وواقعياً ، فإن المرأة المتزوجة كانت ، بأكثر من معنى ، ومن الناحية القانونية ملكية خاصة لزوجها .

وبالرغم من أن المعايير القانونية التقليدية في أوروبا والدول الناطقة بالإنجليزية ، مثل تلك الموجودة في القانون العام ، قد خفت حدتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال تغييرات طرأت إما على التشريع وإما على تفسير قواعده ، فلننا نجد أنه حتى بدايات القرن العشرين كانت النساء مازلن يعانين من التمييز بأشكال متعددة ، وهو التمييز الذي كان مدعوماً بالقانون وبممارسات الواقع . وفي عام ١٩٠١ قضى أحد قضاة المحكمة الأمريكية العليا بأن « ارتكاب الزنا مع زوجة أحد الأشخاص ، حتى إذا تم هذا برضاها ... يعتبر تعدياً على حقوقه الشخصية وعلى حقوق الملكية » .^(٢٧)

وحتى بعد أن استقرت كل المؤسسات الأخرى لنظم حكم الكثرة بصورة نامة في عدد متزايد من الدول ، فقد استمر حرمان النساء من حقوق المواطنة الكاملة خاصة حق التصويت وحق الخدمة في الوظائف العامة . وكما رأينا في الفصل السابع ، فإن نظم حكم الكثرة كانت في الحقيقة نظماً يسيطر عليها الرجال (في الولايات المتحدة ، كانت تقتصر على البيض من الذكور) . حتى مشاهير الدعاة للحكومات الديمقراطية والجمهورية عارضوا (أو ببساطة تجاهلوا) المطالبة بأن تصبح النساء مواطنات كاملات المواطنة . وفي معظم الأحيان ، نجدهم قد تبنوا وجهة النظر السائدة التي مؤداها أن دور المرأة الحقيقي هو الزواج والولادة والأمرأة وليس السياسة . ومن ثم ، بالرغم من أن جون لوك John Locke قرر أن « كل البشر متساوون بالطبيعة » ، فإنه لم يوص مطلقاً بأن يسمح للمرأة بالتصويت ، واعتبر أنه من الواضح دون حاجة إلى تفصيل أو تبرير أنه في الشؤون الأسرية لا بد أن يكون للزوج القول الفصل^(٢٨) . أما جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau والذي يُعتبر أحياناً

^(٢٧) *Tinker v. Colwell*, 193 U.S. 473, 481 (1904), cited in Rogers Smith, «One United People: Second Class Female Citizenship and The American Quest for Community», *Yale Journal of Law and The Humanities* 1, no.2 (May 1989) 229-93 at p. 269.

^(٢٨) بالرغم من أن الزوج والزوجة يشتركان في نفس القيم والالتزام ، لكن لامتلاكهما إرثاً مختلفاً ، فلهذا ما سيكون لهما إرثات مختلفة أيضاً ؛ ومن ثم يضي من الضروري أن يوضع للقرار النهائي ، أي الحكم ، في مكان ما ، ويكون هذا من نصيب الرجل بالطبيعة ، لكونه الأقوى والأقوى .

John Locke, *The Second Treatise, in Two Treatises on Government* (1690), Peter Laslett, ed. (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1970), p. 339 (par. 82).

ومما قلته ، كل الرجال متساوون بالطبيعة ، انظر : Par. 54, p. 322 and par. 4, p. 287 .

مفكراً راديكالياً في دعوته للديمقراطية والمساواة ، فقد قال للنساء (ومن المخبرية أن هذا قد جاء في إهداء لمقالة له عن أصل عدم المساواة بين البشر) : أن ، حظ جنسك هو أن تتحكم في جنسنا دائماً - ولكن كزوجات وأمهات وليس كمواطنات^(٢٩) . وفي حين أكد ، إعلان الاستقلال ، بثقة أن كل البشر قد خلقوا متساوين ، فإن توماس جيفرسون Thomas Jefferson كاتبه الأساسي ، ادعى أن النساء لا بد أن يستنتجن دائماً من المناقشات والوظائف العامة ، لأن ، الانحطاط الأخلاقي ، سوف ينتج إذا ما اختلطن عبثاً في تجمعات الرجال^(٣٠) .

وبالرغم من أنه من المستحيل تتبع الأصول التاريخية لميطرة الرجال ، فإن أحد التفسيرات المعقولة جداً يبدو في الاختلافات الجسدية . فالرجال في المتوسط أثقل وأطول وأقوى جسمانياً من النساء ، ومن ثم يكونون أقدر منهن على فرض رغباتهم عن طريق العنف الجسماني أو التهديد باستخدام العنف . بالإضافة إلى هذا ، فإن دور المرأة في حمل الأطفال ورعايتهم يزيد من ضعفها . وحالما بدأ خضوع المرأة ، فإن هذا الخضوع تكرر عن طريق العادات والتقاليد والممارسة والمعتقدات . ولكن بالإضافة إلى العنف المبلشر والتهديد باستخدامه والعادات والمعتقدات ، فإن خضوع المرأة كما رأينا تواتر قد تم تدعيمه بواسطة القانون الذي كانت تقف خلفه القوة القهرية التي تمثلها الدولة .

حتى علماء النفس والأطباء النفسانيون (الذين كانوا لأجيال طويلة أساساً من الرجال) تبنوا ، ومن ثم دعموا ، تفسيراً تكريماً للمرأة . فمنظرون بارزون مثل سيجموند فرويد Sigmund Freud وجان بياجيه Jean Piaget واريك اريكسون Erik Erikson وقعوا ، في نفس التحيز في الملاحظة والمشاهدة . فبنيتهم اللاشعوري لحياة الذكر بوصفها النموذج ، حاولوا أن يشكلوا المرأة من نسيج تكري . ومن ثم فإنهم عند صياغتهم نظرياتهم عن تطور الإنسانية ، إما أنهم لم يميزوا الاناث أى انتباه منظم ، أو أنهم أعاروهن انتباهاً قليلاً ، ولما أنهم فسروا تطور الاناث بوصفه انحرافاً عن نموذج الذكر بالأسس^(٣١) .

والغريب هو أن بعض النساء دعون بصراحة إلى التغيير . ومعارضتهن تذكرنا

Discourse on the Origin of Inequality (1754) in Jean Jacques Rousseau, *On the Social Contract*, (29)
Discourse on the Origin of Inequality, Discourse on Political Economy, (Indianapolis, Ind.:
Hackett Publishing Co., 1983), pp. 111-12

Smith, «One United People», p. 31. (30)

Carol Gilligan, *In A Different Voice: Psychological Theory and Women's Development* (31)
(Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982) pp. 6 ff.

بالملاحظة المذكورة في الفصل الخامس ، والتي مؤداها أن الأيديولوجية الحاكمة - وميطرة الرجال كانت أيديولوجية حكمة بالتأكيد تقريباً في كل مكان - نادراً ما يتم تبنيها بواسطة كل أعضاء نظم سياسي ما ، بل إنها قد يتم الاعتراض عليها بالفعل من جانب البعض . وفي عام ١٧٩٢ كتبت امرأة إنجليزية اسمها ماري ولستونكرافت Mary Wollstonecraft مقالاً باسم «دفاع عن حقوق النساء» . أما في الولايات المتحدة ، فقد قامت النساء بدور نشيط في حركة معارضة الرق ، وخلصن إلى أن حقوقهن أيضاً هي بالتأكيد في حاجة إلى حماية . وفي عام ١٨٤٨ دعت كل من اليزابيث كلادي ستانتون Elizabeth Cady Stanton ولوكريشيا موت Lucretia Mott إلى مؤتمر عن حقوق المرأة ، وبعد ذلك بقليل شارك في قضيتين بعض دعاة حق المرأة في الانتخابات من النساء ، وأشهرهن لوسي ستون Lucy Stone ، وسوزان ب . أنتوني Susan B. Anthony . أما في إنجلترا ، فقد كونت إيميلين بانكهيرست Emmeline Pankhurst أول لجنة لحق المرأة في الانتخاب عام ١٨٦٥ . وبالرغم من أن الداعيات إلى حقوق سياسية متساوية للمرأة كن عادة ما يقابلن بالازدراء والمخزية لمسلوكهن ، غير الأنثوي ، وكن أحياناً يلقين معاملة فضلة من الشرطة ، إلا أنهن قد ساعدن على إحداث تغييرات قانونية (بل وأحياناً دستورية) أنت . كما رأينا في الفصل السابع - إلى إقرار حق المرأة المتساوي في الانتخاب وغيره من الحقوق السياسية في كل الدول الديمقراطية .

ولكن حصولهن على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال لايعني أن النساء قد حصلن بصورة آلية على نفوذ مساو لنفوذ الرجال في الحياة السياسية والاقتصادية ، أو أن الفروق بينهن وبين الرجال في التوجهات السياسية قد تلاشت . فكما رأينا قبلاً ، فإن مستوى النشاط السياسي كان يفرق إلى أن يكون أقل بين النساء عنه بين الرجال . ومواء بسبب التمييز ، أو بسبب اتجاهات النساء ذواتهن ، أو بسبب مسؤوليات الأسرة ، أو بسبب كل هذه الأمور مجتمعة ، فإنه في الدول التي بها مجتمعات حدثت ، استمر الرجال يبرزون للنساء في قوة العمل (النساء اللاتي يقمن بأعباء المنزل دون مقابل لم يحسبن ضمن قوة العمل أو بوصفهن موظفات بمقابل) ، وفي سنوات التعليم الرسمي ، وفي مجال الأعمال والحياة المهنية ، وفي المناصب ذات الهيبة ، وفي الدخل وفي النفوذ ، بما في ذلك المناصب بالانتخاب . ومع التسليم بوجود استثناءات واضحة ، إلا أن القليل من النساء (والأقل من الرجال) قد رفضن أصواتهن بالاعتراض على هذه الأوضاع . وظاهرياً على الأقل ، يبدو أنه عندما انتهى التمييز في الحقوق السياسية من الناحية القانونية ، قبلت النساء بصورة عامة الاختلافات الأخرى في الفرص المتاحة لهن مقارنة بالرجال بوصفها اختلافات طبيعية . .

ولكن ابتداء من الستينيات تزايدت قوة النساء ، خاصة في العقود التالية ، حيث أصبحن يشعرن بقوة بأن هذه الفروق في الفرص ليست عادلة وأنها قابلة للعلاج . وفي الولايات المتحدة خاصة ، اضطلعت الحركات النسائية هناك بالعمل على تغيير ممارسات واقعية مثل تلك المذكورة أعلاه ، وعلى تغيير اتجاهات النساء نحو ذواتهن ونحو المجتمع (٣٢) . وه زيادة الوعي ، من خلال العمل في مجموعات تقتصر على النساء وحسب ، وبدون وجود التهديد المحتمل من الرجال ، أصبحت تكتيكاً لمساعدة النساء على اكتشاف توجهات جديدة وتطويرها (٣٣) .

وفي الوقت الراهن ، تشكل النساء أعداداً كبيرة جداً من قوة العمل . وفي دول عديدة ، ارتفع أيضاً مستوى تعليمهن . وفي بعض الدول الأخرى قاربن ، أو حتى تخطين الرجال في مستوى الوعي والنشاط السياسيين . كما أن عددهن في المناصب القيادية والمؤثرة تزايد ، بالرغم من كونه مازال صغيراً (٣٤) .

(٣٢) ولكن هناك مؤلفاً لكتبة فرنسية هي سيمون دي بوفوار كان له تأثير غير طبيعي . فكتبتها ، الجنس الثاني ، *The Second Sex* ، والذي صدر في فرنسا عام ١٩٤٩ ، أعيد طبعه في الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ (H.P. Parley, trans. and ed., New York: Knopf). حيث نال تقييداً هائلاً . ولقد تبعه بمرور سنوات الكتب الذي أضفى لفترة من الوقت المرحج الرئيسي للحركة النسائية الأمريكية الصاعدة : *Betty Friedan's The Feminine Mystique* (New York: Norton, 1963).

(٣٣) لوفس ، انظر : Catherine A. MacKinnon, *Toward A Feminist Theory of the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1989), Chapter 5, «Consciousness Raising», pp83-105.

(٣٤) كانت التغيرات غير متكافئة بوضوح في الدول المختلفة . ففي الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ كان ٢٧٪ من النساء في سن ١٤ سنة وما فوقها في قوة العمل . وفي عام ١٩٨٧ كان ٥٥٪ في سن ١٦ سنة وما فوقها في قوة العمل . وارتفع مستوى التعليم للمرأة في الولايات المتحدة مع ارتفاع مستوى تعليم الرجال : ففي ١٩٨٦ كان ٢٤٪ من الرجال في سن ٢٥ سنة وأكثر قد انتهوا من أربع سنوات أو أكثر من التعليم في المعاهد ، و ١٦٪ من النساء كن قد فعلن هذا . ولكن في عام ١٩٨٦ شكل النساء ٩٤٪ من العاملين في مهنة التمريض ، و ٧٣٪ من العاملين في التدريس (باستثناء التدريس في المعاهد والجامعات) و ٨٥٪ من العاملين بالتدليل و ٨٥٪ من مشرفي المكتبات ، ولكنهن شكلن ٣٧٪ فقط من الموظفين والإداريين والمديرين ، و ١٧٪ من الأطباء ، و ٤٪ من أطباء الأسنان ، و ٣٦٪ من العاملين بالتدريس في المعاهد والجامعات . ومتوسط الدخل الأسبوعي للعاملين وقتاً كاملاً في عام ١٩٨٦ كان ٤١٩ دولاراً للتذكور ، و ٢٩٠ دولاراً للإناث . وفي عام ١٩٨٤ كان من بين الأفراد في سن التصويت ٦٩٪ من النساء مسجلات وصوت منهن ٦١٪ في انتخابات الرئاسة ، مقارنة بـ ٦٧٪ و ٥٩٪ للرجال على التوالي . ولكن في عام ١٩٨٧ كان ٢٣٪ فقط من بين ٤٣٥ عضواً في مجلس النواب من السيدات ، وسبعين من بين مئة شيخ . ومن بين ٢١ مجتهداً صناعياً كانت النسبة المسجلة للنساء اللاتي يتحدثن في السياسة : ٧٧٪ في فنلندا و ٧٢٪ في الولايات المتحدة و ٦٠٪ في بريطانيا و ٤٧٪ في إيطاليا و ٣٥٪ في اليابان . ومن بين ١٦ دولة أوروبية ، شكل النساء ٢٥٪ من أعضاء البرلمان الأدنى في النرويج و ٣٠٪ في فنلندا و ١٧٪ في سويسرا و ٤٪ في فرنسا و ٣٪ في بريطانيا (بالرغم من كون رئيسة الوزراء امرأة) انظر :

وبالرغم من أننا لامتطيع أن نقدم هنا تصوراً تاماً عن النقلة في الوعي ، والتي مازالت بعيدة جداً عن أن تكون قد تمت وانتهت ، إلا أن قدر التغيير هذا - مضافاً إليه التغييرات التي تكررت قبلاً - يُمكننا من اقتراح الخلاصات التالية :

(١) للتغيرات في التوجهات السياسية الأساسية والتي تتسم بالاستمرار لفترة طويلة ، والتي تبدو صلبة صلابة الصخور ، تحدث بالفعل ، بل وأحياناً ما تعبر عن نفسها بسرعة تأثير الدهشة .

(٢) هذه التغيرات عادة مايمكن تفسيرها بصورة مرضية من خلال مراجعة العوامل الخمسة المذكورة في بداية الجزء الحالي .

(٣) نادراً مايمتطيع المعاصرون أن يتنبأوا بطبيعة التغيرات الأساسية في التوجهات السياسية والتي تكون على وشك الحدوث ، أو هم يفضلون في التنبؤ بموعدها أو بمداها أو قوتها ، أو بكيف ومتى تضعف ، أو بما سوف ترتبه في السياسة والبنى .

ويبدو من المؤكد أن تغيرات جذرية أخرى في التوجهات السياسية لشعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب الدول الأخرى سوف تحدث خلال فترة حياة قراء هذا الكتاب .

ولكن ماهي هذه التغيرات ، أين ومتى سوف تحدث ، لامتطيع سوى التخمين .

U.S. Bureau of the Census, Statistical Abstract of the United States: 1988, 108th ed. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987), Tables 281, p. 125; 409, p. 244; 418, p. 249; 608, p. 346; 627, p. 376; 651, p. 394; 653, p. 395; Inglehart, *Culture Shift*, Table 1-3 and Figure 1-7, pp. 608.

الفصل العاشر

التقييم السياسى

من المرجح أنك ، مثل معظم قراء هذا الكتاب ، تؤمن بأن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية . ولكن هل اعتقاد مثل هذا يوازى بالضبط القول بأنك تحب القهوة أكثر من الشاي ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن قراراتك السياسية لن يمكنك الدفاع عنها عقلانيا بدرجة كبيرة . فهل يمكنك تجنب هذا ؟ وإذا كانت قراراتك السياسية غير عقلانية في جوهرها ، أفلا يكون من المضيعة للوقت أن تحاول أن تتصرف بحكمة في مجال السياسة ؟ ألا يمكن تبرير القرار المبني على جهل تام في النهاية ، كما يبرر القرار المبني على المعرفة ؟ إذا لم يكن هناك أحد يعرف كيف يضع أساسا ويبنى هيكلا خرسانيا قويا بدرجة تكفى لإقامة منزل ، يكون من السفه أن يحاول أى شخص أن يعيش في منزل ؟ سنكون كلنا أفضل حالا إذا ما سكنا الخيام بدلا من المنازل . هل نعتبر المعتقدات السياسية ، بغض النظر عن مدى الحرص الذى روعى في صياغتها ، مشابهة إلى حد كبير للمنزل القائم بدون أساس أو بدون هيكل خرسانى قوى بما يكفى لتأمينك هذه المعتقدات ؟

عندما نبحث فى أسئلة مثل هذه ، يغدو واضحا أننا يجب أن نتحرك فى اتجاه أكثر معيارية عما كان عليه الحال فى الفصول السابقة . فهذه الفصول السابقة كانت مهمة أساسا إما بتوضيح معانى المصطلحات كما فى الفصلين ١ و ٣ أو بالوصف كما فى الفصول ٢ و ٥ و ٦ ، أو بالشرح كما فى الفصلين ٤ و ٧ ، أو بتوليفة من كل هذا كما فى الفصلين ٧ و ٨ اللذين يجمعان بين توضيح معانى المصطلحات

والوصف والشرح . وهذه تعتبر طرقاً شائعة لتفسير وفهم العالم في الحياة اليومية ، وكذلك في العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والانسانية .

ولكن الفصل الرابع قدم لنا بوضوح طريقة أخرى أساسية أيضاً لتفسير وفهم العالم بوصفه مكاناً يسكنه بشر يصدر عن أحكاماً تتعلق بالأفضل والأسوأ . أحكاماً وتقييمات أخلاقية وقيمية ومعيارية . والأشكال المختلفة للنفوذ والقوة لا تدعو إلى إصدار تقييمات وحسب ، ولكن التمايزات القائمة بين الأشكال المختلفة ذاتها . الإقناع العقلاني والإقناع الخداعي على مبدل المثال ، والنفوذ القسري وغير القسري - تعتبر هامة بالنسبة لنا لأننا نعيم أشكالاً مختلفة للنفوذ بوصفها أفضل وأسوأ . ونفس الشيء يحدث مع الاختلافات في النظم السياسية . فنحن نميز بين النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية ، وبين نظم حكم للكتلة ونظم حكم للكتلة ، أساساً لأننا نؤمن بأن هذه الاختلافات هامة . ومن ثم فإن التقييمات تمدنا بالأسباب التي تجعلنا نجرى بعض التمييزات التي نستخدمها في التحليل السياسي وتجعلنا نرغب في وصف كيفية تحقق أشكال معينة من السلوك والأفعال والمعتقدات والأنظمة وتفسيرها .

ولكن هذا يأخذنا مرة أخرى إلى الأسئلة التي بدأنا بها هذا الفصل . ما هي الأسس المعقولة التي نملكها وتجعلنا نؤمن بأن شيئاً ما أفضل من غيره ؟ ان الديمقراطية مثلاً أفضل من الديكتاتورية ؟

مشكلة القيم في الفلسفة السياسية

يُعتقد أن أرشميدس قال : أوجد لي رافعة طويلة بدرجة كافية ونقطة ارتكاز أنبثها عليها وأنا أستطيع أن أحرك العالم . ومن أكثر المشاكل الفلسفية استعصاء على الحل في القرن العشرين ، محاولة التوصل إلى ما أسماه الفيلسوف جون راولز John Rawls نقطة ارتكاز أرشميدية لتثبيت رافعة الفلسفة السياسية عليها ، ألا وهي التبرير العقلاني للأحكام الأخلاقية^(١) .

(١) أعيد طبعه بعد الحصول على إذن من الناشرين ، ألفذا عن :

A Theory of Justice by John Rawls, Cambridge, Mass: The Belknap Press of Harvard University Press, copyright © 1971 by the President and Fellows of Harvard College. الفلسفة ، وهم كفة بالمشك ، يرون أنه لا يوجد شيء في الفلسفة أو لدى للفلاسفة ، يميزهم بصفتهم تلك فيجعلهم أكثر قدرة على الوصول إلى الحقيقة ، ومن ثم على الوصول إلى معرفة أصول للمعرفة ، سواء تمكنت هذه في الأخلاقيات أو فيما وراء الطبيعة ، أو في أي شيء آخر . فطى سبيل المثال يرى رورتي Rorty أن الفلسفة يمكنهم أن يتلقوا ولكنهم لا يستطيعون اكتشاف حقائق خاصة تتعلق بأصول المعرفة . ومن ثم فإن هدف الفلسفة لابد أن يقتصر على المساهمة في النقاش ، الدائر حول مسائل هامة ، والبقاء على استمرارية النقاش . Richard Rorty, *philosophy and the Mirror of Nature* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.)

وأحد الإسهامات البارزة للفلسفة السيمائية كان اهتمامها المتميز بالمعتقدات الخاصة بالقيم والمعايير والمقاييس . وحتى القرن التاسع عشر كان الفلاسفة (مثلهم مثل غيرهم من الناس) يميلون إلى الاعتقاد بأن الأفكار الأخلاقية يمكنها أن تكون على نفس قدر الموضوعية واليقين اللذين تتمتع بهما المعرفة الامبريقية ، لأن الأفكار كانت مؤسسة في التحليل الأخير على الوحي الإلهي أو الطبيعة أو الإلهامات الواضحة بذاتها . ولكن منذ نهائيات القرن التاسع عشر ، وبصورة أكثر تزايداً ، في القرن العشرين ، نجد العديد من الفلاسفة ، بل وربما أصلاً كبيرة من الشريحة السياسية في كل المجتمعات الحديثة ، قد تبينوا وجهة نظر أكثر ذاتية . وفي الحالات المتطرفة ، كما سوف نرى ، سنجدهم يؤكدون أنه لا يوجد مطلقاً أى اعتقاد يمكن تبريره عقلاً مادام يتعلق بمعيار قيمي . من هذا المنظور يضحي قولك بأنك تؤمن بأن الحرية أفضل من الرق ، هو قول لا يتسم بأى قدر من الموضوعية بأكثر مما يتسم به قولك إنك تفضل القهوة على الشاي .

وتتألف وجهات النظر الذاتية ، يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل . فأحد العوامل يكمن في التدهور العام في تمسك البشر بالمعتقدات الدينية بدءاً من القرن الثامن عشر ، الذي كان يعنى أنه لم يعد من الممكن النجاح في تبرير القيم بردها إلى حقائق دينية موحاة من قبل الله . فجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) والذي أثرت أعماله بشدة على التفكير الأمريكي أثناء الثورة الأمريكية والمؤتمر الدستوري ، كان في إمكانه أن يجادل قائلاً إن : « كل الرجال متساوون بالطبيعة ، لأننا كلنا وبنفس القدر أولاد الله . ولكن بعد قرنين من الزمان اعتبر الفلاسفة مقدمته المنطقية هذه واهنة إلى درجة لا تمكنها من دعم مقولاته . وبالإضافة إلى هذا ، فإن التقدم الواضح للعلوم جعل المعرفة غير العلمية تبدو شاحبة بالمقارنة . وفي الواقع ، فإن وجهة النظر الفلسفية القائلة بأن المعرفة العلمية هي وحدها القادرة على ادعاء الموضوعية بدأت تكسب أرضاً صلبة . فعالم الرياضة والفيلسوف الفرنسي كونت Auguste Comte (١٧٩٨ - ١٨٥٧) أكد أن تاريخ الإنسانية مر في تطوره بثلاث مراحل : المرحلة الدينية ، المرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة العلمية . ومن ثم ، فإن العلوم الوضعية ، يجب أن تشكل أساس السياسة والأخلاق والقانون ، بل وحتى الدين ذاته . والوضعية ، كما سميت وجهة نظره ، عادت إلى الظهور بصورة مستقلة في فيينا في العشرينات ، وتجسدت في حركة فكرية تعددت تسميتها من الوضعية المنطقية إلى الوضعية الجديدة إلى الإمبريقية المنطقية إلى الإمبريقية العلمية . وبالرغم من أن الوضعية الجديدة كانت في الأساس تصيراً فلسفياً للطبيعة الأصلية للمعرفة العلمية ، فإن اتباعها دأبوا على رفض العبارات الأخلاقية بوصفها غير ذات معنى . وفي عام ١٩٣٦ أكد أحد أساتذة جامعة أوكسفورد الشبان ، وهو أ . ج .

اير A.J. Ayer ، بجرأة واضحة أنه مادام لا يمكن للتأكد من حقيقة الأحكام الأخلاقية ، وذلك على خلاف العبارات العلمية ، فإن العبارات الأخلاقية لا بد أن تكون خالية من أى معنى^(٢) . ولكن إذا كانت العبارات الأخلاقية لامتعى لها - أو إذا كانت على أى حال بلا معنى عقلانى (كما كان الوضعيون الجدد يقولون أحيانا) أو إدراكى ، - فإن الأمس الأخلاقية للطسفة السلسية لا بد أن تكون أيضا غير ذات معنى ، وإذا كانت أسسها الأخلاقية لامتعى لها فى ذاتها ، فإن الطسفة السلسية نصبح مجهودا عقيما لاطنل من ورائه .

وتمثل أحد التيارات الفكرية الأخرى التى عمقت من حدة المشكلة فى وجهة النظر القائلة بأن كل الفكر الطسفى (بل وفى بعض الصياغات كل أنواع الفكر بما فى ذلك العلوم الطسبية) تحده أمساب تقع خارج نطلق الوعى ، ويتجاوز سيطرة أولئك الذين يؤيدونه . وفى الصياغات التى تتبنى الحتمية ، تتم نسبة الأمساب الخارجية إلى المرحلة التاريخية المعينة التى يعلصرها الشخص ، وثقافته ، والطبقة التى ينتمى إليها ، ومصالحه ، وتطوراته النفسية^(٣) . فإذا كان المنظور الطسفى للمرأة لا يعدو كونه

(٢) A.J. Ayer, *Language, Truth and logic* (London: Colman, 1936; and New York: Holt, Rinehart & Winston, 1973), pp 226-7

(٣) وجهة النظر التى ترى أن الإدراك والأفعال الإنسانية يتم تحديدها كلية بواسطة عوامل خارجية ، يطلق عليها بصفة عامة الحتمية . وإحدى الأطروحات المساندة للحتمية على أسس من عوامل نفسية قدمها عالم النفس ب . ف سكينر B.F. Skinner فى *Beyond Freedom and Dignity* (New York: Alfred A. Knopf., Inc., 1971)

انظر أيضا: *Walden Two* (New York: MacMillan Inc. 1946) and *Finley Carpenter, the Skinner: Primer* (New York 1974)

ومصطلح النسبية عادة ما يستخدم فى الأطروحة التى مؤداها أن العوامل المختلفة تنتج بين الأفراد والجماعات المختلفة ، طرقا مختلفة بل ومتضادة ، ولكنها متساوية فى إمكانية تبريرها للفهم وتفسير وشرح العالم . وأحد الأشكال الشائعة للنسبية خاصة عند علماء الاثنولوجيا هو ، النسبية الثقافية وعند تطبيقها على الأخلاقيات ، فإن وجهات النظر تلك تصهى نسبىة أخلاقية . والتاريخية مصطلح عادة ما يستخدم لوصف المؤرخين أو غيرهم الذين يرون أن الفكر السيسى (أو غيره) يمكن شرحه وتفسيره تملما بوصفه نتاجا فرعيا لغرضيات لها جذور فى المرحلة التاريخية التى يحيا فيها الكاتب . والأطروحات المساندة للتاريخية يمكن مطالعتها فى Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," *History and Theory* 8 (1969): 3-53 and "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action," *Political Theory* 2 (1974): 277-303.

وأحد الأشكال الهامة والمتميزة لاستخدام لتاريخ نجدها فى ، الحتمية التاريخية ، التى قال بها ماركس ولتباعه ، لتفسير حديث انظر : G.A. Cohen, *Karl Marx: Theory of History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

نتاجا فرعيا لعوامل غير عقلانية مثل هذه ، فإن محاولة بلورة فلسفة ميسامية ، أو حتى مناقشتها بصورة جادة ، تصبح مرة أخرى أمرا غير واعد على الإطلاق .

تيارات معاكسة

مثل هذه الاعتراضات الموجهة ضد إمكانية أن تكون الفلسفة الميسامية ، مجهودا عقلانيا أو على الأقل معقولا ، لم يثبت أنها فتاكة أو مدمرة . فمن ناحية ، نجد أن الأنكباء والمفكرين ، بما في ذلك علماء الميسامية والفلاسفة ، قد استمروا في عرض الأفكار الميسامية ومناقشتها بجدية تامة ، وأثناء قيامهم بهذا وضع أنهم يؤمنون بأن مناقضاتهم ليست بلا هدف أو أنها غير عقلانية ، بغض النظر عما قد يقوله الوضعيون الجدد أو الحتميون أو التاريخيون أو غيرهم . فالاهتمام الجاد بالأفكار الميسامية ، ومن ثم ببعض الأسئلة الأساسية في مجال الفلسفة الميسامية والأخلاقية ، أثارته بالتأكيد اضطرابات القرن العشرين . حربان عالميتان وحروب صغيرة لا حصر لها ، الكساد الاقتصادي العالمي في الثلاثينات ، ثورة ، انهيار الديمقراطية في دول عدة ، استخدام الأسلحة النووية وانتشارها ، احتمال الفناء النووي ، أحداث الشعب في المدن الأمريكية في الستينات ، حرب فيتنام ، فضيحة ووترجيت ، وماترنيت عليها من محاولة محبب الثقة من الرئيس نيكسون ثم استقالته . نجد أن هذه الأحداث وغيرها قد أضعفت الكثير من المعتقدات المتفائلة والأكثر إشراقا . حتى بين الأمريكيين ، التي سادت في وقت سابق ، وقد تكون قد استلزلت اهتمامنا ببعض الأسئلة الأساسية التي وضعها الفلاسفة الميساميون^(٤) .

بالإضافة إلى هذا ، فإن تأثير الوضعية الجديدة وصل إلى القمة ثم . وكما يحدث عادة للحركات الفلسفية - ذيل سريعا . ففي عام ١٩٧٧ تحصر أ . ج . آير لأنه انتقل من كونه « مفكر متمرد » إلى « مفكر عجوز » دون أن يمر بمرحلة الاحترام الرصين^(٥) .

(٤) في قول مقبول أشار الفيلسوف جورج فيلهلم فريدريك هيغل Georg Wilhelm Friedrich Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) إلى أن يومه ميمرنا تطوير وقت الضيق ، في إشارة إلى أن الفلسفة تزدهر ليس وقت قوة الحضارة عندما تطبق معاييرها دون أدنى مساعلة ، ولكن في فترات التدهور عندما تتم مساعلة مصداقية معاييرها التي لا تهدو وقتها ملائمة .

(٥) منصوص عليها في : Brian Barry, "And Who Is My Neighbor?" *The Yale Law Journal* 88:629 (1979), 629-58, at p. 631 *A Part of My Life* (London: Oxford University Press, 1977), pp. 294-95.

ولقد أصبح واضحاً أيضاً أن الفراغ الفلسفي لا يمكن ملؤه بصياغات حتمية بحتة^(٦).

تحليل المعنى

يعتقد بعض الفلاسفة ، خاصة في الدول الناطقة بالإنجليزية ، أن الأساس الملائم للتأمل في القضايا المعيارية في مجال للفلسفة السياسية يمكن أن نجده في اللغة ، وذلك عن طريق تحليل المعنى الذي نسبته على الكلمات والمفاهيم في الاستخدام العادي لها . وقد تأثر تحليل المعاني في التقييم الأخلاقي والسياسي بشدة بالعمل الأخير للفيلسوف لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein (١٨٨٩ - ١٩٥١) (٧) . وبصفة عامة فإن للفلسفة ، التحليلية ، أو ، اللغوية ، تسعى نحو التعرف على معاني المصطلحات كما تستخدم بالفعل في اللغة العادية غير الفلسفية . وكنيجة لتأملنا في الكيفية التي نعبر بها عن المعاني عندما نرغب في القيام بأحكام أخلاقية وقيمة ، في تمييزها عن الأحكام المتعلقة بمسائل تقع في مجال العلم الإمبريقي ، نجد أن بعض الكتاب قد خلصوا إلى أن اللغة تنقسم في الواقع إلى مناطق ، مختلفة . وتضطلع لغات ، المناطق ، المختلفة بقضايا مختلفة . ف لغة منطقة ما عادة ما تكون غير ملائمة بل ومشوشة عندما تستخدم للتعبير عن قضايا تتطلب نوعاً آخر من اللغة .

والخطاب الأخلاقي هو أحد هذه المناطق ، كما يطرح البعض^(٨) . فالاعتماد بصورة مطلقة على لغة العلوم الأمبريقية لاستكشاف مجال الخطاب الأخلاقي (كما

(٦) وكما كتبت ديورا بومجود Deborah Baumgold معلقة على التاريخية : « ليس مستغرباً ، أن النهج التاريخي .. ينزع نحو إثبات الأهمية السياسية للنصوص الكلاسيكية » . وفي مقالته "Political Commentary on the History of Political Theory," *American Political Science Review* 75:4 (December 1981), pp. 928-40.

(٧) العمل الأخير لفيتجنشتاين يتعارض بصورة ما مع عمله الأسبق الذي أثر بشدة في الوضعية المنطقية . لتقرير عن عمله انظر : David Pears, *Ludwig Wittgenstein* (New York: The Viking Press, 1969, 1970).

(٨) Hanna Fenchel Pitkin, *Wittgenstein and Justice* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972) بالرغم من كونه أقل تقرأ بصورة مباشرة لفيتجنشتاين ، إلا أن بريان باري Brian Barry, *Political Argument* (New York: Humanities Press, Inc., 1967) أكد أيضاً وضرب أمثلة تظهر إمكانية توضيح الأحكام السياسية جزئياً من خلال التحليل الدقيق للمعنى . ولقد لعبت أعمال فيتجنشتاين دوراً هاماً أيضاً في انتقاد بيتر وينش Peter Winch للعلوم الاجتماعية في : *The Idea of a Social Science and Its Relation to Philosophy* (New York: Humanities Press, 1958).

اقترح بعض الباحثين المعارضين للمدرسة الإدراكية (بعد أمرا غير منطقي بنض قدر المطلوبة باستخدام لغة الطبيعة أو الكيمياء لمناقشة الصفات الجمالية لرسم ما . وإن أحد أهداف هذا النهج - بل والهدف المطلق له وفقا للبعض - هو إثراء الخطاب الأخلاقي والتقييم الميسلي وايضاحهما عن طريق إعلاء فهمنا للغة التي نستخدمها عندما تناقش قضايا أخلاقية ، كما يفعل كل الناس عمليا .

ولكن بوصفه نهجا لإحياء الفلسفة الأخلاقية الميسلية ، فإن التحليل اللغوي سرعان ما أظهر بعض القصور . وربما كان أهم أوجه القصور هو فضله في أن يوضح بصورة مقنعة كيف أن تحليل المعنى يمكن أن يتجنب ما أسماه للفلاسفة الأولون **المغالطة الطبيعية** : وهي محاولة استخلاص عبارة تتعلق بما يجب أن نعمله من عبارات نقرر ماهو قائم بالفعل . فحتى إذا كان من الممكن أن نوضح مانقصده بمصطلح ، عدالة ، في مياقات محددة ، فإنه لا يبدو أنه يترتب على ذلك أننا يجب أن نتصرف بعدالة . بالإضافة إلى هذا ، لا يوجد فيلسوف تحليلي أنتج بالفعل عملا في الفلسفة الميسلية بلغ من القوة والإقناع ما يجعله دليلا على نجاح هذا النهج . وأخيرا ، إن هناك من تحليل معاني المصطلحات ما يضحى مملا وهامشيا وغامضا إلى درجة لا تجعل أحدا ، سوى الفلاسفة الجهابذة ، قادرا على متابعة المناقشة ، أو حتى يهتم بأن يفعل ذلك^(٩).

النراضى العقلاني : هابرماس

تقترح المناقشة الخاصة بتفضيل الإقناع العقلاني والتي طرحت في الفصل الرابع ، إمكانية أن نجد نقطة الارتكاز الأرشميدية إذا ما استطعنا أن نثبت أن الناس إذا ماوضعوا في موقف غير مسموح فيه إلا بالإقناع العقلاني فإنهم سوف يتفقون على قيم محددة . ويمكن تشبيه اتفاقهم هذا بعقد يتم بينهم للالتزام بهذه القيم . وربما يكون أكثر التيارات المضادة للذاتية والنسبية تأثيرا هو التيار الذي يدعو إلى اتباع هذا الخط . وبالرغم من أنه من المستحيل أن نقدم هنا أكثر من مجرد رسم كروكي مختصر وغير كامل ، إلا أنني أرغب في ذكر اثنين من مثل هذه النهج^(١٠).

(٩) ، لقد تحرك بتدول الساعة بدرجة حادة إلى الجهة الأخرى حتى في لا نستطيع أن نفكر آخر مرة قرأت فيها مناقشة حول معيار ماهية زهرة الصبار الجميلة أو القلعة الشهية جدا . .

Barry, «And Who Is My Neighbor?» P.632

(١٠) ولقد قدم لنا دافيد جوتيه David Gauthier مثالا ثالثا مؤثرا في : *Morals by Agreement* (Oxford : Clarendon Press 1986) لقد حاول جوتيه أيضا ، تطوير نظرية عن الأخلاق بوصفها جزءا من نظرية الاختيار العقلاني . . ولقد جادل ، أن المبادئ العقلانية لتحديد الاختيارات أو القرارات ، من بين العديد من الأعمال الممكنة ، تتضمن البعض الذي يمنع للفاعل من متابعة مصالحه الخاصة -

في سلسلة من المؤلفات منذ عام ١٩٧٠^(١١)، اقترح الفيلسوف الألماني يورجان هابرماس Jürgen Habermas أن توافقاً رشيدياً في الرأي بخصوص قضايا تتعلق بالحقيقة وبالأخلاق يمكن الوصول إليه بالخطاب «discourse» في موقف خطابي مثالي . وفي مثل هذا الموقف فإن الظروف « يجب أن تضمن ليس فقط مناقضة مفتوحة ، وإنما أيضاً خالية من التأثيرات المشوهة ، سواء كان مصدرها السيطرة الصريحة أو الملوك الاستراتيجي الواعي أو عوائق الحوار الأكثر خطورة والناجمة عن خداع الذات . ولابد أن يتمتع كل المشاركين بفرص متساوية » للتعبير عن اتجاهاتهم ومشاعرهم ونواياهم ... وهكذا ، وذلك حتى يمكن للمشاركين أن يكونوا صادقين ، ولابد أن يتمتعوا بمركز متساوية إلى حد كاف حتى تصبح « المساواة الرسمية في بدء ومتابعة الحوار أمراً يمكن ممارستها في الواقع » .

ومن حيث المبدأ ، سيطبق هابرماس متطلبات توافق الرأي التي يتم الوصول إليها في موقف خطابي مثالي على كل من الأحكام الامبريقية والأخلاقية . والمسائل الامبريقية - على سبيل المثال ، الوصف والشرح في الفصول السابقة - تتطلب خطاباً نظرياً ، يفضي إلى أحكام تتعلق بالحقيقة . أما المسائل الأخلاقية فتتطلب خطاباً عملياً ، يفضي إلى أحكام تتعلق « بالصواب » أي أحكام أخلاقية .

وإذا كانت كل الاحتياجات والمصالح ذاتية بحتة ، وتختلف من شخص إلى آخر ، ومن ثم تجعل من المنحيل الوصول إلى إجماع بخصوصها ، فإن نهج هابرماس لن يمدنا بالتأكيد بنقطة ارتكاز أرسيميدية ، وموف تظل مشكلة التوصل إلى

- بطريقة منزهة عن الغرض . هذه نعرفها بوصفها مبادئ أخلاقية . (٢ - ٣) بالرغم من أن أطروحة جوتييه بلغت من التجريد والصعوبة حدا يجعلنا غير قادرين على تلخيصها هنا ، فإنه من الهام أن نقرر افتراضاً أن نظريته تستثنى من الاعتبار المواقف التي تكون فيها الأحزاب غير متساوية ابتداءً ويصوّرة إجمالية . هـ هين غير المتساويين قد يستفيد حزب واحد بشدة من خلال قهره للآخرين ، وولغا لنظريتنا أن يكون هناك أي سبب يجعله يحجم . (١٧) وبالرغم من أن جوتييه قدم تبريراً آخر لافتراضه أن الموقف الأولي للأحزاب لإجراء اتفاق ما لا يكون قهرياً (ص ١٩٢ - ١٩٧) ، فهاغيتار تسيد عدم المساواة والفساد في الحياة السياسية ، سوف يبدو هذا وكأنه تحجيم هائل لمحوط النظرية . ولكن عند بذله لمقولاته بوصفها جزءاً من نظرية الاختيار العقلاني ، بنى جوتييه على واحد من أكثر التهجج للتحليل السياسي والاقتصادي سرعة في النمو . نظرية الاختيار العقلاني يشار إليها أيضاً بوصفها نظرية الاختيار الاجتماعي ، وأحياناً بوصفها اقتصاداً سياسياً والأنبيات الخاصة بهذا الموضوع كثيرة للغاية ، وجزء كبير منها يعتمد على الرياضيات . (١١) هناك تحليل متعاطف مع أعمال هابرماس نجده باللغة الإنجليزية في Thomas McCarthy, *The Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge: The MIT Press, 1978). ولقد أخذت من هذا العمل الشكرات الموجودة في الصفحات التالية (306-7,314)

تبرير عقلاني للأحكام الأخلاقية دون حل . ولكن هابرماس يطرح مقولة ، أنه لا توجد مصالح خاصة وحسب ، بل وتوجد مصالح مشتركة أو ، قابلة للتعميم ، ؛ وتصبح المهمة المحددة للخطاب العملي هي اختبار أى المصالح يمكن أن تضحى ، مقسمة من خلال الحوار ، (قابلة للإجماع حولها) ، وأياها غير صالح لذلك (قابلة - فى أفضل الأحوال - لإمكانية التفاوض للوصول إلى حل وسط بخصوصها) . وفى الحالة الأولى .. سيكون عندنا إذن إجماع معقل عقلاى .

وهناك على الأقل صعوبتان تكمنان فى الحل الذى قال به هابرماس : الأولى هي أن الوضع الخطابى المثالى ، كما يعترف هو ذاته ، وضع مثالى نادرا ما يتحقق فى عالم الواقع ، بل وقد لا يتحقق مطلقا . الثانية ، نتيجة لهذا فقد تركنا خاليى الوفاض فيما يتعلق بالأحكام الأخلاقية التى يمكنها أن تقترب من إمكانية الوفاء بالمطالبات التى يفرضها اختياره الشديد المثالية . ففى أعمال هابرماس ذاته نظل نبحث دون جدوى عن أحكام أخلاقية يمكن تبريرها بوصفها نتاجا لتراض عقلانى فى موقف خطابى حر .

العدالة من خلال العقد : راولز

فى عام ١٩٧١ ، أصدر جون راولز John Rawls أستاذ الفلسفة فى جامعة هارفارد كتابه الذى طال انتظاره ، نظرية فى العدالة ، A theory of Justice (١٢) . وفور صدوره ، تم اعتماد الكتاب فى الدول الناطقة بالانجليزية بوصفه إضافة أساسية فى ميدان الفلسفة السياسية . ولقد استثار الكتاب فيضانا لم يسبق له مثيل من المقالات ، بل وحتى كتباً كاملة ، تفسر وتعضد ، أو كما هو الحال عادة بين الدارسين ، تهاجم مقولات راولز (١٣) . وبعض النقاد الذين رفضوا نظريته ، أو رفضوا أجزاء هامة منها استخدموها بالرغم من ذلك كنقطة انطلاق لتطوير وجهات نظر بديلة . وعلى مدار العقد التالى ظهرت ، ربما سنويا ، مؤلفات تتعامل مباشرة مع بعض القضايا الكبرى فى ميدان الفلسفة السياسية محاولة أن تضع حلولاً لها . ومن المبكر جداً أن نحدد الآن ما إذا كان كل هذا يشير إلى وجود صعوبة متكون طويلة المدى فى ميدان الفلسفة السياسية ، أم أن الأمر لا يعدو كونه ومضة تظهر

(١٢) انظر هلمش (١) من الفصل الحالى .

(١٣) على سبيل المثال ، Brian Barry, *The Liberal Theory of Justice* (Oxford, England: Clarendon Press, 1973); and Robert Paul Wolff, *Understanding Rawls* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). انظر أيضاً المقالات التى كتبت عن راولز فى : *The American Political Science Review*, 69:2 (June 1975)..

على شائعات رادار تاريخ الفكر . ولكن في الوقت الراهن نستطيع أن نقول إن التوجه المعيارى أصبح يشكل جبهة تتسع بسرعة واضحة في مجال العلوم السياسية تماماً كما كان الوضع بالنسبة للتحليل الإمبريقي قديماً . ولكن من حسن الحظ أن صحوة الفلسفة السياسية لاتعوق بالضرورة استمرار نمو التحليل الإمبريقي ، بل وقد تزيد من قوة هذا التحليل من خلال اقتراح معايير تساعد الباحثين الإمبريقيين على الحكم على الأهمية النسبية للقضايا التي يقومون بدراساتها .

مقولة راولز

تعكس مقولة راولز إيمانه بمصادقية واحد من نوعين أساسيين للتفكير الأخلاقي . ويقترح أسلوباً يمكن من الوصول إلى المبادئ الحاكمة لنوع من التفكير . ويقدم مبدئين للعدالة ، ويدعى أنه يبررها باستخدام هذا الأسلوب .

نوعان من التفكير الأخلاقي : أحد الأشكال الشائعة للتفكير الأخلاقي ينهض بصورة مطلقة على تقدير المجموع الصافي لقيمة النتائج البديلة والذي يتم التوصل إليه عن طريق جمع الأرباح والخسائر لكل شخص : كما ، على سبيل المثال ، في المبدأ الذي مؤداه أن أفضل قاعدة للسياسة العامة هي أن تسعى نحو « الخير الأقصى للعند الأكبر من الناس » . ولأسباب بادية للأعين ، فإن هذا النوع من التفكير الأخلاقي يعتمد على تقييمه للنتائج . وبالتأكيد سيضحي لزاماً أن نقيم النتائج بالنظر إلى مقياس ما لما هو خير ومثالي . وبعض المقاييس الشائعة هي السعادة والمتعة والقناعة والمنفعة ، ومثل ذلك . والأطروحة التي تستخدم معايير مثل هذه عادة ما تسمى **نفعية** . والنفعيون يؤمنون بأن أفضل سياسة هي تلك التي تعظم قيمة معينة مختارة - السعادة ، للمنفعة - المصلحة أو أي قيمة أخرى^(١٤) . ومنذ البداية اعتبر الاقتصاديون

(١٤) ومن ثم ، تبنى جون رولز في *Morals by Agreement* الفرضية التي مؤداها أن الأفراد يتصرفون بطوعية فقط إذا ماسعوا نحو تنظيم مصالحهم أو أوليهم الخاصة (ص ٧) . ولحدى المشاكل في أساق التنظيم ، ومن ثم في النظرية النفعية ، هي ما إذا كنت ستسعى إلى تنظيم المجموع الكلي للنهضة أو متوسطها . فالتنقيصيون الكلاسيكيون قرروا أن المجموع الكلي للنهضة هو بالتحديد الأمر الواجب للتنظيم . ولكن افترض أن دولة ما يمكنها أن تختار بين : (١) مضاعفة عدد سكانها وزيادة النتائج القومية الإجمالية بنسبة ٢٠ ٪ أو (٢) الإبقاء على كل من عدد السكان والنتائج القومية الإجمالية على ما كانا عليه . فتعظيم المجموع الكلي سيتطلب تنفيذ السياسة الأولى بالرغم من أن متوسط نصيب الفرد سوف ينخفض بنسبة ٦٠ ٪ . والتنقيصيون المحذون دعوا من ثم إلى تنظيم المنفعة المتوسطة ، وهو ما يؤدي بالطبع إلى اتباع السياسة الثانية . انظر المناقشة في Rawls, pp. 161 ff. وبالتأكيد لا يكون النتائج القومية الإجمالية مساوياً بالضرورة للسعادة أو المتعة أو القناعة أو المنفعة أو غيرها من المعايير المعقولة للصالح . ولكن هذا يشير إلى مشكلة أخرى في النظرية النفعية : كيف تستطيع أن تدار القيمة النسبية للبطلان .

المحدثون أن مصادقية التفكير النفعي هي أمر مسلم به ، وذلك بالرغم من أن مفهوم النفعية في مجال الاقتصاد أصبح الآن غلبة في التجريد والتجزؤ ، إلى درجة تجعله مجرد طيف الصورة المتدفقة بالحوية والتي كان عليها المفهوم قديما ، عندما كان يتخذ صورة السعادة أو العتمة . ويرتكز العديد من أحكامنا الخاصة بالمعاملات العامة على اعتبارات نفعية . فنحن نحاول أن نقدر الأرباح والتنفقات للأشخاص والجماعات المختلفة في المجتمع ، لكي نصل إلى حكم يعلى من قدر الميامة التي تحقق أكبر فائدة صافية لمجموع الأفراد والجماعات كلهم . وفي الواقع ، فإنه من الصعب أن ترى كيف يمكنك أن تصدر حكما فطنا بخصوص المياملات العالمة إذا كنت ممنوعا من استخدام التفكير النفعي بشكل تام .

ولكن في نظريته في العدالة لم يخف راولز معارضته للتفكير النفعي (١٥) . وعوضا عن هذا نجده يؤسس نظريته على فكرة أخرى شائعة : معظما يعتقد أن بعض الأشياء صافية وخيرة أو عادلة بالرغم من أنها قد لا تؤدي مثلا ، إلى السعادة القصوى لأكثر عدد من الناس ، وبالتالي إذا كان للناس حقوق طبيعية لا يمكن التفاوض عنها ولا يمكن التعدي عليها ، فإن مثل هذه الحقوق لايجوز تخطيها من أجل مجرد تجميع للنفعة الصافية أو المتعة للصافية أو السعادة الصافية للآخرين . فلو كان للأشخاص حق في محاكمة عادلة لايجب التعدي عليه ، فلايجب أن يحرموا من هذا الحق بسبب المتعة التي سيحصل عليها آخرون من جراء إدانتهم ، سواء كان هؤلاء الآخرون مجموعة مستتارة من الدهماء الباحثين عن ضحية يحاكمونها بلا قانون ، أو كانوا هيئة مشرعين يرغبون في ضمان إدانة مجموعة من المعارضين الذين لا شعبية لهم ، أو حتى لو كان هؤلاء الآخرون هم غالبية المواطنين . فكما يقول راولز : العدالة ترفض أن يكون فقدان البعض لحريتهم صائبا لأنه سيؤدي إلى خير أكبر يقسمه آخرون (١٦) . فعلى خلاف التفكير النفعي ، نجد أن إصرار راولز على الأولوية المطلقة لبعض مبادئ العدالة إنما يعكس ماأسماه بارى : مذهب الحكم المطلق (١٧) وماأسماه راولز : مذهب الالتزام الأخلاقي (١٨).

(١٥) Rawls, *Theory of Justice*, pp. 22-27 and 158-92.

(١٦) المرجع نفسه ، p.28

(١٧) Barry, "And Who is My Neighbor?" p.630

(١٨) لقد عرف راولز نظرية ، الالتزام الأخلاقي ، بأنها : إما أنها لاتتحد الخير باستقلالية عن الصواب ، وإما أنها لاتتصر الصواب على أساس أنه تنظيم الخير . . وهذا يعنى أنه في نظرية الالتزام الأخلاقي إما : (١) الأفضل ليس غاية منفصلة مستقلة عن السعادة ، ولكن الأفضل هو ببساطة تحقيق ما هو صائب ، مثل العدالة ، دون اعتبار للضوابط الأخرى ؛ أو (٢) الأفضل لايتحد من خلال تنظيم المتحقق من غاية مرغوبة مثل السعادة ، ولكنه مطلب مطلق . ويضن لتتفر عن المجموع كلى -

ولا يعتبر راولز أول من انتقد للتفكير النفسي . وإذا كان قد حقق دويا أكبر ممن سبقه من نقاد في مجال الفلسفة السياسية ، فإن هذا يمكن إرجاعه إلى حقيقة أنه قدم أسلوبا لتبرير المبادئ المطلقة ، وأيضاً مبدئين محددين نسبياً ينتفع بهما .

أسلوب راولز : من المشاكل المحورية في التفكير الأخلاقي ، تحديد كيفية الوصول إلى مبادئ يمكن الادعاء بقدر من المعقولة بأنها عامة أو حتى عالمية . فالمبادئ المؤسسة على مصلحتك الذاتية وحسب قد لا تكون مقبولة لأي شخص آخر مصالحه تتعارض مع مصالحك . وأسلوب راولز يهدف إلى التغلب على هذه الصعوبة .

فهو يدعوكم إلى أن تتخيلوا أنفسكم تحاولون مع آخرين الوصول إلى اتفاق أساسي ، عقد اجتماعي ، يجمد مبادئ العدالة في البناء الأساسي لمجتمعكم . والمبادئ هي ماسوف تقبله أنت بوصفك إنساناً حراً وعقلانياً تهتم بتحقيق مصالحك الخاصة وأنت في موقف مساواة مبدئي مع الآخرين . بمعنى آخر ، من المفترض أنك أنت والآخرين تمتلكون نفس الحقوق في اختيار وتحديد المبادئ ، فكل واحد منكم يمكنه أن يقدم اقتراحات ، وأن يشرح الأسباب المرجحة لقبول هذه الاقتراحات ، وهكذا . ولكن راولز اقترح في واحد من أكثر أفكاره نكاه وإثارة للجدل ، أن تتخيل نفسك في وضع افتراضي مؤداه أنك مسرير في حجاب من الجهل ، فيما يتعلق بمصالحك الشخصية الفردية المحسومة . وسوف تختار قواعد للعدالة وكأنك لاتعلم بالتأكد ماسيكون عليه وضعك في المجتمع الجديد . ما إذا كنت ستصبح مميزاً أم لا ، غنياً أم فقيراً ، قوياً أم ضعيفاً ، نكياً أم غيباً . وهكذا . في هذا الوضع الأولي ، ماهي القواعد الأساسية التي سوف ترغب في تضمينها في العقد الاجتماعي ثم بعد ذلك ترغب في أن تنعكس في الدستور^(١٩) ؟ يرى راولز أنه

-
- للمساعدة - مثلاً - والذي قد ينتج عن هذا . وعند رفضه للتلمعية ، فإن راولز لا يرفض المقولات المعتمدة على تقييم النتائج بصفة عامة . ففكرات الالتزام الأخلاقي مثل قوله لا ، شخص مدى صواب المؤسسات والأفعال في استقلال عن النتائج المترتبة عليها . فكل المذاهب الأخلاقية التي تتعامل أن تسترعى اقتباهنا تأخذ للنتائج في الاعتبار عند الحكم على الصواب . والذي لا يعمل ذلك سيكون ببساطة غير عقلاني ، مجنوناً ، (نظرية في العدالة Theory of Justice ص ٢٠) . وجهة نظره هي أنه في حين أن العدالة تتطلب منا بوضوح أن تأخذ النتائج في الاعتبار - مثلاً ما إذا كانت المحاكمة العادلة هي نتاج لإجراءات معينة أو أنها ليست نتاجاً لذلك - فإن العدالة ليست مسألة مجموع صافي أرباح وخسائر فرد ما ولكنها حق مطلق .
- (١٩) المرجع السابق . ٢٢-١١-٢٢ لك تجاهلت جانبين آخرين هلمين ومثيرين لدرجة عالية من الجدل في إجراءات راولز ، وهما فكرته عن التوازن التأملي (ص ٤٨ - ٥١) والتي ستناقش باختصار بعد ذلك في هامش ٢٦ ، وكذا تبنيه لاستراتيجية قصوى (ص ١٥١ - ١٥٦) .

بسبب عدم تأكدك ، فسوف ترغب في ضمان أن تنفذ القواعد حثلا دون أن تعامل معاملة قاسية اذا حدثت وكنت واحدا من الأشخاص الأقل تميزا في المجتمع . فأنت لا يمكن أن تضمن ما الذي سيحمله المستقبل ليس فقط لك ، ولكن أيضا للأعضاء الآخرين في أمرك - لأطفالك .

مبدأان للعدالة : يزعم راولز أنك في مثل هذه الظروف سوف تتبنى المبادئ العامة التالية للعدالة :

« أن كل القيم الاجتماعية - الحرية والفرص ، الدخل والثروة ، وأمس احترام الذات - يجب أن توزع بالتساوي إلا إذا كان التوزيع غير المتساوي لأى من هذه القيم ، أو لها كلها ، هو فى مصلحة كل الأفراد » (٢٠) .

ولقد استخرج راولز من هذا المبدأ العام مبدأين للعدالة : الأول يضمن مساواة تامة فى الحقوق السياسية للمواطنين فى نظام ديمقراطى . والثانى يضمن معاملة عادلة (وان لم تكن بالضرورة متساوية تماما) فى توزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية .

فابتداء لابد إذن أن يمتلك كل فرد حقا متساويا فى أكبر عدد من الحريات الأساسية ، وأن يكون هذا متكافئا مع حق الآخرين للتمتع بنفس الحريات .

« الحريات الأساسية للمواطنين هى بصورة تقريبية ، الحرية السياسية (حق التصويت وحق نقاد المناصب العامة) بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع ، وحرية الإدراك وحرية التفكير ، والحرية الشخصية بما تتضمنه تلك من حق الاحتفاظ بملكية (شخصية) ، والتحرر من الضبط والحجز التعسفيين كما يحددهما مفهوم حكم القانون . كل هذه الحريات مطلوب أن يكون هناك تساو بخصوصها وفقا للمبدأ الأول ، بما أن مواطنى أى مجتمع عادل لابد وأن يتمتعوا بنفس الحقوق الأساسية » (٢١) .

ومن ثم ، فإن مبدأ راولز الأول يؤسس ماهية الحقوق الأصلية للمواطنة فى نظام سياسى ليبرالى ديمقراطى . وهذا المبدأ الأول له أولوية مطلقة مقارنة بالمبدأ الثانى : « التخلّى عن مؤسسات الحرية المتساوية التى يتطلبها المبدأ الأول لايمكن تبريره ، أو تعويضه ، بامتيازات اجتماعية واقتصادية أكبر » (٢٢) .

(٢٠) المرجع السابق p.62

(٢١) المرجع السابق p.62

(٢٢) المرجع السابق p.61 ، طالع أيضا تبريره لأولوية الحرية فى الصفحات 41-54 pp.

وبالرغم من هذا ، فإن المبدأ الثانى لراولز يفوق بكثير المبادئ المساندة فى الدول الديمقراطية : فعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن السماح به إلا فى ظل شرطين : أن يمثل عدم المساواة فائدة لكل فرد فى المجتمع ، وأن يكون لكل فرد فرصة متساوية للمعى نحو الأوضاع التى ترتب المكافآت غير المتساوية (١٣) . ومن ثم ، ففى ظل المبدأ الثانى ، فإن عدم المساواة فى الثروة والدخل يمكن تبريره على أساس أنه نتيجة مترتبة على حق التملك ، أو على اختلاف القدرات والمواهب والعمل . فالدخل والثروة لابد أن يوزعا بطريقة متساوية بين المواطنين إلا إذا كان فى الإمكان إثبات أن عدم التساوى سوف يجعل كل فرد فى وضع أفضل - ربما عن طريق تقوية الدوافع والمخرجات بما يؤدى إلى ارتفاع دخل كل فرد . ومن الواضح أن تطبيق مبدأى راولز للعدالة على الولايات المتحدة سوف يتطلب تغييرا جذريا فى سياساتها العامة .

بعض الأفكار المتضمنة

بالرغم من أن مثل هذه المناقشة الموجزة لا تعطى بالتأكيد مقولات راولز حقها ، فإنها تبرز بعض النتائج .

١ - إن تقدم العلوم لم يمح الفلسفة السياسية

من الواضح ابتداءً أن وجهة نظر كونت ، والتى ذكرت قبلاً ، والتى يشاركه الإيمان بها بصورة ضمنية بعض الوضعيين الجدد - والتى مؤداها أن التحليل العلمى الدقيق سوف يحل محل الفلسفة الأخلاقية والسياسية - لم تتحقق . وحتى فى أحلك الأيام عندما كانت الفلسفة السياسية الأنجلو أمريكية خائرة القوة ، كانت هناك مناقشات جادة ومحاولات لدفع هذه المناقشات قتماً عن طريق استخدام وسائل جديدة مثل تحليل المعانى الذى يستخدم فى الفلسفة التحليلية . وفى الواقع ، ربما يكون أحد أسباب الاهتمام غير الطبيعى الموجه نحو كتاب « نظرية فى العدالة » ، هو أنه ظهر فى الأفق مثل الواحة فى الصحراء ، ومن ثم حظى بترحاب كبير من قبل المنظرين الاجتماعيين المتعطشين والمتطلعين إلى مناقشات منعشة ومرطبة .

وليس هناك أى سبب واضح يفسر لماذا يُعتبر التوجه الإمبريقي أو العلمى على طرف نقيض جذرى مع التوجه المعيارى . فكل منهما يمكنه أن يثرى الآخر . فإذا لم يُخطأ الواقع استناداً على تحليل ذى توجه إمبريقي ، فإنه يكون من السهل أن

تصبح الفلسفة السياسية منقطعة الصلة بالواقع ، بل وأن تصبح ببساطة ، بلهاء . وبدون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية التي تعد نموذجاً لما يطرحه الفلاسفة السياسيون ، سواء السابقون أو المعاصرون ، فإن التحليل المبريقي يخالط بإمكانية أن يتحلل إلى شيء هلمشي .

٢ - إن المناقشة ذات المعنى للقضايا الأخلاقية قائمة بالفعل

إذا كان مثلاً من الدارميين العقلانيين قد ناقشوا بجدية كتاب ، نظرية في العدالة ، وفسروه وحلوه وتجادلوا حوله ، وقبلوه أو رفضوه ، كلياً أو جزئياً ، فإنه من قبيل التعسف والتحكم إدعاء أن نظرية مثل نظرية راولز هي بلا معنى ، وأنها تفتقد بالضرورة أى معنى ، إدركي ، وأنها في ذاتها غير قادرة على تقديم تبريرات عقلانية ، وأنها من ثم تقع خارج نطاق المناقشة المتعقلة . ذلك أنه من الواضح تماماً أن الأشخاص العقلانيين والمناقلين يجدون نظرية راولز ذات معنى بالفعل ، وبالتأكيد هم قد لا يجدونها ذات معنى من نفس المنطلق الذي يجد فيه عالم الطبيعة عبارة مثل : بالرغم من أن الجزئيات الافتراضية هي مكون أساسي في البروتونات ، فإنه من غير الممكن فصلها وملاحظتها . وبالتأكيد فإن نظرية مثل نظرية راولز قد تكون خاطئة . ولكن من حيث المبدأ ، فإن ذلك قد ينطبق على أى افتراض إمبريقي بما في ذلك الافتراض انخاض بالجزئيات الافتراضية .

٣ - إن الفلسفة السياسية مثيرة للجدل بصورة لا يمكن تجنبها

وبالرغم من هذا ، فمن غير المحتمل أن نحقق أى نظرية فلسفية درجة من إجماع الخبراء حولها مماثلة لدرجة الإجماع التي تحدث حول النظريات العلمية . فمنذ بدايتها الأولى ، نجد أن العبارات والنظريات في الفلسفة السياسية قد أثارت جدلاً واسعاً . فلقد عاش سقراط وتغذى على الجدل ، كما أن أرسطو اختلف جذرياً مع معلمه أفلاطون ، أشهر تلامذة سقراط . وكما أشرت قبلاً ، فإن أحد الإنجازات الهامة لكتاب : نظرية في العدالة ، هو قدر الجدل الذي فجّره . فالتقاد هاجموا تقريباً كل جزء من نظرية راولز . ومن بين الاعتراضات المتعددة التي ادعاهم التقاد نجد :

● أن من غير المنطقي أن تعطى أولوية مطلقة لمبادئ العدالة على كل الاعتبارات التفضيلية .

● أن حجاب الجهل المفترض اصطناعي إلى حد كبير ، فمن غير المعقول أن نتوقع أنه يمكنك القيام باختيار المبادئ وأنت جاهل تماماً بأوضاعك المستقبلية .

- أن قدر الحذر في مواجهة عدم اليقين ، والذي يؤمن به راولز ليس من الضروري أن يكون عقلانياً . فإذا أردت أن تقلم بفرصة للصوص إلى القصة ، فإنك ستكون في حاجة إلى قواعد تسمح بقدر من عدم المساواة أكبر مما يتحمله مبدأ راولز .
- أن إعطاءك أولوية مطلقة للحقوق السياسية مقارنة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، لا يعتبر بالضرورة صفة معقولة ربما باستثناء الدول الغنية(٢٤) .
- سوف يقف المبدأ الثاني حائلاً دون تبني أى مياسة لا يجنى في ظلها الأسوأ حالاً أى شيء ، أو سوف يعانى في ظلها خسارة طفيفة ، وإن كانت مستمرة ، حتى لو كان كثير من الناس الأفضل حالاً بدرجة ضئيلة سوف يجنون الكثير . وهذا يبدو غير معقول بالمرّة .
- وهكذا .

وبما أن الماضي لا يمكن اعتباره صورة لا تتغير لما سيكون عليه المستقبل ، فالحقيقة القائلة بأن الفلسفة السياسية كانت دائماً مثيرة للجدل واسع من أيام سقراط وحتى راولز بل وحتى الأوس ، لا تعنى أنها بالتأكيد ستظل هكذا دائماً . فالمعتقدون في فلسفة أو أيديولوجية معينة عادة ما يؤمنون بأن وجهات نظرهم معقولة جداً إلى درجة لا تسمح لأى شخص متعقل بالأ يتفق معهم إذا ما فهمهم . وترتبط على هذا ، فإن الأمل لم يمت مطلقاً في أن بعض المنظورات الفلسفية أو الايديولوجية المحددة . وهى عادة الفلسفة أو الأيديولوجية التى يتبناها المرء . سوف تلقى قبولاً واعتناءً شاملاً مع مرور الزمن .

(٢٤) ولتقرض راولز ، وضع ندرة معتدل ، لا تكون فيه ، الموارد الطبيعية وغيرها متوافرة تماماً ، وبدرجة تجعل أسواق التفاوض تبدو لا معنى لها ، كما أن الظروف لا تكون قاسية جداً بما يحتم تعطيل المقامرات المشرفة ، (ص ١٢٧ ، ٢٥٧) . وبما أنه يبدو من غير المحتمل أن ، للمقامرات المشرفة يجب أن تتحطم حتماً ، في أى مجتمع ، فإن التفسير الحرفى اللغوى لشرط راولز لوضع الندرة المعتدلة سوف يجعله قاسماً حتى في بنجالاتش ، ومن ثم سوف يقوم عملاً في كل مكان في العالم . ولكن من الواضح أن راولز لم يكن يقصد أن تفسر كلماته حرفياً في هذه المسألة . فلفظ وهو يقترب من نهايات كتابه الطويل ، قام راولز بشرح لماذا أعطى أولوية للحرية : : مع تحسين أوضاع للتخضر ، فإن الأهمية الهامشية للحصول على امتيازات الاقتصادية واجتماعية أكثر تزداد صالحتنا ، سوف تتناقص مقارنة بالمصالح المتولدة عن الحرية .. لأنه ، كلما ارتفع المستوى العلم للمعيشة ... فإن الحاجات الأكثر إلحاحاً هي وحدها التى سوف تنقل في حاجة إلى درجة أعلى من التكلم كى تتحقق ، ، في حين أن المزايا المترتبة على الحرية سوف تتزايد (ص ٥٤٢ - ٥٤٣) .

ولكن حقيقة أن سجل التاريخ حافل بالخلافات والجدل لا يمكن بالتأكيد اعتبارها من قبيل المصادفة . فهناك في الواقع أسباب قوية للاعتقاد بأنه لا توجد فلسفة سياسية محددة قادرة أبداً على أن تحقق اتفاقاً علمياً بصدها بين الفلاسفة السياسيين ، والمنظرين الاجتماعيين ، والقادة السياسيين ، والأيدولوجيين ، والنشيطين سياسياً ، والمواطنين العاديين - على الأقل في الأملن التي تتاح فيها فرص معقولة للمناقشة الحرة .

كيف نقرر صحة النظريات الفلسفية ؟ بداية ، فلن تشخيص كيفية إقرار صحة النظرية الفلسفية هو في ذاته أمر صعب ومثير لدرجة عالية من الجدل ، وبالتأكيد فإن العلاقات بين النظرية والتجربة والحقيقة في مجال العلوم الطبيعية هي أكثر تعقيداً مما يفترض عموماً ، وربما ينطبق ذلك بصفة خاصة على حقل فيزياء الجسيمات الذي يتسع بصورة سريعة (٢٥) . ولكن ما زالت الطبيعة لديها طرقها - الرقيقة أحياناً ، والعنيفة أحياناً أخرى - لتذكرك المنظرين بما سوف تقبله هي كوصف تنظيري صائب لها . ولكن من القضايا التي تثير جدلاً حاداً ، قضية ما إذا كانت الطبيعة ، أو أى واقع آخر ، يفرض حدوداً على مدى صحة النظريات الأخلاقية ، وإذا كان هذا هو الوضع فكيف يحدث وما هي هذه الحدود (٢٦) . والنظريات الأخلاقية بذواتها لا تثير قدراً كبيراً من الجدل قط ، بل يبدو أن علماء الطبيعة أنفسهم لا يستطيعون الاتفاق حول ما إذا كانت البروتونات موجودة بالفعل حتى يستقروا على حل للمشكلة الفلسفية التي تتسامل عما إذا كان يوجد أى شيء على الإطلاق ، بعيداً هناك ، وكيف يمكننا أن نعرف ذلك في حالة وجوده بالفعل .

أسس رئيسية ؟ أحد الأسباب الهامة لعدم الاتفاق حول الكيفية التي يجب أن نقرر

(٢٥) انظر في مثال متطرف عن ذلك : Bernard d'Espagnat, "The Quantum Theory and Reality,"

Scientific American, Vol 241 (November, 1979) pp. 158-81.

، المنصب الذي مؤداه أن العالم مصنوع من مواد وجودها مستقل عن إدراكات البشر ، ظهر أنه

ضاد الميكانيكا الكمية وضاد الحقائق المؤسسة عن طريق التجربة ، (ص ١٥٨) .

(٢٦) ومن ثم يقدم راولز ، فكرة لتوازن التأملي ، كوسيلة لاختبار مصداقية الفلسفة الأخلاقية . ومن

غير الواضح تماماً ما الذي يقصده بهذا . فهو يقترح أن نتأمل في المفاهيم البديلة بطريقة معينة ،

في ظل ظروف لا تكون فيها ، متأثرين باهتمام زائد بمصالحنا الخاصة . في ظل هذه الظروف

أنت تختير - متخيلاً - المفاهيم البديلة ، معتبراً ، حسك بالحيلة ، ، ومعدلاً صياغة أحكامك الأولية

لكي تصل في النهاية إلى أفضل حكم يتناسب مع حسك بالحيلة (ص ٤٨ وما بعدها) . ولحتمال

أن تنتهي من حيث بدلت ، ولكن في وضع أكثر صلابة وعقلانية ، هو أمر لا يمكن استبعاده .

بها مدى صواب الأحكام الأخلاقية هو أن الناس يختلفون حول الأسس الرئيسية التي يجب أن تُبَرَّر الأحكام الأخلاقية وفقاً لها . هذه الأسس تشمل الوحي الإلهي كما في الوصايا العشر ؛ السلطة كما في صياغات الوحي الإلهي المعتمدة مثل الإنجيل والقرآن ، والتفسيرات التالية لهذه الصياغات التي قدمها الأبطال والتقيسون والقادة الدينيون وعلماء الدين والرهبان .. الخ ؛ الإدراك المتولد عن الاتحاد الصوفي بالكون في حالة وعي غير طبيعية ؛ الحس ؛ المشاعر ؛ الخيرات الشخصية أو العامة ؛ الفطرة السليمة للإنسانية ؛ والعقل . والشخص الذي يبرر حكماً أخلاقياً بالإشارة إلى أحد هذه الأسس ، لن يكون من المرجح أن يفتك بمصداقيته في حالة إذا ما كنت تؤمن أن هذا الحكم لا يمكن أن يبرر إلا بالاستناد إلى أسس غير تلك التي اعتمد عليها هو .

معنى المفاهيم المحورية ؟ لأن المصطلحات المحورية في النظريات الفلسفية عادة ما تشير إلى مفاهيم غاية في التعقيد ، فإن اللغة في حد ذاتها كثيراً ما تكن عائقاً في سبيل الوصول إلى اتفاق . وقد يسهم غموض المعاني في تبنى إدراكات متناقضة تماماً ، كما قد يؤدي إلى دعم سياسات متصارعة جذرياً . ولناخذ مثلاً ، خذ مفهوماً كان دوره محورياً في وجهات النظر المتعلقة بالديمقراطية والحالة منذ أفلاطون وأرسطو وحتى راولز ومننديه : وهو المساواة . ما الذي نقصده بالمساواة ؟

كتب دوجلاس راي : « المساواة هي من أبسط وأكثر الأفكار تجريداً ، ولكن ممارسات العالم لها صلبة ومعقدة بصورة لا يمكن علاجها . كيف يمكن للأولي (الفكرة) أن تسيطر على الأخيرة (الممارسة) ؟ لا يمكنها هذا . فنحن دائماً ما نواجه بكثير من معنى عملي واحد للمساواة ، والمساواة ذاتها لا يمكن أن تقدم لنا أساساً يمكناً من الاختيار بينها » (٢٧) .

ويدعي راي أنه لا يمكننا أن نفكر بوضوح في المساواة دون وجود « علم نحو وصرف للمساواة » يُجلى معانيها المتعددة والمتناقضة عادة . وأنت إذا لم تكن على وعي بهذه المعاني المختلفة ، فسوف تقع بسهولة في فخ لغير سياسات متناقضة وتبريرها كلها باسم المساواة . وبالرغم من أنه لا توجد هنا مساحة كافية لتقديم علم النحو والصرف الذي اقترحه راي بصورة شاملة ، فإني أود أن أذكر هنا مثالين مدهشين لكيف يمكن للمعنى أن تكون متناقضة جذرياً . فالمساواة في الفرص ،

(٢٧) تمت إعادة طبعها بعد الحصول على تصريح من الناشر وذلك من :

Equalities by Douglas Rae, Cambridge, Mass: Harvard University Press, copyright © 1981
by the President and Fellows of Harvard College.

كما يشير راي ، ليست شيئاً واحداً ، ولكنها شيئان مختلفان تماماً . فالفرصة المتساوية قد تكون إما :

- من زاوية الاحتمالات - أن يكون لكل فرد نفس احتمال تحقيق هدف محدد ، مثل الحصول على وظيفة ما أو القبول في كلية الطب ؛ أو
- من زاوية الوسائل - أن يكون لكل فرد نفس الوسائل التي تمكن من تحقيق هدف محدد .

إذا أردت أن توجد النوع الأول من الفرص المتساوية ، فسوف تحاول ضمان أن يكون لكل فرصة متساوية للحصول على الوظيفة أو المكان في كلية الطب ، بغض النظر عن ماهية ومكانهم أو مواردهم . وإذا أردت أن توجد النوع الثاني ، فسوف تحاول أن تضمن أن تتوافر للجميع نفس الوسائل والأدوات والموارد والقدرات لكي يصلوا إلى هناك . ولكن ، وكما يشير راي :

« بالنظر إلى المواهب غير المتساوية إطلاقاً ، فإن كل ميلاية تأخذ في اعتبارها الوسائل لخلق فرص متساوية لابد أن تنتهك المساواة في الاحتمالات ، وكل ميلاية تأخذ في اعتبارها الاحتمالات لخلق فرص متساوية سوف تنتهك بالضرورة المساواة في الوسائل(٢٨) » .

ببساطة لا يمكنك أن تحقق الأمرين معا

ويبرز صراع جذري آخر في الميلايات بسبب أن المساواة قد تكون إما :

- ١ - من زاوية الأنصبة - يكافأ الناس بأنواع متماثلة من الأشياء أو الكميات أو الأجزاء أو مثل ذلك ؛ أو
- ٢ - من زاوية الشخص - الأشخاص المختلفون يكافأون بأشياء متساوية في قيمتها بالنسبة لكل الأشخاص ، بالرغم من إمكانية اختلاف هذه الأشياء من حيث الكم .

والمساواة من زاوية الأنصبة تعني معاملة متشابهة لكل الأفراد . ومن قبيل المساواة من زاوية الأنصبة أن يكون لكل مواطن صوت واحد ، أن تضمن لكل فرد اثنا عشر علماً من التعليم المجاني ، أو أن تضمن لكل فرد بين سن ١٨ و ٣٠ فرصة

(٢٨) المرجع السابق 64-69 pp. الصعوبات المحيطة بفكرة الفرص المتساوية تمت مناقشتها أيضاً في :

John H. Schoer, "Equality of Opportunity and Beyond" in J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds. *Equality (Nemos IX)*. (New York: Atherton Press, 1967), pp.228-249.

متساوية تماماً لكي يدرج في الخدمة العسكرية . ولكن ، وكما يشير راي ، فإن المطلوبين للخدمة العسكرية سوف يحصلون على مساواة من زاوية الأنصبة إذا ما تسلموا جميعاً أحمية مقلد ٨ د . ومن الواضح أنه سيكون من الأعدل - ومن الأعدل أيضاً - ألا تصرف أحمية متطابقة للجميع ، ولكن أن يصرف لكل فرد الحذاء المناسب له . ولكن هذه هي المساواة من زاوية الشخص . وأحد الأمثلة الشائعة الاستخدام في هذا المضمار هو : افترض أنك تملك كليتين مسلمتين في حين أن صديقك الذي لا يتمتع بنفس الوضع سوف يموت إذا لم يتم بغسيل كلوى دورى مكلف جداً . فالمعاملة المتطابقة ، أو المساواة من زاوية الأنصبة ، سوف تتطلب إما أن يحصل كلاهما على غسيل للكلى ، أو أن كليهما لا يحصل عليه . ومن الواضح أن كلا من السياستين تتسمان بالغباء ، إضافة إلى أن السياسة الثانية تعنى الموت لصديقك . وفي هذه الحالة فإن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الشخص سوف تجعل من الممكن لصديقك أن يحصل على غسيل كلوى ، في حين أنك لن تحصل على أى علاج بالمرّة (٣٩) .

وعادة ما يكون من السهل تحديد سياسة من زاوية الأنصبة وتطبيقها ، لأن كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تقدم حزمًا متطابقة من الأشياء - دولارات ، أصوات انتخابية ، فرص التجنيد ... الخ . سوف لا تحتاج إلا إلى أن تقدر ما إذا كانت حزمتان أو أكثر من الأشياء لهما نفس الحجم . ولن تكون محتاجاً إلى أن ترتب الأشياء في أكوام تختلف من حيث الحجم لكي تعطى نفس القيمة للأشخاص المختلفين . فالمشكلة إذن هي أنه بالرغم من أن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الأنصبة سوف تكون أسهل في التطبيق إلا أنها ستكون غير عادلة إجمالاً ، في حين أن سياسة المساواة من زاوية الأشخاص برغم أنها تكون أحياناً أكثر عدلاً ، إلا أنها تكون أكثر صعوبة عند التطبيق لأنه يجب عليك أن تحدد بطريقة ما القيمة التي تتضمنها الأشياء لأشخاص مختلفين . ومن ثم قد تقع تحت إغراء المضى في تطبيق سياسة المساواة من زاوية الأنصبة (والتي أحياناً ما تكون عادلة بالرغم من كل شيء) ، أو التخلي عن فكرة المساواة إجمالاً . ورغم أنك إذا ما اخترت المسار الأول فسوف تؤدي إلى حدوث ظلم شديد في الغالب الأعم ، إلا أنك إذا ما اخترت المسار الثاني ، فسوف تكون ببساطة كمن يرمي بسلاحه ويسلم .

تعهد في المناظير الحديثة لا يمكن تجنبه ؟ ومن ثم ، لا يجب أن يكون مستغرباً أن نرى هذا الجدل الدائر في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية . وبالرغم من أن

العديد من الكتاب مثل هابرماس وراواز^(٢٠) يبدو وكأنهم يؤمنون بأن البشر المتعقلين يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى اتفاق ، فإن بعض الفلاسفة نشبوا بأن ميدان القيم يتضمن تنوعاً في قيم معينة مثل الحرية ، المساواة ، الحب والشجاعة ، والتي لا يمكن مزجها في نظام واحد متناسق بالضرورة . ومن أهم المبرزين في عرض وجهة النظر تلك ، عالم النفس والفيلسوف الأمريكي وليام جيمس William James (١٨٤٢ - ١٩١٠) ، الذي أكد أن عالم القيم تعددي ، وأن هذا لا يمكن تجنبه^(٢١) . وإذا ما استخدمنا اصطلاحاً معاصراً نستطيع القول إنه إذا كان عالم القيم تعددياً ، فإنه لا مناص من حدوث مبادلات بين القيم المتصارعة .

أما توماس ناجل Thomas Nagel ، فقد طرح في وقت أحدث مقولة مؤداها أن صراع القيم يظهر أيضاً بسبب أن الأنظمة المختلفة للقيم قد تحدد مسارات مختلفة للتصرف الملموس . وهو يصف ، خمسة أنواع أساسية للقيم التي تؤدي إلى ظهور صراعات رئيسية . وهذه تتمثل في التزامات محددة مثل تلك التي نشعر بها تجاه أصدقائنا وأسرنا (من الذي يجب أن تعمل على إنقاذ حياته أولاً في حالات الطوارئ ؟) ؛ المنفعة ، والتي تكلمنا عنها قبلاً بوصفها أبرز أشكال التفكير الذي يستند إلى تقييم النتائج ؛ الحقوق العامة والشاملة ، كما عند راواز ؛ قيم المثالية مثل الحرية والحب والكرامة والاحترام والعدالة وهكذا ؛ والتزامك بأن تحقق خططك في الحياة . أن تكون الشخص الذي تريد أن تكونه . وأحياناً ما تفرض هذه القيم متطلبات متصارعة على تصرفاتك وسياساتك ، ومن وجهة نظر ناجل فإن هذه القيم مختلفة جذرياً إلى درجة أنه لا توجد ، أي طريقة واحدة ومختزلة أو أي مجموعة واضحة من الأولويات ، تساعد في حل الصراعات التي تنشأ بينها^(٢٢) .

(٢٠) وجونيه الذي وصف نظرية الإجماع الأخلاقي بوصفها . نظرية عقيدة للأخلاق . (ص ١٧) .

(٢١) William James, *A Pluralistic Universe* (New York: Longman, Inc., 1909).

(٢٢) Thomas Nagel, "The Fragmentation of Value," in *Mortal Questions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), pp. 128-41. James S. Fishkin, in *The Limits of Obligation* (New Haven,

Conn.: Yale University Press, 1982) . يؤكد ناجل أن ، فرضياتنا الأخلاقية العامة ، والتي تعمل

بصورة جيدة جداً في النطاق الضيق ، تنهار عندما يتم تطبيقها على أعداد أكبر نوعاً . (ص ٣) .

ولقد أوضح أن الفرضية الشائعة في مجال التفكير الأخلاقي ، والتي مؤداها أننا جميعاً علينا

للتزامات عامة وشاملة ، تصطم عند تطبيقها على نطاق واسع بفرضيتين شائعتين أخريين

متطابقتين بالالتزامات الأخلاقية : (١) لابد أن يكون هناك حد للطولة . فهناك مستويات معينة

للتضحية لا يمكن أن يطالب بها أي فرد من وجهة النظر الأخلاقية . (٢) أن هناك منطقة حيوية

لنعم المبالاة . فجزء يحد من أنشطة أي فرد تلجأ لدخل منطقة يكون مسموحاً فيها بحرية الاختيار

الشخصي من وجهة نظر أخلاقية (أي ليس من المطلوب أن تقوم بكل ما تقوم به بسبب الالتزام

الأخلاقي ، لأن ذلك سيجعل الحياة جميعاً مقبلاً) .

تأثيرات بخيلة على التفكير الأخلاقي ؟ لقد تجاهلت بصورة كبيرة وحتى الآن الآثار الممكنة للعديد من التأثيرات ، الدخيلة ، على أحكامنا الأخلاقية . ولكننا لا نستطيع تجاهل قوة مصالحنا الشخصية الخاصة ، والتزاماتنا الأيديولوجية ، والتأثيرات الخاصة التي تطرحها ثقافتنا ، وبيئتنا ، والمرحلة التاريخية التي نعيشها ، وولاءتنا ، والتي بالرغم من احتمال كونها غير عقلانية إلا أنها ضرورية لاستمرار بقاء أى جماعة (٣٣) . وأنت لا تستطيع أن تصدر أحكاماً أخلاقية أو تتبنى فلسفة سياسية أو تخلق واحدة ، فى فراغ شخصى واجتماعى وتاريخى تام .

التنوع والصراعات والعهود السياسية

ومن ثم يبدو الصراع حول القيم - وحول الفلسفات السياسية ، كأنه أمر لا يمكن تجنبه . وهذا يمثل مشكلة للفرد وللنظام السياسى على حد سواء .

وكما ذكرت فى بداية هذا الفصل ، لا يوجد أى إنسان يستطيع أن يتجنب تماماً استخدام معايير قيمية عند إصداره الأحكام . فإذا قلت إنك ترفض أن تصدر أى أحكام إلا إذا كنت متأكداً تماماً من المصادقية التامة لقيمك الخاصة ، فهذا هو فى حد ذاته حكم أخلاقى - وهو حكم مؤسس ، كما أراه ، على معيار قيمى غير مؤكد بدرجة عالية ، بل ومشوش إلى درجة لا تسمح بالاستفادة منه . ولكن يمكنك أن تحاول بدلاً من ذلك أن تصل إلى أحكام بشكل مسوول ، وذلك عن طريق محاولتك فهم دلالات البدائل المتاحة ونتائجها . ويمكنك بالتأكد أن تختار أن تتصرف بطريقة غير مسئولة إذا ما رغبت فى ذلك .

(٣٣) لوجهة النظر المضادة التى مؤداها أنه فى كل الشعوب وبغض النظر عن الثقافة أو التاريخ .. الخ ، فإن نوعاً من التفاهم الأخلاقى مثل اللغة أو العلاقات المكافئة والزمائية أو الأرقام ينمو فى مراحل معينة ومحددة . انظر أعمال عالم النفس لورنس كولبيرج Lawrence Kohlberg خاصة :

The Philosophy of Moral Development, Moral Stages and The Idea of Justice (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981). ويلاحظ من أن معظم الناس إن وصلوا إلى المرحلة السادسة ، وهى الأعلى فى المبادئ الأخلاقية المعروفة ، فإن كولبيرج يزعم أن كل فرد يمر بنفس المراحل . وهذه تبدأ بطاعتك الأوامر لتجنب العقاب ؛ ثم تطوره إلى مرحلة ثانية من التوافق والتكلم للحصول على مكافآت ، ولاسترداد الجميل ... وهكذا ؛ حتى تصل إلى المرحلة الخامسة والتى تقرر فيها صواب لتحركه بالنظر إلى حقوق الأفراد المتعلق عليها بين أفراد المجتمع جميعاً ؛ وأخيراً إلى المرحلة السادسة والتى تختار فيها المبادئ الأخلاقية التى تنتم بالشمول والعالمية وتتوافق من وجهة نظر منطقية ، وذلك مثل : القواعد الأخلاقية ، أو ، الأمر الحملى ، ولذى قال به كقط . ويمكنك أن تطلع تلخيصه للمراحل فى ص ١٧ - ٢٠ . ولينا فى حلقة إلى أن نقول إن مصاديقه نظرية كولبيرج الإمبريقية هى فى ذاتها مثار جدل .

ووجهات النظر المتصارعة حول التقييم وحول السياسات التي قد تبررها هذه التقييم ، تضع أيضاً النظام السياسى فى مواجهة مع مجموعة من المشاكل . كيف يمكن التعامل مع هذه الصراعات ، وما هى أفضل المؤسسات للتعامل معها ؟ والإجابة عن هذه الأسئلة بصورة مسؤولة تتطلب منك أن ترجع إلى المواضيع التى تم تناولها فى القصول السابقة : أشكال النفوذ ، تقييمك للتعبير والإقناع العقلانى ، دلالة الاختلافات فى الأنظمة السياسية ، مؤسسات نظم حكم الكثرة ومتطلباتها والمتوقع منها ، وحتى الطبيعة السياسية للبشر . إن إجابتك سوف تشكل ظمفك الأخلاقية والسياسية .

الفصل الحادى عشر

اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار

إن اختيارك لسياسة ما يعنى أنك تمتلك مقاييس معيارية ، وأنت تمتلك كذلك أحكاماً إمبريقية . ذلك أنه عند اختيارك لسياسة ما ، فإنك إنما تحاول التحرك نحو هدف ما تعتقد أنه مرغوب ، ومن ثم فإنك تجد نفسك مجبراً على إصدار أحكام تتعلق بالسبل الممكنة للوصول إلى هذا الهدف ، وتتعلق كذلك بمدى سهولة أو صعوبة كل سبيل من هذه السبل . والسياسة الجيدة ماهى إلا طريق يقودك إلى أفضل الأوضاع التى يمكنك الوصول إليها بتكلفة تعتقد أن إنفاقها مجد تماماً .

ولأسباب أوضحتها الفصول السابقة نجد أن تبني سياسة ما ، خاصة إذا كانت سياسة هامة ، هو أمر محاط دائماً بمشاكل من الشك وعدم اليقين . فنحن لانكون موقفين بخصوص المسائل المتعلقة بحقائق واقعة : فإذا ما انتخبنا س ، فما الذى سيقوم به بالفعل بعد أن يتقادم المنصب ؟ هل من المرجح أن تنفذ السياسات التى أرغب فيها من خلال حزب ثالث ، وليس من خلال أحد الحزبين الكبيرين ؟ هل المجتمع الذى اتمناه يَرْجُح تحققه عن طريق تزايد المشاركة السياسية ؟ وإذا كان هذا صحيحاً ، فما الذى استطيع أن افعله لأوسع من نطاق المشاركة ؟ هل استخدام العنف لتحقيق غايات محددة أحببها ، يزيد بصورة واضحة من احتمالات ظهور رد فعل قمعى ؟

كما أننا عادة ما لانكون متأكدين أيضاً من المسائل المتعلقة بالقيم : هل سأقوم بمساندة قنراً أكبر من التحكم المحلى ، وهو ما أحببه ، حتى إذا ما كان هذا سيعرقل

تحقق هدف آخر لى هو الانتماج العنصرى ؟ هل العنف القصرى ، والذي اعتبره سينا فى ذاته ، يمكن أن أجد له تبريراً فى بعض الحالات - مثلاً فى حالة الثورة الأمريكية أو الحرب الأهلية ؟ وإذا لم يكن هذا صحيحاً ، فهل أسمح للآخرين بممارسة العنف القصرى ؟ وإذا كان هذا هو الحال ، فما هى الظروف التى أسمح فيها بهذا ؟ متى يكون الضيق بالرأى الآخر وبالدفاع عنه مبرراً فى النظام الديمقراطي ، إذا كان هذا ممكناً أصلاً ؟

يبدو أن عدم التيقن من وجود إجابات قاطعة عن أسئلة مثل هذه ، وهناك آلاف من الأسئلة على هذه الشكيلة ، هو جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية ذاتها . فهاهى نوعية استراتيجيات الاستقصاء التى قد تساعد على الارتقاء بمستوى قرارات المرء السياسية وسط هذا الخضم الذى لا يمكن تجنبه من الإجابات غير المؤكدة .

استراتيجيات العلم البحث

كان هناك دائماً أمل جامع لدى دارسى السياسة فى إمكان أن يتأسس الاختيار بين مجموعة من البدائل السياسية على علم بحث للسياسة . وفى أوقات سابقة ، كان العلم البحث يتضمن ليس فقط للعناصر الوقائعية والإمبريقية ، كما هو الحال فى الطبيعة والكيمياء ، ولكنه كان يضم أيضاً العناصر المعيارية والقيمية . ولكن فى القرن الحالى ، وبما أن مصطلح « علم » أصبح يعنى وبصورة متزايدة ، العلم « الإمبريقى » ، فلن التطلع نحو إقامة علم سياسة بحث أصبح يعنى التطلع نحو إقامة علم سياسة إمبريقى . ووفقاً لوجهة النظر هذه ، فلن علم السياسة الإمبريقى سوف يهتم بصورة شبه تامة بإثبات صحة العناصر الوقائعية و الإمبريقية وحسب . فبالتركيد ، المعرفة المضمنة فى مثل هذا العلم سوف تطبق فى الممارسة ، ولما مدى صحة الغايات والأهداف والقيم التى ترمى إليها الممارسة فسوف يقع خارج نطاق هذا العلم البحث .

وبعض دعاة علم السياسة البحث يشاركون بعض الوضعيين الذين ذكرناهم فى الفصل السابق ، الإيمان بأنه على العكس من وجود إجراءات علمية للتحقق بموضوعية من مصداقية الفرضيات الإمبريقية ، فإنه لا توجد أى إجراءات للتحديد الموضوعى لصواب أو خطأ عبارة ما تؤكد أن شيئاً ما خير أو له قيمة . ولكن الدعوة إلى علم سياسة بحث ليس من الضروري أن يعارضها هؤلاء الذين يؤمنون بإمكانية التوصل إلى معايير قيمية تنتم بالموضوعية . فبالرغم من كل شيء ، فلن الشخص الذى يؤمن بقيمة الصحة من المحتمل أن يرغب فى وجود علم طب إمبريقى يمكن للطبيب أن يستخدمه لمساعدة المريض على الشفاء . وبالتقلياس فلن الشخص الذى

يؤمن بأن شكلاً ما من أشكال المساواة هو - موضوعياً - أفضل من عدم المساواة ، قد يدعو إلى علم مساواة إيريقى بمدنا ، بالإضافة إلى أشياء عديدة ، بمعرفة علمية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالشروط التي إما أن تمهل أو تعوق الوصول إلى هذه المساواة .

هل قيام علم مساواة بحت مجرد أمر مألوف أم أنه قابل للتحقق بالفعل ؟ ان السؤال أيضاً يثير الكثير من الجدل ، مثله مثل كل الأمثلة التي سوف نتعرض لها في هذا الفصل . وضيق المساحة لا يمكننا من استعراض كل القضايا الكبرى المتعلقة بهذا الموضوع^(١) ، ولكن لتوضيح مدى تعقد المقولة ، قد يكون من المفيد أن نلقي نظرة مريعة على بعض من هذه القضايا :

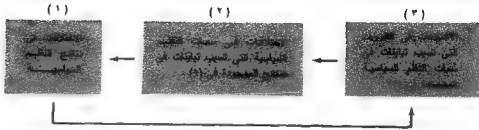
هل يمكن قياس الظاهرة السياسية ؟

كما نعرف جميعاً ، فإن الاكتشافات في مجال العلوم الطبيعية قد ساعدها توافر إمكانيات القياس . فكما يقال ، فإن الطبيعة تضيق الكم . وأحد المواضيع الهامة التي تثير الجدل هو مدى إمكانية تطوير قياسات صادقة يمكن الاعتماد عليها لقياس الظاهرة السياسية ، مقارنة بما يستخدم في العلوم الطبيعية .

وفي مجال السياسة ، كما في غيره من المجالات ، يعتبر تحقق القدرة على قياس الاختلافات مزية واضحة وعظيمة . افترض أن شخصاً ما يبحث جاهداً عن إجابة للسؤال الذي يدور حول ماهو أفضل نظام سياسي . فقد يجد المرء نفسه في حاجة ماسة هنا إلى أن يعرف ما الفرق بين أن يكون النظام هو حكم الكثرة ، أو أن يكون أي بديل آخر من البدائل المتعددة لنظم حكم الكثرة .

وبالنظر إلى الطريقة الشائعة لتحليل الخبرة والممثلة في الشكل (١١ - ١) ، نجد أن هذا النموذج شائع جداً ليس فقط في العلوم الطبيعية أو في الطب أو في العلوم الاجتماعية أو السلوكية ، ولكن حتى في الحياة اليومية . وفي الفصل الخامس ، فمنا بتطبيقه على النظم السياسية ، ولكننا نمتطيع أن نطبقه أيضاً على التقييم السياسي . افترض على سبيل المثال أن الاختلافات في « التصر » أو « الصراع » أو « الحرية الشخصية » يعتقد أنها هامة ، ومن ثم فقد نرغب في أن نعرف ما إذا كانت الاختلافات في سمات النظم السياسية (٢) لها نتائج تتعلق « بالتصر » أو « الصراع »

(١) Cf. J. Donald Moon, «The Logic of Political Inquiry: A Synthesis of Opposed Perspectives», in *The Handbook of Political Science*, Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsky, eds. (Reading, Mass.: Addison-Wesley Publishing Co., Inc., 1975).



الشكل (١١ - ١) : تحليل للعبة : نموذج شائع .

أو ، الحرية الشخصية ، (١) . فإذا كانت ترتب هذه النتائج ، فقد نرغب بعد ذلك في معرفة ماهية الظروف (٣) التي من الأرجح أن تحقق أو أن تمنع نمو نظام ، تعظيم الحرية ، أو نظام ، الحد الأدنى للحرية ، أو نظام ، التسمية السلمية ، . هذا النوع من التفكير اسمه التحليل المياسي ، ونعني به محاولة فهم الأسباب . ففي المياسة ، كما هو في الطب ، يرغب المرء في فهم الأسباب حتى يستطيع الوصول إلى نتائج مرغوبة مثل حرية أعظم ، مملوءة أكبر ، أمن أكثر ، قسر أقل ، سلام اجتماعي أكثر شيوفاً ، أو غير هذا من الأهداف .

ولكن كيف يمكننا أن نكتشف التغيرات في الظروف (٣) التي يمكن أن ينتج عنها اختلافات في الأنظمة (٢) ، والتي سوف تؤدي بدورها إلى اختلافات في النتائج (١) ؟ لأسباب واضحة بذاتها تستثني المياسة بدرجة كبيرة إمكانية التجريب بمعناه الحرفي . ولكن لحسن الحظ ، فإن شيئاً مقارباً جداً للتجريب يمكن الوصول له عن طريق تطبيق وسائل وإدوات كمية قوية إذا ما توافرت البيانات لدينا في صورة كمية . واحد الإبداعات الحديثة في مجال التحليل المياسي ، والتي تعتبر سبباً لتدفق المعلومات ونتيجة له في آن واحد ، هو المحاولة الدعوية لتطوير وسائل لقياس الظواهر المياسية بفرض توفير بيانات كمية ، وليس فقط كيفية ، متعلقة بالاختلافات موضوع البحث .

وبعض من أقدم الشكوك في البيانات الكمية إنما هو نتائج للأفكار غير الدقيقة عن القياس . فعظم الناس يفهمون ، القياس ، على أنه هو فقط ما يسميه المتخصصون في القياس باسم القياسات البيئية ، مثل تلك المستخدمة لقياس الارتفاع والوزن والسكان والمساحة وهكذا . وبالرغم من أن القياسات البيئية تستخدم في قياس بعض الظواهر ذات الصلة بالاختلافات بين الأنظمة المياسية - نسبة مشاركة المصوتين في الانتخابات على سبيل المثال - فإن معظم الظواهر المياسية لاتخضع في أفضل الأحوال إلا إلى القياسات الترتيبية ، وهي لاتعني إلا الترتيب وفقاً لتقديرات : ، أكثر

من ، ، ، مساو لـ ، ، أو ، أقل من ، . ولكن لحسن الحظ فإن الترتيب أو البيانات الترتيبية يسمحان أيضاً باستخدام وسائل قياس كمية قوية للتعامل مع البيانات . فإن إحدى مزايا البيانات الكمية إذن هي أنها تسهل كثيراً إمكانية القيام بتحليل مبدئي . وهناك مزية ثانية هي أن البيانات الكمية يمكن تحليلها بكفاءة أعلى جداً مما هي في حالة البيانات الكيفية ، خاصة بمساعدة الحاسب الآلي . ومن ثم فالوسائل الكمية تقدم طريقة ممكنة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالنظم السياسية التي تهدد اليوم بإغراقنا في خضمها . وبالرغم من ضعف احتمال أن تحل الأساليب الكمية تماماً محل الأساليب الكيفية ، إلا أنه لا يوجد أدنى شك في أن التحليل السياسي في المستقبل سوف يستخدم البيانات والأساليب الكمية بصورة أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي^(٧) .

متى يحدث الاختلاف فرقاً ؟

متى يكون الاختلاف هامشياً ومتى يؤخذ في الاعتبار ؟ المرء يمكنه هنا أن يصرع برسم خط يوصله إلى نقطة البداية عبر دائرة ضيقة جداً : فالاختلاف يؤخذ في الاعتبار إذا ما ظن المرء أنه يرتب ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نتائج ضخمة بصورة ملحوظة تتعلق بالقيمة التي يؤمن بها . ولكن السؤال هو : ضخمة بصورة ملحوظة إلى أي حد ؟ والاجابة هي : ضخمة بصورة ملحوظة إلى حد أن تؤخذ في الاعتبار .

في أي جدل سياسي ، لا يكون من السهل دائماً الخروج من أسر هذه الدائرة . فما يكون هاماً جداً لأحد المراقبين قد يبدو لمراقب آخر هامشياً للغاية .

وإذا كان الخلاف حول ما إذا كان اختلاف ما يعتبر هاماً أم هامشياً لا يمكن دائماً حسمه ، فإن الخلافات من هذا النوع قد تكون مفيدة في بعض الأحيان . ذلك أنه في الواقع عادة ما يتقاسم أشخاص كثيرون وجهات نظر متشابهة حول الأهمية النسبية لاختلافات محددة . وأكثر من هذا ، فإن التوصل إلى حل مرض للجميع أحياناً ما يتحقق عن طريق تحليل يأخذ في الاعتبار كل الاختلافات التي تعتبر ذات صلة بالموضوع . فقصير لماذا تطور المجتمعات الحديثة المختلفة نظماً سياسية متنوعة مثل نظم حكم الكثرة ، الأوليغاركيات (حكم القلة) المتنافسة ، الأنظمة السلطوية

(٧) إن موضوع القياس والتحليل السياسي الكمي موضوع عظيم الاتساع . والمناقشة هنا لا تغطي قطعا أكثر من مجرد إزالة الطبقة السطحية له . ولقد تم معالجة هذا الموضوع بصورة أكثر شمولاً في Edward R. Tufte, *Data Analysis for Politics and Policy* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1974).

المحافظة ، والديكتاتوريات المحدثه ، مهم لأتصار كل نوع من أنواع تلك النظم . وكل هذه الاعتبارات تقودنا إلى نتيجة واضحة غير هامشية : إذا ما اخذنا في الاعتبار أيا من السمات التي تختلف حولها النظم السياسية ، فنجد أنه ، كلما زاد كم التنوع أو الاختلاف الذي يمكن أن يقصره التحليل الذي يستخدمه المرء ، زادت فائدة أو قوة ، التحليل .

ولكن يظل السؤال اللقائم هو ما إذا كان يمكن قياس الاختلافات ، الهامة ، الخاصة بالظواهر السياسية بصورة مناسبة . من الواضح أن مدى النفع الذي يمكن أن يقدمه علم السياسة يعتمد بشدة على إجابة هذا السؤال . وللوصول إلى إجابة ، قد يرغب القارئ في التأمل في بعض الدلالات الواردة في العديد من الفصول السابقة لهذا الكتاب خاصة للفصلين ٦ ، ٧ . فحتى عقود قليلة مضت ، كان معظم علماء السياسة ينظرون إلى محاولات مقارنة دول العالم عن طريق ترتيبها على مقياس للديمقراطية أو حكم الكثرة على أساس أنها محاولات غير معقولة . ومازال العديد من علماء السياسة يتمسكون بنفس الرأي . ولكن هناك أقلية وإن كانت أخذة في النمو ترى أن البيانات الكمية ، حتى وإن كانت غير كافية ، إنما تمثل إضافة مفيدة للأحكام الكيفية التي عادة ما تستند إلى أدلة تتسم بدرجة عالية جداً من الانطباعية .

وبالرغم من هذا فإنه يعتبر سابقاً للأوان أن نخلص إلى أنك سوف تستطيع قريباً أن تقوم بتحديد خياراتك السياسية بالاعتماد على تقييمات تستند إلى الوقائع ، وتستند إلى أرضية صلبة ، كما هو الحال في العلوم الطبيعية أو في الهندسة . ويبدو أنه لا توجد أى طريقة مرضية للتنبؤ بمعدل تزايد المعرفة المستندة إلى الوقائع المطلوبة للخيارات السياسية . ولكن من المنطقي أن نخمن أن تدفق البيانات الذي يفرقنا الآن في خصمه ، سوف توأكبه مع تقادم الزمن زيادة في كم الفرضيات والنظريات التي تم التأكد من صحتها . ولكن استعراض تاريخ العلوم الطبيعية يوضح أن الزيادة في البيانات لا تقود بطريقة آلية إلى اكتشاف منظومات الطبيعة .

وحتى مع نبني أكثر الافتراضات تفاؤلاً فيما يتعلق بمعدل الزيادة في معرفتنا المستندة إلى الوقائع ، فإنه يبدو واضحاً جداً للعيان أنه في الوقت الحاضر ، وكذا في المستقبل القريب ، سوف يظل عدد كبير جداً من خياراتنا السياسية أسيراً لضباب عدم اليقين . ذلك أنه بالمقارنة بالعلوم الطبيعية أو بالطب أو بالهندسة ، والتي تكون فيها الأحكام المتعلقة بالتقييم أو بالسمو الأخلاقي أو بمدى صلاح البدائل المختلفة غالبة ، أو تكون في حالة وجودها بسيطة للغاية ، فإن الأحكام الأخلاقية في ميدان السياسة منتشرة وقوية ومعقدة . وهكذا فإن الأهمية النسبية لـ « حقيقة » ما ، كما رأينا ، إنما تعتمد على المعيار القيمي الفردي .

الاستراتيجيات الكلية

بما أن الخيارات السياسية عادة ما يفهم عليها عدم اليقين ، فإن بعض دارسي صنع القرار حاولوا تطوير استراتيجيات تتواءم بواقعية مع للمواقف التي تكون المعرفة فيها محدودة . ونهجهم هذا يمكن فهمه على أنه استجابة لاستراتيجيات الرشد الكامل ، وهي أحياناً ما تسمى بالنهج الاجمالية أو الكلية ، والتي تؤكد أهمية إجراء بحث شامل عن إجابة عقلانية قبل القيام بأى خيار . وما يُعتقد أحياناً أنه يمثل الاستراتيجية الأمثل للرشد الكامل يشمل الاتى :

- ١ - فى مواجهة مشكلة ما ،
- ٢ - يقوم الشخص الرشيد أولاً بتوضيح أهدافه أو قيمه أو مراميه ثم يرتبها أو ينظمها فى ذهنه ،
- ٣ - ثم يضع قائمة بكل الطرق الهامة الممكنة - السياسات - لتحقيق أهدافه ،
- ٤ - ويبحث كل النتائج للهامة التى سوف تترتب على كل واحدة من السياسات البديلة ،
- ٥ - وفى هذه المرحلة سيكون فى وضع يسمح له بمقارنة النتائج المترتبة على كل سياسة بديلة مع الأهداف التى يبغيها ،
- ٦ - ومن ثم يختار السياسة ذات النتائج الأقرب إلى أهدافه (٣) .

مثل هذا النوع من الاستراتيجيات يبدو براقاً جداً طالما كان فى حيز التجريد . ولكن إذا ما انتقلنا إلى الواقع المعاش نجد أنه لايقدم أكثر من تعريف لماهيم الرشد الكامل . والرشد الكامل لم يتحقق لا فى السياسة ولا فى غيرها من الميادين . فى الواقع ، قد لا يكون المرء مطلقاً فى موقف يمكنه من اكتساب كل المعرفة التى يحتاجها للقيام بقرار عقلانى رشيد على نحو تام فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة .

ولكن حتى إذا كان من المستحيل أن تتحقق الاستراتيجية الكلية بصورة تامة فى الواقع ، أفلا تكون هى ، بالرغم من ذلك ، الاستراتيجية المثالية ؟ وحتى إذا لمكننا نعلم أننا حتماً قاصرون عن الوصول إلى الرشد الكامل ، ألا نتمنى الاستراتيجية الكلية بالنموذج الذى يجب أن نصبو إليه ؟ بالرغم من أن الرد بالإيجاب مفر ومعقول ، فإن النقد أوضحوا فى السنوات القليلة الماضية أن النموذج الكلى مضلل إلى حد كبير . ففى حين أنه قد يقدم تعريفاً للرشد الكامل ، إلا أنه كنموذج لصنع القرار عادة ما يكون غير مفيد ، بل وأحياناً ما يكون ضاراً تملأ .

Charles E. Lindbloom, *The Policy-Making Process*, 2nd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: (٣) Prentice-Hall, Inc., 1980).

ومنتقدو النموذج للكلية^(٤) يؤكدون أن صنع القرار في الواقع المعاش نادراً ما يمر بالخطوات المحددة عالياً ، بل وأحياناً ما لا يمر بها على الإطلاق . وبسبب محدودية المعرفة التي نملكها ، فإن القرارات تصنع - بل ويجب أن تصنع - في خضم من عدم اليقين . فإذا ما أجبنا للقرارات حتى نقرب من الرشد الكامل ، فسوف لانقوم باتخاذ أى قرار .

استراتيجيات الرشد المحدود

تستطيع أن تجلبه عدم اليقين في الواقع المعاش بكثر من طريقة مفيدة . فأنت تستطيع أن تبحث عن حلول مرضية للمشاكل بدلاً من بحثك عن حلول كاملة أو مثالية . كما يمكنك أن تتخذ قرارات أولية وترى ما الذى سيترتب عليها . ويمكنك أيضاً أن تستفيد من التغذية الاسترجاعية ومن المعلومات التي ولها القرار الأولي ذاته^(٥) . وكنتيجة للتغذية الاسترجاعية يمكن أن تغير أهدافك ، بما في ذلك أهدافك التي هي على درجة عالية جداً من الأهمية . كما يمكنك أيضاً افتراض أن القرارات التي سوف تتخذها ماهي إلا سلسلة لانهائية من الخطوات ، بحيث أنه يمكنك تصحيح أخطائك وأنت تتقدم في هذه السلسلة . ومن ثم يمكنك أن تتبنى مراراً وتكراراً استراتيجية «تزايدية» : مبتدئاً من وضع قائم تعرف عنه القدر الكثير ، يمكنك أن تقوم بعمل تغييرات صغيرة أو متزايدة في الاتجاه المرغوب فيه ، ثم ترى بعد ذلك

(٤) ويعتبر ليندبلوم Lindblom أحد المبتكرين البارزين لنهج الإحاطة في صنع القرار ، ولقد دعاة الاستراتيجيات المحدودة . وستجد آراءه هذه في المرجع السابق ، خاصة الصفحات ١٤ - ٢٧ . وأيضاً في : D. Braybrooke and C.E. Lindblom, *A Strategy of Decision* (New York: Free Press, 1961).

ونظراً كذلك : *The Intelligence of Democracy* (New York: The Free Press, 1965). وبالرغم من أنه في كتابه *Politics and Markets* (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1977) بدأ أقل حماساً للاستراتيجيات المحدودة ، فإنه وجه انتقاداً حاداً لإباعات العقلانية في الخطط الشاملة في التخطيط المركزي . انظر تحديداً الصفحات ٢٢٢ - ٢٢٤ . ومبتدئاً بارز آخر لاستراتيجيات الإحاطة هو هريزيت أ. سيمون Herbert A. Simon الذي طرح مقولة إن السلوك الفطري لايفي بالمرءة بمقتضيات نماذج السلوك العقلاني . ولقد اقترح بدلاً لذلك أسماء ، مبدأ العقلانية المفيدة ، انظر في ذلك *Models of Man* (New York: John Wiley and Sons, 1957) pp. 196 ff. and *Administrative Behavior*, 2nd ed. (New York: Macmillan, 1957) pp. 80ff.

وهناك صياغة مختصرة ومقروءة تجدنا في كتابه :

Reason in Human Affairs (Stanford, Calif. Stanford University Press, 1963) especially pp. 12-35 and 75-107.

(٥) انظر : Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government* (New York: The Free Press, 1963). الفصل الحادى عشر ، «Government as a Process of Steering: The Concepts of Feedback, Goal, and Purpose,» pp. 182-199.

ما يجب أن تكون عليه الخطوات التالية . ويمكنك أن تستمر في القيام بعمل تغييرات تزايدية إلى ما لا نهاية . ومسلطة التغييرات التزايدية يمكن أن تتراكم فتضحي مع الوقت تحولاً عميقاً . فإذا ما زدت شيئاً ما بمعدل ٥٪ في العام فذلك سوف تضاعفه في أربعة عشر عاماً .

فالاستراتيجيات التي تستهدف الرشد الكامل مقبولة ومغرية ، ولكنها تبدو مستحيلة التنفيذ . أما الاستراتيجيات التي تهدف إلى رشد محدود فقد تبدو أقل عقلانية بصورة ما . ولكن في معظم المواقف فإن الاستراتيجيات المحدودة تكون هي كل ما تملكه أنت أو أى شخص آخر لاتخاذ أو صنع القرارات .

الاستراتيجيات التجريبية

بعض المحللين السياسيين الذين يتنبأهم القلق بسبب الدرجة العالية من عدم اليقين المحيطة بصنع الحكومات للسياسة ، وأيضاً بسبب المستوى المنخفض للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، وكذا بسبب الفضل الواضح للسياسات التي تشكلت عن طريق الاستراتيجيات الكلية والتزايدية ، بدأوا في التركيز على إمكانية تقليص قدر الجهل وعدم اليقين في صنع السياسة عن طريق التجريب المقصود أو من خلال الاختبارات المحدودة التي نمىق تبنى السياسات .

من الواضح أنه لا يمكن أن نمىق كل القرارات المحورية باختيار ضيق النطاق . فالسياسات الخارجية على سبيل المثال من الصعب جداً أن تخضع لتجربة مسبقة . ثم إن الفكرة تخلق أيضاً صوراً من تجارب لاإنسانية باعتبار أنها قد تجرى على ضحايا يعمون القوة ، مثل المسجونين الذين قد يجبروا على الاشتراك في هذه التجارب ، أو الرعايا الذين يزودون بمعلومات مضللة فيتم الحصول على ، رضاهم ، عن طريق الإقناع الخداعي .

والمعارضون للتجريب في صنع السياسات يشيرون بالرغم من ذلك إلى أنه في الواقع المعاش تصنع الحكومات القرارات الخاصة بمجموعة متنوعة من المسائل دون الاعتماد على قدر كاف من المعرفة المتعلقة بالنتائج التي يجب توقعها . ولا يتوقف الخطر عند حد تبنى سياسات كانت سترفض لو كانت النتائج المترتبة عليها تم توقعها بصورة صحيحة ، ولكن يصل الأمر إلى حد رفض سياسات كان سيتم تبنيها إذا كانت نتائجها قد تم ادراكها بطريقة أفضل . فبنى أو رفض أحد البدائل السياسية يرتب نتائج ناعمة وفتائج ضارة تمس ملايين الناس وتكلف بلايين الدولارات في كلا المجالين الخاص والعام . ومن ثم ، فإن قرارات السياسة تجرى بالفعل ، تجارب ،

تتعلق بمساعدة الناس ورفاهيتهم . ولكن هذا النوع من التجريب واسع النطاق ومكلف ، كما أنه يفقد معيار التجربة العلمية المصمم للوصول إلى نوع المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها . وبالتالي ، فإنه عادة ما يقال إن إجراء اختبارات مسبقة ضيقة النطاق مسيطر عليها ومدروسة جيداً هو أمر يمكن تحقيقه ، كما أنه أمر أكثر حكمة^(٦) .

البحث عن بدائل

لا يضمن لنا أى من هذه الاستراتيجيات أنه سوف يقودنا إلى اكتشاف أفضل البدائل المتاحة . فكما هو الحال فى الفنون وفى العلوم وفى الرياضيات وفى استكشاف الفضاء ، فإن الاكتشاف يتطلب خيالاً بحثياً .

فى التحليل السياسى إن توجد حاجة لاغنى عنها إلى الخيال الذى يستند إلى المعرفة ، وإلى التنبؤ الذى تقوده المعرفة والذى يتخطى الحقائق المتلقاة ، وإلى بناء المدن الفاضلة والتأمل فيها ، وإلى الاستعداد والرغبة فى التفكير بجدية فى البدائل التى لا تخطر ببال ، والتى يمكن أن تحل محل كل الحلول المسهلة جداً التى عادة ما يدور التفكير حولها . باختصار ، هناك حاجة إلى بحث خلاق يلهمه الإحساس بأنه يوجد هناك فى موقع ما بين الوضع الأفضل الذى لا يمكن الوصول إليه من جانب ، وهذا الوضع المتوسطى الذى عادة ما يتم التوصل إليه فى المصائل السياسية ، عالم من البدائل الأفضل والبدائل الأسوأ أيضاً - كلها فى انتظار أن تكتشف .

(٦) قام معهد بروكينجز بتأسيس هيئة متخصصين تختص بموضوع التجريب الاجتماعى ، مهمتها : تقييم أهمية التجارب كوسيلة لزيادة المعرفة الخاصة بالآثار المترتبة على السياسات الاجتماعية المحلية وعلى برامج الحكومة الفيدرالية . . والدراسات التى قدمت تتضمن :

Edward M. Gramlich and Patricia P. Koshel, *Educational Performance Contracting: An Evaluation of an Experiment* (1975); Joseph A. Pechman and P. Michael Timpane, eds., *Work Incentives and Income Guarantees: The New Jersey Negative Income Tax Experiment* (1975); and Alice M. Rivlin and P. Michael Timpane, eds., *Planned Variation: Should We Give Up or Try Harder?* (1975)

الفهرس (°)

لخلافات عنصرية ، الصراع بسببها ٩٤ ،

١٢٥ - ١٢٦

لخلافات موروثية ٧٥

لخفائر لاجتماعي ، نظريته ١٦٤ ح

لخضاع ٦٤ - ٦٥

للمرأة ١٥١ - ١٥٥

لأخلاقيات الأشكال أو للتفوذ ٦٦ - ٧٠

أنوار ١٨ - ١٩

أنوار مسلمية ١٨ - ١٩

أنوار د. أ. ميلز ١٦ ح

أنوار د. ر. تافت ١٣٤ ح ، ١٣٥ ح ، ١٨٤ ح

أنوار د. م. جرانليك ١٨٩ ح

أنولف هنتر ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ،

٥٨ ح ، ١٠٨

أرسطو ٨ - ١٠ ، ٢٠ ، ٤٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ،

٨٤ ، ٨٦ ، ١٢٧ ، ١٧١

أرشميدس ١٥٨

الأرض ، توزيعها ٨٩ ، ٩١

أرنلد لينفيلد ٨٦ ح ، ١٢٥ ح

أرنست بلركر ٩ ح ، ٨٤ ح

أريك أ. نوردينجر ١١٢ ح ، ١١٥ ح

أريك أ. هافوك ١٤٢ ح

أريك أريكسون ١٤٤ ح ، ١٥٢

الاستراتيجيات الإجمالية ١٨٦ - ١٨٧

الاستراتيجيات الاستقصاء والقرار ١٨٠ - ١٨٩

البحث عن بدائل ١٨٩

تجريبية ١٨٨ - ١٨٩

رشد محدود ١٨٧ - ١٨٨

علم بحث ١٨١ - ١٨٥

كلية ١٨٦ - ١٨٧

الاستراتيجيات التجريبية ١٨٨ - ١٨٩

(أ)

أ. ج. آير ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦١

إبراهيم كليلان ٩ ح ، ٣٦ ح ، ٤٠ ، ٦٢ ح

إبراهيم لينكران ١٤٧

الاتحاد السوفيتي ١٥٠٠

تطور مجتمع حديث دينلي تحدى فيه ١٢٢

قوة متنافين فيه ٢٧ ، ٢٤ - ٣٥ ، ٣٨ ،

٥٨ ح ، ١٠٨

مستوى انعدام قوة المواطنين فيه ٢٧ - ٢٨

اقصال إقناعي ٦٠ ، ٦٦ ، ١١٠

أثينا القديمة ٢٠ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٩

إيجار ملدي (قوة ملدي) ٦٤ ، ٦٧

تنظيم الاستخلاف الشرعي له ٢٠ - ٢١ ،

٦٢ - ٦٣

اجتماعات مدنية نيونجلاند ١٢٩ - ١٣٠

احتراف عسكري ١١٤

احتمالات (امكانيات) ممارسة للتفوذ ٤١ ، ٥٦ -

٥٧

احتجاجات ، الساعون وراء التفوذ المدفوعون

بالاحتجاجات لا شعورية ١٤٥ - ١٤٧

الإجسلس بالتصالية المسلمية ١٣٣ - ١٣٤

لخلافات (عناصر الاختلاف) :

بين النظم المسلمية ، أنظر : النظم المسلمية

تحديد الأهمية النسبية لها ١٨٤ - ١٨٥

في الدوافع ٧٥

في المهارات المسلمية ١٤٨ - ١٤٩

في التفوذ ٥٣ ، ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧

موروثية ٧٥ ، ٨٧

لخلافات إقليمية ، ولحملات حدوث انقلابات ١١٥

لخلافات الثقافات القرعية ١٢٥ - ١٢٦

(°) حرف : ح ، الموضوع بهوار الرقم يرمز إلى : حاشية . .

اميريقية منطقية ١٥٩
 أمريكا اللاتينية ١٥٠
 الأمريكيون الأفارقة :
 التمييز ضدهم ٩٤ ، ١٢٦
 وحركة الحقوق المدنية ١٥١
 فرق ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦
 مكثبات (لخصالات) ممارسة النفوذ ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ ، ٥٨
 مكثباتية للمكرمة المحلية ٤١
 مكثباتية شاملة ٤١
 مكثباتية محلية ٤١
 مكثباتية أسرية ٤١
 آسوس بيرامتر ١١٣ ح
 انتخاب ، اقتطاع أيضا : تصويت
 قورود عليه ١٠٢ - ١٠٣
 للمرأة ١٥٤
 تجلس كامل ١٢٣ ح ، ١٣٤ ح
 أندرو ليفسون ٩٥ ح
 اندونيسيا ، انقلاب ١٩٦٦ فيها ٩٥ - ٩٦
 اندلحم القوة ، أسئلة للاندلحم لتمام القوة ٢٣ - ٢٨
 انقلابات ، صكرية ٩٥ - ٩٦ ، ١١٢ - ١١٥
 اهتمام ، العلاقة بين التصويت وبينه ١٣٢ - ١٣٣
 الأهداف ، تبنى وحل الأهداف المتعارضة ٧٧
 أوجست كونت ١٥٩ ، ١٧٠
 أوروبا الشرقية ١٢٤ ، ١٥٠
 إيان شليرو ٤١ ، ٤٣ ح
 أيدولوجية ، تطورها ٧٩ - ٨١
 أيدولوجية ثورية ٨١
 الأيدولوجية للحكمة ٧٩ - ٨١
 أيرلندا الشمالية ٩٤ ، ١١٠ - ١١١
 أيسلندا ١٢٥
 إيفو ك. - إيرلند ٩٩ ح
 إيستويل كاتش ٥٩ ، ٦٠
 إيميلين بلكهيرست ١٥٤
 (ب)
 ب. ف. سكندر ١٦٠
 ب. ميلكل توميلين ١٨٩ ح
 ب. موسولينى ٥٨ ح
 بقرشيا ب. كوشيل ١٨٩ ح

الاستراتيجيات الكلية ١٨٦ - ١٨٧
 استراتيجية تزيينية ١٨٧ - ١٨٨
 اسرافيا ٢٣ ، ١٢٣
 استقصاء ، استراتيجية اقتطاع : استراتيجيات
 الاستقصاء والقرار
 الاستقلال مقابل التحكم ١٠٥ - ١٠٨
 الأسرة كظام مجلس ٧٢
 لشركية ، نمرقيا ١٤
 إعلان الاستقلال ١٥٣
 أفلاطون ٦٠ ، ٨٢ - ٨٣ ، ١٤١ - ١٤٥ ، ١٧١
 اقتدار ٤٠
 اقتراع سرى ١٠٢
 الاقتصاد :
 والمبوسة ١٣
 وللتجارة النفسية ١٦٦ - ١٦٧
 اقتصاد مجلس ١٦٤ ح
 إقليمية (مكون إقليمى) ٩ ، ١٠
 إقناع ٥٩ - ٦١
 خداعى ٦٠ - ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 عقلانى ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٨
 قصر مقبله ، فى نظم حكم الكثرة وحكم
 للكثرة ١٠٨ - ١١٠
 المبدأ المطلق له ٦٨
 إقناع خداعى ٦٠ - ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 إقناع عقلانى ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٨
 المبدأ المطلق له ٦٨
 أفتان ، مستوى اندلحم قوتهم ٢٥ - ٢٦
 الأقوياء ١٢٨ ، ١٤٧ - ١٤٩
 اكتسب الشرعية ٧٨ - ٧٩
 ألفريد ستيلان ١١٥ ح
 ألكسندر هلمتون ١٠١ ح
 ألكسيس دو توكفيل ١٧ ، ١٠٤
 ألسانيا :
 الديمقراطية المبداية فيها ١٧ - ١٨
 هنار ولتازية ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
 ٣٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
 اليزابيث كادى سلتون ١٥٤
 أليس م. ريفلين ١٨٩ ح
 اميريقية علمية ١٥٩

البحث عن استراتيجيات بدولة ١٨٩
البحث عن التفرد السيلسي ٧٦
البدل ، عدم الاكترال نتيجة قلة الاختلافات
الوانحة بينها ١٣٢ - ١٣٣
البرازيل ، الاختلافات العنصرية والصراع فيها
٩٤
بركليز ٦٧
برلمان ١٠٢
برنارد سولجا ١٧٣ ح
بروس م . راسيت ٨٧ ح
بريان بارى ٤٠ ، ١٦١ ح ، ١٦٢ ح ، ١٦٣ ح ،
١٦٥ ح ، ١٦٧
بريسو ليفي ٢٤
بلجيكا :

لختلافات الثقافات الفرعية فيها ١٢٥ - ١٢٦
حقوق التصويت المرأة فيها ١٠٣ ح
القلة والصراع فيها ٩٣ ، ٩٤
البنى بوصفها دائرة تمك ٣٧ - ٣٨
بول ر . لوراسون ١٢٣ ح
بولندا ١١٧ ، ١٢٣
البيان الشيوعي (ملوكس وإنجلز) ٧٦
بيتر بلشراخ ٣٧ ح
بيتر موريس ٤٠
بيتر ويتش ١٦٢ ح
بيترلام أ . سوروكين ٩٦ - ٩٧
بيني أ . نغولد ٩٩ ح
بيني فريدان ١٥٥ ح

(ت)

ت . د . لوستكو ٢٨
ت . م . إبيوت ٦٥ ح
تقو نظهين ١٠٥ ح ، ١٠٦ ، ١٠٧
تاريخية ١٦٠ ح ، ١٦٢ ح
تلكوت بلرسونز ١٦
تبني الأهداف المتعارضة ٧٧
التمحضر ، والصراع ٩٥
تحكم ٥٩ - نظار أيضا : التفرد
الاستقلال مقبله ١٠٥ - ١٠٨
في الحكومة بواسطة مسؤولين منتخبين ١٠٢
دائرتة ٣٧ - ٢٨

في الموارد السيلسية ، غير المتكافئة ٧٤ -

٣١

المتبادل مقبل الأحادي ١١٠
ميرالكية التحكم ٢٩ - ٣٧ ، ٣٩
تحكم أحادي ، مقبل تحكم متبادل ١١٠
تحكم متبادل ، مقبل تحكم أحادي ١١٠
تحليل إمبريقى (تجريبى) ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦٦ ،
١٧٠ - ١٧١ ، ١٨١ - ١٨٥
تحليل سجنى ١٨٢ ، ١٨٤
تحليل كمى ٥٢ ، ١٨٢ - ١٨٤
تحليل كوفى ١٨٢ - ١٨٤ ، ١٨٥
تحليل لغوى ١٦٧ - ١٦٣
تحليل المسار ٥٠ ح
التخصص :

لدخل الشريحة السيلسية ١٣٧ - ١٣٨
فى الوظائف ٧٤
ند روبرت جر ٩٨ ، ٩٨ ح
نراض ٧٧

عقلاني ١٦٣ - ١٦٥
تسجيل التلخين ١٣٥
تشارلز [. ليندبلوم ٦٦ ح ، ١٨٦ ح
تشارلز لويس نيلور ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح
تشارلز ه . لفرمور ١٢٠ ح
نشئت عدم للمسواة ٩٠ - ٩٢

النصدع ٩٣ - ٩٥ . نظار أيضا : الصراع
للتصنيع ٩٢
والصراع ٩٥
تصنيف انظم السيلسية ٨٤ - ٨٧

نظار أيضا : الاختلافات بين انظم السيلسية
تصويت :

بالاقتراع السرى ١٠٢
العلاقة بين الانضمام وبينه ١٣٢ - ١٣٣
عواقق لأمه ١٣٥
للمرأة ١٠٣ ، ١٥٤
التطور قاتريشى (مسار انظم إلى الوضع
المرامن) ٨٧ ، ٩٤ - ٩٥ ، ١١٠ - ١١١
تعدد فى المناظير الحديثة ، لايمكن تجنبه ١٧٦ -
١٧٧

التعددية

دليل (مؤثر) التعددية ٩٤ ح

في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم الأقلية
١٠٥ - ١٠٨

التعديل التاسع عشر ١٠٣ ح

التعديل الخامس عشر ١٠٣

تصميم القيمة ١٦٦

تعليم :

للمرأة في الولايات المتحدة ١٥٥ ح

ونظم سياسية ١٧١

تنفيذ لسترجاعية ، والاستراتيجية للتزايدية ١٨٧ -
١٨٨

تدخل السياسة ١١ - ٢١

التغيير :

حتمية ٨٢ - ٨٣

في التوجه السياسي ١٤٩ - ١٥٦

تغيرات بنوية في النظم السياسية ١٥٠

تضليلات ٤٤

التفكير الأخلاقي - فطر أيضا : فلسفة سياسية

أسس رئيسية لقريره ١٧٢ - ١٧٤

أسلوب رولان فيه ١٦٨ - ١٦٩

أنواعه ١٦٦ - ١٦٨

تأثيرات دخيلة عليه ١٧٨

مرحلة كوهنبرج له ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح

منطقته ذات معنى له ١٧١

للتقليد كأسس للشرعية ٨٥

للتقدم ، الصراع والمراحل المختلفة له ٩٤ - ٩٥

تصميم للعمل ٧٤

نقبة النظم السياسية ٨٢

تقييم أشكال التفوذ ٦٦ - ٧٠

تقييم سياسي ١٥٧ - ١٧٩

ترانس عقلاني ١٦٣ - ١٦٥

التنوع ووجهات النظر المتعارضة ١٧٨ - ١٧٩

توارث مملكة ١٦١ - ١٦٣

الحالة من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠

الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

مشكلة القيم في الفلسفة السياسية ١٥٨ - ١٦١

تلاحم ٩٣ - ٩٥

تمثيل ١٠١ - فطر : نظم حكم الكثرة

التمييز ضد الأمريكيين الأفارقة ٩٤ - ١٢٦

تنشئة سياسية ١٥٠

تنظيم الاستخدا للشرعي القوة المعادية ٢٠ - ٢١ ،

٦٢ - ٦٣

تنظيمات الشرطة ، السيطرة المدنية عليها ١١٣ -

١١٥

تهديد باستخدام القوة ٦٤

توازن تأمل ، مفهومه ١٧٢ ح

توجه معاري ١٦٦ ، ١٧٠

توجهات سياسية ١٢٧ - ١٥٦

للاقواء ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٤٧ - ١٤٩

التغير والتنوع فيها ١٤٩ - ١٥٦

الساعون وراء التفوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ -

١٤٧

للتشريعية السياسية ١٢٨ ، ١٣٦ - ١٣٨

للتشريعية غير السياسية ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٦

معيارية ١٦٦ ، ١٧٠

توزيع

القوة ٣٣ - ٣٤

القيم الاجتماعية والاقتصادية ١٦٩ - ١٧٠

المهارات ٨٩ - ٩٢

للموارد السياسية ٥٣ ، ٨٩ - ٩٢

للتفوذ ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧

توماس بيكيت ٦٥

توماس جيفرسون ١٥٣

توماس مكلرثي ٥٩ ح ، ١٦٤ ح

توماس نابل ١٧٧

توماس هوز ٧٧ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٤٥

توارث مملكة ١٦١ - ١٦٣

(ث)

ثراسيمفوس ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥

الثروة كعورد سياسي ٨٩

القيمة :

في فضائية المرأة السياسية ١٣٣ - ١٣٤

في نتائج النظم السياسي ، والانحراف الضعيف

١٣٤ - ١٣٥

تشتيت ١٤

ثورة ٢١ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ١١٠
الثورة الأمريكية ١١٠
الثورة الصناعية ٩٥

(ع)

ج. أ. كوهين ١٦٠ ح
ج. دونالد مون ١٨٢ ح
ج. م. أ. جروب ٦٠ ح ، ١٤١ ح ، ١٤٢ ح
جابريل أ. ليموند ١٣٠ ح ، ١٣٢ ح ، ١٣٧ ح
جاري و. كوكس ١٣٤ ح
جك ه. نجل ٤٣ ح ، ٤٤ ح ، ٤٩ ح ، ٥٠ ح
جان بيلجيه ١٤٤ ح ، ١٥٣ ح
جان جاك روسو ٦٧ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ح
جاي لون كيم ١٤٠ ح
جايونو موسكا ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٩ ح
جداول الأصناف كلفتة تحكم ٣٧
جدل لا يمكن تجنبه حول الفلسفة السياسية ١٧١ - ١٧٨
جرانت ريدر ٤١ ، ٤٣ ح
جريجوري أ. كالديرا ١٣٤ ح
جماعات ، توزيع القوة بينها ٣٣ - ٣٤
جمهورية ١٠٠ ، ١٠١ ح
الجمهورية (أنطالون) ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣
جمهورية ليرندا ١١٠
جورج فولهلم فريدريك هوبل ١٦١ ح
جوزيف أ. بيتشلمان ١٨٩ ح
جوزيف ستالين ٢٧ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
جوسا لوير ١٢٩ ح
جون جافنتا ٣٠ ح
جون جاي ١٠١ ح
جون د. ماي ٧٤ ح
جون رولانز ١٥٨ ، ١٦٥ - ١٧٨
جون ل. لويس ٣٢
جون لوك ٦٢ ح ، ١٥٢ ، ١٥٩
جون مللي ٥٩ ح ، ٦٢ ح
جون ه. أندريخ ١٣٣ ح
جون ه. شلر ١٧٥ ح
جيرمي بنتام ١٤٥

جيرهارد لينسكي ٧٥ ح
الجيش الجمهوري الأيرلندي ١١١
جيس ج. مارش ٣٩ ح ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٨ ح
جيس دافيد باير ١٩ ح
جيس س. فيشكين ١٧٧ ح
جيس ملينسون ١٠١ ح
جيس ه. ميل ٧٣ ح

(ح)

حنمية ١٦٠ - ١٦١
حنمية تاريخية ١٦٠ ح
حننة الصراع ٩٥ - ٩٩
الحدود المؤسسية على القوة ٣٥
حدود النظام ١٥
حدود التفوذ ٥٦ - ٥٨
الحرب الأهلية ٢١ ، ٦٧
الأمريكية ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٥
حرب فيتنام ١٦١
حركة مناصرة المحرق للمدينة ١٥١
حرمان ، الساعون وراء التفوذ المدفوعون به ١٤٥
حقوق التصويت ١٠٢ - ١٠٣
حقوق سياسية :
في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم الأقلية
١٠٥ ، ١٠٨ - ١١١
التصويت ١٠٢ - ١٠٤
السلالة فيها ١٦٩
حقوق طبيعية ١٦٧
حكم ، قصر التصنيف الذي يوظفه ١١٢ - ١١٥
حكومات شعبية ١٠٠ - ١٠١ . أنظر أيضا : نظم حكم الكثرة
المؤسسات المميزة للحديث منها ١٠٢ - ١٠٣
حكومة ، أنظر أيضا : نظم سياسية ؛ نظم حكم الكثرة
أنشأه وسعون لاكتساب التفوذ للتأثير
عليها ٧٦ ، ١٧٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
تنظيم الاستغلال الشرعي للقوة ٢٠ ، ٦٣
(ل) حكومة ١٩ - ٢٠
حل الصراع عن طريقها ٧٧
والقوة ٢٠ ، ٦١ ، ٦٣

سحبها نحو أهداف أسمى وأقبل ١٩

شرعية ٧٨ - ٧٩ ، ٨٥

العلاقات الخارجية لها ٨١ - ٨٢

الحكومة والمعارضة ٤٠

حل الصراع ٧٧

حلول وسط ٦٨

حوافز ٦١

عن طريق الإيجار ٦٤

عن طريق القصر ٦٤ ، ٦٩ ، ١٠٨ - ١٠٩ ،

١١٢ - ١١٥

عن طريق المكافآت ٦١

(ح)

الخبرة ، تطويعها ١٨٢

الخطاب الأخلاقي ١٦٢ - ١٦٣

خوزيه فيجويرس غيير ٣٨

الخبر العام ١٢

الساعون وراء التفوذ المدفوعون به ١٤١ -

١٤٢

(د)

د - برايبيروك ١٨٧ ح

دفرة لقمم ٣٧ - ٣٨

دلفيد ابتر ١٠٨ ح

دلفيد ليستون ١٤ ح

دلفيد بيرس ١٦٢ ح

دلفيد جونيه ١٦٣ ح ، ١٦٦ ح ، ١٧٧ ح

دلفيد من - مكليتلند ١٤٦ ح

لدنتمرك ١٠٢

دخل القرد ١١٥ - انظر أيضاً نصيب القرد من

النتائج القومية الإجمالية

الدخل القرد ، ولحاصل حدوث انقلاب ١١٥

درجة ، الحفلة ٨٧ - ٨٩

دمتور :

تعريف أرسطو له ٨ - ٩

مستقر الدستور الأمريكي ٣٨

دفاع عن حقوق النساء (وولستونكرافت) ١٥٤

دليل (مؤثر) تعددية ٩٤ ح

دنچ زيلو دنچ ٣٨

دوافع :

الاختلافات فيها ٧٥ ، ١٤٠ - ١٤٧

غالبها من تعريف انتظام السوايس ١١ - ١٢

دوافع لاشعورية ، الساعون وراء التفوذ

المدفوعون بها ١٤٥ - ١٤٦

دوجلاس رلي ٤١ ، ١٧٤

الدول - المدينة ، اليونانية ٢٠ ، ١٠١ ، ١٢٩

دول نلمية ، مستوى لتحلم قوة المولمطين فيها

٢٥ - ٢٦

الدول لولمطة ، الكفة والصراع فيها ٩٣

الدولة ٢٠ ، ٦٣

دولة لبرلندا الحرة ١١٠

دولة المدينة (رابطة سلسية) ٨ ، ٦٧

دونالد ستوكس ١٣٣ ح

ديورا بومجواد ١٦٢ ح

ديكتاتورية :

لتحلم قوة المولمطين في ظلها ٢٦ - ٢٧

تعريفها ١٣

رجل أفلالمون الديكتاتوري ١٤٢ ، ١٤٥

شمولية ٢٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨

ديمقراطية ١٠٠ انظر أيضاً : نظم حكم الكثرة

أجباب نموها ١١٢ - ١٢٦

تعريفها ١٣

العلجة إلى الشرعية فيها ٧٨ - ٧٩

عشارية ١٢٥ ح

في القرن الثامن عشر ١٠١ ح

المؤسسات المميزة لها ١٠٢ - ١٠٣

نصيب القرد من نتائج القومى الإجمالى

وشروطها ٨٨ - ٨٩

ديمقراطية عشارية ١٢٥ ح

الديمقراطية في أمريكا (توكفيل) ١٧ ، ١٠٤

(ر)

الرئسالية ، تعريفها ١٤

الرئيس ، دوره ١٨

رايموند أ . ولفينجر ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح

رد القتل المتوقع ، قانون ٦٦ ح

السامعون وراء التفوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧
دولتهم ١٤٠ - ١٤٧
السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠
السياسة ، والتفوذ ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥
ستيفن ج . روزنستون ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح
ستيفن لوكس ٤٥ ، ٤٨
سفرط ١٤١ - ١٤٢ ، ١٧١

سلطة :

أرسطو بخصوص أشكالها ٨
أشكالها ٨٥ - ٨٦
والكتسب الشرعية ٧٨ - ٧٩
تطور أيديولوجيتها ٧٩ - ٨١
غير بخصوصها ٩
سلطة شرعية ٨٦
السلطة التقنوية ٨٥
سلطة كاريزمية ٨٥
السمات الشخصية ، كسلس للشرعية ٨٥
السود . أنظر : الأمريكيون الأتربة
موزان ب . لتوني ١٥٤
سوكارنو ، نظمه ٩٦
السويد ٣٨ ، ١٢٥
سويسرا ١٠٣ ، ١٢٥
السياسات ، استراتيجيات لفتيلها ١٨٠ - ١٨٩
البحث عن بدلتها ١٨٩
تجريبية ١٨٨ - ١٨٩
رشد محطود ١٨٧ - ١٨٨
علم بحث ١٨١ - ١٨٥
كلية ١٨٦ - ١٨٧

السياسة :

أسباب تحليها ٧ - ٨
والاقتصاد ١٣
بوصفها مطلوبة ٧٤
تحويلها ٩ - ١٠
تنظمتها ١١ - ٢١
طبيعتها ٨ - ١٠
السياسة ، (أرسطو) ٨ ، ٧٦ ، ٨٢
مجموعت فرويد ١٤٥ ، ١٥٣

رشد (عقلانية) :

كامل ١٨٦ ، ١٨٧
محطود ١٨٧ - ١٨٨
مقد ١٨٧ ح
رشد كامل ، استراتيجياته ١٨٦ - ١٨٧
رشد محطود ، استراتيجياته ١٨٧ - ١٨٨
رغبت :

السامعون وراء التفوذ المدفوعون برغبت
لاشمورية ١٤٥ - ١٤٦
الصالح مقبلا ٤٤ - ٤٥
رق ، في الولايات المتحدة ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦
روبرت أ . دل ١٠٦ ، ١٣٤ ح ، ١٣٥ ح
روبرت [. لين ١٣١
روبرت بول وولف ١٦٥ ح
روبرت كونكست ٢٧ ح
روبرت هوز ٢٣ ح
روبرت و . جاكمان ١٣٤ ح
روبرتو ميتشاز ٧٣ ، ٧٤
روث بينديكت ١١ ح
روث لوجير سلفرد ٩٠ ، ٩١ ، ١١٣ ح
روجر سموت ١٥٢ ح ، ١٥٣ ح
روزاليند ل . فريلد ٩٩ ح
روما القديمة ١٠٠ ، ١٠١ ح
رونالد فجلهارت ١١٩ ح ، ١٣٠ ح ، ١٥١
رونالد ج . هلمان ٣٨ ح
روي مينديف ٢٧ ح
ريتشارد رورتي ١٥٨ ح
ريتشارد م . نيكسون ٦١ ، ١٦١
(ز)

زمر ٥٧

(س)

س . أ . فير ٧٤ ح ، ١١٣ ح ، ١١٤
س . بينجهام بالول (الين) ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح
س . م . بورا ١٢٩ ح
السامعون وراء القوة ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
دولتهم ١٤٠ - ١٤٧
السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠

ميونخ فيينا ١٣٠ ح ، ١٣١ ح ، ١٣٢ ح ،
١٣٧ - ١٣٨

سيطرة ٥٦ - ٥٨ ، ٦٤ - ٦٥
السيطرة المدنية على نظمات الجيش والبوليس
١١٣ - ١١٥
ميونخ دي بونفول ١٥٥ ح

(ش)

شبكة السببية ٥٤ - ٥٥

شخصية :

والإسناد بالنسبة للسياسة ١٣٤
تسلطية ١٤٦ ح
والثبوت في الترجمة السياسي ١٥٠
شخصية تسلطية ١٤٦ ح

شرعية :

لكتابتها ٧٨ - ٧٩
غير فيما ينطبق بأسماء ٨٥
الشرق الأوسط ١١٧
الاختلافات الدينية والصراع فيه ٩٤
للشريعة السياسية ١٣٦ ، ١٣٨
للشريعة غير السياسية ١٢٩ ، ١٣٦
صامويل ب . هفتنجر ١١٣ ح
صامويل بن جليزسون ١٣٤ ح
صامويل المنصور الأمريكي ٢٨

صحة التطريفات الفلسفية : إقرارها ١٧٣
لصراع :

ولاختلافات الثقافات القرعية ١٢٥ - ١٢٦
أصل الصراع السياسي ٩٣ - ٩٥
حدثه ٩٥ - ٩٩
حله ٧٧
القيم ١٧٧ - ١٧٩

للصراع الأعلى (الداخلي) :

الثورة والحرب الأهلية ٢١ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٨٣ ، ٩٥ - ٩٦ ، ١١٠ - ١١١
حدثه ٩٥ - ٩٨
الصين ١٥٠

(ط)

طبعة لاجتماعية :

البرجوازية ، مقابل الطبقة ٩٥
الحكومة ٧٣ ، ٧٧
موسكا بخصوص وجودها ٧٣
الوضع الاجتماعي / الاقتصادي للساحين وراء
التفويض ١٤٠
طبعة حلكمة ٧٣ ، ٧٧
للطباعة الأحادية لتنظم السلطوية ١٠٨

(ع)

عدالة :

ترسيمهاخوس فيما يتعلق بالمصلحة
الشخصية ومتابعتها ١٤٢ ، ١٤٣
من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨
لتنقذات موجبة إليها ١٧١ - ١٧٢
مبدؤها ١٦٩ - ١٧٠
عدد الأشخاص لكل طبقة ١٢٢
عدم الاكثريات السياسية ١٢٩ - ١٣٦
عدم المساواة ، فالفريق أيضا : الاختلافات ، التوزيع
تركلي مقابل مشتت ، ٩٠ - ٩٢
في المورث ٥٣ ، ٧٤ - ٧٥ ، ٨٩ - ٩٢
موروث ٧٥
في التفويض ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
عدم مساواة تركلي ٩٠ - ٩٢
عدم اليقين ، لستراتيجيات لمجابهته ١٨٧ - ١٨٨

عسكرية (العسكريين) :

لحرفتها ١١٤
لتقلبات ٩٥ - ٩٦ ، ١١٣ - ١١٥
السيطرة المدنية عليها ١١٣ - ١١٥
عقبت ألام الاختلاف في السيلة ١٣٥
عند لاجتماعي ١٦٨
للحد ، للحالة من خلاله ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيه ١٧٠ - ١٧٨
للحالاتية (الرشيد) العقيدة ، مبدؤها ١٨٧ ح
عقوبات ، لقوة واستغلالها ٦٢ - ٦٣

عقيدة دينية :

الحداثة من خلال النقد ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨
لا يمكن تجنب كونها جدلية ١٧١ - ١٧٨
مشكلة القيم فيها ١٥٨ - ١٦١
نولد غير مباشرة من النشاط الديني ، ١٣٠ ،

علم :

اجتماعي ١٨٢
بحث ، استراتيجيته ١٨١ - ١٨٥
طبيعي ١٨٢ ، ١٨٥
الفلسفة السياسية وتقدم العلوم ١٧٠ - ١٧١
علم اجتماعي ١٨٢
علم سياسة بحث ، استراتيجيته ١٨١ - ١٨٥
علم المصطلحات السياسية ٤٢ - ٤٣
وغرض المعنى ١٧٤ - ١٧٦
علوم طبيعية ١٨٢ ، ١٨٥
عمل ، تقسيمه ٧٤
صف ٦٧ . انظر أيضا : مراع أعلى (دخل)
نصر مادي يوظفه الحكم ١١٢ - ١١٥

(غ)

غرض المعنى ١٧٤ - ١٧٦

(ف)

ف . انجاز ٧٦
ف . لينين ٣٨ ، ٨١
فرانكلين د . روزفلت ٣٨
فرص :

المسلوة فيها ١٧٤ - ١٧٥
ممارسة التفوذ ، الوعي بها ٣٩ - ٤٠
فرصة متساوية من زلوية الاحتمالات ١٧٥
فرصة متساوية من زلوية الوسائل ١٧٥
فرنسا ١٠٢
فضائية سياسية ، الإحساس بها ١٣٣ - ١٣٤
فلسفة سياسية :

تراش عتاني ١٦٣ - ١٦٥
وتطور العلم ١٧٠ - ١٧١
تبارك مملكة فيها ١٦١ - ١٦٣
صحة للتفوذات ، إقرارها ١٧٣

(ق)

نقد سياسي ، انظر : نقده
نقد ٨
استخدام المصطلح ٧٨
اكتساب (نقده) للشرعية ٧٨ - ٧٩
تطوير (نقده) للأيديولوجية ٧٩ - ٨١
نقون رد النيل المتوقع ٦٦ ح
التقوية ، كسب للشرعية ٨٥
قرار ، استراتيجيته ، انظر : استراتيجيته
الاستقصاء والقرار

نقص :

والإجبار المادي ٦٣ - ٦٤
والإقناع مقبلة ، في نظم حكم الكثرة ونظم حكم
للكثرة ١٠٨ - ١١٠

تقييمه ٦٧ - ٧٠

عنيف يوظفه الحكم ١١٢ - ١١٥
كشكل من أشكال التفوذ ٦٣ - ٦٤

القوة ، انظر أيضا : التفوذ

والإجبار المادي ٦٤

ترانيتها ٣٤

تعريف ملرش لها ٤٥

تطبيقها في تحليلها ٣٣ - ٤٠

تقييمها ٦٧

توزيعها ٣٣ - ٣٤

حدود مؤسسية عليها ٣٥

دائرة التحكم ٣٧ - ٣٨

سلوية ٤٨ ح

كشكال من أشكال التفوذ ٦١ - ٦٣

فردية وجماعية ٣٦

بوصفها قرة ٤٠

القصر بوصفه شكلا لها ٦٣ - ٦٤

فيلسها ٤٩ - ٥١

كلمة ومنحقة (فعلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠

محيطها ومجالها ٣٦

مزايا التفرقة بين المصلح وبينها ٤٧ - ٤٨

مفهوم لويكس عنها ٤٥

مؤسسات اقتسام القوة وممارستها ٩٩

القوة : تطليل قسقى (موريس) ٤٠

قوة جماعية ٣٦

قوة سلوية ٤٨ ح

القوة ، علم المساواة والسياسات الديمقراطية

(شابلرو وريجر) ٤١

قوة العمل ، المرآة فيها ١٥٤ - ١٥٥

قوة فردية ٣٦

قوة كلمة ٣٤ - ٣٥

تفويعلت فى تعريفاتها ٤٠ - ٤١

قوة ملعية (إيجار ملى) ٦٤ - ٦٧

تنظيم الاستخداى للشرعى لها ٢٠ - ٢١ ، ٦٧ -

٦٣

القوة المنحقة (الفعلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠

القوة والمجتمع (لازويل وكابلان) ٤٠

قوة نظرية كلمة ٣٥

فيلس :

التواهر السلوية ، لئمالاته ١٨٢ - ١٨٤

التفوذ ٤٩ - ٥١

لقيم :

نحولات فيها ١٥١

نحذية مجالها ١٧٧

نظمها ١٦٦

توزيع القيم الاجماعية والاقتصادية ١٦٩ -

١٧٠

صراع ١٧٧ - ١٧٩

فى الفلسفة السلوية ، مشكلتها ١٥٨ - ١٦١

ما بعد الملوية ١٥١

مؤشر تحقق نمط منها ٤٠

التفوذ ٥٦ - ٥٧

وجهات النظر المعتمدة على تفهيم للتكاج مقبل

وجهات النظر الفعية يتلق بها ١٦٦ - ١٦٧

قيمة كلمة ٤٠

قيم ملعيد للملوية ١٥١

(د)

كثرين أ . ملكيون ١٥٥ ح

كلرل ج . فريديش ٦٦

كلرل فينسون ٦٢

كلرل ملركس ٧٦ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٤٥

كلرل و . دويش ١٨٧ ح

كلرول جويلجن ١٥٣ ح

كليرجولا ١٤٧

لكساد الاقصادى الكبير ٣٠

كنا ٩٣ ، ١٢٣

كوستاريكا ٣٨ ، ١١٣

الكونجرس الأمريكى ٣٢ ، ٥٨ ، ٦٧

كويتين سكير ١٦٠ ح

كينيث شارب ٢٥ ح

(ل)

لبنان ٢١

للجنة القومية الأمريكية حول أسباب تجنبد العنف

ووملكه ٩٧

لغة :

تطيلها ١٦٢ - ١٦٣

التصدع والتلاحم نتيجة لها ٩٣ - ٩٤

لودفيج فينجنشالين ١٦٢ ح

لورنس كويليرج ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح

لومى شتون ١٥٤

لوكريشيا موت ١٥٤

ليندون ب . جونسون ١٩

(م)

المؤتمر المفقورى (١٧٨٧) ٦٨ ، ١٠٩

مؤسست مجلسية :

لاقسام القوة وممارستها ٩٩

انظم حكم الكثرة ١٠٢ - ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨

مؤشر تحقق نظم القيم ٤٠

مؤشر (دليل) التعددية ٩٤ ح

في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم للكثرة ١٠٥ - ١٠٨

ملوك ر - ليندر ٣٠ ح

ملري ر - هوج ٩٢ ح

ملري روسونكرافت ١٥٤

ملكس فير ٩ ، ١٠ ، ٨٤ ، ٨٥

ملوسى فونج ٢٨

ملكيل بن - ملجر ١٢٤ ح

ملكيل بن - ملسون ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح

ملكيل كويديج ١٠٦ ، ١١٨

المبادئ الأخلاقية لكتط ٥٩ ، ٦٠

مبادئ الحلقة ١٦٩ - ١٧٠

المبدأ المطلق للإقناع العقلاني ٦٨

مجال القوة ٣٦

مجال التفوذ ، قبله ٥١

مجتمعات ح د ت ١١٥ - ١٢٥

مجتمعات حديثة دينامية تنحدية ٩٢

نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى كمؤشر لها ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠

نظم ملطوى يتطور إليها ١١٩ - ١٢٣

نمو نظم حكم الكثرة بينها ١١٥ - ١٢٥

مجتمعات زراعية ١٢٣

مجتمع :

حديث دينامى تنحدى ٩٢ ، ١١٥ - ١٢٤

ديمقراطى ١٧ ، ٢٨ - ٣٣

زراعى ١٢٣

ملطوى ١٧ - ١٨

مقالى ٦٧

مجتمع ديمقراطى ١٧ ، ٢٨ - ٣٣

قوة المولدين فيه ٢٨ - ٣٣

مجتمع ملطوى ١٧ - ١٨

مجتمع مقالى ، إقناع عقلانى باعتباره جوهره ٦٧

المجر ١١٧ ، ١٢٣

معضرة عن جذور علم المساواة (روسو) ٧٦

المحكمة الأمريكية العليا ١٥٢

محيط القوة ٣٦

قبله ٣٦

المدن المتفضلة ٧٤ ، ٨٢

منهذب اعتماد التقييم على النتائج ١٦٦

منهذب الالتزام الأخلاقى ١٦٧

منهذب الحكم المطلق ١٦٧

مراتب القوة ٢٤

مركز (وضع) ، انظار : طبقة اجتماعية

مزارع (مستوطنات) ، تعلم قوة السيد فيها ٢٥

مزارعون ، مستوى لتعلم قوتهم ٢٥ - ٢٦

مسؤولون منتخبون ، ولتتحكم فى قدرات الحكومية ١٠٢

مسار التنظيم إلى الوضع الراهن ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٠ - ١١١

مساواة :

فى الحقوق السياسية ١٦٩

شعوى فى معانها ١٧٤ - ١٧٦

فى القصر ١٧٤ - ١٧٥

مساواة من زاوية الأنفخلص ١٧٥ - ١٧٦

مساواة من زاوية الأصبة ١٧٥ - ١٧٦

مشاركة مجلسية ١٣٦ - ١٣٨ ، انظار أيضا : توجهات مجلسية

الماعون وراء التفوذ ١٢٨ - ١٣٩ ، ١٤٧

مصالح :

الروجات متقبلها ٤٤ - ٤٥

مسويات فى مفهومها ٤٥ - ٤٧

مزايما لثفرتة بين القوة وبينها ٤٧ - ٤٨

نظرية المصالح ، لجدل حولها ٤٦ - ٤٧

مصطلحات التفوذ ١٠ ح ، ٢٢ - ٢٣ ، ٤٢ ، ٤٨ - ٤٩

مصلحة شخصية ، الماعون وراء التفوذ

المنفوعون بها ١٤٢ - ١٤٥

مصلحة شخصية عقلانية ١٤٢ - ١٤٥

مطلعية ، المساواة ٧٤

معدل معرفة القراءة والكتابة ٩٠ ، ١٢١

معدل ونهايت الأختلاف للوضع ١٢٤

معرفة :

بورصها موردا مسلما ٨٩

التوجه غير السليمي و المعرفة المحدودة ١٣٥

مضكرات الاعتقال ، لعدم قوة ضابطها ٢٤

مضكرات الاعتقال بأوشفيتز ٢٤

مضكرات الاعتقال السوفيتية ٢٤

مضكرات الاعتقال القازية ٢٤

مضكرات اعتقال اليهود ٢٤

مضى :

تجلبه ١٦٢ - ١٦٣

موضونه ١٧٤ - ١٧٦

مفادلة طبيعية ١٦٣

المفاهيم السياسية (أولهايم) ٤٠

مقلعة مارلان بولاية كنتاكي ، جهود قتالية فيها

٣١

مقيل بيني ٤٩ ح ، ١٨٣

مقيل ترفيبي ٤٩ ح

مكافآت :

قيمتها من الانحراف في السياسة ١٣٠ - ١٣٢

ممارسة النفوذ باستخدامها ٦١

مكافآت مباشرة للانحراف في السياسة ١٣٠ - ١٣١

مكان العمل :

بوصفه نظاما مسلما ٧٢

ميراثية لتحكم فيه ٢٩ - ٣٧

من يحكم (دال) ٤٠

المتنصب ١٨

مهارات سياسية .

اختلافات فيها ١٤٨ - ١٤٩

توزيعها ٨٩ - ٩٢

موارد سياسية :

للتقوية ١٤٧ - ١٤٨

تحكم غير متكافئه فيها ٧٤ - ٧٦

تنوع في مدى استخدام (المورود السياسية)

للتأثيرات السياسية ٥٣ - ٥٤

توزيعها ٨٩ - ٩٢

حدود عليها ٥٦ - ٥٧

ثقله مخاطرة تخصيص المورود السياسة ١٤٧ -

١٤٨

مولطو الدول الديمقراطية :

قوتهم ٢٨ - ٣٣

موروتون من - بارانز ٣٧ ح

موريس ج . بلاتشمان ٢٨ ح

موقف خطابي مثالي ١٦٤

موقبل جوريانوف ٢٧ ، ٨١ ، ١٢٣

(٥)

لترويج ١٠٧ ، ١٢٣ ، ١٢٥

الثناء :

تغيرات في التوجهات السياسية ووضهين

١٥١ - ١٥٥

حقوق التصويت لمن ١٠٣ ، ١٥٤

نسبة مشاركة (حضور) للقائين ١٢٣ - ١٣٥

نسبية ١٦٠ ح

نسبية أخلاقية ١٦٠ ح

نسبية ثقافية ١٦٠ ح

تصويب الفرد من النتائج القومى الإجمالى :

تصويب الدول وفقاً له ٨٧ - ٨٨

ومجتمع ح د ت ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠

نظم سوكرنو ٩٥ - ٩٦

نظرية الاختيار الاجتماعى ١٦٤ ح

نظرية الاختيار العقلانى ١٦٣ ح ، ١٦٤ ح

النظرية التنسية ١٦٦ - ١٦٧

نظرية فى العلاقة (رلواز) ١٦٥

بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

نظم ١٤ - ١٥

نظم اجتماعية :

تعريف بارموز لها ١٦

ونظم سياسية ١٥ - ١٨

نظم التصليدية ، ونظم سياسية ١٣ - ١٤ ، ١٦ -

١٧

نظم التحكم الميراثية ٢٩ - ٣٢ ، ٧٩

نظم حكم الكثرة ١٠١ - ١٢٦

الاختلافات بينها وبين نظم حكم الكثرة ١٠٤ ،

١٠٥ - ١١١

وسبب تطورها ١١٢ - ١٢٦
 اختلافات التفاضلات الفرعية ١٢٥ - ١٢٦
 كيف يوظف المحاكم قصر العنف ١١٧ - ١١٥
 مجتمع حديث ديناني تحدى ١١٥ - ١٢٤
 الأشخاص غير المسلمين فيها ١٢٩ - ١٣٠
 المؤسسات السياسية فيها ١٠٢ - ١٠٤
 ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٨
 نموها ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧
 وضع المرأة فيها ١٥٢ ، ١٥٥
 نظم حكم الكثرة المنتهية بالديمقراطية للنظر : نظم
 حكم الكثرة
 نظم حكم الكثرة :
 الاختلافات بينها وبين نظم حكم الكثرة ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 نظم سلطوية ١٠٤
 الاختلافات بين نظم حكم الكثرة وبينها ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 اكتساب سمات المجتمع ح د ت فيها ١١٩ -
 ١٢٣
 الطبيعة الأحادية لها ١٠٨
 نظم سياسية :
 الاختلافات بينها ٨٤ - ٩٩
 تصدع وتلاحم ٩٣ - ٩٥
 التصنيف باستخدامها ٨٤ - ٨٧
 توزيع الموارد والمهارات السياسية ٥٣ ،
 ٨٩ - ٩٢
 حدة الصراع ٩٥ - ٩٩
 درجة ، الحظوة ، ٨٧ - ٨٩
 مسار النظام إلى الوضع الراهن ٨٧
 مؤسسات انقسام القوة وممارستها ٩٩
 تأثير (النظام السياسية) الأخرى ٨١ - ٨٢
 تطورها ١٢٧
 تعريفها ١٠ - ١٧ ، ٢٢
 والتعليم ١٧١
 تغيرات بنوية فيها ١٥٠
 سماتها ٧٤ - ٨٣
 عددها ٧١ - ٧٢
 عناصر (أوجه) تشابه بينها ٧١ - ٨٣
 والنظم الاجتماعية ١٥ - ١٨

والنظم الاقتصادية ١٣ - ١٤ ، ١٦ - ١٧
 وجهتا نظر متطرفتان بخصوصها ٧٢ - ٧٤
 نظم شمولية ٧٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
 نظم فرعية ١٤ - ١٥
 نظم هيئة ١٠٠ . تنظر أيضا نظم مطلوية
 نظمت :
 الاختلاف في السياسة ١٣٥ - ١٣٦
 مخاطرة ١٣٢ ، ١٤٨
 نقطة (تكلفة) للمخاطرة :
 للاختلاف في السياسة ١٣٢
 لتخصيص الموارد السياسة ١٤٧ - ١٤٨
 القنوة :
 لاختلافات فيه ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
 أشكاله ٥٨ ، ٦٦
 تعريفها ٦٦ - ٧٠
 لمكتباته (احتمالاته) والحدود عليه ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ - ٥٨
 الإيجابي ٤٤
 تعريفه ٤٨ - ٤٩
 نصيره ٤٢ - ٥٢
 والجدل حول تعريفه ٤٤ - ٤٩
 والسببية ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥
 غياب مصطلحات معيارية متفق عليها بشأنه
 ٤٣ - ٤٢
 وقيليه ٤٩ - ٥١
 توزيعه ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧
 السلبى ٤٤
 قيمته ٥٦ - ٥٧
 وصفه ٢٢ - ٤١
 أسئلة من الأدنى إلى الأعلى نقرنا ٢٣ - ٢٨
 وتباين تعريفات القوة ٤٠ - ٤١
 تعقيدت فيه ٢٣ - ٤٠
 للمواطنين ٢٨ - ٢٣
 تفوز لاجبى ٤٤
 تفوز سلبى ٤٤
 تفوز ضمنية ٦٥ - ٦٦
 تفوز ظاهر ٦٥ - ٦٦
 تقنيات صافية ٢١ ، ٣٦

١٢٦ - ١١٢
 ١٢٦ - ١٢٥
 ١١٥ - ١١٧
 ١٢٤ - ١١٥
 ١٣٠ - ١٢٩
 ١٠٢ - ١٠٤
 ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٨
 ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧
 ١٥٥ ، ١٥٢
 نظم حكم الكثرة المنتهية بالديمقراطية للنظر : نظم
 حكم الكثرة
 نظم حكم الكثرة :
 الاختلافات بينها وبين نظم حكم الكثرة ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 نظم سلطوية ١٠٤
 الاختلافات بين نظم حكم الكثرة وبينها ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 اكتساب سمات المجتمع ح د ت فيها ١١٩ -
 ١٢٣
 الطبيعة الأحادية لها ١٠٨
 نظم سياسية :
 الاختلافات بينها ٨٤ - ٩٩
 تصدع وتلاحم ٩٣ - ٩٥
 التصنيف باستخدامها ٨٤ - ٨٧
 توزيع الموارد والمهارات السياسية ٥٣ ،
 ٨٩ - ٩٢
 حدة الصراع ٩٥ - ٩٩
 درجة ، الحظوة ، ٨٧ - ٨٩
 مسار النظام إلى الوضع الراهن ٨٧
 مؤسسات انقسام القوة وممارستها ٩٩
 تأثير (النظام السياسية) الأخرى ٨١ - ٨٢
 تطورها ١٢٧
 تعريفها ١٠ - ١٧ ، ٢٢
 والتعليم ١٧١
 تغيرات بنوية فيها ١٥٠
 سماتها ٧٤ - ٨٣
 عددها ٧١ - ٧٢
 عناصر (أوجه) تشابه بينها ٧١ - ٨٣
 والنظم الاجتماعية ١٥ - ١٨

تقاية عمال المناجم المتحدون في أمريكا ٣١ - ٣٢
 تاسون بولسبي ١٨
 نورمان هـ . ناي ١٣٠ ح ، ١٣١ ح ، ١٣٥ -
 ١٣٨ ، ١٤٠ ح
 نوبيت سفتورد ١٤٦ ح
 نيكولو ملكوفاغلي ٤٢
 نوريلندا ١٢٣ ، ١٢٥

(هـ)

هارولد د . لازويل ٩ ، ١٠ ، ٣٦ ح ، ٤٠ ،
 ٦٢ ح ، ١٤٥ ، ١٤٦
 هارولد ف . جونسون ١٣٣ ح
 هانا فيتكل بينكن ١٦٢ ح
 هيريت أ : سمون ١٨٧ ح
 الهند :
 اختلافات الثقافات الفرعية فيها ١٢٥
 ثقافة والصراع فيها ٩٣
 هنري التقي ، ملك ، فاجترا ٦٥ - ٦٦
 هود الزوني ١١

(و)

ولرن | . ميلر ١٣٣ ح
 وجهات نظر ذاتية ، نموها ١٥٩
 وجهات نظر سياسية ١١٩ - ١٢٠
 الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمساكين وراء التفوذ
 ١٤٠

وضعية ١٥٩ - ١٦٠
 الوضعية الجديدة ١٥٩ - ١٦١
 وضعية منطقية ١٥٩
 الوعي بغرض ممارسة التفوذ ٣٨ - ٤٠

الولايات المتحدة ١٥٤
 الأصل بالثقافة السياسية ١٣٤
 اختلاف الثقافات الفرعية ١٢٦
 الاختلافات العنصرية والصراع فيها ٩٤ ،
 ١٢٥ - ١٢٦
 تسجيل القتلين ١٣٥
 التطور إلى مجتمع ح د ت ١٢٣
 الثورة ١١٠
 حرب أعيرة ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٥
 حركة الحقوق المدنية فيها ١٥١
 حقوق التصويت فيها ١٠٢ - ١٠٣
 عدد انظم السياسية فيها ٧١ - ٧٢
 علاقة انظم السياسية فيها ٤٩ - ٥٠
 المؤسسة العسكرية فيها ١١٣
 المجتمع الديمقراطي فيها ١٧
 التزايدات الأهلية خلال سنوات الاضطراب في
 المستعيلات مقترنة بأسم أخرى ٩٨
 وضع المرأة فيها ١٥٤ - ١٥٥
 وقلمنتج راينوك ١٠٦ ، ١١٨
 وليام أ . جالستون ٥٩
 وليام جيس ١٧٧
 ووترجيت ٦١ ، ٦١
 ويلبور ميلز ٤٢
 ويلي بول أنمز ١٠١ ح
 (ث)
 اليونان ١١٣
 يورجان هارملي ٥٩ ح ، ١٦٣ - ١٦٥ ، ١٧٧
 اليونان ، القديمة ٢٠ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٩
 يوهان ب . أولسن ٤٠ ح

رقم الإيجاع

١٩٩٣ / ٨٦٢٥

مطبع الأهرام التجارية - كايوب - مصر

يعرض هذا الكتاب ، بطريقة سلسلة وسهلة ،
وعلمية ودقيقة في نفس الوقت ، ومن خلال
الأمثلة والنماذج التطبيقية ، المفاهيم والأفكار
والأدوات الضرورية لتحليل السياسة واستيعاب
حقائقها . وفي هذا يعرض عشرة أنماط من
النظم السياسية المختلفة وعددا من الأشكال
البيانية والجداول تعكس الأوضاع في ١٧٠ بلدا
بما يساعد على توضيح فكرته .

ويقدم المؤلف روبرت دال ، من جامعة ييل
الأمريكية في هذه الطبعة الخامسة من الكتاب
وصفا وتحليلا للقضايا التي تشغل ذهن الإنسان
المعاصر : الديمقراطية ، السلوك السياسي ،
التقييم السياسي ، صنع السياسة . ويتناول
قضية القوة والنفوذ من خلال أمثلة محددة لمن
يحوزون درجات مختلفة منهما ، بما يساعد
القارئ على الإدراك الخلاق لحقائق عالم
السياسة وصناعها .

الناشر

التوزيع في الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء . القاهرة

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

طابع الأهرام التجارية - القاهرة - مصر